

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة عمار ثليجي - الأغواط  
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم المالية والمحاسبة



أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د.  
تخصص: محاسبة وجباية

نوقشت بتاريخ: 2023/10/15

بعنوان

إطار مقترح لتفعيل دور المحاسبة القضائية في مكافحة التهرب  
الضريبي في الجزائر

المشرف: أ. د. سارة حدة بودريالة

المشرف المساعد: د. عزوز مخلوفي

من إعداد الطالب:

عبد المجيد بن العربي

أعضاء لجنة المناقشة

|                     |                   |               |              |
|---------------------|-------------------|---------------|--------------|
| أحمد نقاز           | أستاذ             | جامعة الأغواط | رئيسا        |
| سارة حدة بودريالة   | أستاذ             | جامعة الأغواط | مقررا ومشرفا |
| لخضر عبيرات         | أستاذ محاضر - أ - | جامعة الأغواط | ممتحنا       |
| محمد السعيد سعيداني | أستاذ محاضر - أ - | جامعة الأغواط | ممتحنا       |
| نجوى عبد الصمد      | أستاذ             | جامعة باتنة 1 | ممتحنا       |
| مصطفى نعامة         | أستاذ محاضر - أ - | جامعة الجلفة  | ممتحنا       |
| عزوز مخلوفي         | أستاذ محاضر - أ - | جامعة الأغواط | مقررا مساعدا |

السنة الجامعية: 2022-2023



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة عمار ثليجي - الأغواط  
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم المالية والمحاسبة



أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د.  
تخصص: محاسبة وجباية

نوقشت بتاريخ: 2023/10/15

بعنوان

إطار مقترح لتفعيل دور المحاسبة القضائية في مكافحة التهرب  
الضريبي في الجزائر

المشرف: أ. د. سارة حدة بودريالة

المشرف المساعد: د. عزوز مخلوفي

من إعداد الطالب:

عبد المجيد بن العربي

أعضاء لجنة المناقشة

|                     |                   |               |              |
|---------------------|-------------------|---------------|--------------|
| أحمد نقاز           | أستاذ             | جامعة الأغواط | رئيسا        |
| سارة حدة بودريالة   | أستاذ             | جامعة الأغواط | مقررا ومشرفا |
| لخضر عبيرات         | أستاذ محاضر - أ - | جامعة الأغواط | ممتحنا       |
| محمد السعيد سعيداني | أستاذ محاضر - أ - | جامعة الأغواط | ممتحنا       |
| نجوى عبد الصمد      | أستاذ             | جامعة باتنة 1 | ممتحنا       |
| مصطفى نعامة         | أستاذ محاضر - أ - | جامعة الجلفة  | ممتحنا       |
| عزوز مخلوفي         | أستاذ محاضر - أ - | جامعة الأغواط | مقررا مساعدا |

السنة الجامعية: 2023-2022

## شكر وتقدير

نحمد الله ونشكره سبحانه وتعالى أن أعاننا ووفقنا ويسر لنا إتمام هاته الأطروحة...

نتوجه بالشكر والامتنان الى الأستاذة الفاضلة المشرفة "ساره حدة بودريالة" التي منحتنا من وقتها وجهدها وتوجيهاتها القيمة ما ساعدنا وأعاننا على إنجاز هذا العمل، والشكر موصول للأستاذ الفاضل "عزوز مخلوفي" على ما قدمه من نصائح وتوجيهات قيمة ساعدتنا على إثراء محتوى هذا العمل.

أتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة.

شكر خاص للأستاذ الفاضل "أحمد بساس" على نصائحه وتوجيهاته..

شكر خاص للأستاذ الفاضل "محمد فرحي" على نصائحه وتوجيهاته.

شكر خاص للأستاذ الفاضل "محمد بداوي" الذي أعاننا على إنجاز الجزء التطبيقي من هذا العمل...

## إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى:

روح والدي رحمه الله معلمي وملهمي وقودوتي في هذه الحياة  
أمي الحبيبة التي تضيء لي الآفاق برعايتها ودعائها حفظك الله ورعاك وأطال عمرك  
زوجتي، وأخواتي وإخوتي وإلى أزواجهم وزوجاتهم وأبنائهم وبناتهم الأعزاء.

عمي "العربي"

الأساتذة الكرام في جميع الأطوار التعليمية  
زملائي وزميلاتي في جميع الأطوار التعليمية  
كل الأصدقاء في الجامعة وخارج الجامعة

وطني الجزائر

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

| الصفحة | المحتوى                                                                                 |
|--------|-----------------------------------------------------------------------------------------|
| I      | شكر وتقدير                                                                              |
| II     | إهداء                                                                                   |
| IV     | الفهرس                                                                                  |
| VIII   | قائمة الجداول                                                                           |
| X      | قائمة الأشكال                                                                           |
| XII    | قائمة المصطلحات والاختصارات المستخدمة                                                   |
| XIX    | قائمة الملاحق                                                                           |
| XXI    | ملخص                                                                                    |
| أ      | مقدمة                                                                                   |
| 18     | الفصل الأول: نظرة عامة عن المحاسبة القضائية والاحتيال المالي                            |
| 19     | تمهيد                                                                                   |
| 20     | المبحث الأول: نظرة عامة عن الاحتيال المالي وعواقبه                                      |
| 20     | المطلب الأول: مفهوم الاحتيال المالي                                                     |
| 26     | المطلب الثاني: أنواع الاحتيال المالي                                                    |
| 29     | المطلب الثالث: تصنيف عمليات الاحتيال المالي وعواقبها الاقتصادية والاجتماعية             |
| 36     | المبحث الثاني: بعض المفاهيم للمحاسبة القضائية                                           |
| 36     | المطلب الأول: مفهوم المحاسبة القضائية وتطورها التاريخي                                  |
| 41     | المطلب الثاني: خصائص ومجال تطبيق المحاسبة القضائية                                      |
| 48     | المطلب الثالث: مفاتيح المحاسبة القضائية في التحقيق الفعال والمنظمات الدولية الراعية لها |
| 53     | المبحث الثالث: مهنة التدقيق وعلاقتها بالمحاسبة القضائية                                 |
| 53     | المطلب الأول: لمحة مختصرة عن التدقيق وأهدافه                                            |
| 56     | المطلب الثاني: مسؤولية المدقق الخارجي في الكشف عن الاحتيال في البيانات المالية          |
| 58     | المطلب الثالث: الفرق بين المحاسبة القضائية والتدقيق الخارجي                             |
| 61     | خلاصة الفصل الأول                                                                       |
| 62     | الفصل الثاني: الاطار المفاهيمي للتهرب الضريبي                                           |
| 63     | تمهيد                                                                                   |
| 64     | المبحث الأول: مفهوم وقياس التهرب الضريبي                                                |

|     |                                                                                            |
|-----|--------------------------------------------------------------------------------------------|
| 65  | المطلب الأول: مفهوم التهرب الضريبي                                                         |
| 74  | المطلب الثاني: المناهج المستخدمة لقياس حجم التهرب الضريبي                                  |
| 81  | المطلب الثالث: توظيف التدقيق في النظريات القياسية للتهرب الضريبي                           |
| 88  | المبحث الثاني: التهرب الضريبي الدولي للشركات متعددة الجنسيات والجنات الضريبية              |
| 88  | المطلب الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات والجنات الضريبية                               |
| 98  | المطلب الثاني: التهرب الضريبي الدولي                                                       |
| 105 | المبحث الثالث: التهرب الضريبي في ضوء أنشطة الاقتصاد الرقمي                                 |
| 105 | المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الرقمي وخصائصه                                                |
| 110 | المطلب الثاني: التحديات الضريبية الناشئة عن الاقتصاد الرقمي                                |
| 113 | المطلب الثالث: جهود التصدي لتحديات فرض الضرائب على أنشطة الاقتصاد الرقمي                   |
| 118 | خلاصة الفصل الثاني                                                                         |
| 119 | الفصل الثالث: استخدام أساليب وتقنيات المحاسبة القضائية في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر |
| 120 | تمهيد                                                                                      |
| 121 | المبحث الأول: دور معايير التدقيق الجزائرية في تقييم مخاطر التهرب الضريبي                   |
| 121 | المطلب الأول: مفهوم معايير التدقيق الدولية                                                 |
| 128 | المطلب الثاني: معايير التدقيق الجزائرية                                                    |
| 130 | المطلب الثالث: أهمية معايير التدقيق الجزائرية ودورها في تقييم مخاطر التهرب الضريبي         |
| 134 | المبحث الثاني: أساليب وتقنيات المحاسبة القضائية لكشف التهرب الضريبي                        |
| 134 | المطلب الأول: اختبارات الأرقام كطريقة لتقييم التلاعب بالبيانات ذات الصلة بالضرائب          |
| 138 | المطلب الثاني: إجراء الاختبار الإحصائي                                                     |
| 143 | المطلب الثالث: أساليب وتقنيات أخرى للمحاسبة القضائية في كشف التهرب الضريبي                 |
| 145 | المبحث الثالث: مجالات تفعيل المحاسبة القضائية للكشف عن التهرب الضريبي في الجزائر           |
| 145 | المطلب الأول: المديرية العامة للضرائب                                                      |
| 153 | المطلب الثاني: المفتشية العامة للرقابة                                                     |
| 156 | المطلب الثالث: الخبرة القضائية                                                             |
| 160 | خلاصة الفصل الثالث                                                                         |
| 161 | الفصل الرابع: الدراسة الميدانية                                                            |
| 162 | تمهيد                                                                                      |

|     |                                                        |
|-----|--------------------------------------------------------|
| 163 | المبحث الأول: وصف منهجية الدراسة                       |
| 163 | المطلب الأول: الإطار المنهجي العام                     |
| 165 | المطلب الثاني: تشخيص النموذج                           |
| 168 | المطلب الثالث: اختبار عام للنموذج                      |
| 171 | المبحث الثاني: الإجراءات والأدوات المستخدمة في الدراسة |
| 171 | المطلب الأول: جمع البيانات                             |
| 172 | المطلب الثاني: تحليل خصائص العينة                      |
| 179 | المطلب الثالث: الاختبارات والأدوات الإحصائية           |
| 181 | المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات          |
| 181 | المطلب الأول: تقييم نموذج القياس                       |
| 182 | المطلب الثاني: تقييم النموذج البنائي                   |
| 187 | المطلب الثالث: دراسة أثر المتغير الوسيط                |
| 197 | المطلب الرابع: اختبار الفرضيات                         |
| 201 | خلاصة الفصل الرابع                                     |
| 202 | الخاتمة                                                |
| 209 | المراجع                                                |
|     | الملاحق                                                |

# قائمة الجداول والأشكال

## قائمة الجداول

| الرقم | عنوان الجدول                                                            | الصفحة |
|-------|-------------------------------------------------------------------------|--------|
| 1-1   | الفرق بين المحاسبة القضائية والتدقيق الخارجي                            | 59     |
| 2-1   | الاختلافات بين المحاسبين القضائيين والمدققين الخارجيين في تحديد الخطأ   | 60     |
| 1-2   | أوجه الاختلاف والتشابه بين كلا النموذجين                                | 83     |
| 2-2   | مسار الجهود الدولية للتصدي للتحديات الضريبية الناشئة عن الاقتصاد الرقمي | 116    |
| 1-3   | أهم المحاور المرجعية المتعلقة بالمعايير الجزائرية للتدقيق               | 131    |
| 2-3   | حساب القيمة $\chi^2$                                                    | 140    |
| 3-3   | التوزيع $\chi^2$                                                        | 142    |
| 1-4   | توزيع مجتمع الدراسة حسب العمر                                           | 172    |
| 2-4   | توزيع مجتمع الدراسة حسب المؤهل العلمي                                   | 173    |
| 3-4   | توزيع مجتمع الدراسة حسب سنوات الخبرة المهنية                            | 173    |
| 4-4   | توزيع الدراسة حسب طبيعة العمل                                           | 174    |
| 5-4   | توزيع العينة حسب ولاية مزاولة العمل                                     | 174    |
| 6-4   | توزيع عينة الدراسة حسب حمل المستجيب لشهادة مهنية                        | 175    |
| 7-4   | توزيع عينة الدراسة حسب نوع الشهادة المهنية                              | 175    |
| 8-4   | توزيع عينة الدراسة حسب متابعة مستجدات علم المحاسبة والتدقيق             | 176    |
| 9-4   | توزيع مجتمع الدراسة حسب مصادر هذه المستجدات                             | 176    |
| 10-4  | توزيع عينة الدراسة حسب المشاركة في الدورات التكوينية                    | 177    |
| 11-4  | توزيع مجتمع الدراسة حسب نوع هذه الدورات التكوينية                       | 178    |
| 12-4  | توزيع عينة الدراسة حسب هل يتم المشاركة في تظاهرات علمية و/أو مهنية      | 178    |
| 13-4  | توزيع عينة الدراسة حسب نوع المشاركة في تظاهرات علمية و/أو مهنية         | 179    |
| 14-4  | الموثوقية وصحة التقارب                                                  | 181    |
| 15-4  | الارتباط وصحة التمايز                                                   | 182    |

|     |                                                 |      |
|-----|-------------------------------------------------|------|
| 183 | تقييم علاقة التعدد الخطي                        | 16-4 |
| 183 | معامل التحديد ( $R^2$ )                         | 17-4 |
| 184 | العلاقة التنبؤية Predictive Relevance ( $Q^2$ ) | 18-4 |
| 185 | حجم تأثير $f^2$                                 | 19-4 |
| 186 | معاملات الانحدار (النموذج الأول)                | 20-4 |
| 16  | معاملات الانحدار (النموذج الثاني)               | 21-4 |
| 190 | مسار المتغير الوسيط (النموذج الأول)             | 22-4 |
| 191 | مسار المتغير الوسيط (النموذج الثاني)            | 23-4 |
| 193 | اختبار T                                        | 24-4 |
| 196 | اختبار ثنائي الحد                               | 25-4 |

## قائمة الأشكال

| الرقم | عنوان الشكل                                     | الصفحة |
|-------|-------------------------------------------------|--------|
| 1-1   | مثلث الاحتيال                                   | 22     |
| 2-1   | ألماس الاحتيال                                  | 25     |
| 3-1   | شجرة الاحتيال                                   | 30     |
| 1-2   | تصنيف المصطلحات حسب مفهومها القانوني            | 65     |
| 1-3   | مخاطر التدقيق المحاسبي                          | 128    |
| 2-3   | توزيع الأرقام للمركز الأول وفقًا لقانون بنفورد  | 136    |
| 3-3   | توزيع الأرقام للوضع الثاني وفقًا لقانون بنفورد  | 136    |
| 4-3   | توزيع الأرقام للمركز الثالث وفقًا لقانون بنفورد | 137    |
| 5-3   | توزيع الأرقام للوضع الرابع وفقًا لقانون بنفورد  | 138    |
| 1-4   | نموذجي الدراسة                                  | 166    |
| 2-4   | أنواع المتغيرات                                 | 167    |
| 3-4   | نموذج بمتغير وسيطي واحد                         | 188    |
| 4-4   | الوساطة الجزئية والكاملة                        | 189    |
| 5-4   | الوساطة الكلية والجزئية                         | 190    |

# قائمة المصطلحات والاختصارات المستخدمة

## قائمة المصطلحات المستخدمة في البحث

| المصطلح                             | ترجمته                | تعريفه                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       |
|-------------------------------------|-----------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <b>Sarbanes-Oxley</b>               | قانون ساربنز أوكسلي   | هو قانون أمريكي يوجب على الشركات أن تضمن وتعتمد المعلومات المالية من خلال أنظمة الرقابة الداخلية، حسب هذا القانون فإنه سيتم تحميل الرئيس التنفيذي CEO ومدير القطاع المالي CFO مسؤولية شخصية عن إعلان بيانات مالية خاطئة، وقد جاء هذا القانون إثر تداعيات المخالفات المالية الجسيمة التي أدت إلى انهيار شركتي إنرون وورلد كوم                                                                                                                 |
| <b>ENRON</b>                        | انرون                 | شركة إنرون هي شركة أمريكية للطاقة والسلع والخدمات مقرها هيوستن، تكساس. تأسست في عام 1985 كدمج بين هيوستن ناتشورال جاس وإنترنورث، وكلاهما شركتان إقليميتان صغيرتان نسبياً، أعلنت إفلاسها في كانون الأول/ديسمبر من سنة 2001 عقب إقرارها بممارسات محاسبية مريبة                                                                                                                                                                                 |
| <b>WorldCom</b>                     | وورلد كوم             | تأسست شركة وورلد كوم في عام 1983 تحت اسم (لونج ديستانس سيرفيس) وتغير الاسم إلى وورلد كوم في عام 1995، ويرجع تاريخ الإفلاس إلى 21 جويلية 2002 وأصولها 103.9 مليار دولار، عبر الكشف عن احتيال ضخم في شؤون المحاسبة وواجهت الشركة تهماً جنائية.                                                                                                                                                                                                 |
| <b>Lehman Brothers</b>              | الاخوة ليمن           | ليمان برانرز هو بنك تم تأسيسه في ألاباما، الولايات المتحدة الأمريكية عام 1850 على يد ثلاثة أخوة يهود من تجار القطن، ليكون مؤسسة خدمات مالية دولية. ويقع مقره الرئيسي في نيويورك. أعلن البنك عن إفلاسه في 14 سبتمبر 2008 بسبب الخسارة التي حدثت في سوق الرهن العقاري. كان لإفلاس البنك تأثيرات سلبية على الكثير من أسواق العالم.                                                                                                              |
| <b>Global Crossing</b>              | قلوبال كروسينج        | هي شركة اتصالات سلكية ولاسلكية تقدم خدمات شبكات الكمبيوتر وتشغل شركة نقل من المستوى 1، وهي أول مزود عالمي للاتصالات، ومقرها القانوني في برمودا ومقرها الإداري في نيو جيرسي، في عام 2002، تقدمت الشركة بطلب للحصول على واحدة من أكبر حالات الإفلاس في التاريخ واتهم مديروها التنفيذيون بالتستر على فضيحة محاسبية.                                                                                                                             |
| <b>South Sea Bubble</b>             | فقاعة بحر الجنوب      | تصف فقاعة بحر الجنوب الانهيار المالي لشركة بحر الجنوب عام 1720، والتي تم تشكيلها لتزويد أمريكا الإسبانية بالعبيد وخفض الديون الوطنية لبريطانيا.                                                                                                                                                                                                                                                                                              |
| <b>McKesson and Robbins scandal</b> | فضيحة ماكيسون وروبينز | في عام 1938 انفجرت إحدى الفضائح المالية الكبرى في القرن العشرين، حيث تم الاستيلاء على شركة McKesson & Robbins Inc (الآن شركة McKesson Corporation) في عام 1925 من قبل Phillip Musica، الذي سبق أن استخدم شركة Adelvia للصناعات الدوائية كواجهة لعمليات الإقلاع. استخدم Musica، وهو مجرم أدين مرتين، أسماء مستعارة لإخفاء هويته الحقيقية في السيطرة على الشركتين، في ديسمبر 1938، فتحت لجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC) تحقيقاً وتم القبض |

|                                             |                             |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     |
|---------------------------------------------|-----------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|                                             |                             | على Musica. فقط بعد أن تم حجزه وأخذ بصماته وإطلاق سراحه بكفالة، أدت هذه الفضيحة إلى إصلاحات حوكمة الشركات ومراجعة الحسابات.                                                                                                                                                                                         |
| <b>Madoff<br/>Ponzi's<br/>plan</b>          | خطة<br>مادوف<br>بونزي       | هو مشروع استثماري وهمي احتيالي يعد المستثمرين بمعدلات عوائد عالية منخفضة الخطورة، إلى جانب هذا يولد هذا المشروع الوهمي عوائد للمستثمرين الحاليين من الأموال المأخوذة من المستثمرين المستقبليين، يتشابه هذا المخطط مع المخطط الاستثماري الهرمي من ناحية استخدام أموال المستثمرين الجدد لدفعها لداعميه الحاليين.      |
| <b>Edwin<br/>Sutherland</b>                 | أدوين<br>ساذرلاند           | هو عالم اجتماع أمريكي، ولد في سنة 1883 وتوفي سنة 1950، يعتبر من علماء الجريمة الأكثر تأثيراً في القرن العشرين. كان عالماً اجتماعياً في مدرسة التفاعل الرمزي، وهو معروف بتعريفه لجرائم ذوي الياقات البيضاء والاختلاط التفاضلي، وهي نظرية عامة للجريمة والانحراف                                                      |
| <b>Donald<br/>Ray<br/>Cressey</b>           | دونالد<br>كريسي             | هو عالم عقوبات وعالم اجتماع وعالم إجرام أمريكي، ولد سنة 1919 وتوفي سنة 1987، قدم مساهمات مبتكرة في دراسة الجريمة المنظمة والسجون وعلم الجريمة وعلم الاجتماع، القانون الجنائي، وجرائم ذوي الياقات البيضاء.                                                                                                           |
| <b>Frank<br/>John<br/>Wilson</b>            | فرانك<br>جون<br>ويلسون      | كان معروفاً بأنه رئيس الخدمة السرية الأمريكية و عميل سابق لمكتب الإيرادات الداخلية التابع لوزارة الخزانة، والذي عرف لاحقاً باسم دائرة الإيرادات الداخلية. ساهم ويلسون بشكل خاص في محاكمة عصابة شيكاغو آل كابوني في عام 1931، وكممثل فيدرالي في قضية اختطاف ليندبرغ.                                                 |
| <b>Simon<br/>Newcomb</b>                    | سيمون<br>نيوكومب            | الفلكي الأمريكي المولود بتاريخ 12 مارس 1835 في بلدة والاس (نيوشوت لاند) والمتوفي بتاريخ 11 يوليو 1909 في واشنطن، قدم على وجه الخصوص بحوثاً مستفيضة عن حركات الكواكب والكويكبات والقمر، وهو مشهور كذلك عن طريق كتابه الفلك للجميع الذي ظهر في عام 1878 وبعد ذلك نشرت منه طبعات عديدة حتى الطبعة الثامنة في عام 1948. |
| <b>Frank<br/>Benford</b>                    | فرانك<br>بنفورد             | هو فيزيائي ومهندس من الولايات المتحدة الأمريكية، ولد في جونستاون سنة 1883 وتوفي في سكينكتادي (نيويورك)، سنة 1948 عن عمر يناهز 65 عاماً.                                                                                                                                                                             |
| <b>Alphonse<br/>Gabriel "Al"<br/>Capone</b> | آلفونس<br>غابرييل<br>كابوني | ويعرف أحياناً باسم "سكارفيس"، وهو رجل أعمال وعضو في عصابة أميركية، وقد كان ذو سمعة سيئة في زمن حظر الكحوليات في الولايات المتحدة بصفته المؤسس المشارك ورئيس مافيا شيكاغو، انتهت قيادته للجريمة التي بلغت سبع سنوات عندما كان في سن 33.                                                                              |

## قائمة الاختصارات المستخدمة في البحث

| المصطلح                                                               | اختصاره | ترجمته                                          |
|-----------------------------------------------------------------------|---------|-------------------------------------------------|
| Accounting Standards Board                                            | ASB     | مجلس معايير المحاسبة                            |
| Association of Certified Fraud Examiners                              | ACFE    | جمعية مدقي الاحتيال المعتمدين                   |
| American Institute of Certified Public Accountants                    | AICPA   | المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين  |
| Association of Chartered Forensic Accounting Professionals            | ACFS    | جمعية أخصائي المحاسبة القضائية المعتمدين        |
| American College of Forensic Accounting Examiners Institute           | ACFEI   | الكلية الأمريكية لمعهد ممتحني المحاسبة القضائية |
| Base Erosion and Profit Shifting                                      | BEPS    | مشروع تآكل القاعدة وتحويل الأرباح               |
| Business to Consumers                                                 | B2C     | من الشركات إلى المستهلكين                       |
| Business to Business                                                  | B2B     | من الشركات الى الشركات                          |
| Committee on Fiscal Affairs                                           | CFA     | لجنة الشؤون الجبائية                            |
| The Committee of Sponsoring Organizations of the Tread way Commission | COSO    | لجنة المنظمات الداعمة للجنة تريدوي              |
| Certified fraud auditor                                               | CFA     | مدقق الاحتيال المعتمد                           |
| Forensic accountant certificate                                       | Cr. FA  | شهادة المحاسب القضائي                           |
| Specialized certificates in certified forensic accounting             | CFS     | شهادات متخصصة في المحاسبة القضائية المعتمدة     |
| Computer Assisted Auditing Tools                                      | CAATs   | أدوات التدقيق بمساعدة الكمبيوتر                 |
| Statements on Auditing Standards                                      | SAS     | بيانات عن معايير المراجعة الأمريكية             |
| International Audit and Assurance Standards Board                     | IAASB   | مجلس معايير التدقيق والضمان الدولي              |
| International Standard on Auditing                                    | ISA     | معايير التدقيق الدولية                          |
| International Federation of Accountants                               | IFAC    | الاتحاد الدولي للمحاسبين                        |
| International Accounting Standards Board                              | IASB    | مجلس معايير المحاسبة الدولية                    |
| International Financial Reporting Standards                           | IFRS    | المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية        |

|                                              |        |                                                         |
|----------------------------------------------|--------|---------------------------------------------------------|
| المعهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز | ICAEW  | Institute of Chartered Accountants in England and Wales |
| مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً               | GAAP   | Generally Accepted Accounting Principles                |
| معايير المراجعة الدولية المتعارف عليها       | GAAS   | Generally Accepted Accounting Standards                 |
| منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية            | OCDE   | Organization for Economic Cooperation and Development   |
| مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية         | UNCTAD | United Nations Conference on Trade and Development      |
| لجنة الأوراق المالية والبورصات               | SEC    | Securities and Exchange Commission                      |
| النظام المحاسبي المالي                       | SCF    | Système de Comptabilité Financière                      |
| المخطط الوطني للمحاسبة                       | PCN    | Plan Comptable National                                 |
| مجلس الرقابة على محاسبة الشركات العامة       | PCAOB  | Oversight Board for Public Company Accounting           |
| معايير التدقيق الجزائري                      | NAA    | Normes algériennes d'audit                              |

# قائمة الملاحق

## قائمة الملاحق

| الرقم | عنوان الملحق                               |
|-------|--------------------------------------------|
| 01    | أسماء محكمي الاستبانة                      |
| 02    | نموذج استبانة الدراسة                      |
| 03    | أسماء الولايات التي شملتها استبانة الدراسة |
| 04    | نتائج الاستبيان                            |

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إرساء إطار مقترح لتفعيل دور المحاسبة القضائية في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، من أجل ذلك، وجب أولاً التعرف على خصوصية البيئة الاقتصادية من خلال معرفة مجموعة من العوامل يتمثل أبرزها في مدى الإدراك لمفهوم المحاسبة القضائية وأهمية دورها في كشف ومحاربة التهرب الضريبي، مع توضيح الخلاف بينها وبين مفهوم التدقيق.

لبلوغ هذا الهدف، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في فهم متطلبات استخدام المحاسبة القضائية، ثم جمع المعلومات اللازمة عن البيئة الاقتصادية من خلال توزيع استبانة على عينة عشوائية من المهنيين وموظفي إدارة الضرائب بلغت 348 مستجيباً، لتحليل آرائهم ووضع تصور عام يساعد في إرساء هذا الإطار.

توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير لمجال المحاسبة القضائية في كشف ومكافحة التهرب الضريبي لكن تفعيل دورها في الجزائر يتطلب التعامل مع مجموعة من العوامل هي: (1) غياب الإدراك لأهمية المحاسبة القضائية ومجال استخدامها؛ (2) إجماع المحاسبين القانونيين بأن مسؤولية مكافحة التهرب الضريبي لا تقع على عاتقهم؛ (3) تحديد الفرق بين مجال التدقيق ومجال المحاسبة القضائية.

إن تفعيل دور المحاسبة القضائية في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر يستلزم تعزيز إدراك مهنيي المحاسبة والتدقيق لهذا المجال الجديد ثم العمل على تمهيد البيئة الاقتصادية من حيث التنظيم والتشريع تزامناً مع تكوين وتعليم الكادر البشري على متطلباتها.

**الكلمات المفتاحية:** محاسبة قضائية، تهرب ضريبي، احتيال مالي، خبرة قضائية، بيئة جزائرية.

**Summary:**

This study aims to establish a proposed framework to activate the role of forensic accounting in combating tax evasion in Algeria. For that, it is necessary to, first identify the specificity of the economic environment by knowing a set of factors, the most prominent of which is the extent of awareness of the concept of forensic accounting and the importance of its role in detecting and combating tax evasion, while clarifying the difference between it and the concept of auditing.

To achieve this goal, the descriptive and analytical approach was relied on to understand the requirements for the use of forensic accounting, and then collecting the necessary information on the economic environment by distributing a questionnaire to a random sample of professionals and tax administration employees amounting to 348 respondents, to analyze their opinions and develop a general perception that helps establish this framework.

The study found that there is an impact of the field of forensic accounting in detecting and combating tax evasion. But activating its role in Algeria requires dealing with a set of factors: 1) the lack of awareness of the importance of forensic accounting and the scope of its use; 2) the consensus of chartered accountants that the responsibility for combating tax evasion does not fall on their shoulders; 3) determining the difference between the field of auditing and the field of forensic accounting.

Activating the role of forensic accounting in combating tax evasion in Algeria requires enhancing the awareness of accounting and auditing professionals in this new field and then working to pave the economic environment in terms of regulation and legislation in conjunction with executives training and education on its requirements.

**Keywords:** Forensic accounting, Tax evasion, financial fraud, judicial expertise, Algerian environment.

مقدمة

في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين توالى الأخبار بتقارير كثيرة عن عمليات الاحتيال في البيانات المالية للشركات، مثل Enron وWorldCom، أو عمليات الاحتيال ضد الحكومات مثل المطالبات الكاذبة للتعويضات كتلك التي جاءت بعد إعصار كاترينا في الولايات المتحدة الأمريكية، أو مخططات Ponzi<sup>1</sup> الضخمة مثل عملية احتيال Bernard L Madoff<sup>2</sup> التي سجلت رقما قياسيا جديدا للخسائر المرتبطة بالاحتيال.

وفي هذا الإطار وفي الفترة الممتدة ما بين 1996، و2008 قدمت جمعية مدققي الاحتيال المعتمدين (ACFE) استطلاعات دورية للاحتيال عبر مجموعة من التقارير قدرت فيها بأن الخسائر المتكبدة بسبب الاحتيال في البيانات المالية سنة 1996 قد بلغت 400 مليار دولار، والتي زادت على مر السنين لتصل الى ما يقارب 994 مليار دولار سنة 2008، وهو ما عزز الاقتناع بأن الاحتيال المالي لا يزال يكلف المنظمات والدول عموما مبالغ ضخمة من المال وسيستمر في ذلك ما لم نهتم بتطوير عمليات الكشف عنه ومحاربته، ولعل أهم نتائج هذا الاحتيال في البيانات المالية هو خداع مستخدمي هذه البيانات خاصة إدارة الضرائب التي أصبحت تعاني بصفة كبيرة من مخلفات هذا الاحتيال والذي تتجسد بعض صوره في التهرب الضريبي.

يعتبر التهرب الضريبي ظاهرة اجتماعية واقتصادية معقدة، يصعب القضاء التام عليها، كونه سلوكا قديما للبشر قدم الضرائب نفسها، ورغم أن العديد من الدول قد قامت بتطوير أنظمتها الضريبية بغية مواجهة هذه الظاهرة إلا أنها فشلت في وضع حد لها خاصة مع تطور تكنولوجيا المعلومات والتوجه المتنامي للمنظمات إلى الاقتصاد الرقمي واستغلالها في إيجاد طرق جديدة وحديثة للاحتيال على إدارة الضرائب، موازاة مع تخلف مختلف الإدارات الضريبية في مواكبة هذا التطور.

في سنة 2020 صرح مدير عام الضرائب أن الجزائر سجلت خلال الخمسة عشر عاما الماضية خسائر في الدخل بقيمة 40 مليار دولار بسبب التهرب الضريبي، مُرجعا ذلك للاقتصاد غير الرسمي الذي وصل الى أعلى مستوى له خلال العقدين الماضيين كونه المحرك الرئيسي للتهرب الضريبي، إلى جانب صعوبة إيجاد الأدوات والوسائل لمواجهة هذه الظاهرة، وهو ما أثر سلبا على الخزنة العامة للدولة.

<sup>1</sup> Carlo Ponzi: (1882-1948) واحد من أكبر المحتالين في التاريخ الأمريكي وكان أول من أنشأ طريقة الاحتيال الشهيرة بـ«سلسلة بونزي» أو هرمية الوهمية أو حتى دالة بونزي.

<sup>2</sup> Bernard L Madoff: (1938-2021) هو مستشار استثماري، وممول ورجل أعمال ومصرفي أمريكي، في ديسمبر 2008 ألقى مكتب التحقيقات الفيدرالي (إف. بي. أي) القبض عليه وجمد كافة أصوله بتهمة تنفيذ أكبر عملية احتيال عرفت باسم «بونزي»، والتي قدرت النيابة العامة خسائرها بـ64.8 مليار دولار أمريكي.

وعليه وكنتيجة لذلك بدأت مهنة المحاسبة في التحول من فحص المخالفات الى فحص الاحتيال وقد أدى ذلك الى تغيير إجراءات التدقيق لتشمل استفسارات الأطراف الخارجية وكذلك إجراءات التدقيق الداخلي من خلال طلب المزيد من عمليات الإفصاح، بل وأصبحت تُطور المزيد من التقنيات والأساليب للكشف عن المخططات الاحتيالية المحتملة، وهو ما جعل تعاون المحاسبين مع الجهات القضائية أمرا ضروريا.

هذا التحول زاد من وعي المحاسبين والمدققين بجرائم الاحتيال في البيانات المالية والاحتيال الضريبي، لكنه وضعهم في واقع أظهر لهم افتقارهم الى التدريب والخبرة اللازمة لمكافحة هذه الجرائم، وهذا ينطبق أيضا وبشكل خاص على موظفي إدارة الضرائب، مما استدعى ظهور مجال جديد من مجالات المحاسبة والتدقيق تمثل في المحاسبة القضائية حمل على مسؤوليته التخصص في كشف ومحاربة الاحتيال في البيانات المالية، وتقديم خدماته لجميع الجهات ذات الصلة بما فيها الجهات القضائية.

طورت المحاسبة القضائية مجموعة من المهارات والأساليب والتقنيات التي جعلت من قياس الدليل على الاحتيال في البيانات المالية بشكل كمي أمرا ممكنا، فالدليل الذي يمكن قياسه يكون في كثير من الأحيان أكثر إقناعا، وغالبا ما يكون مطلوبا لاقتراح تسويات أو إثبات الأضرار، كما أن استخدام علوم الرياضيات والإحصاء في عمليات التحقيق، وتدريب المحاسبين القضائيين بشكل أفضل على مكافحة جرائم الاحتيال الضريبي من خلال تلقيهم لمزيد من التعليم في هذا المجال، جعلها تقدم خدمات قيمة لجميع الأطراف كالإدارة، والمدققين، والجهات التنظيمية، والمتقاضين، بأفضل صورة ممكنة وبأساليب يمكن الدفاع عنها ومدروسة جيدا عند تقدير الحصص أو القيم.

أمام هذا التوجه الجديد لمهنة المحاسبة والتدقيق في العالم، وموازة مع توسع النمو الاقتصادي في الجزائر، بات من البديهي ازدياد مخاطر الاحتيال في البيانات المالية وبالتالي تنامي فرص الاحتيال الضريبي، الأمر الذي يفرض استخدام المحاسبة القضائية للاستفادة من خدماتها وأساليبها وتقنياتها في كشف ومحاربة الاحتيال في البيانات المالية والتهرب الضريبي وحماية أموال الاستثمارات المتزايدة ودعم الاقتصاد الوطني في الجزائر.

من هنا وعلى ضوء ما سبق جاءت هذه الدراسة الى البحث في الإشكالية التالية:

**إشكالية الدراسة:**

**كيف يمكن تفعيل دور المحاسبة القضائية في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر؟**

## الإشكاليات الفرعية:

1. ما المقصود بالمحاسبة القضائية وما الفرق بينها وبين مهنة التدقيق؟
2. ما هو التهرب الضريبي وما هي أبعاده وآفاقه في الجزائر في ظل التنامي التكنولوجي؟
3. ما هي الأساليب والتقنيات التي تستخدمها المحاسبة القضائية في كشف التهرب الضريبي وما هي المجالات التي يمكن أن تستغل فيها؟
4. هل هناك إدراك لمفهوم المحاسبة القضائية لدى عينة الدراسة وهل يوجد أثر للمحاسبة القضائية في التقليل من التهرب الضريبي من وجهة نظرهم؟

## فرضيات البحث:

للإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها تمت صياغة الفرضيتين الرئيسيتين التاليتين:

1. يوجد إدراك لدى عينة الدراسة لمفهوم المحاسبة القضائية ومجال استخدامها دال إحصائيا عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.01$ .
  2. لا يوجد تأثير معنوي دال إحصائيا للمحاسبة القضائية في التقليل من التهرب الضريبي عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .
- وتتفرع الفرضية الرئيسية الثانية إلى الفرضيات الجزئية التالية:
- لا يوجد تأثير معنوي دال إحصائيا للتشريع في التقليل من التهرب الضريبي عبر المتغير الوسيط (إدارة الضرائب) عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .
  - لا يوجد تأثير معنوي دال إحصائيا للتشريع في التقليل من التهرب الضريبي عبر المتغير الوسيط (مدقق قانوني) عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .
  - لا يوجد تأثير معنوي دال إحصائيا للتكوين في التقليل من التهرب الضريبي عبر المتغير الوسيط (إدارة الضرائب) عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .
  - لا يوجد تأثير معنوي دال إحصائيا للتكوين في التقليل من التهرب الضريبي عبر المتغير الوسيط (مدقق قانوني) عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .
  - لا يوجد تأثير معنوي دال إحصائيا للتمكين في التقليل من التهرب الضريبي عبر المتغير الوسيط (إدارة الضرائب) عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .
  - لا يوجد تأثير معنوي دال إحصائيا للتمكين في التقليل من التهرب الضريبي عبر المتغير الوسيط (مدقق قانوني) عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .

- لا يوجد تأثير للمتغير الوسيط (إدارة الضرائب) في العلاقة بين متغيري المحاسبة القضائية والترتب الضريبي عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغيري المحاسبة القضائية والتدقيق عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .

#### أسباب اختيار موضوع البحث:

1. أهمية الموضوع وضرورة البحث فيه كونه مجال جديد ومهم من مجالات المحاسبة والتدقيق ومتخصص في كشف ومحاربة الاحتيال المالي على العموم؛
2. وجود الموضوع ضمن دائرة اهتمام الباحث واقترابه من طبيعة الاختصاص الذي ينتسب إليه؛
3. الاهتمام بموضوع التهرب الضريبي كونه أحد أهم الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والأكثر تعقيدا التي تواجهها الدول بشكل عام والجزائر بشكل خاص في الوقت الحاضر؛
4. تعدد أساليب التهرب الضريبي وتطورها خصوصا مع تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتوجه المتنامي نحو الاقتصاد الرقمي في الجزائر؛
5. أهمية استغلال الأساليب والتقنيات الحديثة التي تستخدمها المحاسبة القضائية في كشف ومحاربة التهرب الضريبي في الجزائر.

#### أهداف البحث:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيسي التالي:

إرساء إطار مقترح لتفعيل دور المحاسبة القضائية في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر ولتحقيق هذا الهدف الرئيسي وجب تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية تمثلت في الآتي:

1. فهم الاحتيال في البيانات المالية بطريقة سليمة كونه وسيلة للتهرب الضريبي، من خلال إبراز أسبابه ودوافعه حتى يتسنى لنا محاربته بصورة علمية وفعالة؛
2. معرفة مفهوم المحاسبة القضائية وإبراز أهميتها ودورها الفعال في كشف ومحاربة التهرب الضريبي؛
3. توضيح الاختلاف الحاصل بين مهنة التدقيق ومهنة المحاسبة القضائية؛
4. تحديد مسؤولية الكشف عن الاحتيال في البيانات المالية في المنظمات الاقتصادية؛
5. تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي كونها أهم نتائج الاحتيال في البيانات المالية ومدى تأثيرها بالتطور التكنولوجي؛

6. إبراز ضرورة تطوير المنظومة التنظيمية والتعليمية في الجزائر بما يتماشى والتطور الحاصل في علم المحاسبة والتدقيق والتقنيات المستخدمة في محاربة التهرب الضريبي في العالم؛

7. معرفة أهم الأساليب والتقنيات التي تستخدمها المحاسبة القضائية لكشف ومحاربة التهرب الضريبي.

### أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في كونها محاولة علمية جادة للبحث في أسباب ودوافع الأفراد لارتكاب عمليات الاحتيال في البيانات المالية عامة والتهرب الضريبي خاصة، وإمكانية تفعيل دور المحاسبة القضائية في الجزائر بصفتها مجال جديد من مجالات المحاسبة والتدقيق أثبتت فعاليته في مكافحة وكشف الاحتيال في البيانات المالية بما فيها التهرب الضريبي على المستوى الدولي، من خلال الاعتماد على مجموعة خاصة من المهارات والأساليب والتقنيات التي ساعدت ممتهني هذا المجال على تحليل مختلف البيانات المالية الاحتيالية الخاضعة للتحقيق وتحويلها الى أدلة علمية ثابتة يمكن من خلالها إثبات الاحتيال في البيانات المالية من عدمه، سواء أمام مسؤولي المنظمات الاقتصادية أو الجهات القضائية المختصة.

كما تبرز هذه الأهمية على عدة مستويات هي:

1. **المستوى النظري:** تبرز الأهمية النظرية للدراسة في كونها من الدراسات الأولى التي تبحث في إمكانية تطبيق المحاسبة القضائية في التصدي للاحتيال في البيانات المالية وبالتالي التهرب الضريبي في الجزائر، كما أن إثراء المكتبات العلمية بمثل هذه الدراسة يسهل من إمكانية اعتماد الباحثين مستقبلا عليها في استقصاء المعلومات اللازمة لإعداد دراساتهم المستقبلية التي تهتم بنفس الموضوع.

2. **المستوى التطبيقي:** تبرز الأهمية التطبيقية من خلال مساهمة نتائج الدراسة في إمكانية وضع إطار مقترح لتفعيل دور المحاسبة القضائية سواء كمجال جديد من مجالات المحاسبة والتدقيق، أو كمهنة مختصة في التحقيق في شبهات أو قضايا الاحتيال المالي بمختلف أنواعها سواء على مستوى المنظمات الاقتصادية أو جهاز العدالة، وبالتالي تحسين صورة وكفاءة مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر وإبعاد الشبهة والمسؤولية عنها بتبني مجال جديد يتحمل مسؤولية كشف ومحاربة الاحتيال المالي، الى جانب إثراء المهنة وتعزيز الثقة وتقليل الفجوة التنظيمية بين مختلف خبراء مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر.

## حدود البحث:

1. **الحدود المكانية:** نظرا لاتساع رقعة الوطن وصعوبة التواصل مع كل المهنيين، وحرصا من الباحث على عدم الخروج عن موضوع البحث، اقتصر عينة الدراسة على مجموعة من خبراء مهنة المحاسبة والتدقيق، وموظفي إدارة الضرائب المنتشرين عبر 39 ولاية من أصل 58 ولاية في الجزائر.

2. **الحدود الزمانية:** استمر الباحث في العمل على موضوع الدراسة في الفترة الممتدة ما بين سنوات 2020 و 2023، خصصت السنة الأخيرة منها في الدراسة الميدانية.

## منهجية البحث:

تم رسم منهج الدراسة وفق الأهداف المسطرة له، طبقا للمراحل والخطوات التالية:

1. **الجانب النظري:** اعتمدت دراستنا هذه في الجانب النظري على المقاربة التاريخية في تتبع ظهور مجال المحاسبة القضائية، وتغير مسؤولية مهنة التدقيق اتجاه الاحتيال المالي، كما اعتمدنا أيضا على المنهج الوصفي في وصف ظاهرة الاحتيال في البيانات المالية وما ينتج عنه من تظليل واحتيال على مستخدمي القوائم المالية كإدارة الضرائب، الى جانب جمع المعلومات حول هذه الظاهرة للتعرف على أسباب حدوثها والتوصل الى نتائج لحلها من خلال مناقشة البحوث والدراسات العلمية في كل من مجالات المحاسبة القضائية، الاحتيال المالي، والتهرب الضريبي، وتكوين إطار معرفي كافٍ لمعرفة خصوصيات الاحتيال في البيانات المالية التي تفضي الى التهرب الضريبي وطبيعة عمل المحاسبة القضائية اتجاهها.

أما المنهج التحليلي فقد تم استخدامه في تفكيك موضوع الدراسة لعناصر بسيطة تمثلت في الاحتيال المالي، المحاسبة القضائية، التدقيق المالي، والتهرب الضريبي، لمحاولة فهمها والخروج بمفاهيم واضحة تساعدنا في وضع أسس سليمة وعلمية والاستدلال بنظريات متخصصة تساعدنا في معالجة إشكالية الدراسة.

2. **الجانب التطبيقي:** أما في الجانب التطبيقي ولاكتشاف طبيعة ومكونات هذه العلاقة تمت الاستعانة بالمقاربة الكيفية ثم الكمية، حيث تتضمن المقاربة الأولى مجموعة من الإجراءات التي تسمح لنا بتحديد مكونات المحاسبة القضائية التي تساهم في تفعيل آليات مكافحة التهرب الضريبي، ومن خلال هذا استخدمنا طريقة المعادلات البنائية les équations structurelles

لاختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الجزئية الثمانية، أما الفرضية الجزئية التاسعة فتم فحصها بطريقة اختبار ستودنت.

#### أدوات البحث:

1. **المصادر والمراجع المتخصصة:** اعتمد الباحث في إعداد هذه الدراسة على مجموعة من الكتب والمقالات العلمية المتخصصة، إلى جانب أهم القوانين والمعايير الدولية في مجال الرقابة على المخاطر ومكافحة الاحتيال في البيانات المالية والمعايير الجزائرية للتدقيق، والقوانين والتشريعات ذات الصلة.

2. **الاستبيان:** قام الباحث باستخدام الاستمارة (الاستبيان) بشكل أساسي في معالجة فرضيات البحث عن طريق توزيع استبانات على عينة من خبراء مجال المحاسبة والتدقيق، وموظفي إدارة الضرائب.

3. **التحليل والربط المنطقي:** ركز الباحث على فهم وتحليل أهم النماذج النظرية التي تبرز توالي مفهوم الاحتيال في البيانات المالية، وأهمية جودة التدقيق في التأثير الفعّال على مستوى الامتثال الضريبي لإبراز أهمية الأساليب والتقنيات المستخدمة في المحاسبة القضائية في إضفاء الجودة والفعالية لعملية التدقيق، ودراسة التطورات الحاصلة على المستوى الدولي والتوصيات المقدمة من مختلف الهيئات والمنظمات الدولية الرامية لمكافحة التهرب الضريبي خاصة مع المستجدات الحاصلة في ظل التحول نحو الاقتصاد الرقمي ومقارنتها بنظيراتها في الجزائر، لاستخلاص النقائص ونقاط الضعف فيها.

4. **القياس والوسائل الإحصائية:** اعتمد الباحث في قياسه وتحليله واختباره لفرضيات البحث على كل من برنامج SPSS، و SmartPLS.

#### الدراسات السابقة

لا يمكن اعتبار إشكالية بحثنا هذا إشكالية جديدة في الأبحاث العلمية، فقد تناولتها دراسات سابقة عديدة ومن جوانب مختلفة، كانت بمثابة مرجعية معرفية مكنت من الإلمام بكافة جوانب الموضوع، بل وسطرت حاضرك تلك الدراسات ومستقبلها في كشف أبعاد هذا المجال الحديث نسبيا، وعلاقته بالبيئة الاقتصادية.

يفترض أن يقدم بحثنا هذا مجموعة من المعارف العلمية النظرية التي ينتج عنها تطبيقات جديدة تختلف عن تلك التي وصلت إليها الدراسات السابقة لحدثة موضوع المحاسبة القضائية من جهة،

وخصوصية الواقع المهني والاقتصادي في الجزائر من جهة أخرى، كما يفترض أيضا أن يكون بحثنا هذا استكمالا لهذه الدراسات السابقة.

من هذا المنطلق تم ربط أهم الدراسات السابقة في هذا الموضوع نظرا لأهميتها بهذه الدراسة، وهي كما يلي:

#### أولا: الدراسات العربية

1. دراسة نصيف جاسم الجبوري، صلاح هادي محمد الخالدي، مقال بمجلة "العلوم الاقتصادية والإدارية".

#### "دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي 2013".

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم المحاسبة القضائية فضلا عن التعريف بمفهوم الاحتيال لا سيما الاحتيال المالي وبيان أهمية المحاسبة القضائية في الكشف عنه، من خلال توظيف مجموعة من التقنيات التي تساعد في الكشف عن عمليات الاحتيال مبرزا أهمية امتلاك المحاسب القضائي لمجموعة من الخصائص والمهارات المتنوعة التي تساعد في تحقيق أهدافه، كالتعليم والتدريب ومهارات الاتصال والخبرة في مجالات المحاسبة والتدقيق والقانون، حيث اعتمد الباحثان على المنهج الاستقرائي في تحقيق أهداف الدراسة التي توصلت إلى مجموعة من النتائج هي:

- تعد مهنة المحاسبة القضائية من المهن الحديثة والمتطورة والتي تتمتع بالطلب المتزايد على خدماتها؛
- يفضي الاحتيال المالي بمختلف أساليبه إلى الإضرار بالآخرين من خلال العرض الكاذب للقوائم المالية التي تؤدي مستخدميها وتؤثر على قراراتهم؛
- يتواطأ العديد من الموظفين في إخفاء عمليات الاحتيال على مراقبي الحسابات مما يستدعي وجود كوادرات متخصصة مثل المحاسبين القضائيين للتحري عنه وكشف مرتكبيه؛
- ان اكتشاف عمليات الاحتيال يتطلب استخدام تقنيات متنوعة لكشف السلوك غير الاعتيادي وبالتالي التحري عنه وكشفه.

2. دراسة مصطفى طاهر شنفاري، بشير بكري عجيب بابكر، مقال بمجلة "الدراسات العليا".

#### "المحاسبة القضائية في بعض البلدان العربية الواقع والطموحات، 2015".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفاهيم المحاسبة القضائية ودورها في كشف ومنع التلاعب بالقوائم والتقارير المالية، إلى جانب التعرف على المهارات التي يتميز بها المحاسب القضائي، حيث

اعتمدت مجموعة من المناهج كالمنهج التاريخي، الاستنباطي، الاستقرائي والملاحظة في تحقيق أهداف هذه الدراسة التي توصلت الى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- تعتبر مهنة المحاسبة القضائية من المهن المستحدثة في العالم العربي؛
- عدم التأهيل للمحاسب والمراجع القضائي يسهم في إبداء رأي غير سليم حول القوائم والتقارير وعمليات المنشأة المالية؛
- اختلاف نطاق عمل التدقيق الخارجي عن المحاسبة القضائية؛
- لا توجد مفاهيم للمحاسبة القضائية في المقررات الجامعية؛
- لا توجد جهات مهنية محايدة تعني بمفاهيم المحاسبة القضائية.

3.دراسة ياسر زعارير، أسامة عبد المنعم، محمد عثمان، مقال بالمجلة "الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة".

"أثر استخدام المحاسبة القضائية في الحد من طرق التهرب الضريبي في الشركات المساهمة الصناعية العامة الأردنية-دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي الحسابات الأردنيين، 2016".

هدفت الدراسة الى بيان أثر استخدام المحاسبة القضائية في الحد من طرق التهرب الضريبي المشروع وغير المشروع في الشركات المساهمة الصناعية العامة الأردنية فضلا عن بيان أثر استخدام المحاسبة القضائية في الحد من طرق التهرب الضريبي المحلي والدولي المتبعة في تلك الشركات، حيث اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي في تحقيق أهداف الدراسة التي توصلت الى مجموعة من النتائج أهمها:

- ظهور عوامل ساعدت على اللجوء الى خدمات المحاسبة القضائية منها التعدد الواضح في الوظائف المالية وما صاحبها من ظهور لبعض حالات الفساد الإداري والمالي والتهرب الضريبي في الشركات؛
- تشعب العمليات المالية بين الشركات فضلا عن التطور الاقتصادي المتسارع؛
- محدودية عمليات التدقيق الداخلي والخارجي؛
- هناك دور للمحاسبة القضائية في الحد من التهرب الضريبي المشروع وغير المشروع في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية؛
- هناك دور للمحاسبة القضائية في الحد من التهرب الضريبي المحلي والدولي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

4. دراسة الهادي ادم محمد إبراهيم، مصطفى هارون، مقال بمجلة "المستنصرية للدراسات العربية والدولية".

**"المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسة إدارة الأرباح-سوق المال في الخرطوم 2016".**

هدفت الدراسة الى تناول موضوع المحاسبة القضائية كونها تعد من الآليات والأساليب الحديثة في مجال منع وكشف الغش والفساد المالي والإداري، في جانب دعم أساليبها وآلياتها للحد من ممارسة إدارة الأرباح التي تعتبر أحدث ممارسات التلاعب المحاسبي الذي يمارس باستغلال المرونة المحاسبية من دون خرق للقواعد والمبادئ المحاسبية، حيث اعتمد على المنهج التاريخي والمنهج الاستقرائي في الإجابة على فرضيات البحث وتحقيق أهداف الدراسة التي توصلت الى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- تعتبر المحاسبة القضائية وسيلة من الوسائل المهمة التي تساعد في الحماية والحد من جرائم الاحتيال المالي والفساد الإداري؛
- تلعب المحاسبة القضائية دورا مهما في تقوية نظم الرقابة الداخلية من خلال استخدام مهارات فنية وبشرية ومعرفية متخصصة في هذا المجال؛
- تلعب المحاسبة القضائية دورا فعالا في جمع وتحليل وتقييم وتفسير الأدلة الخاصة بالمشاكل المالية بشكل واضح وتوصيل النتائج للجهات ذات الاختصاص كالمحاكم ومجالس الإدارات أو أي جهات قضائية أو تنفيذية أخرى إسهاما منها في حل الخلافات والنزاعات.

5. دراسة إيمان أحمد الهنيي، رأفت سلامة سلامة، مقال بمجلة "الاقتصاد والتنمية البشرية".

**"دور المحاسبة القضائية في الحد من أساليب الاحتيال المالي في الأردن 2018".**

هدفت الدراسة الى بيان دور المحاسبة القضائية في الحد من أساليب الاحتيال المالي في الأردن، من خلال وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS لتحليل استباناتهم حيث توصلت الدراسة الى تطابق آراء المجيبين بأن للمحاسبة القضائية دورا فعالا في الحد من أساليب الاحتيال المالي في الأردن من خلال توفيرها لمجموعة من الخدمات هي:

- رفع كفاءة التحكيم في القضايا المالية المرفوعة من قبل الأطراف ذات العلاقة؛
- التحري عن عمليات الاحتيال والحوال دون وقوعها في الشركات الأردنية؛
- تحديد الأضرار المادية المتكبدة أو المحتملة والتعويضات المترتبة عنها بدقة؛

- مساعدة التحقيقات الحكومية والكشف عن الاحتيال في هذا المجال في الأردن.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

6.دراسة Tommie W. Singleton، Timothy A. Pearson مقال بمجلة Faculty «

.Bibliography CSU ePress »

“Fraud and Forensic Accounting in the Digital Environment, 2008”

"الاحتيال والمحاسبة القضائية في البيئة الرقمية، 2008"

هدفت الدراسة الى دراسة إبراز الحاجة الى الاهتمام أكثر بتطوير المناهج التعليمية والأكاديمية في تخصصات المحاسبة والتدقيق والاعتماد أكثر على تخصصات تهتم بفحص الاحتيال المالي وتفضل بين الاختلافات الفريدة وغير المفهومة جيدا بين التدقيق المالي وتدقيق الاحتيال بعيدا عن المنهجيات والتعليم المحاسبي التقليدي خصوصا أن الاحتيال استفاد من تطور تقنيات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في البيئة الرقمية أكثر مما استفادت منه مهنة المحاسبة والتدقيق في العالم، أعتمد الباحثون على مجموعة من الأدبيات العلمية المتخصصة لدراسة المناهج التعليمية في هذا المجال، حيث خلصت أهم نتائج الدراسة الى:

- المقياس الحقيقي للبرنامج الأكاديمي هو تأثيره على مستوى المعرفة لطلابه؛
- يعتمد تطبيق تقنيات تكنولوجيا المعلومات في منع واكتشاف وتخفيف الاحتيال على بعض المهارات المحاسبية غير التقليدية؛
- في بعض الجامعات والكليات، قد يكون سبب عدم القدرة على العمل عبر التخصصات لبناء البرامج الحديثة هو الحواجز المفتعلة في بيئة العمل؛
- تعتمد العديد من الجامعات على الخريجين وجهات الاتصال المهنية لقياس عروض المناهج الدراسية الخاصة بهم، لأنهم غالبا ما يكونون أفضل مصدر لتطوير المناهج الدراسية وتحسينها؛
- توجه العديد من أقسام المحاسبة في الجامعات الى دمج محتوى فحص الاحتيال والمحاسبة القضائية في مناهجها؛
- من المهم تضمين محتوى تكنولوجيا المعلومات في المناهج الدراسية.

7.دراسة Ola Mohammad Khersiat مقال بمجلة International Journal of Economics «

and Finance »

“The Role of the Forensic Accountant in the Detection of Tax Fraud in Financial Statements: A Survey Study in the Jordanian Accounting and Auditing Offices and Firms, 2018”

"دور المحاسب القضائي في كشف الاحتيال الضريبي في البيانات المالية: دراسة مسحية في

مكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة الأردنية، 2018"

هدفت الدراسة الى التأكيد على ضرورة وجود محاسب قضائي لكشف التلاعب في البيانات المالية ومكافحة الاحتيال الضريبي والتعرف على وسائل كشف الاحتيال الضريبي التي يستخدمها المحاسب القضائي في الأردن، ولتحقيق هذا الهدف أعد الباحث استبانة وزعت على 125 محاسب قضائي يعملون في مكاتب المحاسبة والتدقيق الأردنية وتم تحليل بياناتها عبر برنامج SPSS، حيث خلصت الى مجموعة من النتائج نذكر أهمها فيما يلي:

- يمتلك المحاسب القضائي المؤهلات والخبرة والمهارات لاكتشاف الاحتيال الضريبي في البيانات المالية، وكذلك الكشف عن التلاعب في أرقام البيانات المالية؛
- لابد للمحاسب القضائي أن يتمتع بموقف مستقل للكشف عن الاحتيال في البيانات المالية؛
- يطور المحاسب القضائي نطاق أبحاثه واستفساراته بناء على المدخلات الواردة من مصادر مختلفة.

8. دراسة «European Journal of Accounting»، مقال بمجلة «Vasiliou، Eriotis،Tantos ،Balios

Accounting».

**“THE CONJUNCTION OF TAX AUDITING MECHANISM WITH BEHAVIORAL AND INSTITUTIONAL PARAMETERS OF TAX EVASION: THE ROLE OF ACCOUNTING RULES AND FORENSIC ACCOUNTING, 2020”**

"ارتباط آلية التدقيق الضريبي بالمعايير السلوكية والمؤسسية للتهرب الضريبي: دور القواعد

المحاسبية والمحاسبة القضائية، 2020"

هدفت الدراسة الى إبراز العوامل غير الاقتصادية المختلفة والسلوكية والمؤسسية على مستوى التهرب الضريبي وأهمية القواعد المحاسبية والمحاسبة القضائية في كشف الاحتيال في البيانات المالية ومنعه، مع الأخذ بعين الاعتبار لمعايير التدقيق الضريبي لتحديد الى أي مدى تؤثر على سلوك دافعي الضرائب في التهرب من دفع الضرائب أو لا، حيث توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج في ما يتعلق بالعوامل المحددة للتهرب الضريبي مع الإشارة الى تأثير القواعد المحاسبية والمحاسبة القضائية في التلاعب بالبيانات المالية من عدمه تمثلت في:

- للمحاسبة القضائية دور فعال في محاربة الاحتيال الضريبي؛

- إن الزيادة الكبيرة في حالات الاحتيال المالي والضريبي بسبب ضعف التدقيق القانوني في الكشف عن الأنشطة الاحتيالية يفرض الحاجة الى محاسبين قضائيين للتعامل مع المحاسبة المالية ومخالفة القواعد الضريبية.

9.دراسة Akinadewo، Akinkoye،Asaolu مقال بمجلة « International Journal of Business and Economic Development ».  
"Forensic accounting skills and tax evasion detection in Lagos State, Nigeria, 2020"

"مهارات المحاسبة القضائية وكشف التهرب الضريبي في ولاية لاغوس، نيجيريا، 2020"

هدفت الدراسة الى البحث في إمكانية تطبيق مهارات المحاسبة القضائية على كشف التهرب الضريبي في ولاية لاغوس النيجيرية، حيث اعتمد الباحثون في تحليل البيانات على استبيان تم توزيعه على عينة تتألف من 301 محاسب قانوني ومسؤولي الإيرادات الداخلية بولاية لاغوس، حيث خلصت نتائج تحليل بيانات الاستبيان الى وجود علاقة إيجابية بين مهارات المحاسبة القضائية واكتشاف التهرب الضريبي حيث تمثلت أهم المهارات المعبر عنها في هذه الدراسة في المهارات التالية:

- مهارات الكشف والوقاية والردع؛
- مهارات التدقيق الجنائي والتحقيق؛
- مهارات إجراء المقابلات؛
- مهارات التحكيم والوساطة والتفاوض؛
- مهارات الصدق والنزاهة العالية؛
- مهارات الاتصال.

حيث أشارت أهم النتائج الى أن:

- تطبيق المحاسبة القضائية سيؤدي بشكل كبير الى تخفيض مستوى التهرب الضريبي؛
- تطبيق المحاسبة القضائية من شأنه أن يفيد الحكومة في الوصول الى مزيد من الإيرادات الضريبية للوفاء بمسؤولياتها الدستورية.

10.دراسة Akinkoye ،Akinadewo مقال بمجلة « The Business and Management Review ».

"Tax evasion detection in Nigeria: Analysis of the specific forensic accounting techniques used, 2020"

"كشف التهرب الضريبي في نيجيريا: تحليل التقنيات الخاصة للمحاسبة القضائية المستخدمة،

2020"

هدفت الدراسة الى دراسة التقنيات الخاصة التي تستخدمها المحاسبة القضائية في الكشف عن التهرب الضريبي ومدى استخدامها في نيجيريا، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحثون استبياناً وزع على عينة من 301 من الخبراء الناشطين في مجال الكشف عن التهرب الضريبي بما فيهم ممارسي المحاسبة القضائية ومسؤولي الضرائب في ولاية لاغوس النيجيرية، تم تطبيق الإحصاء الوصفي مثل المتوسط والانحراف المعياري والنسب المئوية لتحليل البيانات، حيث خلصت الدراسة الى أن جميع تقنيات المحاسبة القضائية الـ 13 المحددة، قد تم استخدامها ولكن بنسب مختلفة، حيث أخذت تقنيات كل من قانون بنفورد، تحديد مراجعة المستندات الشاذة، نهج الإيرادات، وذكاء الأعمال، ونهج الإنفاق، النسب الأعلى من الاستخدام المتكرر مقارنة بغيرها من التقنيات، إضافة الى نتائج أخرى هي:

- لا يوجد اتفاق على التقنيات المحددة التي يجب اعتمادها للكشف عن التهرب الضريبي؛
- لا يوجد توصيات عن نوع التقنيات الواجب اعتمادها في الكشف عن التهرب الضريبي في التقارير المقدمة للحكومة.

يلاحظ مما سبق أن معظم الدراسات تناولت موضوع المحاسبة القضائية على أنه مجال جديد من مجالات المحاسبة والتدقيق أثبت فعاليته في مكافحة الاحتيال المالي كدراسة (نصيف جاسم الجبوري 2013)، دراسة (مصطفى طاهر شنقاري 2015)، ودراسة (إيمان أحمد الهيني 2018)، خلافا لدراسة (الهادي ادم محمد إبراهيم 2016) الذي اهتم أكثر بدور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بصفة خاصة.

في حين اهتمت الدراسات الأخرى بأهمية المحاسبة القضائية كمجال جديد في محاربة التهرب الضريبي والحد منه حيث ركزت كل من دراسة (ياسر زعاير 2016)، ودراسة (Ola Mohammad Kheriat 2018) على إبراز تلك الأهمية بصفة عامة، في حين ركزت كل من دراسة (Akinadewo 2020)، ودراسة (Akinkoye 2020) على أهمية الأساليب والتقنيات التي تستخدمها المحاسبة القضائية في كشف وتقصي طرق الاحتيال الضريبي، في حين ركزت دراسة (Vasiliou 2020) على أهمية تفعيل معايير التدقيق الضريبي للتأثير على سلوك الامتثال الضريبي ودور المحاسبة القضائية في ذلك، أما دراسة (Tommie W. Singleton 2008) فقد اهتمت بموضوع المحاسبة القضائية من خلال إبراز الحاجة الى الاهتمام أكثر بتطوير المناهج التعليمية والأكاديمية في تخصصات المحاسبة والتدقيق والاعتماد أكثر على تخصصات تهتم بفحص الاحتيال المالي وتفضل بين الاختلافات الفريدة وغير المفهومة جيداً بين التدقيق المالي وتدقيق الاحتيال بعيداً عن المنهجيات والتعليم المحاسبي التقليدي

خصوصا أن الاحتيال استفاد من تطور تقنيات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في البيئة الرقمية أكثر مما استفادت منه مهنة المحاسبة والتدقيق في العالم.

تختلف مواضيع الدراسات السابقة بشكل واضح عن موضوع هذه الدراسة، فهي أعدت في بيئات اقتصادية واجتماعية مختلفة عن البيئة الجزائرية كما أن الاطار التنظيمي والتشريعي يختلف في هذه البلدان عما هو في الجزائر، ولا شك أن وضع اطار مقترح لتفعيل دور المحاسبة القضائية في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر سيتأثر بشكل كبير بخصوصية البيئة الجزائرية، واقتصار دور هذا المجال الواسع من المحاسبة والتدقيق في دور الخبرة القضائية التي تقوم بإعطاء خدمات استشارات أو إبداء رأي للجهات القضائية يمكن الأخذ به كما يمكن الاستغناء عنه، وهو ما يستدعي الاهتمام أكثر بهذا الدور وإخراجه من هذا الحيز الضيق، وتفعيله أكثر وتحديد ما يجب تغييره على جميع المستويات من خلال إبراز مفهومه الواسع وفعالية أساليبه وتقنياته في تحويل البيانات المالية الاحتيالية الى أدلة، الى جانب توضيح أهم المجالات التي يمكن الاعتماد فيها على المحاسبة القضائية.

### هيكل البحث:

بني البحث على أربعة فصول تم خلالها مراعاة تتبع مراحل حل الإشكالية البحثية، حيث تتكون الفصول الثلاثة الأولى من:

### الفصل الأول: نظرة عامة عن المحاسبة القضائية والاحتيال المالي

تم من خلال هذا الفصل عرض المفاهيم الأساسية التي تتعلق بجوانب الإشكالية البحثية، وعرض أهمية المحاسبة القضائية كمجال جديد أثبت أهميته وفعاليته في محاربة الاحتيال المالي وبالتالي إثبات مبررات دراسة هذه الإشكالية وضرورة تفعيل دورها في الجزائر.

### الفصل الثاني: الاطار المفاهيمي للتهرب الضريبي

تطرقنا خلال هذا الفصل الى موضوع التهرب الضريبي محليا ودوليا مبرزين من خلاله طرق قياس التهرب الضريبي وأهمية توظيف التدقيق في ضبط التهرب الضريبي وتأثيره الإيجابي على سلوك الامتثال خاصة مع تنامي دور التكنولوجيا وتوجه الشركات المحلية نحو الاقتصاد الرقمي مما زاد من حدة التهرب باتباع طرق وأساليب حديثة استدعت الاهتمام أكثر بالجانب العلمي والمهني من خلال تحيين المعايير التنظيمية والقوانين المتعلقة بالضرائب بما يتناسب والتوصيات الدولية في هذا الخصوص مع ضرورة تحسين أداء وكفاءة المورد البشري في جميع المجالات وعلى جميع المستويات.

## الفصل الثالث: استغلال أساليب وتقنيات المحاسبة القضائية في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر

يحتوي هذا الفصل على مقارنة بين المعايير الدولية للتدقيق مع نظيرتها في الجزائر، من خلال إبراز واقع تحديد مسؤولية كشف ومحاربة الاحتيال في البيانات المالية وما يترتب عنه من تهرب ضريبي وأهمية الأساليب والتقنيات المستخدمة في المحاسبة القضائية في تذليل مخاطر التهرب الضريبي وتضييقها، من خلال تخصصها في الكشف عن الاحتيال في البيانات المالية وبالتالي التهرب الضريبي، وهو ما يمكن تطبيقه في مجالات عدة من المجالات المتخصصة في مكافحة التهرب الضريبي.

### أما الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

تناول هذا الفصل عرض المنهجية العامة للدراسة خاصة بعد التغطية النظرية لمتغيراتها المتمثلة في المتغير المستقل المتمثل في المحاسبة القضائية والمتغير التابع المتمثل في التهرب الضريبي، الى جانب معرفة تأثير المتغيرات الوسيطة المتمثلة في التدقيق الخارجي وإدارة الضرائب بالمحاسبة القضائية وتأثيرها على المتغير التابع المتمثل في التهرب الضريبي، وذلك بالاعتماد على الإجراءات والأدوات المستخدمة في تحديد وتحليل نتائج الدراسة الميدانية التي اختبر من خلالها مدى صحة فرضيات البحث وصولا الى عرض ملخص لأهم نتائج وتوصيات البحث.

يلي الفصول الأربعة عرض خلاصة للعمل وآفاقها، واستعراض لنتائجه التي تمخض عنها وللتوصيات التي يمكن الأخذ بها واعتمادها في تفعيل دور المحاسبة القضائية في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر.

الفصل الأول: نظرة عامة عن  
المحاسبة القضائية والاحتيال المالي

### تمهيد

في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، اتضحت أهمية المحاسبة القضائية تزامنا وتزايد تقارير عن عمليات الاحتيال، والتلاعب في المعلومات المالية، والتي نتج عنها انهيار العديد من الشركات الضخمة على مستوى العالم مثل Enron و WorldCom وغيرهما، وفضائح لحقت بمؤسسات التدقيق التي اشتركت في مثل هذه العمليات.

تسببت هذه الجرائم المالية في أضرار شديدة على الاقتصاد العالمي، فهي لا تؤثر فقط على المستثمرين الذين تم خداعهم، ولكنها تقلل أيضا من العائد الكلي للسوق من خلال تبديد الثقة جراء هذه الفضائح، وهو ما أدى الى نشأة الطلب على كشف الجرائم المالية ومنعها في الوقت المناسب، والتي لا يمكن الكشف عنها بواسطة الأساليب التحليلية البسيطة، فعادة ما يقوم المدققون الخارجيون عند تكليفهم بإجراء تحقيق قضائي بتطبيق مدخل المعاينة في التدقيق والذي يسمح بالتعبير عن الموثوقية والدقة في صورة نوعية بدلا من الصورة الكمية، وهو ما يؤثر على عملهم سلبا، فالقدرة على القياس الكمي للموثوقية والدقة هي التي تجعل مجال المحاسبة القضائية وما يقوم به من معاينة رياضية وإحصائية الخيار الحقيقي الوحيد في تكاليفات خدمات الدفاع في الدعاوي القضائية مستقبلا.

من خلال هذا الفصل وبهدف معرفة مفهوم المحاسبة القضائية، والتطور التاريخي لمهنة التدقيق وتصور أصحاب المصلحة في مهنة المحاسبة والتدقيق ضرورة تحول النظام إلى المحاسبة القضائية كحل للكشف والتقليل من الاحتيال في البيانات المالية، مع معرفة أوجه الاختلاف بينهما، وجب أولا التطرق لدوافع وأسباب وطرق الاحتيال في البيانات المالية وفهمها لنصل الى سبل ردعها وكشفها كون التهرب الضريبي جزء من ذلك الاحتيال.

استنادا إلى ما سبق سيقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، نتناول خلالها ما يلي:

- المبحث الأول: نظرة عامة عن الاحتيال المالي وعواقبه
- المبحث الثاني: المحاسبة القضائية
- المبحث الثالث: مهنة التدقيق وعلاقتها بالمحاسبة القضائية

### المبحث الأول: نظرة عامة عن الاحتيال المالي وعواقبه

من أجل إرساء نظام للمحاسبة القضائية وإظهار أهميته في كشف الاحتيال في البيانات المالية وجب أولاً النظر في الاحتيال بشكل عام ثم الاحتيال في البيانات المالية بشكل خاص، واستخلاص النتائج المحصلة من أهم النظريات التي ساهمت في فهم وتحليل أسباب ودوافع الاحتيال في البيانات المالية كنظرية مثلث الاحتيال التي قدمت نموذجاً يظهر من خلاله العناصر الثلاثة التي تعبر عن دوافع ارتكاب الاحتيال في البيانات المالية.

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى مفهوم الاحتيال وأهم النظريات المتعلقة به بهدف فهمه وتبسيط مخططاته ليتسنى بذلك فهم كيفية وضع الخطط اللازمة لكشفه.

### المطلب الأول: مفهوم الاحتيال المالي

مع توسع الاقتصاد ومستويات المعيشة وتطورها، أصبحت المخططات المالية غير القانونية أكثر ابتكاراً وتعقيداً، وهو ما دفع بالعديد من الباحثين إلى التوجه لدراسة علم الإجرام ومعالجة الفروق الموجودة في الجرائم المالية والتميز بينها مقارنة بالدراسات القياسية في الماضي، ورغم اختلاف الجرائم المالية وتنوعها إلا أن التحقيق فيها يركز على تقديم وصف دقيق للأنشطة المالية التي حدثت، وإبراز الأدلة الكافية لإثبات النية في ارتكاب الجريمة وأركانها، مع ترك تقييم المبررات الاجتماعية والنفسية للقضاة.

#### أولاً: تعريف الاحتيال

ترجع جذور كلمة الاحتيال إلى *fraus*، وهو اسم لاتيني يحمل مجموعة واسعة من المعاني تتجمع حول مفاهيم الأذى والخطأ والخداع، فهو نشاط يحدث في بيئة اجتماعية تكون عواقبه وخيمة على الاقتصاد، المنظمات، والأفراد، يشمل مخططات خيانة الثقة، التزوير، تزيف بيانات البحث العلمي، الغش في التصريحات الجبائية... الخ<sup>1</sup>.

#### 1. الاحتيال المهني

تعرف جمعية مدققي الاحتيال المعتمدين (ACFE) الاحتيال المهني على أنه " استخدام مهنة الفرد لتحقيق مكاسب شخصية من خلال إساءة الاستخدام أو السرقة المتعمدة لموارد أو أصول المنظمة المستخدمة".

<sup>1</sup> Hamdan MW, « The Role of Forensic Accounting in Discovering Financial Fraud », *International Journal of Accounting Research*, Res 2018, Volume 6, Issue 2, p 1

### 2. الاحتيال في البيانات المالية

يعرف الاحتيال في البيانات المالية على أنه "التحريف المتعمد للوضع المالي للمنظمة، من خلال حذف المبالغ المفصح عنها في البيانات المالية من أجل خداع مستخدمي البيانات المالية"، يشتمل الاحتيال على مجموعة متنوعة من الممارسات الخارجة عن القانون، بهدف امتلاك أو تغيير الظروف المالية القائمة لصالح طرف ما.

كما يمكن تعريف الاحتيال كما يلي<sup>1</sup>:

يمكن أن يعرف الشخص العادي الاحتيال بأنه "التزوير"، كما هو مفهوم اليوم، أو عدم الأمانة التي تتجسد في شكل خداع متعمد أو تحريف متعمد لحقيقة مادية ما، يمكن استخدام الكذب المتعمد والغش لاكتساب ميزة غير عادلة على الآخرين.

- **تعريف الاحتيال كجريمة:** هو مصطلح عام، يشمل جميع الوسائل المتنوعة التي يمكن للبراعة البشرية أن تبتكرها، يلجأ إليها الفرد للحصول على ميزة بوسائل أو طرق خاطئة، فهي تتضمن المفاجأة، والخداع، والمكر، والطرق غير العادلة التي يتم من خلالها خداع الآخرين.

- **تعريف الاحتيال في الشركات:** هو أي احتيال ترتكبه الشركات ويكون إما لصالحها أو ضد مصالح منافسيها.

- **تعريف الاحتيال الإداري:** وهو التحريف المتعمد لمستويات أداء الشركة أو الوحدة الذي يرتكبه الموظفون العاملون في مناصب إدارية والذين يسعون من خلاله إلى الاستفادة من عمليات الاحتيال هذه من حيث الترفقات أو المكافآت أو الحوافز الاقتصادية الأخرى.

من الناحية القانونية يعتبر الاحتيال تعمدًا للكذب في الإفصاح عن نقطة مادية بهدف الضرر بالغير، لذلك فإن العناصر القانونية للاحتيال تتضمن ما يلي<sup>2</sup>:

- الكذب المتعمد أو المقصود؛
- الإفصاح غير الصادق أو التضليل في العرض؛
- الحدث المادي؛
- تعرض الضحية إلى الأذى أو الضرر.

<sup>1</sup> Tommie W S, Aaron J S, **Fraud Auditing and Forensic Accounting**, Fourth Edition, John Wiley & Sons Inc., New Jersey, 2010, p 40-41.

<sup>2</sup> نصيف جاسم الجبوري، صلاح هادي محمد الخالدي، "دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي"، مقال بمجلة (العلوم الاقتصادية والإدارية)، العدد 70، المجلد 19، مارس 2013، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ص 463.

### ثانيا: مثلث الاحتيال

من أجل منع الاحتيال واكتشافه والرد عليه بشكل صحيح، يحتاج أصحاب المصلحة في مكافحة الاحتيال إلى فهم سبب ارتكاب المحتالين لعملية احتيال، ولا يوجد نموذج أو إطار عمل كان أكثر فائدة من مثلث الاحتيال في توفير هذا الفهم، فهو يشرح العوامل التي تتسبب في دفع شخص ما لارتكاب الاحتيال، من خلال تركيزه على ثلاثة عناصر أساسية تؤدي مجتمعة إلى سلوك احتيالي<sup>1</sup>.

وحتى يفهم الاحتيال بطريقة سليمة، يجب فهم سبب قيام المحتالين بارتكاب هذه العملية، وهو ما قام به في خمسينيات القرن الماضي كل من أدوين ساذرلاند كمشراف ودونالد كريسي كطالب دكتوراه في جامعة أنديانا « Indiana » في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال العمل على أطروحة دكتوراه حول سبب كون شخص ما، في موضع ثقة، ينتهك تلك الثقة، حيث قام بإجراء مقابلات مع حوالي 200 مدان بتهمة الاختلاس في السجن بهدف فهم الأسباب والدوافع التي تجعل الناس الشرفاء ومحل الثقة يقدمون على ارتكاب عمليات الاحتيال، وقد خلصت الدراسة إلى استنتاج مهم ورئيسي وهو أن كل عملية احتيال لها ثلاثة عناصر مشتركة، هي<sup>2</sup>:

- الدافع أو الضغوطات المالية «Pressure»؛

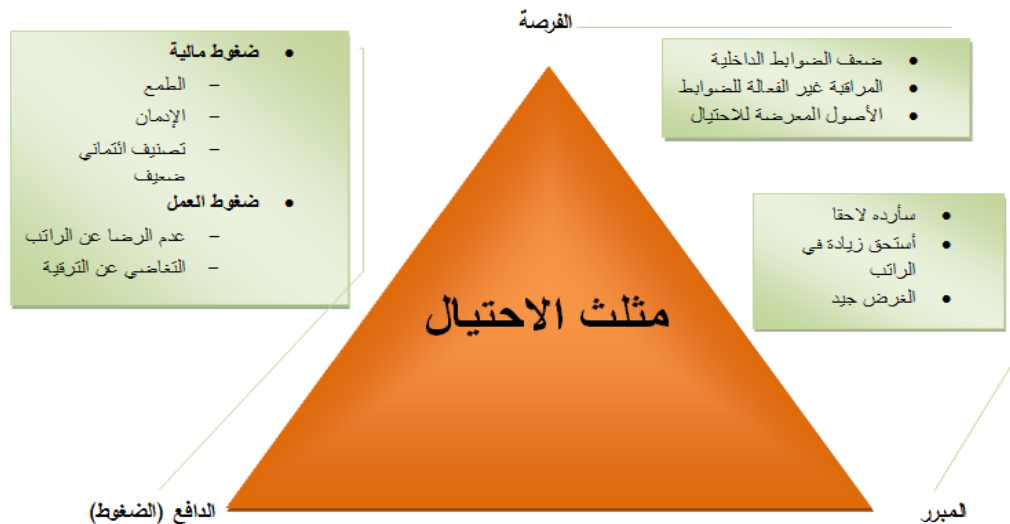
- المبرر «Rationalization»؛

- الفرصة لارتكاب الجريمة «Opportunity».

ولقد أصبحت هذه النقاط الثلاثة نمودجا وإطار عمل مفيد، وسميت بأركان مثلث الاحتيال أو مثلث

كريسي «Cressey's Triangle» كما هو موضح في الشكل الموالي.

### الشكل (1-1): مثلث الاحتيال



المصدر: [www.acfe.com](http://www.acfe.com)

<sup>1</sup> <https://www.acfe.com/fraud-triangle.aspx> Consulté Le 13/10/2021

<sup>2</sup> نصيف جاسم الجبوري، صلاح هادي محمد الخالدي، مرجع سبق ذكره، ص 463

1. **الدافع أو الضغوطات المالية « Pressure »:** يقصد بالدافع الحافز والسبب، فهو ذلك الحافز الذي ينشأ وفقا لضغوطات معينة قد تكون بسبب ظروف خارجية خاصة بمحيط المحتال قد تشير إلى أشياء حدثت في الحياة الشخصية للمحتال تدفعه وتحفز على التصرف بشكل غير أخلاقي، كالضغوطات المالية، أو العادات السيئة كتعاطي المخدرات مثلا، أو بسبب ظروف داخلية لها علاقة مباشرة ببيئة العمل كالمكافآت والجشع الذي يؤدي إلى عمليات الاحتيال في البيانات المالية، هذا النوع من الضغوطات يتضح أكثر إذا توفر الغطاء الرسمي متمثلا في استغلال الموظف لوظيفته أو استغلال الحماية التي توفرها الحصانة الممنوحة له من قبل القانون، أو الحماية التي توفرها الأحزاب السياسية لأعضائها، وغيرها من الأمور التي تزيد من حالات ارتكاب عمليات الاحتيال.

2. **المبرر «Rationalization»:** لا بد لأي عملية احتيال من مبرر يبرر السبب وراء ارتكابها، ففي تقرير لجمعية مدققي الاحتيال المعتمدين (ACFE) لعام 2008 أوضحت فيه أن معظم المحتالين ليس لديهم أي سوابق أو سجل جنائي، وأشارت في تقريرها أن 93 بالمائة من المحتالين المبلغ عنهم ليس لديهم أي إدانات جنائية سابقة<sup>1</sup>، ويبقى التساؤل حول كيفية تبرير هذه الأفعال الإجرامية؟ يبرر المحتالون أسباب قيامهم بأعمالهم من خلال ظروفهم المالية كسبب في ارتكابهم للأعمال الاحتيالية فهم يقنعون أنفسهم بأنهم يسرقون الأموال لكي يسددونها لاحقا، "أي أنهم يقترضون المال فقط"، أو من خلال اعتقادهم أنهم يستحقون زيادة في الأجر أو معاملة أفضل من طرف المنظمة، أو غيرها من الأعذار الأخرى التي يبررونها مبررا للاحتيال.

3. **الفرصة لارتكاب الجريمة «Opportunity»:** بغض النظر عن الدافع والمبرر، فإن ارتكاب أي عملية احتيال يرافقه وجود فرصة، فوفقا لبحث كريسي يجد المحتالون دائما الفرصة لارتكاب عملية الاحتيال، فمعظم الدراسات البحثية لجمعية مدققي الاحتيال المعتمدين (ACFE) أظهرت أن:

- الموظفون والمديرون يميلون إلى قضاء فترة طويلة داخل الشركة عندما يرتكبون الاحتيال، وبالتالي فهم يدركون جيدا نقاط الضعف في الضوابط الداخلية ولديهم معرفة كافية بكيفية ارتكاب الجريمة بنجاح؛
- مرتكبي الاحتيال دائما ما يكونون في موقع ثقة داخل المنظمة وهو شرط أساسي لاستغلال الفرصة فبدون هذا الشرط يصعب ارتكاب عملية الاحتيال.

<sup>1</sup> <https://www.acfe.com/report-to-the-nations/2008/default.aspx> Consulté Le 30/11/2021

## الفصل الأول: نظرة عامة عن المحاسبة القضائية والاحتيال المالي

وتجدر الإشارة أن لجنة تريدوي التي عرفت لاحقا باسم لجنة المنظمات الراعية (COSO) تم تشكيلها للرد على عمليات الاحتيال في فضائح أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، كان من بين استنتاجاتها أن أفضل وسيلة للوقاية من الاحتيال هي تقوية الضوابط الداخلية، وكانت النتيجة نموذج COSO للرقابة الداخلية<sup>1</sup>، إن إعطاء الأهمية اللازمة للرقابة الداخلية في تدقيق البيانات والتقييم السنوي للضوابط الداخلية من قبل الإدارة مع رأي مستقل لذلك التقييم من قبل المدققين الخارجيين من شأنه تقليل الفرص لارتكاب الاحتيال وبالتالي تقليل الاحتيال.

مما سبق وبدراسة العناصر الثلاثة لمثلث الاحتيال لكريسي يمكن القول أن فرصة ارتكاب الجريمة هي الجانب الوحيد الذي يمكن للمدققين مراقبته والتحكم فيه.

بالرغم من أن مثلث الاحتيال لكريسي سلط الضوء على ما يشهده المجتمع من دوافع الاحتيال إلا أنه لم يسلم من الانتقاد بحجة أن هذا المثلث يعتبر إطار عمل غير مناسب لردع ومنع واكتشاف الاحتيال في البيانات المالية لأن عنصر نظرية مثلث الاحتيال (الضغط والتبرير) لا يمكن ملاحظتهما بشكل مباشر<sup>2</sup>.

### ثالثا: ألماسة الاحتيال

في محاولة لتعزيز فرص منع الاحتيال واكتشافه قام كل من Wolfe and Hermanson سنة 2004 بإضافة عنصر رابع لمثلث كريسي للاحتيال وهو عنصر القدرة الفردية إضافة إلى العناصر الثلاثة لمثلث الاحتيال المتمثلة في الضغط، الفرصة، والمبرر، وسموها بألماس الاحتيال، اعتبر Wolfe and Hermanson أن القدرات الشخصية للفرد تلعب دورا مهما في تقرير ما إذا كان الاحتيال قد يحدث أو لا، حتى مع وجود العناصر الثلاثة الأخرى، وعززوا موقفهم هذا بأن غالبية عمليات الاحتيال وخاصة الإدارية منها كتلك التي حدثت في قضيتي Enron و WorldCom لم تكن لتحدث لولا وجود الشخص المناسب الذي يتمتع بالقدرات المناسبة<sup>3</sup>.

وفقا لهذه النظرية وإلى جانب كل من الفرصة والحافز والمبرر فانه لا بد أن يتمتع مرتكب الاحتيال المحتمل بالمهارات والقدرة على ارتكاب الاحتيال، لذا سلط Wolfe and Hermanson الضوء على ضرورة

<sup>1</sup> Tommie W S, Aaron J S, op.cit, p46.

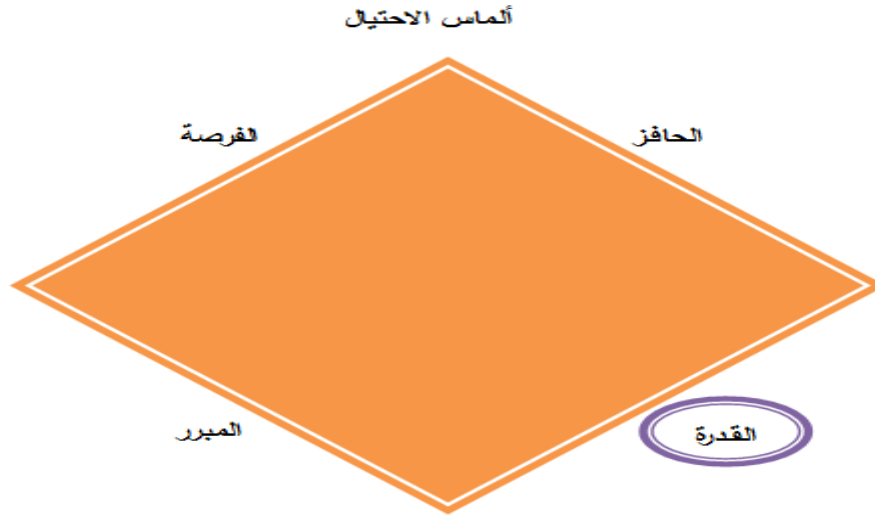
<sup>2</sup> <https://www.acfe.com> Consulté Le 25/12/2021

<sup>3</sup> Sorunke, Olukayode Abayomi, « Personal Ethics and Fraudster Motivation : The Missing Link in Fraud Triangle and Fraud Diamond Theories », *International Journal of Research in Business and Social Sciences*, Feb 2016, Vol 06, N° 02, Department of Accountancy, Wolex Polytechnic, Iwo, Nigeria, P 162

## الفصل الأول: نظرة عامة عن المحاسبة القضائية والاحتيال المالي

تقييم مخاطر الاحتيال من خلال التركيز على القدرة على ارتكاب الاحتيال من حيث العوامل البيئية والظرفية<sup>1</sup>.

### الشكل (1-2): ألماس الاحتيال



**المصدر :** Wolfe David T, Hermanson Dana R, « The Fraud Diamond: Considering

the Four Elements of Fraud » *The CPA Journal*, Dec 2004, 74(12), PP 38-42.

في سنة 2014 استنتج Steve Albrecht<sup>2</sup> أن العنصر الوحيد في كل من مثلث الاحتيال وألماس الاحتيال، الذي يمكن التحكم فيه هو عنصر الفرصة، خلافا لعنصري الضغط والقدرة التي لا يمكن ملاحظتها بشكل مباشر، الأمر الذي صعب على مهن المحاسبة والتدقيق التعامل معها، فالمرء لا يمكن أن يستنتج من سيرتكب الاحتيال من بين الأشخاص ذوي القدرة. الى جانب قيامه باستبدال عنصر المبرر بالنزاهة الشخصية لاستحالة قياسه في نموذج الاحتيال الخاص به، فهو يرى أن الشخص الذي يتمتع بدرجة عالية من النزاهة الشخصية لا يمكن أن يقوم بارتكاب الاحتيال إلا نادرا<sup>3</sup>.

من خلال ما سبق يظهر جليا أن استغلال مهنة المحاسبة لعنصر الفرصة في مثلث الاحتيال ودراسته وتحليل أسبابه من شأنه أن يساعد المهنة في التقليل من فرص الاحتيال في البيانات المالية وبالتالي التحكم في الظواهر السلبية لهذا الاحتيال خاصة ظاهرة التهرب الضريبي والتي تعد الظاهرة الأساسية لهذه الدراسة.

<sup>1</sup> Wolfe David T, Hermanson Dana R, « The Fraud Diamond: Considering the Four Elements of Fraud » *The CPA Journal*, Dec 2004, 74(12), PP 38-42.

<sup>2</sup> ستيف ألبريشت أستاذ خريج جامعة أندرسن في كلية ماريوت للإدارة في جامعة بريغهام يونغ (BYU). وهو رئيس سابق لجمعية المحاسبة الأمريكية وكان سابقاً رئيساً لجمعية مدققي الاحتيال المعتمدين. كما كان عميداً مشاركاً لكلية ماريوت للإدارة.

<sup>3</sup> JOHN D. GILL, J.D., CFE, « The Fraud Triangle on trial », September/October 2017, disponible sur le lien : <https://www.acfe.com/article.aspx?id=4294999117>, Consulté Le 23/10/2021

### المطلب الثاني: أنواع الاحتيال المالي

يعتمد الاحتيال على الخداع المتعمد من قبل الموظفين والإدارة والمالكين والبائعين والعملاء وقد يتعدى لأي شخص آخر له علاقة بشركة ما، بهدف الحصول على أموال أو أصول أو خدمات بشكل غير قانوني من الشركة، ويهتم هذا المطلب بعرض أهم أنواع الاحتيال.

#### أولاً: الاحتيال المالي خلال الدورات المحاسبية

يمكن فهم وتصنيف نشاط المحتال من خلال تحليل ومناقشة إمكانية ارتكاب عمليات الاحتيال خلال الدورات المحاسبية الخمس الشائعة والمتمثلة في<sup>1</sup>:

**1. دورة المبيعات والتحصيلات:** يتم أثناء هذه الدورة إصدار فواتير للعملاء لمبيعات السلع أو الخدمات والتي تقضي لتحصيل مدفوعات المبيعات إما نقداً أو على الحساب عند تمديد شروط الائتمان، هذه الدورة تعتمد كثيراً على النقد وهو ما يرجح إمكانية الوصول عن طريق استغلال الفرصة من طرف المحتال لتحويل مدفوعات العملاء (النقدية وغيرها من الأشكال الأخرى للدفع) عن طريق مخططات الاحتيال الشائعة خلال هذه الدورة والمتمثلة في:

- **سرقة النقود أو مدفوعات العملاء الأخرى** عبر إخفاء المبيعات وعدم تسجيلها في السجلات أو خفض قيمتها، أو الإفراط في الفوترة أو حتى إلغاء المبيعات، كما أن الوصول إلى مدفوعات العملاء، إلى جانب القدرة على ترحيل مدفوعات العملاء وتعديلها خاصة مع ظهور الصراف الآلي للبنك الذي جعل من هذا المخطط شائعاً للغاية في بعض الدول التي تعتمد عليه بكثرة، كما يمكن أيضاً سرقة شيكات العملاء وتحويلها إلى حساباتهم المصرفية.

- **سرقة الأصول**، يمكن أن يستغل الموظف الذي يملك حق الوصول إلى ملفات تعريف العملاء إضافة عملاء وهميين، أو تغيير معلومات عنوان العملاء الشرعيين ليتسنى له سرقة الأصول وخاصة المخزون عن طريق تقديم أوامر وهمية لشحن البضائع إلى عنوان غير عنوان الشركة الصحيح.

**2. دورة المشتريات والمدفوعات:** يتم خلال هذه الدورة شراء السلع والخدمات المستخدمة في عمليات المؤسسة، تتم عملية الشراء وكذلك عملية الدفع إما عبر الطرق والوسائل التقليدية كالنقد أو الشيكات أو حتى عبر التحويلات المالية الإلكترونية وخصم بطاقات الائتمان أو عبر الإنترنت.

<sup>1</sup> Howard S, Stephen P, Michael S, Frank R, **Forensic Accounting and Fraud Investigation**, 3<sup>rd</sup> Edition, CPE Edition, John Wiley & Sons, 2012, P 21.

## الفصل الأول: نظرة عامة عن المحاسبة القضائية والاحتيال المالي

من خلال كل هذا يمكن للموظف الذي يعمل في مجال الشراء أن ينشئ شركات وهمية لاستقبال البضائع الموجهة بشكل خاطئ عبر فواتير مزيفة أو التواطؤ مع موظفين آخرين إذا كانت الواجبات منفصلة وتمنعه من إتمام المعاملات غير المصرح بها ومعالجتها.

يمكن أن يكون الاحتيال في المشتريات مخططا تواطئيا بين الموظفين والبائعين من خلال تقديم رشوة مقابل العمل المنجز والذي يمكن أن يكون إخلالا بمواصفات العقد أو تفضيلا لبائع على حساب الآخرين أو حتى شحن لبضاعة اقل من المطلوب، هذا النوع من الاحتيال التواطئي هو الشكل الأكثر شيوعا في هذه الدورة.

**3. دورة شؤون الموظفين والرواتب:** من خلال هذه الدورة تتم عملية التوظيف وتنظيم ملفات تعريف الموظفين ومرتباتهم إلى جانب ضمان إلغاء نشاط الموظفين الذين تم إنهاء خدماتهم من نظام كشوف المرتبات.

خلال هذه الدورة يمكن دفع أجور لموظفين وهميين، أو دفع رواتب الموظفين المنتهية عقودهم وتحويل رواتبهم إلى حسابات المحتالين، كما يمكن أيضا الإفراط في ساعات العمل الإضافية أو تقديم ملفات طبية كاذبة، حيث يمكن أن يتداخل الاحتيال بين الموظفين والإدارة في هذه الدورة. كل هذه المخططات الاحتيالية قد تؤدي إلى عواقب وخيمة على الشركة.

**4. دورة الجرد والتخزين:** من خلال هذه الدورة قد يستغل المحتال منصبه لطلب مخزون غير ضروري أو استغلال فائض المخزون لسرقته واستخدامه لأغراضه الشخصية، قد يتم أيضا تحميل الاختلاسات التي تحدث في أي مكان آخر في الشركة على خسائر المخزون، كل هذا لا يمكن حدوثه إلا بالتواطؤ داخل الشركة من خلال موظفي مراقبة المخزون والسائقين أو حتى خارجها ممن يتلقون البضائع المسروقة.

**5. التسويات الشهرية ودورة إعداد التقارير:** قد تكون هذه الدورة أهم دورة يمكن من خلالها كشف عمليات الاحتيال والاختلاس إن تمت عمليات التسويات الشهرية وإعداد التقارير بالشكل الصحيح، فمن خلالها يتم القيام بالتسوية البنكية وترحيل كل دورة غير متكاملة يدويا إلى دفتر الأستاذ ثم تسوية الحسابات وتحليلها، يتم إنشاء مسودة التقارير المالية ومراجعتها ويعتبر الفصل في الواجبات خلال هذه الدورة أمرا مهما في اكتشاف المعاملات والأنشطة غير المصرح بها أو الاحتيالية المحتملة.

### ثانيا: أنواع أخرى من الاحتيال المالي

أحيانا تحدث بعض عمليات الاحتيال التي تؤثر على الأعمال خارج دورة المحاسبة النموذجية، كالاختيال على شركات التأمين من خلال تقديم طلبات كاذبة كتلك المتعلقة بالإصابة الشخصية، أو الاختيال على البنوك والمؤسسات المالية من خلال تقديم العملاء لطلبات القروض من خلال إعطاء معلومات مالية كاذبة. عند بداية الألفية الجديدة وعلى ضوء فضائح العديد من الشركات الكبرى أمثال WorldCom، Lehman Brothers و Global Crossing والعديد من الأمثلة الأخرى برز اسم الاحتيال في البيانات المالية خارج الدورات المحاسبية الخمس السالف ذكرها، حيث يمكن ارتكاب عمليات الاحتيال من خلال التلاعب بالأرباح الواردة في البيانات المالية المعدة للمساهمين والدائنين بهدف التأثير على سعر الأسهم ومكافآت الإدارة وتوافر تمويل الديون وشروطها، هذا النوع من التلاعب بالبيانات المالية تسبب في انهيار شركات كبرى وخسائر فادحة للمساهمين الأبرياء والبطالة لآلاف الموظفين، لقد كان لهذا النوع من الاحتيال آثارا وخيمة على مهنة المحاسبة بتراجع ثقة الجمهور فيها خاصة بسقوط شركة المحاسبة الكبرى Arthur Andersen، كما أن حجم وتعقيد قضايا Enron، Adelphi و Lehman Brothers وغيرها فتح الباب لعصر جديد من الاحتيال خاصة مع تطور تكنولوجيا المعلومات الذي أوصلنا لعصر التقارير "في الوقت الفعلي" فالأخبار أصبحت فورية ويجب التعامل معها حينا، هذا الواقع وهذا الحجم من الاحتيال الذي تم ارتكابه كشف عن أرقام مذهلة وصلت في بعض الأحيان إلى حوالي 60 مليار دولار من الخسائر للمستثمرين في القضية المتعلقة بخطة Madoff Ponzi<sup>1</sup>.

ونتيجة لذلك في عام 2002 تم في الولايات المتحدة الأمريكية تمرير قانون ساربنز أوكسلي Sarbanes-Oxley والذي كان ردا على عمليات الاحتيال الضخمة في البيانات المالية لشركة Enron و WorldCom وكان الهدف من هذا القانون هو الإشراف عن كثب على البيانات المالية للمنظمات المتداولة علنا باعتبار الرئيس التنفيذي والمدير المالي لكل منظمة مسؤولين شخصيا عن اكمال ودقة بياناتهم المالية، يعتبر هذا القانون مزيجا من التشريعات المقترحة من قبل السيناتور الأمريكي Paul Sarbanes و الممثل الأمريكي Mickael Oxley، أصبح هذا القانون يعرف لاحقا باسم SarbOx وفي النهاية SOX، أكد هذا القانون على المدققين تركيز اهتمامهم على الإفصاحات والضوابط الداخلية وإجراءات المنظمة لإصدار البيانات المالية، كان الغرض من قانون Sarbanes-Oxley هو تزويد المستثمرين بثقة أكبر في الشركات الأمريكية والسماح لهم بالاعتماد على البيانات المالية كتمثيل دقيق

<sup>1</sup> Howard S, Stephen P, Michael S, Frank R, op.cit, pp 25-27.

## الفصل الأول: نظرة عامة عن المحاسبة القضائية والاحتيال المالي

للموضع المالي لشركات هم أصحاب مصلحة فيها، كان هذا القانون استجابة لما تم الكشف عنه من تراخي ممارسات التدقيق وتضارب المصالح بين المدققين وعملائهم<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: تصنيف عمليات الاحتيال وعواقبها الاقتصادية والاجتماعية

تختلف أنواع الاحتيال المالي حسب طبيعة وحجم عمل كل منظمة، ومن الممكن التعرف على هذه المخاطر حسب نموذج شجرة الاحتيال الذي تم إعداده من قبل جمعية المحققين المعتمدين للاحتيال ACFE، وتوضح هذه الشجرة أهم ثلاثة مخاطر احتيال يقوم بها الموظفون بحكم وظيفتهم.

#### أولاً: تصنيف عمليات الاحتيال

قامت جمعية مدققي الاحتيال المعتمدين ACFE بتطوير نموذج صنفت فيه ثلاث فئات رئيسية للاحتيال وهي:

1. الفساد؛

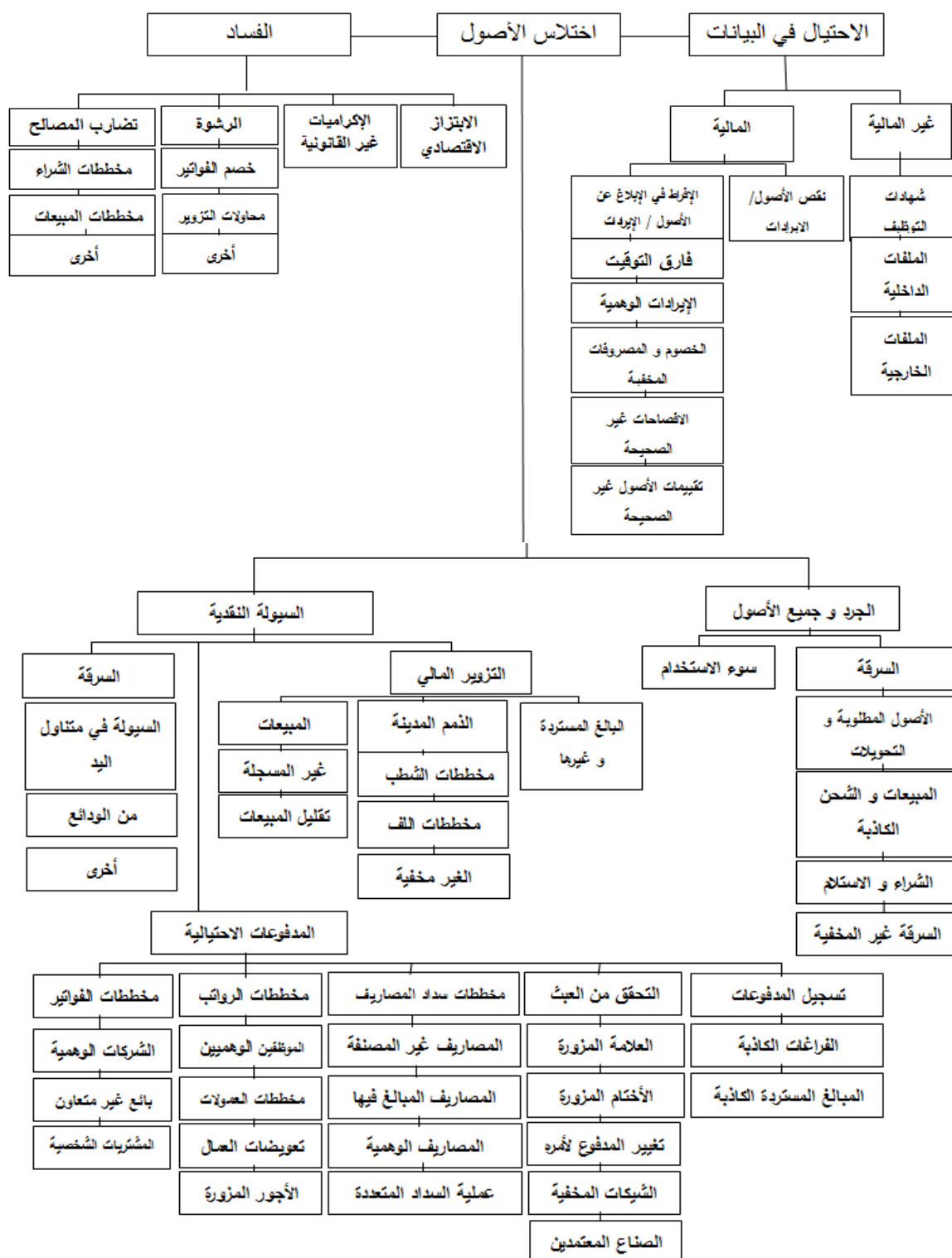
2. اختلاس الأصول؛

3. البيانات الاحتيالية.

تتضمن هذه الفئات حوالي 49 خطة احتيال فردية مختلفة، الشكل التوضيحي الموالي يبين الخطط التي تنتمي لكل فئة.

<sup>1</sup> Idem, P 18

الشكل (1-3): شجرة الاحتيال



المصدر: <https://www.acfe.com>

تبين شجرة الاحتيال أن مخططات الاحتيال في البيانات الاحتيالية الأعلى والأكثر حجماً يقوم بها المديرون التنفيذيون ولكنها الأقل تكراراً، فهي تقوم على دوافع تتعلق بسعر السهم في السوق من خلال

العمل والضغط من أجل ارتفاع أسعار الأسهم والتمكن من مكافآتها، أما مخططات الأصول فهي عادة ما تتم من قبل الموظفين وهي الأكثر شيوعاً وتكراراً، تشمل عدداً كبيراً من المخططات المختلفة ولكنها الأقل تكلفة، فهي تميل إلى أن تكون غير جوهريّة، خاصة المعاملات الفردية لأنه من الصعب على المدققين الماليين أو الداخليين اكتشافها بطرق التدقيق التقليدية، أما الفساد فتتمثل مخططاته في أمثلة عديدة كالرشوة والابتزاز وهي عادة ما تتضمن شخصاً داخل المنظمة يعمل مع شخص آخر خارجه، لذلك يستند الفساد إلى المعاملات مع الأطراف ذات الصلة، وعادة ما تكون هذه العلاقة غير معروفة<sup>1</sup>.

من أجل فهم هذه الفئات الثلاثة على أكمل وجه سنتطرق لها بإسهاب أكثر فيما يلي:

**1. الفساد:** الفساد ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية معقدة تؤثر على جميع البلدان، فهو يقوض المؤسسات الديمقراطية ويبطئ التنمية الاقتصادية ويساهم في عدم الاستقرار الحكومي، كما أنه يهاجم أسس المؤسسات الديمقراطية من خلال تشويه العمليات الانتخابية، تحريف سيادة القانون وخلق مستنقعات البيروقراطية. وتعاني التنمية الاقتصادية من التقييد لأن من المستحيل التغلب على "تكاليف البدء" المطلوبة بسبب الفساد، وتعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد على أنه "إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة"<sup>2</sup>، ويشمل جميع الأماكن التي يحدث فيها الفساد، يمكن تصنيف الفساد إلى ثلاثة أنواع:

- فساد المستوى العالي للمجتمع؛
- فساد المستوى السفلي للمجتمع؛
- والفساد السياسي.

ومع ذلك، فإن هذه التصنيفات تعتمد على المبلغ المفقود والقطاع الذي يحدث فيه الفساد، يشير فساد المستوى العالي إلى تلك الأفعال المرتكبة على مستوى عالٍ من الحكومة والتي تشوه السياسات أو الأداء المركزي للدولة، وتمكن القادة من الاستفادة من مزايا غير شرعية على حساب الصالح العام، أما فساد المستوى السفلي فهو يتمثل في سوء الاستخدام اليومي للسلطة الموكلة من قبل المسؤولين الحكوميين من المستوى المنخفض والمتوسط في تفاعلهم مع المواطنين العاديين، الذين يحاولون غالباً الوصول إلى السلع أو الخدمات الأساسية في أماكن مثل المستشفيات والمدارس وأقسام الشرطة والإدارات الأخرى، في حين أن الفساد السياسي يمثل مستوى أكثر تقدماً وتعقيداً، فهو يهدف إلى التلاعب بالسياسات والمؤسسات

<sup>1</sup> Sunder Gee, **Fraud and Fraud Detection A Data Analytics Approach**, New Jersey: John Wiley & Sons, 2015, P 2

<sup>2</sup> <https://www.transparency.org> Consulté Le 22/12/2021

## الفصل الأول: نظرة عامة عن المحاسبة القضائية والاحتيال المالي

والقواعد الإجرائية في تخصيص الموارد والتمويل من قبل صانعي القرار السياسي، الذين يسيئون استخدام مركزهم للحفاظ على سلطتهم ومكانتهم وثروتهم<sup>1</sup>.

صنفت جمعية مدققي الاحتيال المعتمدين ACFE في تقريرها السنوي سنة 2018 الفساد إلى أربع فئات هي:

- تضارب المصالح؛
- الرشوة؛
- الإكراهيات غير القانونية؛
- والابتزاز الاقتصادي.

وحددت متوسط الخسارة الخاص بالفساد والاحتيال المهني ب 200000 دولار، وهو أدنى مستوى من الأنواع الثلاثة للاحتيال المهني<sup>2</sup>.

**2. اختلاس الأصول:** يحدث الاحتيال باختلاس أصول مؤسسة ما، عندما تتم سرقتها من طرف الأشخاص المكلفون بإدارتها، قد يكون هؤلاء الأشخاص إما موظف في مؤسسة يسيئ استخدام مركزه للسرقة من خلال نشاط احتيالي وهو ما يُعرف أيضًا باسم الاحتيال من الداخل، أو يمكن أن يرتكب هذا النوع من الاحتيال مديري الشركة أو موظفيها أو أي شخص آخر مكلف بحيازة وإدارة أصول ومصالح المؤسسة، عادةً ما تكون الأصول المسروقة نقدًا أو معادلات نقدية، مثل السندات أو القسائم، ومع ذلك، يمكن أن يمتد الاحتيال ليشمل بيانات الشركة أو حتى الملكية الفكرية، هذا النوع من الاحتيال يمكن أن يصبح مُمنهجًا ومنتشرًا في جميع أنحاء المؤسسة، من خلال خلق ثقافة السرقة والاحتيال، وقد يؤدي إلى اعتقاد المحتالين أن هذه الأفعال مقبولة ويجعل التمييز بين أموال الشركة وأموالهم الخاصة منعقدًا<sup>3</sup>.

صنفت جمعية مدققي الاحتيال المعتمدين ACFE في تقريرها السنوي سنة 2018 اختلاس الأصول أنه يمثل 83% من الحالات المكتشفة بمتوسط خسارة قدره 125000 دولار، وكانت أبرز أشكاله مخططات الفوترة والتلاعب بالشيكات<sup>4</sup>.

**3. الاحتيال في البيانات المالية:** هو محاولة متعمدة من قبل الشركات لخداع أو تضليل مستخدمين البيانات المالية المنشورة، وخاصة المستثمرين والدائنين وإدارة الضرائب، من خلال إعداد ونشر البيانات المالية المغلوطة بشكل جوهري، ينطوي الاحتيال في البيانات المالية على النية والخداع من قبل فريق

<sup>1</sup> <https://www.transparency.org> Consulté Le 22/12/2021

<sup>2</sup> <https://www.acfe.com/report-to-the-nations/2018/default.aspx> Consulté Le 12/12/2021

<sup>3</sup> <https://www.actionfraud.police.uk/a-z-of-fraud/asset-misappropriation-fraud> Consulté Le 13/12/2021

<sup>4</sup> <https://www.acfe.com/report-to-the-nations/2018/default.aspx> Consulté Le 12/12/2021

## الفصل الأول: نظرة عامة عن المحاسبة القضائية والاحتيال المالي

ذكي من الجناة المطلعين مثل كبار المديرين التنفيذيين والمدققين، قد يشمل الاحتيال في البيانات المالية المخططات التالية<sup>1</sup>:

- التزوير أو التغيير أو التلاعب في السجلات المالية المادية أو المستندات الداعمة أو المعاملات التجارية؛

- التحريفات الجوهرية المتعمدة أو الحذف أو التحريف للأحداث أو المعاملات أو الحسابات أو غيرها من المعلومات الهامة التي يتم من خلالها إعداد البيانات المالية؛

- سوء التطبيق المتعمد وسوء التفسير المتعمد والتنفيد الخاطئ لمعايير المحاسبة والمبادئ والسياسات والأساليب المستخدمة لقياس الأحداث الاقتصادية والمعاملات التجارية والتعرف عليها والإبلاغ عنها؛

- الحذف والإفصاح المتعمد أو تقديم إفصاحات غير كافية فيما يتعلق بمعايير المحاسبة والمبادئ والممارسات والمعلومات المالية ذات الصلة؛

- استخدام أساليب محاسبية صارمة من خلال إدارة الأرباح غير المشروعة؛

- التلاعب بالممارسات المحاسبية بموجب المعايير المحاسبية القائمة على القواعد والتي أصبحت مفصلة للغاية ويسهل التحايل عليها وتحتوي على ثغرات تسمح للشركات بإخفاء الجوهر الاقتصادي لأدائها.

ولقد صنفت جمعية مدققي الاحتيال المعتمدين ACFE في تقريرها السنوي سنة 2018 الاحتيال في البيانات المالية أنه النوع الأقل شيوعاً من بين مظاهر الاحتيال المهني الثلاثة فهو يمثل 10% فقط من مجموع الحالات الثلاثة المكتشفة، ومع ذلك كان قدر متوسط خسائره 975000 دولار وهو الأعلى من بين الفئات الثلاثة للاحتيال في شجرة الاحتيال<sup>2</sup>.

من خلال هذه النظرة السريعة لفئات شجرة الاحتيال الثلاثة نستنتج أن الاحتيال في البيانات المالية الآن يمثل أحد أكبر التحديات في عالم الأعمال، فهو يركز على خداع مستعملي القوائم المالية من خلال تحريف متعمد للوضع المالي للمؤسسة أو حذف للمبالغ أو إفصاحات خاطئة في البيانات المالية كإفصاحات الضرائب<sup>3</sup>، كما أن التأثير السلبي للاحتيال في البيانات المالية على أصحاب المصلحة أعلى بكثير من الفساد واختلاس الأصول، وهو ما يؤكد أهمية هذه الدراسة المتمثلة في الحد من التهرب

<sup>1</sup> Zabihollah Rezaee, «Causes, consequences, and deterrence of financial statement fraud», *Critical Perspectives on accounting* 16 (2005), The University of Memphis, Memphis, TN 38152-3120, USA, P 279.

<sup>2</sup> <https://www.acfe.com/report-to-the-nations/2018/default.aspx> Consulté Le 12/12/2021

<sup>3</sup> <https://www.acfe.com/report-to-the-nations/2018/default.aspx> Consulté Le 12/12/2021

## الفصل الأول: نظرة عامة عن المحاسبة القضائية والاحتيال المالي

الضريبي والذي يعد جزء مهم ونوعا من أنواع نتائج الاحتيال في البيانات المالية، وهو السبب الرئيسي وراء قيام هذه الدراسة بغية استكشاف آراء أصحاب المصلحة الرئيسيين من خبراء ومنظمات دولية في ضرورة تحول التفكير في تقليل الاحتيال في البيانات المالية من خلال التحول إلى مجال أكثر تخصصا كمجال المحاسبة القضائية.

### ثانيا: الاحتيال المالي في الجزائر والآثار الاقتصادية، السياسية والاجتماعية له

بالرغم من أن الاحتيال ظاهرة قديمة إلا أنه أصبح اليوم يأخذ أبعادا وتداعيات أخطر على الاقتصاديات المعاصرة بسبب العولمة وثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال، فهو جريمة تتخر جسم المنظومة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأمم، بل يتعدى ذلك ليصبح تعد على حق الإنسان في المساواة والتنمية المستدامة والرفاهة.

لقد أخذ الاحتيال المالي في العالم بعدا مخيفا لم تسلم منه حتى الهيئات الدولية ففي تقرير لها حذرت منظمة الأمم المتحدة المتعاملين معها من عمليات احتيال قد تطالهم عن طريق تزييف عبر شبكة الإنترنت وادعاءات يكون الغرض منها تحويل الأموال والمعلومات الشخصية إلى الأشخاص الذين يوجهون مثل هذه المراسلات الاحتيالية<sup>1</sup>.

يعتبر الاحتيال المالي جزء من الفساد وهو آفة شديدة الوقع والانتشار ولها دواع وخيمة على المسار التنموي للدول، ففي الجزائر كان للاحتيال المالي في العشرين سنة الأخيرة دورا مهما في كبح النمو الاقتصادي والتأثير سلبا على أهداف السياسات المختلفة لتطوير الاقتصاد، فعلى سبيل المثال كان لكل من قضية الخليفة أو ما سمي ب"احتيال القرن" سنة 2003، وقضية سوناطراك، وقضية الطريق السيار شرق غرب، تداعيات خطيرة على كل من المستوى السياسي، الاقتصادي والاجتماعي خاصة مع ما صاحبها من فضائح وجرائم كبدت الخزينة العمومية عشرات المليارات من الدولارات ناهيك عن تهريب الأموال إلى الخارج، لقد سلطت هذه الجرائم المالية الضوء على ظواهر كانت إلى أمد قريب غريبة وقليلة في المجتمع الجزائري كالرشوة واستغلال النفوذ والوظيفة وتبييض الأموال وإبرام صفقات مخالفة للتشريع، والتزوير والتهرب الضريبي والذي يعد أحد أهم مظاهر الاحتيال في الجزائر<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> <http://www.un.org/ar/about-us/fraud-alert> Consulté Le 03/12/2021

<sup>2</sup> شهيدة قادة، "التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد ومفارقاتها: إطار قانوني ومؤسسي طموح يفتقد لآليات إنفاذه"، مقال بمجلة (مركز حكم القانون ومكافحة الفساد)، العدد 1، جوان 2019، دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، قطر، ص ص 2-5.

يمكن تحديد عواقب الاحتيال المالي ومخاطره فيما يلي<sup>1</sup>:

### 1. الآثار الاقتصادية للاحتيال المالي: وتتمثل في:

- إعاقة النمو الاقتصادي وتعطيل كل خطط التنمية سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل؛
- إضعاف الإيرادات العامة للدولة نتيجة التهرب من دفع المستحقات الجمركية أو دفع الضرائب والرسوم؛
- التأثير سلباً على الإنفاق العام لموارد الدولة مما يؤثر على نمو القطاعات الحساسة كالصحة، التعليم، والخدمات العامة الأخرى؛
- تدني مستوى الاستثمارات وإضعاف جودة البنى التحتية؛
- الإخلال بالعدالة في توزيع المداخل والموارد وبالتالي زيادة الهوة بين الفئات الغنية والفقيرة في المجتمع؛
- هروب المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لغياب الحوافز؛
- إهدار موارد الدولة وسوء استغلالها.

### 2. الآثار السياسية للاحتيال المالي: ويمكن إيجازها فيما يلي:

- انهيار وضياح هيبة الدولة والمؤسسات الرسمية وزعزعة ثقة الأفراد فيها؛
- تعطيل الدور المطلوب من الحكومة في تنفيذ السياسات العامة؛
- إضعاف جهود الإصلاح والتنمية وبالتالي تزعزع الاستقرار السياسي؛
- تهميش وإقصاء الشرفاء والأكفاء في الوصول إلى المناصب القيادية ما يؤدي إلى سخط العامة ونفورهم من التعاون مع مؤسسات الدولة والقيام بواجبهم تجاهها؛
- تغييب الرقابة وتقويضها في القيام بواجباتها على مختلف القطاعات.

### 3. الآثار الاجتماعية للاحتيال المالي: وتتمثل فيما يلي:

- التأثير المباشر وغير المباشر على استقرار الأوضاع الأمنية والسلم الاجتماعي؛
- انهيار النسيج الاجتماعي وإشاعة روح الكراهية بين مختلف طبقات المجتمع نتيجة لعدم المساواة في الفرص.

<sup>1</sup> <http://www.nazaha.gov.kw/AR/pages/effects-of-corruption.aspx> Consulté Le 28/11/2021

### المبحث الثاني: بعض المفاهيم للمحاسبة القضائية

يشارك المحاسبون القضائيون في بعض الأهداف المتشابهة مع المدققين الخارجيين، لكن بأدوار ومعرفة ومهارات مختلفة، حيث ينظر إليهم على أنهم مزيج من المدقق والمحقق الخاص، حيث يشمل هذا المزيج مجموعة من المعارف والمهارات كمهارات التحقيق، البحث والتحري، المعرفة بالقانون، والأساليب الكمية، والتمويل، والتدقيق، والمحاسبة، ورؤى مسؤولي إنفاذ القانون. في العشرة الأخيرة تسارع الطلب على المحاسبة القضائية بشكل لافت للنظر في مختلف الدول المتقدمة، حيث وصفت المحاسبة القضائية في العديد من الجامعات ومكاتب التوظيف على أنها أهم مجالات المحاسبة التي يسعى إليها المرشحون المتحمسون لدخول مجال المحاسبة، ما دفع بالكثير من الكليات والجامعات في العالم إلى التركيز أكثر على الدورات وبرامج الدرجات العلمية على مستويات الشهادات الجامعية في محاولة منها لتلبية الطلب المتزايد للطلاب لمعرفة المزيد عن هذا المجال<sup>1</sup>.

من خلال هذا المبحث سيتم التعرف على مفهوم المحاسبة القضائية وتاريخها وكذا أهميتها ومجال تطبيقها دون الإغفال عن أهم المنظمات التي تتبنى التعليم والتكوين في هذا المجال المتخصص من علم المحاسبة والتدقيق.

### المطلب الأول: مفهوم المحاسبة القضائية وتطورها التاريخي

يشير مصطلح المحاسبة القضائية إلى النظرة الشاملة للتحقيق في الاحتيال بما فيها منع عمليات الاحتيال وتحليل ضوابط مكافحة الاحتيال، فهي تركز على مراجعة السجلات المحاسبية بحثاً عن أدلة الاحتيال للتدقيق فيها. يعتبر التدقيق في الاحتيال بغية إثباته أو دحضه جزءاً من المحاسبة القضائية، وعلى الرغم من كون المحاسبة القضائية مصطلحاً جديداً في مهنة المحاسبة إلا أن دور الخبير القضائي في مهنة المحاسبة ومهن أخرى كان قائماً منذ زمن<sup>2</sup>.

#### أولاً: تاريخ المحاسبة القضائية

يعتقد البعض أن مهنة المحاسبة القضائية مهنة قديمة تعود أصولها إلى المصريين القدماء حيث كان المحاسب القضائي عيون وآذان الملك شخصياً فيعمل بشكل أساسي كمحاسب قضائي لفرعون يهتم بمراقبة مخزون الحبوب والذهب والأصول الأخرى حيث يجب أن يكون شخصاً مسؤولاً وقادراً على التعامل مع مواقع التأثير وجديراً بالثقة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Howard S, Stephen P, Michael S, Frank R, op.cit, P 3.

<sup>2</sup> Tommie W S, Aaron J S, op.cit, P 3

<sup>3</sup> نصيف جاسم الجبوري، صلاح هادي محمد الخالدي، مرجع سبق ذكره، ص 459.

## الفصل الأول: نظرة عامة عن المحاسبة القضائية والاحتيال المالي

خلق ظهور منظمات الأعمال وتشكيل أقدم الشركات في القرن السابع عشر في أوروبا فرصا جديدة للاحتيال، وربما يكون الاحتيال الرئيسي الأول للشركات هو الاحتيال المعروف باسم فقاعة بحر الجنوب، حيث قامت الشركات برفع سعر أسهمها عبر تقديم ادعاءات احتيالية حول مشاريع أجنبية، وكان يطلق عليها "الفقاعات"، في شهر جويلية 1720 وكنتيجة لهذه الادعاءات الاحتيالية تم تمرير قانون الفقاعة، الذي فرض على جميع الشركات المساهمة أن يكون لها ميثاق ملكي، لكن امتلاك هذا الميثاق الملكي لم يكن الحل، ففي نفس السنة ارتفعت أسهم شركة South Sea Company في أوائل جويلية 1720 إلى 890 جنيهها إسترلينا لتصل في أوائل أوت من نفس السنة إلى سعر 1000 جنيهه إسترليني لتبدأ عمليات البيع تتسارع إلى حد كبير من قبل المديرين أنفسهم الذين استفادوا بشكل كبير من أرباح الأسهم الضخمة، عندما بدأ سعر السهم في الانخفاض حاول مديرو الشركة دعم الأسهم والترويج لها لكن دون جدوى، فقد فقد حملة الأسهم الثقة وبدأ انهيار الأسهم مع حلول شهر سبتمبر ليصل السعر إلى 150 جنيهها إسترلينا في نهاية الشهر، أدى غضب المستثمرين خاصة الأرستقراطيين منهم إلى استدعاء البرلمان في ديسمبر وبدأ التحقيق وتم تعيين المدقق الخارجي Charles Snell لفحص حسابات شركة بحر الجنوب، كانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ المحاسبة التي يتم فيها الاستعانة بمدقق خارجي للتحقيق والتدقيق وكانت البداية الفعلية للمحاسبين القانونيين في إنجلترا وبالتالي بداية المحاسبين القانونيين المعتمدين (CPAs) والتدقيق المالي كما نعرفهم اليوم.

في سنة 1721 قدم Charles Snell تقريره كاشفا للنقاب عن انتشار كبير للفساد والاحتيال بين المديرين خاصة وبين مسؤولي الشركة وأصدقائهم.

في القرن التاسع عشر قام Pedro Antonio de Alarcón Obras بدور المحاسب القضائي من خلال رواية قصة Buscabeatas (مزارع القرع والطماطم)، الذي سرق منه أغلى قرعه في إحدى الليالي، لذلك هرع إلى سوق مدينة قادس أين اكتشف منتجاته الخاصة في إحدى المحلات، لكن صاحب المحل قال "إذا لم تثبت اتهامك، وأنا أعلم أنك لا تستطيع، فسوف تذهب إلى السجن" الأمر الذي دفع Buscabeatas إلى أخذ السيقان الخضراء من القرع المسروق في حقله ووضعها في القرع واحدة تلو الأخرى، فاندھش المتفرجون من رؤية السيقان تتناسب مع القرع تماما وسعدوا بمثل هذا الدليل الغريب<sup>1</sup>

وفي سنة 1927 بالولايات المتحدة الأمريكية وبعد إقرار التقرير الذي دفعه المحقق والمدقق Frank Wilson قضت المحكمة العليا على المهرب Many sullivan، الذي اضطر إلى دفع ضريبة الدخل على

<sup>1</sup> Larry C, Lester E H, G S S, **Forensic and Investigative Accounting**, Seventh Edition, Chicago: CCH Incorporated, 2015, P 31

## الفصل الأول: نظرة عامة عن المحاسبة القضائية والاحتيال المالي

دخله غير القانوني مفندا بذلك مقولة al capone " قانون ضريبة الدخل كذبة كبيرة، لا يمكن للحكومة جباية الضرائب القانونية من الأموال غير المشروعة"، لكن al capone كان مخطئا، لأنه لم يكن يفهم تقنيات التحقيق والتدقيق كتلك التي استخدمها frank wilson، أما al capone فقد قَدَّر وكلاء الضرائب الفدراليون دخله السنوي بقيمة 50 مليون دولار، وكان تعامله نقدا فقط، ولم يكن يمتلك شيئا باسمه، وصرحت بأنه لم يقدم أبدا تصريحاً بضريبة الدخل ولا أي إعلان عن أصول أو دخل، فقامت دائرة الإيرادات الداخلية بمباشرة تحقيق مالي ومحاسبي بالتنسيق مع مصلحة الضرائب الأمريكية بشيكاغو لجمع الأدلة لاعتقال al capone بتهمة التهرب الضريبي، فتم اختراق الدائرة الداخلية لـ al capone عبر عميلين تابعين لدائرة الإيرادات الداخلية على أنهما من رجال العصابات وتم تعيين المحقق المالي frank wilson من وحدة الاستخبارات الخاصة للتحقيق مع al capone أين استخدم وعملاته الأساليب المعتادة عبر تطوير مخبرين، وأجهزة تنصت على الهواتف، وصادروا الكتب، وبحثوا عن نقاط الضعف في إمبراطورية al capone حتى عثروا على بيت قمار باسمه، ورغم أن هذا البيت لم يكن سوى الجزء القليل من ممتلكاته إلا أنه أدى إلى الحكم عليه لمدة 11 سنة بتهمة التهرب من ضريبة الدخل<sup>1</sup>.

في الألفية الجديدة كان الاحتيال الأكثر بروزا وتأثيرا على مجتمع الأعمال هو قضية Enron سنة 2001 أين أعلنت إفلاسها بعد الكشف عن تناقضات كبيرة في الإيرادات والالتزامات في تقاريرها المالية، هذه الفضيحة كان لها تداعياتها بنهاية شركة التدقيق Arthur Andersen بحلول سنة 2002 وإقرار الكونغرس الأمريكي لقانون ساربنز أوكسلي (SOX) وربما لم يلفت أي شيء الانتباه إلى عمليات تدقيق الاحتيال ومهنة المحاسبة القضائية أكثر من فضيحة Enron وقانون ساربنز أوكسلي<sup>2</sup>.

هذه الفضائح المتتالية عبر الزمن أظهرت الحاجة إلى مدقق احتيال متخصص يمكنه كشف الخداع في البيانات المالية والتقارير وما ينتج عنه من تدليس وتضليل لمستخدمي هذه البيانات، خاصة مع توسع دور المدقق الخارجي وتوجهه نحو الرقابة أكثر من توجهه نحو المعاملات.

<sup>1</sup> Larry C, Lester E H, G S S, op.cit, P 32

<sup>2</sup> Tommie W S, Aaron J S, op.cit, P 6

### ثانيا: مفهوم المحاسبة القضائية وأهدافها

هناك العديد من التعريفات والمفاهيم التي توضح المعنى الفعلي للمحاسبة القضائية وأهدافها يمكن إبراز أهمها فيما يلي:

1. تعريف المحاسبة القضائية: يُعرف كل من Hopwood، Leiner وYoung المحاسبة القضائية على أنها تطبيق لمهارات التحقيق والتحليل لغرض حل القضايا المالية بطريقة تلي المعايير المطلوبة من قبل المحاكم، حيث يطبق المحاسبون القضائيون مهارات خاصة في المحاسبة والتدقيق والتمويل، والأساليب الكمية، ومجالات معينة من القانون، ومهارات البحث والاستقصاء لجمع الأدلة وتحليلها وتقييمها وتفسير النتائج وإيصالها<sup>1</sup>، أما Riley،Kranacher و Wells فيعرفونها على أنها " تطبيق المبادئ والنظريات المالية على الحقائق أو الفرضيات محل الخلاف في نزاع قانوني وتتكون من وظيفتين أساسيتين:

- خدمات استشارية في التقاضي، والتي تعترف بدور أخصائي المحاسبة القضائية كخبير أو استشاري؛

- خدمات التحقيق، التي تستفيد من مهارات أخصائي المحاسبة القضائية وقد تؤدي أو لا تؤدي إلى الشهادة في قاعة المحكمة.

فالمحاسبة القضائية هي تقاطع بين المبادئ المالية والقانون أو مزيج متجانس بين المحاسبة والتدقيق والقضاء من وجهة نظر قانونية، تهدف إلى تقديم تقرير يساهم في حل الحجج والنزاعات حيث يطبق المحاسب القضائي<sup>2</sup>:

- المهارات الفنية للمحاسبة والمراجعة والتمويل والأساليب الكمية وبعض مجالات القانون والبحث؛
- مهارات التحقيق لجمع الأدلة وتحليلها وتقييمها؛
- التفكير النقدي لتفسير وإبلاغ نتائج التحقيق.

ولعل التعريف الأوضح والأكثر إيجازا قدم من طرف Smith Stevenson "المحاسبة القضائية هي استخدام المحاسبة للأغراض القانونية"<sup>3</sup>

أما التعريف الأكثر شمولية فهو تعريف لجنة AICPA لخدمات المحاسبة القضائية على أنها: "تتضمن عموما تطبيق مهارات خاصة في المحاسبة والتدقيق، التمويل، الأساليب الكمية، ومجالات معينة

<sup>1</sup> Howard S, Stephen P, Michael S, Frank R, op.cit, p 1.

<sup>2</sup> Samson A A, Godwin E O, Oyebamiji T A, «Forensic Accounting and Tax Evasion in Nigeria», *Journal of Taxation and Economic Development*, Septembre 2018, P 132.

<sup>3</sup> Howard S, Stephen P, Michael S, Frank R, op.cit, P 3

## الفصل الأول: نظرة عامة عن المحاسبة القضائية والاحتياال المالي

من القانون والبحث، ومهارات التحقيق لجمع الأدلة وتحليلها وتقييمها وتفسير وتوصيل النتائج، وقد تنطوي إما على شهادة أو مهمة استشارية<sup>1</sup>.

من خلال ما سبق يتضح جليا أن المحاسبة القضائية وتدقيق الاحتياال ليسا مترادفان لمهنة واحدة كما يعتقد البعض، فمدقق الاحتياال هو محاسب ماهر بشكل خاص في التدقيق يشارك بشكل عام في اكتشاف الاحتياال وتوثيقه والوقاية منه، أما المحاسب القضائي فيتولى مهام تدقيق الاحتياال لكنه يستخدم أيضا مهارات محاسبية واستشارية وقانونية أخرى في ارتباطات أوسع، فبالإضافة إلى المهارات المحاسبية والاستقصائية التي يجب أن تكون بالتأكيد في مدقق الاحتياال، يحتاج المحاسب القضائي إلى معرفة عملية بالنظام القانوني والتحليل الكمي الممتاز ومهارات الاتصال لإجراء شهادة الخبير للمحكمة وللمساعدة في التقاضي، يشير ACFE في تعريفه للمحاسبة القضائية على أنها فحص للاحتياال وأنها أوسع المصطلحات فهما في مهنة مكافحة الاحتياال فهي دمج لجميع المصطلحات المتعلقة بالتحقيق في الاحتياال بما في ذلك تدقيق الاحتياال، أي أن تدقيق الاحتياال هو مجموعة فرعية من المحاسبة القضائية<sup>2</sup>.

**2. أهداف المحاسبة القضائية:** تعد خدمات المحاسبة القضائية أمرا مهما ومطلوبا من قبل كل من الأفراد ومنظمات الأعمال والمحاكم بغرض جمع الأدلة المالية وتحليلها واستخدامها في تسوية النزاعات في المحاكم، وتتمثل أهم هذه الأهداف في<sup>3</sup>:

- التحري عن عمليات الاحتياال وكشفها والحد منها، خاصة اكتشاف حالات التهرب من الالتزامات المالية والضريبية والتلاعب في السجلات المحاسبية، وكشف هوية الجاني؛
- التحقق من الدعاوى المرفوعة من قبل الأطراف ذات العلاقة، وتقييم الأضرار الاقتصادية المترتبة عنها وكذا حساب التعويضات اللازمة وتحديد الأفراد المسؤولين أمام القضاء؛
- تقديم الاستشارات والمعلومات اللازمة للمنظمات من أجل الوقاية من عمليات الاحتياال كمراجعة نظام الرقابة الداخلية ومعالجة نقاط ضعفه.
- مساعدة القضاء على فض النزاعات المالية والضريبية وحلها.

<sup>1</sup> Larry C, Lester E H, G S S, op.cit, P 25

<sup>2</sup> Tommie W S, Aaron J S, op.cit, P 16

<sup>3</sup> أيمن أحمد الهنيي، رأفت سلامة سلامة، "دور المحاسبة القضائية في الحد من أساليب الاحتياال المالي في الأردن"، مقال بمجلة (الاقتصاد والتنمية البشرية)، العدد 3، المجلد 9، ديسمبر 2018، جامعة البليدة، الجزائر، ص 90.

### المطلب الثاني: خصائص ومجال تطبيق المحاسبة القضائية

يتطلب اكتشاف الغش والاحتيال العديد من الخصائص والصفات التي من دونها لن يكون المحاسب القضائي محاسباً ذا جودة، خاصة مع تنامي الحاجة للمحاسبين القضائيين في عالم الأعمال اليوم، فهم يحتاجون إلى امتلاك مهارات قوية في الاتصال الشفوي والكتابي، إلى جانب خلفية محاسبية قوية، ومعرفة دقيقة بالتدقيق وتقييم المخاطر والرقابة والكشف عن الاحتيال، وفهم أساسي للنظام القانوني، فمن الضروري على المحاسب القضائي أن يكون لديه القدرة على إجراء المقابلات واستنباط المعلومات بشكل فعال من الأشخاص الذين قد لا يكونون على استعداد لتقديم إجابات صادقة، لذا لا بد أن يكون الشك دائماً حاضراً في التعامل مع الأشخاص، وأن يكون على دراية وذا معرفة وخبرة كافية بتقنيات التخطيط والإدارة المالية، وكذا مهارات الكمبيوتر المتقدمة، خاصة القدرة على فهم وتطبيق تقنيات المعلومات وأنظمة المحاسبة المختلفة<sup>1</sup>.

#### أولاً: الخصائص الواجب توافرها في المحاسب القضائي

وحتى تجتمع هذه الخصائص والصفات في المحاسب القضائي يجب عليه أن يمتلك ما يلي:

**1. المؤهل العلمي:** يقصد بالمؤهل العلمي طبيعة التعليم الأكاديمي المتخصص التي تسمح للمحاسب القضائي بامتلاك مجموعة من المعارف الكافية التي تؤهله مستقبلاً مع مزيج من الخبرة، إلى تطبيق مهارات المحاسبة والتدقيق لكشف الحقيقة وتشكيل الآراء القانونية والمساعدة في التحقيقات، وبالتالي فإن امتلاكه لبعض المعارف الأساسية في علم النفس، والقانون، والإجراءات القضائية، وعلوم تكنولوجيا المعلومات والحاسوب، والجرائم الإلكترونية، ومسايرة التطور التكنولوجي في هذه المجالات وكل ما له علاقة بمهامه، من شأنه المساعدة على تعزيز قدراته في التدقيق والتعامل مع مختلف الأطراف كالمشتبه بهم أو الشهود أو القضاة بخلفية علمية سليمة<sup>2</sup>.

**2. التدريب:** حتى فضيحة إنرون كان تدريب المحاسبين والمدققين من ذوي الخبرة في مجال الاحتيال قليلاً، لكن ومنذ سنة 2000 تغير تدريب مدققي الحسابات والمحاسبين القضائيين وأصبح التركيز أكثر على الدورات التدريبية المتخصصة في مجال الاحتيال ويزداد عددها بشكل مستمر، بل من الصعب العثور اليوم على مؤسسة مهنية للمحاسبة أو التدقيق لا تقدم التدريب على الاحتيال<sup>3</sup>، فهو مهم

<sup>1</sup> Les Nunn, Brian L McGuire, Carrie Whitcomb, Eric Jost, op.cit, P 2.

<sup>2</sup> ساكار ظاهر عمر أمين، يعقوب أحمد حمه سعيد، "دور المحاسبة القضائية في رفع درجة المصداقية بالقوائم المالية دراسة حالة إقليم كردستان"، مقال بمجلة (التقني)، العدد 4، المجلد 30، الجامعة التقنية الوسطى، بغداد، 2017، ص 369.

<sup>3</sup> Tommie W S, Aaron J S, op.cit, P 35

## الفصل الأول: نظرة عامة عن المحاسبة القضائية والاحتياال المالي

في إعادة تأهيل المدققين والمحاسبين القضائيين لتمكينهم من مواكبة التطورات الحاصلة في ميدان تخصصهم، ومساعدتهم في التطبيق الفعال للمحاسبة القضائية على أرض الواقع.

**3. المهارات والقدرات:** إضافة إلى التعليم والتدريب المستمر على مختلف العلوم والتغيرات الواقعة في علم الجريمة، تتطلب المحاسبة القضائية امتلاك مجموعة من المؤهلات من مهارات وقدرات خاصة والتي لا بد للمحاسب القضائي أن يستغلها ويستخدمها خلال قيامه بمهامه، يمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية<sup>1</sup>:

- المعرفة المستمرة لكل المستجدات العلمية والعملية في التخصصات المناسبة للمهنة؛
- القدرة على تحديد عمليات الاحتياال مع الحد الأدنى من المعلومات الأولية، والتخطيط الأمثل لإجراءات إثبات أو دحض عملية الاحتياال؛
- القدرة على التواصل الشفوي والكتابي بطريقة سليمة وناجعة؛
- القدرة على التعامل مع المشاكل الفنية وشرحها بطريقة تسهل في جمع الأدلة واستغلال الفرص، وتساعد على التحقيق الفعال؛
- امتلاك خبرة واسعة في مجال المحاسبة والتدقيق؛
- المعرفة الكافية بالإجراءات القضائية، والقوانين المنظمة لمجال المال والأعمال والجباية؛
- القدرة على تسيير ظروف العمل والمرونة في التعامل مع فريق العمل؛
- الأمانة والنزاهة في التعامل مع الأشخاص والمعلومات الحساسة أثناء أداء مهامه؛
- المكانة والسمعة المهنية الطيبة، لا تقل أهمية عن الدرجات الأكاديمية، فهي نتاج لمصادقية آراء المحاسب القضائي وخبرته في هذا المجال؛
- التنظيم والترتيب السليم للوثائق والاستجابات والبيانات الإلكترونية وغيرها مما يتضمنه ملف القضية؛
- التحلي بالمسؤولية والاستقلالية؛
- التحلي بالتصرفات والخصوصيات الطيبة، والانضباط بعيدا عن السلوكيات الغريبة وأنماط الملابس غير العادية، والابتعاد عن الابتذال أو الفكاهة المفرطة<sup>2</sup>؛

<sup>1</sup> إنعام عثمان شعبان، مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتياال المالي في الوحدات الاقتصادية - من وجهة نظر مدققي الحسابات بمكاتب التدقيق والمحكمين الماليين المعتمدين لدى وزارة العدل ونقابة المحاسبين بقطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015، ص ص 42 - 43.

<sup>2</sup> Tommie W S, Aaron J S, op.cit, P 159

ولعل أهم هذه المهارات التي يتطلبها المحاسب القضائي هي الخبرة التي يكتسبها من خلال النضج الطبيعي في ممارسة المهنة، فهي الأساس لاكتساب المهارة في التعامل مع مختلف قضايا المحاسبة والتدقيق، الضرائب، العمليات التجارية والإدارية، التدقيق الداخلي، العلاقات الشخصية والتواصل مع الأفراد.

### ثانيا: مجال تطبيق المحاسبة القضائية

أخذ الاحتياال الحيز الأكبر من التغطية في مجال المحاسبة القضائية وعلى الرغم من أهميته إلا أن مجال تطبيق المحاسبة القضائية يعتبر أشمل وأوسع ففي سنة 2008، بعد الاعتراف بالحاجة إلى اعتماد المحاسبة القضائية بشكل أوسع عن نطاق مدقق الاحتياال المعتمد (CFE)، أعلن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA) عن اعتماد جديد لهؤلاء المحاسبين القانونيين الذين يركزون على المحاسبة القضائية ودعم التقاضي، وفي سبتمبر 2010 أصبح هذا الاعتماد المسمى بالتحقيق القضائي المالي المعتمد (CFF) ساري المفعول، وحدد AICPA مجال تطبيق واستخدام المحاسبة القضائية في ضرورة امتلاك مجال محدد وأساسي للمعرفة لممارسة أو تطبيق المحاسبة القضائية، وتضمنت أهم المعارف الأساسية للمحاسبين القضائيين ما يلي<sup>1</sup>:

- القوانين والمحاكم وفض النزاعات؛
- التخطيط والإعداد؛
- جمع المعلومات وحفظها؛
- الاكتشاف؛
- التبليغ والشهادة.

أما في مجال المعرفة القضائية (الجنائية) المتخصصة فلا بد على المحاسب القضائي أن يكون على معرفة بما يلي:

- الإفلاس، الإعسار وإعادة التنظيم؛
- التحليل الجنائي الحاسوبي؛
- حسابات الأضرار الاقتصادية؛
- قانون الأسرة؛
- تحريف البيانات المالية؛

<sup>1</sup> Howard S, Stephen P, Michael S, Frank R, op.cit, P 6

- منع الاحتيال واكتشافه والاستجابة له؛

- تقييم الأعمال.

إن المعرفة المتخصصة للمحاسب القضائي لهذه النقاط تلعب دورا مهما وفاصلا وتنعكس بصورة مباشرة على نجاعة وفعالية عمله، لذا سنتطرق بإسهاب لشرحها فيما يلي:

**1. الإفلاس والإعسار وإعادة التنظيم:** لسوء الحظ، يعد الاحتيال المتعلق بالإفلاس أمرا شائعا، وغالبا ما يكون دور المحاسب القضائي مهما في تأكيد ودعم الإفصاح، يلعب المحاسب القضائي في هذه الحالة أدوارا مهمة فقد يتمثل دوره في مساعدة الوصي في إدارة الشؤون المالية للمنظمة المفلسة، أو البحث عن الأصول المخفية، أو حتى تحديد التحويلات المالية السابقة للإفلاس، فدوره مهم في استرداد الأموال والأصول لتسديد الديون أو إجراء تقييم للأعمال لحل مشكلة الإفلاس، يمكن أيضا استخدامه من قبل الدائنين بهدف تحديد ما إذا كانت هناك أصول إضافية أو ما إذا كانت هناك أي مدفوعات تمت مباشرة قبل إعلان الإفلاس<sup>1</sup>.

**2. التحليل الجنائي للحاسوب:** إن التزايد المستمر للمعاملات الإلكترونية في كل من البيئة التجارية والاجتماعية فرض على المحاسبين القضائيين أن يكونوا أكثر دراية وإطلاع على كيفية استغلال هذا التطور التكنولوجي في مجال المحاسبة القضائية خاصة في الحفاظ على المعلومات الإلكترونية، والاكتشاف الإلكتروني لدعم التقاضي، حيث يمكن العثور على معلومات وأدلة قيمة في الملفات المحفوظة في أماكن خارج أجهزة الكمبيوتر التقليدية، ومع انتقال التكنولوجيا نحو الحوسبة السحابية، أين يتم الاحتفاظ بالمعلومات والوصول إليها عبر الإنترنت فإن الموقع المادي للبيانات سيكون خارج نطاق العمل أو حتى خارج البلد. إن تطور الأجهزة الإلكترونية بما فيها أجهزة الكمبيوتر الثابتة أو المحمولة أو حتى الهواتف النقالة بمختلف أنواعها وقدرتها على الاتصال بالإنترنت ونقلها للمعلومات إلكترونيا يفرض على المحاسب القضائي أن يكون على دراية بأنواع المعلومات الإلكترونية الموجودة بهذه الأجهزة وأين يمكن العثور عليها والوصول إليها، والأهم من ذلك الحصول عليها لدعم الإثبات في القضايا وبسط السيادة القضائية على هذا النوع من المعلومات<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Howard S, Stephen P, Michael S, Frank R, op.cit, p 7

<sup>2</sup> Idem, p 8

**3. حساب الأضرار الاقتصادية:** يتم تعيين المحاسبين القضائيين بانتظام لحساب الضرر وكذلك مراجعة ودحض حسابات الضرر التي وضعها الطرف الخصم، هناك سياقان شائعان لحسابات الضرر، إما التقاضي (الدعوى القضائية) أو مطالبات التأمين، في التقاضي، يعتقد الطرف أنه قد تكبد خسارة من نوع ما، يمكن أن تكون هذه الخسارة مرتبطة بحادث مادي مثل حريق أو سرقة، أو قد تكون مرتبطة بأفعال أو امتناع عن فعل فرد أو منظمة أخرى، على أي حال يبادر الطرف المتضرر (المعروف باسم المدعي) إلى التقاضي برفع دعوى قضائية ضد طرف آخر يُعرف باسم المدعى عليه بغرض استرداد التعويضات (المال) من المدعى عليه بالمبلغ المحسوب كخسارة، قد تكون مطالبة المدعي بسيطة ومباشرة نسبياً، أو قد تتضمن حسابات مفصلة، يقوم المحاسب القضائي بحساب مقدار الأضرار المحتملة أو الفعلية، قد يتم استخدام الحسابات المقدمة من قبل العميل أو المحامي لتحديد ما إذا كانت الأضرار قد تم تكبدها بالفعل وما إذا كان يجب بدء التقاضي فعلاً بناءً على الأضرار، أو أثناء التقاضي، للتفاوض على نوع من التسوية بدلاً من المحاكمة<sup>1</sup>.

تعمل مطالبات التأمين بشكل مشابه، حيث يعتقد أحد الأطراف أنه تكبد نوعاً من الخسارة، واعتماداً على التغطية التأمينية التي يحتفظ بها، يقدم مطالبة تأمين لاسترداد الخسارة، هنا أيضاً يمكن أن تكون الخسارة مرتبطة بخسارة مادية، مثل حريق أو فيضان أو سرقة، أو قد تكون مرتبطة بأفعال أو تقاعس عن فعل طرف آخر.

في كلا سياقي حسابات الضرر، هناك احتمال لارتكاب الاحتيال وكذلك حدوث أخطاء، بالتالي فإن هناك حاجة إلى محقق ينفي الاحتيال في مجال التأمين، لذا غالباً ما يتم الاستعانة بالمحاسبين القضائيين لإعداد ومراجعة ودحض حسابات الضرر المقدمة، سواء في التقاضي أو مع مطالبات التأمين. يطلب المحاسب القضائي جميع المعلومات الداعمة والمؤيدة، ويحتمل أن يقوم بعمليات تفتيش في الموقع، وإجراء مقابلات مع الشهود لدعم وتأكيد المعلومات الواردة في حساب الضرر، هذه التدابير لا تختلف عن تلك المستخدمة في تحقيقات الاحتيال.

**4. قانون الأسرة:** يمكن أن يكون للمحاسب القضائي عدد من الأدوار ضمن ارتباطات فسخ الزواج (الطلاق وما بعد الطلاق)، فقد يعمل المحاسب القضائي مع القضاء للكشف عن مصادر الدخل أو الأصول المخفية أو غير المفصح عنها والتي كان من المفترض تضمينها بشكل مناسب في الإقرار المالي لأحد الأطراف، فالأرباح ونفقات كل طرف دور في حساب النفقة وإعالة الطفل.

<sup>1</sup> Ibid, p 9

من الشائع جدًا أن يكون أحد الأطراف المطلقة مالكا أو مساهما في شركة بينه وبين طليقته، مما يتطلب إجراء تقييم للأعمال لتحديد قيمة تقسيم أصولهم، لذا يجب أن يكون المحاسب القضائي على دراية بأشكال الضرائب المختلفة لعلاقة الإفصاح الضريبي بكل هذه القضايا، حيث قد تكون هذه هي المستندات الوحيدة التي يتم الكشف عنها في كثير من الأحيان.

القدرة على تحديد ما إذا كانت المعلومات المالية المنتجة موثوقة فهي أيضًا لها دور مهم للغاية في مثل هذه القضايا، لذا يمكن للمحاسب القضائي أن يتوقع الاستعانة به كشاهد خبير في هذه القضايا، ونظرًا لطبيعة هذه الأمور الشخصية وحساسيتها الشديدة، فإن الاحتيال وعدم الإفشاء شائعان<sup>1</sup>.

**5. تحريف البيانات المالية:** يستلزم هذا المجال الاستعانة بالمحاسب القضائي لفحص البيانات المالية والإفصاح الخاص بالكيانات والمنظمات العامة والخاصة لتحديد ما إذا كانت البيانات المالية قد أبلغت بشكل صحيح عن الأرصدة والنتائج وأن الإفصاحات المطلوبة قد تم صياغتها بشكل صحيح، في الحالة العكسية، يمكن للمحاسب القضائي تحديد الأخطاء في البيانات المالية، مثل المبالغة في التقدير، أو التقليل من التقدير، السهو، المعالجات المحاسبية غير الصحيحة، وكذلك حساب تأثير هذه القضايا المتعلقة بالبيانات المالية.

يمكن للمحاسب القضائي أيضًا تحديد<sup>2</sup>:

- المعايير والقواعد والإجراءات والأنظمة التي تم انتهاكها؛
- المساعدة في تحديد المتورطين؛
- الكشف عن المخططات أو الدوافع الأساسية للتحريف المتعمد.

**6. منع الاحتيال واكتشافه والاستجابة له:** يغطي الاحتيال مساحة كبيرة من عمل المحاسبين

القضائيين، فهو يعمل على:

- منع حدوث مخططات الاحتيال؛
- التحقيق في مخططات الاحتيال التي حدثت؛
- مساعدة المالكين والمنظمات في تنفيذ ضوابط وإجراءات أفضل لمواجهة ووقف مخططات الاحتيال التي تم ارتكابها؛

<sup>1</sup> Ibid, p 9

<sup>2</sup> Ibid, p 10

- يمكن لأي منظمة أن تستعين بالمحاسب القضائي لتقييم استباقي لأنظمتها الخاصة بالرقابة الداخلية والسياسات المالية والإجراءات المحاسبية قبل تحديد أي سرقات، وكذلك للبحث عن مؤشرات على الاحتيال في مناطق محددة حتى في حالة عدم وجود "إشارات حمراء" أو مؤشرات من الاحتيال الموجودة. بمجرد تحديد الاحتيال، يمكن للمحاسب القضائي أن يثبت فعاليته في التحقيق وتحديد ما حدث، ومن كان متورطاً، وكيف تم ارتكاب المخطط، ومدة استمرار المخطط، والجوانب المهمة الأخرى المطلوبة لحل هذه المسألة<sup>1</sup>.

7. **تقييم الأعمال:** يُطلب من المحاسبين القضائيين إجراء تقييماً للأعمال في عدد من الحالات، قد يكون التقييم مطلوباً لأغراض تقسيم الأصول في حالة الطلاق، كما تمت مناقشته سابقاً، أو قد يكون جزءاً من نوع آخر من التقاضي، مثل نزاع المساهمين، أو على العكس من ذلك في إكمال التقييم في سياق عدم التقاضي<sup>2</sup>، مثل:

- المعاملات التجارية، كعمليات الشراء والبيع للشركات، أو عمليات شراء المساهمين؛
- أو عمليات التخطيط العقاري (لأغراض تقسيم العقارات بعد الوفاة).

تبرز أهمية تقييم الأعمال في تحديد حقوق المساهمين والمتعاملين بدقة وخاصة في تقييم مستحقات الإدارة الضريبية والتصريح بها.

<sup>1</sup> ibid, p 10

<sup>2</sup> Ibid, p 10

### المطلب الثالث: مفاتيح المحاسبة القضائية في التحقيق الفعال والمنظمات الدولية الراعية لها

لقد تطورت مهنة المحاسبة القضائية بشكل لافت للانتباه خلال العقدین الماضیین وبرزت خلاله العديد من المنظمات التي دعمت وتخصصت في تعليم وتدريب المهنيين على كشف الاحتيال ومكافحته مقارنة بالعقود الماضية، هذه المنظمات أصبحت تلعب دوراً مهماً في تنمية وتطوير قدرات المحاسبين القضائيين في جمع الأدلة المالية عن الاحتيال وتسهيل مهامهم عبر إتباع مجموعة من الخطوات مكنتهم من الاعتماد على بعض مفاتيح التحقيق في الاحتيال والتي تعد وسيلة فعالة لتوفير التوجيه الاستراتيجي للتحقيق في الاحتيال.

#### أولاً: مفاتيح التحقيق الفعال في الاحتيال

هناك مفاتيح أساسية يعتمد عليها المحاسب القضائي أثناء عملية التحقيق في الاحتيال يتم من خلالها تحضير وتنظيم عمله للوصول إلى هدفه يمكن تلخيصها فيما يلي<sup>1</sup>:

**1. تحديد الهدف:** بصفة عامة يهدف التحقيق في الاحتيال إلى تحديد ما إذا كان الاحتيال قد حدث ومن قام به، أما في حالة دعم التقاضي فإن الهدف هو ما يحدده القاضي، إن تحديد الهدف أمر مهم قبل بدئ التحقيق في الاحتيال ثم يأتي بعده التوقع وهو مجموعة الظروف التي من شأنها أن تدفع الفرد الحكيم والعاقل والمدرّب مهنيًا إلى الاعتقاد بحدوث الاحتيال أو أنه سيحدث.

**2. وضع خطة للتحقيق في الاحتيال:** يحتاج المحاسب القضائي إلى أن يكون على دراية بمخططات الاحتيال والنقاط الحمراء المرتبطة بكل منها لأنها ستستعمل كأساس لتطوير خطة التحقيق في الاحتيال، فإذا كانت المعلومات المتوفرة محدودة عن الاحتيال فإن الخطوة التالية ستكون تتبع نظرية الاحتيال من خلال اقتراح المحاسب القضائي للمخطط الأكثر احتمالاً للاحتيال والطريقة التي كان من الممكن أن يرتكب بها مخطط الاحتيال هذا على المنظمة الضحية.

تستخدم النظرية لوضع الخطة المناسبة لجمع الأدلة الكافية، هذه الخطوة هي الأرضية الأساسية التي يمكن لمحقق الاحتيال أن يعتمد عليها لتطبيق خطة كشف الاحتيال فعلى أساسها يتم فحص السجلات المحاسبية والمعاملات والمستندات والبيانات إن أمكن للحصول على أدلة كافية لإثبات أو دحض وقوع الاحتيال الذي تم تحديده مسبقاً.

**3. التحقق من حدوث الاحتيال فعلاً:** خلال عملية التحقيق يتم الاقتراب شيئاً فشيئاً من المشتبه به، إما عن قصد أو عن غير قصد من خلال مجريات التحقيق أو قد تكون عن طريق الصدفة عندما

<sup>1</sup> Tommie W S, Aaron J S, op.cit, p 31

## الفصل الأول: نظرة عامة عن المحاسبة القضائية والاحتيال المالي

يصادف المحقق حالة شاذة كمستند أو معاملة محاسبية أو دليل آخر على شيء لا ينبغي أن يكون، هذا الاكتشاف قد يمثل انتهاكا للضوابط الداخلية أو نقطة حمراء تدفع إلى الاقتراب من شخص ما للحصول على تفسير، في هذه المرحلة يجب أولاً التأكد من احتمال أن سبب هذا الانحراف ليس احتيالا.

**4. إجراء المقابلات مع الشهود:** بعد جمع الأدلة المادية سيحاول المحاسب القضائي جمع الأدلة من الشهود العيان باستخدام المقابلات انطلاقاً من الأشخاص الذين هم على بعد أكبر مسافة من الاحتيال فقد يكونون على دراية بعملية الاحتيال رغم كونهم غير متورطين، إلى دائرة تضيق باستمرار من الأشخاص المقربين من الاحتيال، في هذه المرحلة لا بد من توخي الحذر للتأكد من أن المشتبه به لا يعلم أن التحقيق في الاحتيال جاري، حتى يتأكد المحاسب القضائي من أن لديه أدلة جنائية كافية على الجريمة وهو ما يتطلب إجراء آخر مقابلة مع المشتبه به في عملية الاحتيال.

**5. التقرير:** أخيراً يختم المحاسب القضائي عملية التحقيق من خلال تدوين النتائج في تقرير إلى المحكمة، هذا التقرير هو جزء من أخلاقيات المحاسب القضائي يتم من خلاله عدم إبداء الرأي في براءة أو إدانة المشتبه به لأنه يقوم فقط بتدوين الحقائق التي تحصل عليها خلال عملية التحقيق وهو الأساس الذي يبنى عليه أي تقرير أو شهادة من قبل المحاسب القضائي.

### ثانياً: المنظمات الدولية التي تحترف تعليم وتكوين المحاسب القضائي

هناك العديد من المنظمات المهنية الدولية التي ركزت على المحاسبة القضائية وتخصصت في الاحتيال ولعبت دوراً رئيسياً في تعليم وتدريب وتحديد خصوصية مهنة المحاسب القضائي من خلال الشهادات كما هو الحال في مجالات المحاسبة والتدقيق الأخرى، فيما يلي سنحدد أهم الجمعيات والمنظمات التي تخصصت في منح الشهادات وتدريب المحاسبين القضائيين في العالم:

#### 1. تقديم الشهادات: تتمثل المنظمات المانحة للشهادات في:

- **جمعية مدققي الاحتيال المعتمدين (ACFE)**، تأسست هذه الجمعية في عام 1988 على يد Jow wilse وآخرين، هي منظمة مهنية عالمية متخصصة في مكافحة الاحتيال وجرائم ذوي الياقات البيضاء، و تضم أكثر من 30.000 عضو من أكثر من 100 دولة، تعد هذه الجمعية مورداً رئيسياً للمعلومات والتدريب على كشف الاحتيال من خلال اعتماد شهادات متخصصة ومعترف بها دولياً كمدقق الاحتيال المعتمد (CFE) والذي يجعلهم يمتلكون المهارات المتخصصة المطلوبة لاكتشاف الاحتيال

## الفصل الأول: نظرة عامة عن المحاسبة القضائية والاحتيال المالي

والتحقيق فيه وردعه<sup>1</sup>، تعتمد جمعية مدققي الاحتيال المعتمدين (ACFE) على برامج متخصصة في التكوين تشمل التخصصات التالية:

- علم الإجرام والأخلاق؛
- المعاملات المالية؛
- التحقيق في الاحتيال؛
- العناصر القانونية للاحتيال.

تخصص هذه الجمعية في الاحتيال دفع البعض إلى القول أن ACFE تعد منظمة التجسس المالي الأولى في العالم اليوم<sup>2</sup>.

- **المعهد الأمريكي للمحاسبين المعتمدين (AICPA)**، تأسست عام 1887 بغرض وضع المعايير الأخلاقية للمهنة ومعايير المراجعة الأمريكية لمراجعة حسابات الشركات الخاصة والمنظمات غير الربحية والحكومات الفيدرالية وحكومات الولايات، تضم أكثر من 418000 عضو من 143 دولة<sup>3</sup>، قام هذا المعهد في خريف عام 1988 بإعداد برنامجا معتمدا في المحاسبة القضائية (CFF) للمحاسبين القانونيين كشهادة قائمة على الخبرة ثم قام في سنة 2010 بالتخطيط لشهادة تشمل مجالات أكثر تخصصا تمثلت فيما يلي:

- الإفلاس والإعسار؛
- التحقيق الجنائي للكمبيوتر؛
- الأضرار الاقتصادية؛
- قانون الأسرة؛
- التحقيق في الاحتيال؛
- دعم التقاضي؛
- نزاعات أصحاب المصلحة؛
- تقييم الأعمال.

<sup>1</sup> [www.acfe.com](http://www.acfe.com) Consulté Le 25/12/2021

<sup>2</sup> Tommie W S, Aaron J S, op.cit, p 34

<sup>3</sup> <https://www.aicpa.org/home> Consulté Le 25/12/2021

## الفصل الأول: نظرة عامة عن المحاسبة القضائية والاحتيال المالي

- **جمعية أخصائيي المحاسبة القضائية المعتمدين (ACFS)** وهي تقدم شهادات متخصصة في المحاسبة القضائية المعتمدة (CFS) وهي شهادة تقدم على أساس الخبرة في مجال التدقيق والمحاسبة<sup>1</sup>.

- **الكلية الأمريكية لمعهد ممتحني المحاسبة القضائية (ACFEI)** هي مجتمع مستقل علمي ومهني متعدد التخصصات في مجاله يغطي عدد كبير من التخصصات المتعلقة بالمحاسبة القضائية، يهدف إلى التقدم المستمر للفحص في المحاسبة القضائية والاستشارات عبر العديد من المجالات المهنية لأعضائها وهي تعتمد على معايير عالية الجودة في التعليم والتدريب، تقوم ACFEI بتقديم شهادة المحاسب القضائي (Cr. FA) وهي شهادة تقدم للمحاسب القانوني بعد تدريبه بمهارات متخصصة لا تشكل عادة جزءا من التعليم الرسمي للمحاسب، يتم كسب هذه المهارات من خلال مزيج فريد من التعليم والخبرة لتطبيق مهارات المحاسبة والتدقيق والتحقيق لكشف الحقيقة وتشكيل الآراء القانونية والمساعدة في التحقيقات.

**2. التعليم والتدريب:** تطورت مهنة المحاسبة القضائية بشكل ملفت للنظر في بداية الألفية الجديدة خاصة مع توالي فضائح الشركات الكبرى، خلال هذه الفترة تحول اهتمام المحاسبين الشباب إلى التخصص أكثر في مجال كشف الاحتيال فحتى سنة 2000 كان هناك عدد قليل جدا من الدورات التدريبية في مجال الاحتيال، أما الآن فقد تزايدت برامج الشهادات الجامعية في تدقيق الاحتيال أو المحاسبة القضائية، وتزايدت معها عدد الدورات التدريبية والعلمية بسرعة.

توجهت معظم الجمعيات المهنية المتخصصة في الاحتيال إلى اعتماد العديد من الندوات والدورات التدريبية التي تستغرق في بعض الأحيان أسبوعا كاملا حتى أصبحت تسمى بمعسكرات الاحتيال، في الواقع من الصعب العثور على مؤسسة مهنية للمحاسبة والمراجعة في وقتنا الحالي لا تقدم التدريب على كشف الاحتيال اليوم، وتركز هذه المنظمات على مواضيع متخصصة يجب أن يغطيها تدريب مدققي الاحتيال والمحاسبين القضائيين تشمل المواضيع التالية<sup>2</sup>:

- العملية القانونية وعلم الجريمة وقواعد الإثبات؛
- المحاسبة المالية؛
- مخططات الاحتيال، بما في ذلك النقاط الحمراء والتدابير المضادة؛
- مبادئ الاحتيال، مثل مثلث الاحتيال وشجرة الاحتيال؛
- الملف الشخصي وعلم الاجتماع وعلم النفس لمجرمي ذوي النياقات البيضاء؛

<sup>1</sup> Tommie W S, Aaron J S, op.cit, p 35

<sup>2</sup> Idem, p 35

- مهارات إجراء المقابلات؛
  - أدوار المراجعين المختلفين؛
  - الاحتيال في أنظمة المحاسبة اليدوية مقابل أنظمة المحاسبة المحوسبة؛
  - منع الاحتيال واكتشافه والاستجابة له؛
  - تقييم مخاطر الاحتيال؛
  - الضوابط الداخلية، خاصة المتعلقة بمكافحة الاحتيال؛
  - أدوات وتقنيات كشف الاحتيال؛
  - الشهادة كشاهد خبير في المسائل المحاسبية؛
  - ردع الاحتيال في دفاتر الحسابات وخلق الوعي بمخاطر الاحتيال إضافة إلى وضع سياسات شؤون الموظفين والقواعد الأخلاقية، وبرامج منع الخسائر وإجراء عمليات التدقيق.
- هذا التطور الحاصل في العالم والتوجه لتدريب مهنيي المحاسبة والتدقيق على كشف الاحتيال يطرح العديد من الأسئلة عن سبب تخلف مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر عن إتباع هذا التوجه الحاصل رغم مرور عشرات السنوات، ويدفعنا لدراسة الأسباب وتحليلها ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة وسبل تطبيقها في الجزائر عبر إشراك كل الفاعلين على مهنة المحاسبة من خبراء وأساتذة جامعيين وأصحاب القرار وباحثين وغيرهم ممن له دور في تطوير هذه المهنة.

### المبحث الثالث: مهنة التدقيق وعلاقتها بالمحاسبة القضائية

ازداد الاهتمام بمسؤولية المدققين في اكتشاف الغش والاحتيال في البيانات المالية مع تزامن فشل العديد من الشركات الكبرى وإفلاسها وانهيار العديد من أسواق المال، خاصة مع أهمية ما يمثلته التدقيق من خدمات للمصلحة العامة وتقوية للثقة في عملية إعداد التقارير المالية، فهو أداة اقتصادية حيوية للمساءلة، وتقنية أثبتت تعزيزها للثقة من خلال إقناع الجمهور بأن الشركة والإدارة ليست فاسدة، فوفقا لمعهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز ICAEW ينظر إلى التدقيق على أنه فحص مستقل لعمل الوكيل، كما أن المعلومات التي يوفرها التدقيق تساعد في الحفاظ على الثقة<sup>1</sup>، لكن ومن جهة أخرى تبقى الاستفهامات مطروحة عن دور المدقق ومسؤوليته عن كشف الاحتيال من عدمها، وهو ما سنتطرق إليه.

#### المطلب الأول: لمحة مختصرة عن التدقيق وأهدافه

التدقيق وظيفة مهمة وحساسة ظهرت منذ القدم كنتيجة لحاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع، وتطورت مع تطور الأنظمة الاقتصادية على مر الزمان. اشتقت كلمة "تدقيق" من الكلمة اللاتينية « Audire »، والتي تعني "يستمع"، حيث كانت الحسابات المالية قديما تقرأ على أصحاب الأعمال، والإقطاعيين، والمسؤولين الحكوميين، حتى يطمئنوا على صحتها، أما بالإنجليزية « Auditing »، فتعني "تدقيق"، وهي مصطلح مرتبط بفحص الحسابات للتأكد من مصداقيتها<sup>2</sup>.

#### أولاً: مفهوم التدقيق

عرف الاتحاد الأوروبي لخبراء الاقتصاد والمحاسبة التدقيق من الناحية المالية بأنه "التعبير عن رأي إذا ما كانت هذه النتائج المالية لآخر السنة تعطي صورة صادقة وحقيقية عن أعمال المؤسسة، مع التأكد من تطبيق الإجراءات والقوانين المعتمدة في المؤسسة"، أما جمعية المحاسبة الأمريكية فعرفته بأنه "عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقديمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية". ومهما تعددت التعاريف إلا أنه يمكن القول بأنه عملية تهدف إلى التأكد من صحة قياس العمليات التي تم تسجيلها في حسابات المؤسسة والتحقق من سلامتها، ليتسنى للمدقق الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية لفترة مالية معينة كدلالة على وضعها المالي في نهاية تلك الفترة،

<sup>1</sup> <https://www.icaew.com/technical/financial-reporting> Consulté Le 02/11/2021

<sup>2</sup> عبد الفتاح الصحن، فتحي رزق السوافيري، الرقابة والمراجع الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 10.

ليصل في الأخير الى بلورة نتائج عمله وإثباتها في تقرير يقدمه إلى من يهمله الأمر داخل المؤسسة وخارجها يبين فيه رأيه الفني المحايد في القوائم المالية ككل من حيث تصويرها للمركز المالي للمؤسسة وبيان عملياته بصورة سليمة وعادلة<sup>1</sup>.

### ثانيا: تطور أهداف التدقيق

من أجل فهم أهداف التدقيق ومسؤوليته في كشف الاحتياال في البيانات المالية وجب النظر في بعض التفاصيل التاريخية لمسؤولية التدقيق وتطورها.

**1. قبل عام 1840:** كان واجب المدققين أن ذاك هو اكتشاف الاحتياال، فقد اقتصر عمل المدقق على إجراء تدقيق تفصيلي لكل معاملة بهدف التحقق من صدق الأشخاص المكلفين بالمسؤوليات المالية<sup>2</sup>.

**2. ما بين الفترة 1840 إلى 1920:** خلال هذه الفترة لم تكن هناك مهنة منظمة للمحاسبين أو المدققين، ولا معايير أو قواعد تدقيق موحدة، ولا تدريب أو مؤهلات أخرى للمدققين، بل لم يكن لهم وضع مهني، لكن ووفقاً لمؤرخ المحاسبة جون إل كاري، نائب الرئيس الإداري السابق لـ AICPA، فإن عمليات التدقيق كانت مطلوبة بموجب القانون في إنجلترا منذ عام 1845 لحماية المساهمين من "الأفعال غير اللائقة من قبل المستثمرين"<sup>3</sup>.

خلال هذه الفترة كان للثورة الصناعية دورا كبيرا في توسيع الأعمال التجارية وبالتالي تطور دور المدققين، ففي المملكة المتحدة سنة 1844 صدر قانون الشركات المساهمة الذي نص بوجوب تعيين المدققين للتحقق من حسابات الشركات، أثناء هذه الفترة تأثرت واجبات المدققين بقرارات المحاكم<sup>4</sup>.

في سنة 1892 حسب كتاب ديكسي الذي لخص أهم أهداف التدقيق في النقاط التالية<sup>5</sup>:

- كشف الاحتياال؛
- الكشف عن الأخطاء الفنية؛
- الكشف عن أخطاء المبادئ.

<sup>1</sup> أحمد قايد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2015، ص 10.

<sup>2</sup> Owolabi Sunday Ajao, Jayeoba Olajumoke Olamide, Aijbade Ayodeji Temitope, « Evolution and development of auditing », *Unique Journal of Business Management Research*, April 2016, Vol 3(1), P 34.

<sup>3</sup> <https://www.cpajournal.com/2020/11/25/history-of-the-auditing-world-part-1>, Consulté Le 22/09/2021

<sup>4</sup> Owolabi Owolabi S A, Jayeoba O O, Aijbade A T, op.cit, pp 34-35.

<sup>5</sup> Ifedapo Francis Awolowo, **Financial Statement Fraud: The Need for a Paradigm Shift to Forensic Accounting**, A thesis Submitted in Partial Fulfilment of the Requirements of Sheffield Hallam University For the Degree of Doctor of Philosophy, April 2019, P 47

## الفصل الأول: نظرة عامة عن المحاسبة القضائية والاحتياالي المالي

3. ما بين الفترة 1920 إلى 1960: تنامي حجم الشركات خلال هذه الفترة، مما استدعى وجوب

الفصل بين مالكي الشركات وموظفي الإدارة وهو ما تجلى بوضوح في نظرية الوكالة، يمكن تلخيص أهم أنشطة المدققين الرئيسية خلال هذه الفترة في النقاط التالية<sup>1</sup>:

- توفير المصادقية للبيانات المالية المعدة من طرف مديري الشركات لمساهميهم، وبالتالي الابتعاد شيئاً فشيئاً عن الهدف الرئيسي لمهنة التدقيق والتحول من اكتشاف الاحتياالي والأخطاء إلى إضافة المصادقية إلى البيان المالي للشركة؛

- ظهور البوادر الأولى للرقابة الداخلية في المنظمات نتيجة تدفق أموال المستثمرين إلى الشركات وبرز الأسواق المالية؛

- بداية استخدام تقنيات أخذ العينات في عملية التدقيق نتيجة لاستحالة التحقق من جميع المعاملات خاصة مع تنامي حجمها في الشركات الكبرى؛

- بروز خصائص جديدة لعملية التدقيق أثناء تأدية المدققين لمهامهم وهي<sup>2</sup>:

- الاعتماد على الرقابة الداخلية؛

- جمع المعلومات من خلال المصادر الداخلية والخارجية؛

- الاعتماد على تقنيات أخذ العينات؛

- التأكد من صحة وعدالة البيانات المالية؛

- التحول تدريجياً إلى مراجعة بيان الربح والخسارة دون الإخلال بأهمية الميزانية العامة؛

- الملاحظة المادية للأدلة الخارجية والأدلة الأخرى.

4. ما بين الفترة 1960 إلى 1990: خلال هذه الفترة تحول نهج التدقيق من التحقق من المعاملة

إلى الاعتماد على النظام بسبب زيادة عدد المعاملات ونمو حجم الشركات وتعتها، تم الاعتماد على الرقابة الداخلية من خلال التأكد من النظام المحاسبي وصحة توثيقه وتتبع تدفق المعلومات والتحقق من ضوابط وفعالية الرقابة الداخلية للشركة، بعدها وخلال سنوات الثمانينيات وبسبب الثمن الباهظ لعملية تدقيق وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، تحول التدقيق إلى الاعتماد أكثر على التدقيق على أساس المخاطر وتجسد ذلك في التركيز على المجالات التي يمكن أن تحتوي على أخطاء، وفهم العمل جيداً من حيث المنظمة، الموظفين، السياسات واختصاص نشاطه<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Owolabi Owolabi S A, Jayeoba O O, Aijbade A T, op.cit, pp 032-040.

<sup>2</sup> Porter B, Simon J, Hatherly D, **Principles of External auditing**, John Wiley & Sons, Ltd, 2005, PP 32-36.

<sup>3</sup> Owolabi S A, Jayeoba O O, Aijbade A T, op.cit, p 35.

5. بعد سنة 1990: خلال هذه الفترة تعزز الاعتماد على نهج مخاطر الأعمال وتعزز دور المدقق في الوفاء بمسؤولياته عبر التركيز على هدفه المتمثل في إضفاء المصداقية على المعلومات المالية وغير المالية التي تقدمها الإدارة في التقارير السنوية، كما توجهت شركات التدقيق إلى تقديم الخدمات الاستشارية للشركات، مع الفصل بين عمليات التدقيق وعمليات التحقيق في الاحتيال ما أدى إلى ولادة المحاسبة القضائية بمفهومها الحديث ونتيجة لتطور وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال تم إدخال تقنيات التدقيق بالوسائل الحديثة كالحاسب الآلي مما سهل عملية استخراج البيانات وفرزها وإجراءات تحليلها<sup>1</sup>.

هذه النظرة التاريخية لمهنة التدقيق تدل على أنه وعلى مر السنين تراجع التركيز على مسؤوليات المدققين للكشف عن الاحتيال تدريجياً عكس ما كان عليه الحال قبل سنة 1920 حيث كان الكشف عن الاحتيال هو أهم جزء من واجبات المدققين، لكن وبمرور الزمن خاصة مع توالي الفضائح بدءاً من فضيحة McKesson وRobbins سنة 1938 إلى فضيحة Enron سنة 2001 تأثرت المهنة بالسلب من حيث المسؤولية والالتزامات الموجهة لها من جهة، وبالإيجاب من خلال تطورها ومسايرتها للتغيرات والضغوطات من جهة أخرى.

### المطلب الثاني: مسؤولية المدقق الخارجي في الكشف عن الاحتيال في البيانات المالية

لا يعتبر المدقق الخارجي في الوقت الحالي مسؤولاً عن اكتشاف الاحتيال، ففي معايير التدقيق الخمسة عشر التي تعتبرها AICPA ومجلس الرقابة على محاسبة الشركات العامة PCAOB ولجنة الأوراق المالية والبورصات SEC على أنها موثوقة، لا يوجد ما يشير إلى أن المدققين يجب أن يصمموا عمليات التدقيق بهدف كشف الاحتيال<sup>2</sup>، استجابة لذلك قام مجلس معايير المحاسبة ASB سنة 1988 بإصدار تسعة بيانات لمعايير المراجعة من SAS 53 إلى SAS 61 حدد فيها دور المدققين الخارجيين في منع الاحتيال واكتشافه دون الإشارة فعلياً لكلمة احتيال بل وذكرها باسم الأخطاء، وأكد من خلاله إلى ضرورة تحلي مهني التدقيق بالشك المهني وإبعاد فرضية نزاهة الإدارة، ومع ذلك لم يلاحظ أي انخفاض في فشل التدقيق في كشف الاحتيال في البيانات المالية، بل تم كشف المزيد من التقارير المالية الاحتيالية، كل ذلك زاد من حدة الانتقادات الموجهة لمهنة التدقيق وحفز الخبراء بضرورة إيجاد المزيد من الحلول لمواجهة تنامي حدة الاحتيال في القوائم المالية.

<sup>1</sup> Idem, p 35.

<sup>2</sup> Kravitz R H, « Auditors' Responsibility for Detecting Fraud: Putting Ethics and Morality First», *The CPA Journal*, 2012, PP 24-30

## الفصل الأول: نظرة عامة عن المحاسبة القضائية والاحتيال المالي

في فيفري من سنة 1997 أدخل المعيار SAS 82 "النظر في الاحتيال في البيانات المالية" وكان أول معيار يتضمن كلمة احتيال في عنوانه، لكنه وبالرغم من أهميته إلا أنه لم يزد من مسؤولية المدققين في كشف الاحتيال ومنعه في البيانات المالية<sup>1</sup>.

في عام 2001 تعرضت مهنة المحاسبة وخاصة مهنة التدقيق لانتقادات لاذعة لفشلها في أداء واجبها الائتماني جراء الفضيحة الكبرى للاقتصاد الأمريكي المتمثل في قضية أنرون، كان أهم ردود الحكومة الأمريكية على هذه الفضيحة هو إقرار قانون Sarbanes Oxley، ثم بعده في سنة 2009 إصدار المعيار الدولي للتدقيق ISA 240 "مسؤولية المدققين عن الاحتيال في مراجعة البيانات المالية" من قبل مجلس معايير التدقيق والضمان الدولي IAASB، والذي أبعد المسؤولية عن المدققين في كشف الاحتيال وأرجعها بالدرجة الأولى إلى أولئك المكلفين بإدارة المنظمة، بل وحمل كل من المسؤولين والإدارة داخل المنظمة المسؤولية عن الحوكمة ومنع الاحتيال.

في تقرير ل ACFE سنة 2014 أجري استبيان طلب فيه من المشاركين تحديد أي من الضوابط الشائعة لمكافحة الاحتيال كانت موجودة في المنظمة الضحية وقت حدوث الاحتيال وكانت الردود أن عمليات التدقيق الخارجي كانت هي الضوابط الأكثر شيوعا التي تمارسها المنظمات الضحية، حيث كانت في أكثر من 80% من الحالات التي تم الإبلاغ عنها وهو ما يشير إلى أنه لا ينبغي الاعتماد على التدقيق الخارجي كأداة للكشف عن الاحتيال وأنه يكشف فقط عن نسبة صغيرة من حالات الاحتيال، وأن مهنة التدقيق الخارجي قد لا تكون الطريقة الأكثر فعالية لكشف الاحتيال أو منعه<sup>2</sup>

كل ما سبق يثبت أن المشكلة الرئيسية في الكشف عن الاحتيال ليس في مهنة التدقيق الخارجي وأولوياتها بل في مستوى المهارات والمعرفة التي يجب أن يمتلكها المدقق خاصة تلك المتعلقة بأساليب الاحتيال وطرقها، لأن الحقيقة التي يجب التسليم بها أن المدققين الخارجيين يقتصر تدريبهم على تحديد عدالة وسلامة البيانات المالية وتوافقها مع المعايير المحاسبية المقبولة عموما وأن منع الاحتيال وكشفه يتطلب مجموعة فريدة من المهارات والأساليب الجنائية، هذا التوجه الجديد في مواجهة الاحتيال في القوائم المالية فسح المجال لتخصص جديد في مهنة المحاسبة تعمق في دراسة و تحليل أساليب الاحتيال وطور من المهارات المتخصصة في كشف طرق الاحتيال من مهارات التحقيق والتحليل والاستنتاج والمعرفة بالقانون الجنائي والمبادئ الخاصة بالمحاسبة والتدقيق إلى جانب المعرفة بأدوات التكنولوجيا ومهارات

<sup>1</sup> Chui L, Pike B, « Auditors' Responsibilities for Fraud Detection: New Wine in Old Bottles ? », *Journal Of Forensic and Investigative Accounting*, 2013, 5(1), PP 204-233.

<sup>2</sup> ACFE, « Report to the nations on occupational fraud and abuse », *Global fraud study*, 2014, P 31.

التواصل الكتابي والشفهي، هذا التخصص الجديد هو المحاسبة القضائية أو الجنائية أو الاستقصائية وكلها تعبر عن مصطلح واحد<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: الفرق بين المحاسبة القضائية والتدقيق الخارجي

تختلف مهنتي المحاسبة القضائية والتدقيق الخارجي من حيث المهام والمسؤولية والأهداف حيث تتمثل مهمة المحاسب القضائي في اتخاذ قرار مطلق بشأن وجود الاحتيال ومصدره من خلال جمع الأدلة وتقييمها وإجراء المقابلات مع جميع الأطراف ذات الصلة بحالة الاحتيال المزعومة، أما المدقق الخارجي فتتمثل مهمته في فحص ما إذا كانت البيانات المالية ككل معالجة بشكل عادل من جميع النواحي المادية بما يتوافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً<sup>2</sup>.

هذا الاختلاف لا يعني إطلاقاً أن المدققين الخارجيين أقل شأناً من حيث التعليم والخبرة والمهنية عن المحاسبين القضائيين، بل كلاهما مطلوب للحفاظ على درجة عالية من الاستقلالية والموضوعية، وكلاهما مدعو أن يكون مبتكراً، كما يجب عليهما أن يتجنباً أي تصورات مسبقة أو متحيزة عند قيامهم بمهامهم خاصة عند تقييم الأدلة للحفاظ على الشك المهني في جميع الأوقات، وكلاهما مدعو أن يكون لديه معرفة عميقة بمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً<sup>3</sup>.

يتمثل الفرق الأساسي بين المحاسب القضائي والمدقق الخارجي في أهدافهما، فالمدقق الخارجي يفترض عموماً أن العميل قد امتثل لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (GAAS) في إعداد التقارير المالية، ويمكنه التوصية بالتعديلات اللازمة لتعزيز عدالة التقارير المالية في نهاية المطاف، لكن من ناحية أخرى لا يضع المحاسبون القضائيون أي افتراضات، حيث يقومون بتقييم نقدي لشرعية المعاملات المالية للكيان ومطابقتها لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً عندما يكون هناك احتيالاً مزعوماً<sup>4</sup>.

يمكن تلخيص أهم نقاط الاختلاف بين المحاسب القضائي والمدقق الخارجي في الجدول التالي:

<sup>1</sup> Karim Jamal, « Mandatory Audit Of Financial Reporting : A Failed Strategy For Dealing With Fraud », *Accounting Perspectives*, 2008, Vol 07, N° 02, University of Alberta School of Business Research Paper N° 2013-680, PP 10-12

<sup>2</sup> مقداد أحمد الجليلي، "المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق"، مقال بمجلة (تنمية الرافدين)، العدد 107، مجلد 34، سنة 2012، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، ص 17.

<sup>3</sup> Ifedapo Francis Awolowo, op.cit, PP 52-53.

<sup>4</sup> Les Nunn, Brian L. McGuire, Carrie Whitcomb, Eric Jost, « Forensic Accounting : Financial Investigators », *Journal of Business & Economics Research*, February 2006, Volume 4, Number 2, P 2

## الفصل الأول: نظرة عامة عن المحاسبة القضائية والاحتياال المالي

الجدول (1-1): الفرق بين المحاسبة القضائية والتدقيق الخارجي.

| التدقيق الخارجي                                                                                                                | المحاسبة القضائية                                                                                                    |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| من حيث التشريع                                                                                                                 |                                                                                                                      |
| ينظمه القانون والمعايير الدولية و/أو الوطنية.                                                                                  | ينظمه القانون وليس له معايير دولية و/أو وطنية.                                                                       |
| من حيث الأهداف                                                                                                                 |                                                                                                                      |
| يهدف إلى جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المتعارف عليها مهنيا وإبداء الرأي فيها والتقرير عن ذلك. | تهدف إلى مراجعة الضوابط القائمة والحالية لمنع وكشف الاحتيال في المعاملات إما بشكل استباقي أو بعد حصول الاحتيال فعلا. |
| من حيث المحددات                                                                                                                |                                                                                                                      |
| مضبوط بالمعايير المهنية التي لا يمكن بعدها إجراء المزيد من الفحوصات.                                                           | لا تقتصر على معايير المراجعة الخارجية ويمكن أن تقوم بأنشطة مهنية خارج المعايير.                                      |
| من حيث فترة القيام بالمهمة                                                                                                     |                                                                                                                      |
| هناك مدة زمنية محددة سلفا للقيام بالمهمة.                                                                                      | ليس هناك مدة زمنية محددة سلفا للقيام بالمهمة.                                                                        |
| من حيث المنهجية                                                                                                                |                                                                                                                      |
| يعمل على أساس أخذ العينات دون فحص كل المعاملات.                                                                                | يتم فحص كل شيء بعمق كبير، ولا يعتمد المحاسب القضائي بشكل عام على أخذ العينات.                                        |
| من حيث الإبلاغ                                                                                                                 |                                                                                                                      |
| إبداء الرأي المستقل والمهني والمختص بالشكل الذي تحدده معايير التدقيق الدولية أو الوطنية.                                       | تقرير متخصص يحتوي على عناصر عملية الاحتيال ويستند إلى الإجراءات القانونية ولا توجد معايير مقبولة بشكل عام محددة.     |
| من حيث علاقته بالقضاء                                                                                                          |                                                                                                                      |
| قد يكون الخبير المدقق شاهدا في المحكمة.                                                                                        | قد يكون المحاسب القضائي شاهد في المحكمة في دور الخبير المدقق.                                                        |
| من حيث طريقة كشف الاحتيال                                                                                                      |                                                                                                                      |
| يقوم بإصدار رأي فني محايد حول ما إذا كانت المعلومات التي تظهر في القوائم المالية تعرض                                          | يقوم بتحديد ما إذا كان الاحتيال موجودا أو لا.                                                                        |

## الفصل الأول: نظرة عامة عن المحاسبة القضائية والاحتيال المالي

|                                                                 |                                              |
|-----------------------------------------------------------------|----------------------------------------------|
| على نحو معقول بما يتفق مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً أم لا. |                                              |
| <b>من حيث الإلزامية</b>                                         |                                              |
| هو عملية إلزامية للشركات المتوسطة والكبيرة.                     | ليس إلزامي.                                  |
| <b>من حيث التحقيق في الاحتيال</b>                               |                                              |
| لا يقوم بالتحقيق في الاحتيال.                                   | التحقيق في الاحتيال هو أحد الأنشطة الرئيسية. |

**المصدر:** Dahli Gray, « Forensic accounting And Auditing : Compared And

Contrasted To Traditional Accounting And Auditing », *American Journal of Business Education*, Fourth Quarter 2008, Volume 1, Number 2, Loyola College, USA, P 116

كما أن مهمة المحاسب القضائي تختلف عن مهمة المدقق الخارجي فيما يخص تحديد الخطأ ومنعه أو تحديد الاحتيال<sup>1</sup>، كما يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

**الجدول (1-2): الاختلافات بين المحاسبين القضائيين والمدققين الخارجيين فيما يتعلق بتحديد**

**الخطأ ومنع الخطأ وتحديد الاحتيال**

| تحديد الخطأ    | منع الخطأ | تحديد الاحتيال  |
|----------------|-----------|-----------------|
| X              | X         |                 |
|                |           | X               |
| المدقق الخارجي |           | المحاسب القضائي |

**المصدر:** Dahli Gray, « Forensic accounting And Auditing : Compared And

Contrasted To Traditional Accounting And Auditing », *American Journal of Business Education*, Fourth Quarter 2008, Volume 1, Number 2, Loyola College, USA, P 116

على ضوء ما سبق ونتيجة لهذا الاختلاف في الأهداف ما بين مهنة التدقيق والمحاسبة القضائية، وجب التركيز أكثر على فهم المحاسبة القضائية وإبراز أهميتها ودورها الفعال في الكشف عن مخططات الاحتيال باستخدام المهارات والصفات والمعارف الخاصة التي يجب امتلاكها عند المحاسب القضائي الكفاء.

<sup>1</sup>Dahli Gray, « Forensic accounting And Auditing : Compared And Contrasted To Traditional Accounting And Auditing », *American Journal of Business Education*, Fourth Quarter 2008, Volume 1, Number 2, Loyola College, USA, P 116

### خلاصة الفصل الأول:

تناول هذا الفصل مجموعة من الدراسات الحديثة في مجال التدقيق والاحتيال والمحاسبة القضائية، تم من خلاله تقييم المسؤولية الحالية والتاريخية لمدققي الحسابات عن اكتشاف الاحتيال في البيانات المالية، ومقارنة أوجه التشابه والاختلاف في النهج وإجراءات العمل والتدريب ومجموع المهارات والصفات التي يتميز بها المحاسب القضائي عن غيره من المهنيين، والتي تساعد على كشف الاحتيال، وهو ما يوحى إلى أن التحول إلى الاهتمام بالمحاسبة القضائية قد يكون خطوة مهمة في سبيل اكتشاف وتقليل الاحتيال في البيانات المالية من خلال استغلال ما خلصت إليه النظريات الحديثة في الاحتيال كمثال الاحتيال، في التأكيد على دوافع ارتكاب العمليات الاحتيالية وربطها بارتكاب الاحتيال في البيانات المالية من جهة، وضرورة تزويد المدققين بالمهارات والتقنيات الأساسية للمحاسبة القضائية من جهة أخرى، تماشياً والتحول الذي يشهده التحقيق في الاحتيال من مهنة التدقيق الخارجي إلى مجال وتخصص جديد في كشف الاحتيال والذي سمي بمجال المحاسبة القضائية، هذه التطورات خلصت إلى ضرورة فهم ماهية المحاسبة القضائية وما تتطلبه عليه وأين يمكن تطبيق مهاراتها بغية توفير الأساس لفهم هذا المجال المتخصص من المحاسبة خاصة مع توسع الأماكن والسياقات التي يمكن لهذه المهنة أن تثبت فيها قيمتها أكثر.

## الفصل الثاني: الاطار المفاهيمي للتهرب الضريبي

### تمهيد

يعتبر التهرب الضريبي أحد أهم الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والأكثر تعقيدا التي تواجهها الدول، كونه سلوك قديم للبشر قدم الضرائب نفسها. هذا السلوك البشري القديم الذي يفضل الانتفاع المجاني بالخدمات المقدمة من الدولة ويدفع به للسعي الى البحث عن طرق آمنة لتجنب أعباء الضرائب، وتماشيا مع ما تم ذكره طورت العديد من الدول أنظمة ضريبية مختلفة، على أساس عدة أنواع من التفسيرات التي تدفع بالمكلفين بالضرائب الى تجنب دفعها أو التهرب منها أو حتى استخدام طرق للاحتيال في التعامل معها.

في الجزائر وخلال جلسة برلمانية للرد على استفسارات النواب حول قانون المالية لسنة 2022، صرح الوزير الأول "أن الغش والتهرب الضريبي بلغا مستويات لا يمكن التغاضي عنها مؤكدا أن الدولة عازمة على تحسين آليات التحصيل الضريبي للتكفل بمتطلبات ميزانية الدولة، مضيفا أن تحديث منظومة الإدارة الضريبية يعد من صميم مسار الإصلاح وتنمية الاقتصاد الوطني، لاسترجاع الثقة بين المواطن والإدارة"<sup>1</sup>، هذه الثقة التي تتطلب تغييرا في سلوك المكلف بالضرائب اتجاه الإدارة.

من خلال هذا الفصل سنحاول فهم ظاهرة التهرب الضريبي، أسبابها وعواقبها المختلفة محليا ودوليا، وفهم السلوك البشري الذي يؤثر في الامتثال من خلال ابراز أهم النظريات والنماذج التي تطرقت للأسباب والدوافع التي تؤثر في سلوك المكلفين بالضرائب مبرزين أهمية جودة التدقيق الجبائي كعامل مهم من العوامل المؤثرة في هذا السلوك، لذا ولتحقيق الأهداف المرجوة من هذا الفصل ارتأينا تقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: مفهوم وقياس التهرب الضريبي
- المبحث الثاني: التهرب الضريبي الدولي للشركات متعددة الجنسيات والجنات الضريبية
- المبحث الثالث: التهرب الضريبي في ضوء أنشطة الاقتصاد الرقمي

<sup>1</sup> <https://aawsat.com/home/article/3323721/التهرب-الضريبي> Consulté Le 28/02/2022

### المبحث الأول: مفهوم وقياس التهرب الضريبي

يتطلب الفهم السليم لظاهرة التهرب الضريبي فهما صحيحا للمصطلحات المستخدمة في شرح وتفسير هذه الظاهرة، لذا لابد في البداية أن نتطرق لتفسير هذه المصطلحات وإبراز اختلافها من منظور قانوني. يعد مصطلح الاحتيال الضريبي مصطلحا عاما للخداع الذي يُمارس عمداً من أجل ضمان مكاسب غير عادلة أو غير مشروعة في الأمور التي لها صلة بالضرائب، فهو ببساطة "غش" من خلال دفع ضرائب أقل مما هو مستحق قانونيا، ومع ذلك وبالرغم من وضوح هذا المصطلح إلا أن المشكلة هنا تكمن في أن مصطلحات أخرى تستخدم أحيانا في مصادر باللغة الإنجليزية، مثل "التهرب الضريبي"، "التخفيف الضريبي"، "التجنب الضريبي"، والتي ينبغي أنها تعبر عن تصرفات ينتهجها المكلف بالضريبة وتؤدي إلى ضرائب أقل<sup>1</sup>، هذه المصطلحات باختلاف المغزى منها لم تفسر على أنها مخالفات جنائية أو إدارية بل لا تزال مجرد مسألة مسؤولية ضريبية فقط، فالنظام العقابي في الجزائر لا يوفر أي ضمانات بالنسبة للمكلف بالضريبة المتابع بجريمة التهرب الضريبي، لأنه يواجه إدارة تتمتع بسلطات وامتيازات واسعة<sup>2</sup>، من جهة أخرى يمكن أن يؤدي تقييم الحقيقة من خلال التدقيق الضريبي الميداني إلى افتراض وجود نية سيئة للمكلف بالضريبة اتجاه الإدارة الضريبية من عدمها، وإذا كان بإمكان السلطات الضريبية أن تسود برأيها مع مراعاة التشريعات الضريبية الخاصة فإن المطالبة بالضرائب المتهرب منها كان سينشأ على أساس هيكل قانوني مناسب للعمليات الاقتصادية وبالتالي يجب تحديدها وفقا لذلك، وعليه إذا تم تخفيض الضرائب من طرف المكلف بالضريبة بهذه الطريقة، فمن المحتمل أن تكون العناصر الموضوعية للتهرب الضريبي قد تم الوفاء بها، لكن هناك احتمال أيضا، أن يفشل التقييم بموجب القانون الجنائي أو الإداري بسبب العناصر المفقودة للجريمة<sup>3</sup>. ولذلك فانه من الواضح أن مصطلحي "الاحتيال الضريبي" و "التهرب الضريبي" ينطويان على جريمة جنائية أو إدارية، والذي ليس بالضرورة أن يكون بنفس مفهوم المصطلحات الأخرى وهو ما سنتعامل به خلال هذه الدراسة. وسوف نصنف هذه المصطلحات حسب مفهومها القانوني في الشكل الموالي:

<sup>1</sup> Christian Hlavica, Frank M, Hulsberg, **Tax Fraud & Forensic Accounting**, 2nd Edition, Springer Gabler, 2017, P 77

<sup>2</sup> قصاص سليم، "جريمة التهرب الضريبي في التشريع الجزائري"، *مقال بمجلة (العلوم الإنسانية)*، العدد 48، المجلد أ، ديسمبر 2017، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص279.

<sup>3</sup> Christian Hlavica, Frank M, Hulsberg, op.cit, P 79

الشكل (1-2): تصنيف المصطلحات حسب مفهومها القانوني



المصدر: Christian Hlavica, Frank M, Hulsberg, Tax Fraud & Forensic Accounting

يوضح الشكل (1-2) أن المصطلحات المستخدمة في وصف ظاهرة التهرب الضريبي تنقسم إلى نوعين:

- الترتيبات الضريبية الغير قانونية التي تتضمن مصطلحي الاحتيال الضريبي (الغش)، والتهرب الضريبي؛
  - الترتيبات الضريبية القانونية التي تتضمن مصطلحي التجنب الضريبي، والتخفيف الضريبي.
- ورغم تعدد المصطلحات في وصف ظاهرة التهرب الضريبي إلا أن تصنيفها حسب مفهومها القانوني يصنفها كسوء استخدام للضرائب.

### المطلب الأول: مفهوم التهرب الضريبي

أصبح التهرب الضريبي والمتمثل في تحايل المكلفين بالضريبة على الإدارة الجبائية باستخدام الطرق والأساليب غير المشروعة، ظاهرة خطيرة تهدد اقتصاديات الدول وتحول دون تحقيق أهدافها السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، فالتهرب الضريبي هو عدم الدفع للضرائب أو دفعها بأقل من اللازم، وعادة ما يتم ذلك عن طريق الإدلاء بتصريح ناقص أو خاطئ عن عمد أو عدم التصريح للسلطات الضريبية - مثل الإعلان عن دخل أو أرباح أو مكاسب أقل من المبالغ المكتسبة بالفعل، أو عن طريق المبالغة في الخصومات وينتج عنه عقوبات جنائية أو مدنية، في حين أن التجنب الضريبي هو الممارسة القانونية للسعي لتقليل فاتورة الضرائب إلى الحد الأدنى من خلال الاستفادة من ثغرة أو استثناء للقواعد، أو اعتماد تفسير غير مقصود لقانون الضرائب، وعادة ما يشير إلى ممارسة السعي إلى تجنب دفع الضرائب من خلال الالتزام بنص القانون ولكن معارضة روح القانون، فإثبات النية

## الفصل الثاني الاطار المفاهيمي للتهرب الضريبي

صعب، لذلك، غالبًا ما يكون الخط الفاصل بين التجنب والتهرب غير واضح<sup>1</sup>، وهو ما حاول تفسيره ألفريد هاكر في تبين الفرق بين التهرب الضريبي، التجنب الضريبي، والتخطيط الضريبي العدواني من خلال اختصاره لمفاهيمها بأن "من يقوم بالتجنب الضريبي عن طريق فهم الاحتمالات القانونية التي تسمح له بتجنبها فهو يهدف إلى التهرب الضريبي، وبالتالي فإن الأمر يعتبر غير قانوني"، لكنه أسرد قائلًا بأن هناك منطقة رمادية كبيرة نسبيا بين التهرب الضريبي والتجنب الضريبي يلعب فيها ما يسمى بالتخطيط الضريبي العدواني دورا كبيرا في الوصول إلى هدف المكلف المتمثل في الحد من العبء الضريبي.<sup>2</sup>

من جهة أخرى فرّق صندوق النقد الدولي بشكل واضح بين التهرب الضريبي من قبل الأفراد الذي يعتبره شكلا غير قانوني، وبين التجنب الضريبي من قبل الشركات متعددة الجنسيات معتبرا إياه شكلا قانونيا.<sup>3</sup>

ففي توصيتها المقدمة حول موضوع مكافحة الاحتيال والتهرب الضريبي، قدمت المفوضية الأوروبية ثلاث تعريفات لكل من التهرب الضريبي، الاحتيال الضريبي والتجنب الضريبي لخصتهم في التعريفات التالية: "يشتمل التهرب الضريبي بشكل عام على ترتيبات غير قانونية يتم من خلالها إخفاء المسؤولية الضريبية أو تجاهلها، أي أن دافع الضرائب يدفع ضرائب أقل مما يفترض أن يدفعه بموجب القانون عن طريق إخفاء الدخل أو المعلومات من السلطات الضريبية"، أما الاحتيال الضريبي فتعرفه بأنه "شكل من أشكال التهرب المتعمد من دفع الضرائب والذي يعاقب عليه القانون الجنائي بشكل عام، حيث يشمل المصطلح المواقف التي يتم فيها تقديم بيانات كاذبة عمدا أو تقديم مستندات مزيفة"، أما التجنب الضريبي فعرفته "بأنه التصرف في إطار القانون، وفي بعض الأحيان يكون على حافة الشرعية، لتقليل أو إلغاء الضرائب التي كانت ستكون مستحقة قانونا بخلاف ذلك، وغالبا ما ينطوي على استغلال النص الصارم للقانون، والثغرات وأوجه عدم التطابق للحصول على ميزة ضريبية لم تكن مقصودة في الأصل بموجب التشريع".<sup>4</sup>

### أولا: أنواع التهرب الضريبي

من خلال ما سبق يمكن أن نقسم التهرب الضريبي الى ثلاثة أنواع هي:

<sup>1</sup> <https://www.transparency.org/en/corruptionary/tax-evasion#> Consulté Le 28/02/2022

<sup>2</sup> Farny Otto, and al, **Tax Avoidance, Tax Evasion And Tax Havens**, AK Wien, Mai 2015, PP 4-5.

<sup>3</sup> IMF, «Fiscal Monitor », **Taxing Times**, Oct 2013, P 31

<sup>4</sup> [https://ec.europa.eu/taxation\\_customs/system/files/2016-09/c\\_2012\\_8806\\_en.pdf](https://ec.europa.eu/taxation_customs/system/files/2016-09/c_2012_8806_en.pdf) Consulté Le 28/02/2022

1. التهرب الضريبي "غير المشروع": والذي يتمثل في الترتيبات غير القانونية التي يتم من خلالها إخفاء المسؤولية الضريبية أو تجاهلها، وهو شكل من أشكال الاحتيال يهدف من خلاله المكلف إلى عدم دفع المستحقات الضريبية الواجبة عليه قانوناً، فهناك عدة أشكال مختلفة ومتنوعة يتخذها المكلف بهدف الغش والتحايل على الإدارة الضريبية تكون إما عبر الامتناع عن تقديم التصريحات اللازمة، كالتصريح بأرباحه، أو إعداد السجلات والقيود المحاسبية المزيفة بل قد يلجأ إلى عدم التصريح أصلاً بطبيعة نشاطه، ولهذا يجب توفر عنصرين أساسيين في سلوك المكلف الضريبي حتى يعد سلوكه تهرباً ضريبياً غير مشروع وهما<sup>1</sup>:

- توفر العنصر المادي، ويقصد به أن له طبيعة مادية وتلمسه الحواس ويتمثل في تخفيض الضرائب المستحقة بطريقة غير شرعية ومخالفة للقانون؛
  - توفر النية السيئة لهذا السلوك، ويتمثل هذا السلوك في استعمال طرق ووسائل تدليسيه.
- وفي هذا الإطار أشار المشرع الجزائري في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة إلى الغش والتهرب الضريبي وحدده في مجموعة من النقاط سماها بالأعمال التدليسية<sup>2</sup> قاصداً بها ما يلي:
- إخفاء أو محاولة إخفاء المبالغ أو المنتجات التي يطبق عليها الرسم على القيمة المضافة من طرف كل شخص مدين به، وخاصة المبيعات بدون فاتورة؛
  - تقديم وثائق مزورة أو غير صحيحة للاستناد عليها عند طلب الحصول إما على تخفيض، أو خصم أو إعفاء أو استرجاع للرسم على القيمة المضافة وإما الاستفادة من الامتيازات الجبائية لصالح بعض الفئات من المدينين؛
  - القيام عمداً بنسيان تقييد أو إجراء قيد في الحسابات، أو القيام بتقييد أو إجراء قيد في الحسابات غير صحيح أو وهمي في دفتر اليومية ودفتر الجرد المنصوص عليهما في المادتين 9 و 10 من القانون التجاري أو في الوثائق التي تحل محلها في حالة إقفال الحسابات السنوية؛
  - قيام المكلف بالضريبة بتدبير عدم إمكانية الدفع أو بوضع عوائق بطرق أخرى أمام تحصيل أي ضريبة أو رسم مدين به؛

<sup>1</sup> قصاص سليم، مرجع سبق ذكره، ص 60.

<sup>2</sup> المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2022، المادة 193، ص 60.

- كل عمل أو فعل أو سلوك يقصد منه بوضوح تجنب أو تأخير دفع كل أو جزء من مبلغ الضرائب والرسوم كما هو مبين في التصريحات المودعة؛

- ممارسة نشاط غير قانوني، يعتبر كذلك، كل نشاط غير مسجل و/ أو لا يتوفر على محاسبة قانونية محررة، تتم ممارسته كنشاط رئيسي أو ثانوي.

2. **التجنب الضريبي "التهرب المشروع":** وهو التصرف في إطار القانون بشكل يسمح بتقليل أو إلغاء الضرائب التي كانت ستكون مستحقة قانونا بخلاف ذلك، قد يستغل المكلف من خلال هذا النوع من التهرب المشروع ثلاث حالات هي:

- تغيير السلوك الاقتصادي للمكلف كامتناعه عن استهلاك أو إنتاج السلع التي تفرض عليها ضريبة مرتفعة والتحول إلى نشاطات أخرى تخضع لضريبة أقل؛

- استغلال إهمال المشرع الضريبي لبعض الثغرات القانونية حيث أن وجود الثغرات القانونية في القانون الضريبي يعد حالة من الحالات التي يلجأ اليها المكلف بالضريبة عبر الاستعانة بأهل الخبرة في هذا المجال لاكتشاف هذه الثغرات واستغلالها لتجنب الضغط الضريبي المفروض؛

- استغلال التشريع الضريبي في تنظيمه لبعض النشاطات الاقتصادية، ينظم المشرع بعض النشاطات الاقتصادية الهامة التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف مالية، اقتصادية أو اجتماعية من خلال تشجيع بعض النشاطات أو تنمية بعض المناطق وبالتالي يوجه بعض المكلفين نشاطهم لهذا النوع من الاستثمارات بغية الاستفادة من هذه التحفيزات.

ورغم أن هذين الشكلين من أشكال التهرب الضريبي قد يمثلان سوء استخدام للضرائب، إلا أن تأثير الغش الضريبي على فعالية النظام الضريبي يعد أكثر سلبية وبدون مقابل إيجابي، على خلاف التجنب الضريبي الذي يمكن أن يكون مقصودا من طرف المشرع بغية تحقيق أهداف معينة قد تكون أهداف اقتصادية، سياسية، أو اجتماعية<sup>1</sup>.

إلى جانب هذه الأشكال من أشكال التهرب الضريبي وباختلاف كونها أمرا مشروعًا أو غير مشروع، ظهر مع ظهور الشركات متعددة الجنسيات مصطلح جديد يمثل شكلا آخر من أشكال التهرب الضريبي الدولي وهو مصطلح "التخطيط الضريبي العدواني".

<sup>1</sup> ناصر مراد، "أسباب التهرب الضريبي وآثاره على الاقتصاد الوطني"، مقال بمجلة (دراسات اقتصادية)، العدد 01، المجلد 10، جوان 2010، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 9.

3. التخطيط الضريبي العدواني: على الرغم من عدم وجود تعريف قاطع لهذا المصطلح، إلا أنه يمكن تحديد السمات الخاصة التي تميزه، ففي توصيتها المؤرخة في 6 ديسمبر 2012 بشأن التخطيط الضريبي العدواني، والذي حددته المفوضية الأوروبية على النحو التالي: "يتمثل التخطيط الضريبي العدواني أو الصارم في الاستفادة من الجوانب الفنية للنظام الضريبي أو عدم التطابق بين نظامين ضريبيين أو أكثر بغرض تخفيض الضرائب الواجبة الدفع، يمكن أن يتخذ التخطيط الضريبي العدواني عدة أشكال، تشمل عواقبه الخصومات المزدوجة على سبيل المثال، يتم خصم نفس الخسارة في كل من دولة المصدر والإقامة، وعدم فرض ضرائب مزدوجة على سبيل المثال، الدخل غير الخاضع للضريبة في دولة المصدر معفى في دولة الإقامة"، إذا فهو شكل من أشكال التهرب الضريبي المنتشر لدى الشركات المتعددة الجنسيات.<sup>1</sup>

يقول Ehrke-Rabel and Kofler إن "التخطيط الضريبي العدواني يتميز بحقيقة أن دافع الضرائب، يقوم وعن قصد باستغلال جميع الفرص الوطنية والدولية، عبر القيام بتنظيم حياته الاقتصادية بطريقة تجعله يستفيد من أقل عبء ضريبي ممكن"، وفقًا لهذا التعريف، عادة ما يتعلق التخطيط الضريبي العدواني بالطرق التي تعمل ضمن حدود الشرعية، ومن الملاحظ أن تدابير تجنب الضرائب تقوم باستمرار بفحص الحدود، وهو ما توصلت إليه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أيضًا في تقرير BEPS الخاص بها، حيث تنص على أن "هناك عدد من المؤشرات تظهر أن الممارسات الضريبية لبعض الشركات متعددة الجنسيات أصبحت أكثر عدوانية بمرور الوقت، مما يثير قضايا الامتثال والإنصاف الجادة"<sup>2</sup>.

مما سبق يمكن أن نستنتج أن التخطيط الضريبي العدواني هو جهد يهدف إلى استغلال الاختلافات في الأنظمة الضريبية من خلال الاستفادة من الجوانب الفنية للنظام الضريبي أو عدم التطابق بين نظامين ضريبيين أو أكثر بغرض تقليل المسؤولية الضريبية، تتمثل أهم مظاهره في شراء معاهدة ضريبية، وتحويل غير مباشر للفائدة في الأصول، خصم الفائدة، وتسعير التحويل<sup>3</sup>، وهو ما سنتطرق إليه بإسهاب أكثر في المبحث الثاني.

<sup>1</sup> [https://ec.europa.eu/taxation\\_customs/system/files/2016-09/c\\_2012\\_8806\\_en.pdf](https://ec.europa.eu/taxation_customs/system/files/2016-09/c_2012_8806_en.pdf) Consulté Le 28/02/2022

<sup>2</sup> [https://read.oecd-ilibrary.org/taxation/addressing-base-erosion-and-profit-shifting\\_9789264192744-en](https://read.oecd-ilibrary.org/taxation/addressing-base-erosion-and-profit-shifting_9789264192744-en) Consulté Le 02/03/2022

<sup>3</sup> Agbo Elias Igwebuike, « Aggressive Tax Planning in Africa », *International Research Journal of Human Ressource and Social Sciences*, Volume 7, Issue 08, August 2020, P 52.

### ثانيا: أسباب التهرب الضريبي

يعود انتشار التهرب الضريبي إلى وجود بيئة ملائمة توفرت فيها شروط معينة كانت السبب الذي ساعد في نمو وانتشار هذه الظاهرة، تختلف هذه الأسباب باختلاف التشريعات والأوضاع الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية، والتي تنعكس على سلوك المكلف ومستوى وعيه العام اتجاه بلده في أداء واجباته، وكذا كفاءة أجهزة الدولة وفعالية الإجراءات، كل هذا يؤدي بنا إلى الخوض في هذه الأسباب وتوضيحها كما يلي:

**1. التشريع الضريبي:** إن التغير المستمر في القوانين الضريبية وعدم ثباتها وتوالي الإصلاحات خلق عيوباً جديدة، وأثر سلباً على توازن الإدارة الضريبية وعلاقتها مع المكلفين، هذا التغير تسبب في تعقيد التشريعات الضريبية وتعدد معدلات الضريبة وإمكانية ازدواجيتها<sup>1</sup>، مما يكرس الإحساس بانعدام العدالة الضريبية بين المكلفين وعدم ثقتهم بالنظام الضريبي، وبالتالي زيادة احتمال التهرب الضريبي<sup>2</sup>، فقد يدفع التغير المستمر للتشريع الضريبي إلى:

- الشعور بارتفاع معدلات الضريبة وثقل العبء الضريبي، وعدم الاستفادة في المقابل من أي خدمات حكومية، أو الاستفادة من خدمات مفتقدة للجودة، فلا يرى المواطن حينئذ أثراً للضرائب التي يؤديها للدولة يعود عليه بالنفع؛
- فرض عقوبات غير متشددة على المدانين بتهمة التهرب الضريبي، الأمر الذي لا يحقق الردع المطلوب من العقوبة، مما يشجع المكلفين بالضريبة على التهرب إذا كان العائد المتحصل من خلاله أكبر من العقوبة المترتبة عنه؛
- العشوائية في استعمال السلطة التقديرية من قبل الإدارة الضريبية، مما يشجع بعض المواطنين على ممارسة أنشطتهم بشكل سري والتوجه نحو القطاع غير الرسمي، وعدم التصريح بها، بل عدم تسجيل أنفسهم أصلاً لدى إدارة الضرائب.

**2. الظروف السياسية:** تلعب سياسة الإنفاق العام للحصيلة الجبائية التي تنتهجها الدولة وتوجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية دور مهم في امتثال المكلفين بالضرائب والاستقرار

<sup>1</sup> مقدم عبيرات، "التهرب الضريبي: أسبابه، آثاره وطرق مكافحته"، مقال بمجلة (علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، العدد 18، سنة 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 199.

<sup>2</sup> مسمش نجا وآخرون، "دور السياسة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي في الجزائر"، مقال بمجلة (أرصاء للدراسات الاقتصادية والإدارية)، العدد 1، مجلد 3، جوان 2020، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، ص 39.

السياسي بصفة عامة، لذا أي تنافي لرغبات وطموح المجتمع اتجاه هذه السياسة<sup>1</sup> من شأنه الدفع بالمكلفين إلى التهرب من دفع مستحقاتهم بسبب إحساسهم بعدم شرعية الضرائب وانعدام ثقتهم اتجاه الدولة، خاصة في حالة انتشار الفساد داخل أجهزتها واستباحة المال العام أمام النهب والسلب.

**3. الإدارة الضريبية:** من الواضح أن نجاح أي نظام ضريبي يعتمد أساسا على كفاءة ونزاهة وفعالية الإدارة الضريبية في تطبيقه، هذا النجاح يتطلب بالضرورة إمكانيات ووسائل مادية هامة، بالإضافة إلى خبرة فنية ومهنية لدى الموظفين وإطارات الضرائب، أما عكس ذلك، إضافة إلى انعدام المحفزات المادية والمعنوية للموظفين، من شأنه التأثير على الجانب الخلقي لموظفي إدارة الضرائب<sup>2</sup>، وبالتالي انتشار الفساد داخل الإدارة وتفشي الرشوة والمحابة في التعامل مع المكلفين، خاصة مع نقص الرقابة، وغياب العقوبة، وضعف المستوى الأخلاقي والفني للموظف الذي ينعكس بصفة واضحة على نجاح وفعالية النظام الضريبي.

**4. المكلف بالضريبة:** تعود أسباب التهرب الضريبي في الأصل إلى الحالة النفسية والأخلاقية للمكلف في حد ذاته ومدى تأثيره بمحيطه بصفة عامة، هذه العوامل تتجسد في سلوك المكلف اتجاه أداء واجبه، لذا فإن مستوى الوعي بأهمية الضرائب لدى المكلفين بالضرائب له أثر كبير في تحديد حجم التهرب الضريبي<sup>3</sup>، فكلما زاد الوعي الضريبي للمكلف ضعف الوازع النفسي على التهرب الضريبي، والعكس صحيح.

**5. الظروف الاقتصادية:** تعد الصعوبات الاقتصادية والمالية التي يمر بها المكلف سببا يدفعه إلى محاولة التهرب والغش الضريبي، ويزيد من ميوله كلما كان دخله ضعيفا وعليه فالضريبة يجب أن تمس المداخل المخصصة للاستعمالات غير الضرورية حتى تكون مقبولة<sup>4</sup>، هذا الوضع ينطبق أيضا على الحالة الاقتصادية العامة للبلاد فكلما زادت الرفاهية نقصت معدلات الضرائب وينخفض التهرب الضريبي والعكس صحيح.

<sup>1</sup> أحمد بياس، أثر المراقبة الجبائية على التهرب الضريبي في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر-دراسة ميدانية بالإدارة الضريبية بالأغواط، أطروحة دكتوراه، ماي 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر، ص 80.

<sup>2</sup> بوزيد سفيان، "التهرب الضريبي... مفهوم وقياس"، مقال بمجلة (المالية والأسواق)، العدد 15، جوان 2016، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ص 146.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 146.

<sup>4</sup> Gilbert Tixier et Guy Gest, **Droit Fiscale**, Edition LJDG, Paris, 1976, P 253.

6. **الاقتصاد الموازي:** من الأسباب الاقتصادية أيضا للتهرب الضريبي وتفاقمه انتشار الاقتصاد الموازي الذي يجعل من النظام الضريبي للبلاد نظاما دون جدوى بسبب تحويل مبالغ ضخمة للتداول خارج الإطار العام للاقتصاد الوطني<sup>1</sup>، وهو ما يخلق نوع من التنافس غير الشريف بين المؤسسات الشرعية وغير الشرعية وهو أحد الأسباب المباشرة التي تساهم في اتخاذ قرار التهرب الضريبي من مسؤولي المؤسسات الشرعية خاصة إذا تولد لديهم شعور بتقصير الدولة في منع المؤسسات غير الشرعية من العمل وملاحقتها قانونيا<sup>2</sup>.

7. **القضاء:** إن لعدم الصرامة في تطبيق الأحكام الجزائية على المتخلفين عن أداء الضريبة، أثر كبير على انتشار هذه الظاهرة وتكرارها من قبل أشخاص آخرين<sup>3</sup>.

8. **حوكمة المؤسسات:** لقد تحول الاهتمام إلى ضرورة تفعيل الحوكمة داخل المؤسسات خاصة بعد تكرار حدوث الأزمات المالية العالمية وتوالي انهيار كبريات الشركات العالمية، وذلك من خلال إبراز أهمية تفعيل حوكمة المؤسسات الخاضعة للضريبة لمساهمتها بشكل كبير في ضبط إثبات العمليات والأحداث الاقتصادية وتحسين جودة المعلومات المالية، هذه الفعالية من شأنها إعاقة الشركات في التلاعب بالحسابات والتهرب من سداد التزاماتها الضريبية من جهة وطمأنة الإدارة الضريبية بخصوص صحة الحسابات من جهة أخرى<sup>4</sup>.

من خلال النقاط سابقة الذكر يتضح أن التهرب الضريبي يثير عدة قضايا يمكن تلخيص أهمها فيما يلي<sup>5</sup>:

- السلوك الأناني المعادي للمدنية لدافعي الضرائب؛
- الجرائم المعممة: من خلال إخفاء جزء من الدخل أو الثروة الخاضعة للضريبة؛
- عدم المساواة في الضرائب: حيث أن التهرب أسهل بالنسبة لأولئك الذين يمكنهم الاستعانة بمستشاري الضرائب، والذين يمكنهم استثمار ثروتهم خارج الحدود، والذين يمتلكون شركة يمكنهم من خلالها خصم النفقات الشخصية، وما إلى ذلك؛

<sup>1</sup> ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص 12.

<sup>2</sup> Mathias, H., & Tanguy, « Tax Competition in Imperfect Labor Markets », *Annals of Economics and Statistics*, issue 113-114. V (2014), GENES, PP 99-120.

<sup>3</sup> حساني بن عودة وآخرون، "جهود الجزائر في مكافحة التهرب الضريبي لدعم التنمية الاقتصادية"، *مقال بمجلة (الاقتصاد وإدارة الأعمال)*، عدد 02، مجلد 03، ديسمبر 2019، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ص 60.

<sup>4</sup> Mihir A Desai, and al, « Theft and Taxes, European Corporate Governance institute », *Finance Working Paper*, N° 63/2004, December 2004. P 4.

<sup>5</sup> Thalmann Philippe, « Quatre thèses sur l'évasion fiscale », *Revue économique et sociale*, janvier 2001, P 21.

- دوامة ضريبية تضخمية: بسبب التهرب الضريبي، تقل الإيرادات الضريبية، وبالتالي تزيد المعدلات، مما سيثجع على المزيد من التهرب وهكذا؛
- دوامة تضخمية تشريعية: بسبب التهرب الضريبي يحاول المشرع سد الثغرات في النظام الضريبي بمواد جديدة تفتح أبواب جديدة، ويكبر قانون الضرائب أكثر فأكثر؛

### ثالثا: آثار التهرب الضريبي

إن التهرب الضريبي كغيره من الظواهر السلبية في المجتمع، يترتب عليه آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية، جراء انخفاض الحصيلة الضريبية وبالتالي حرمان مداخل الدولة من نسبة مهمة من الإيرادات التي تستطيع من خلالها ممارسة دورها الاقتصادي والاجتماعي<sup>1</sup>، بل ويمكن أن يكون لهذه الآثار الناتجة عن التهرب الضريبي ما يهدد وجود الدولة، وعليه يؤدي التهرب الضريبي إلى عدة آثار سلبية يمكن تصنيفها فيما يلي:

**1. الآثار المالية للتهرب الضريبي:** التهرب الضريبي يقوض جهود الدولة في أداء واجباتها الأساسية تجاه مواطنيها من خلال حرمانها من جزء هام من الموارد المالية<sup>2</sup>، والتي من المفروض أن توجه إلى عمليات تغطية النفقات العامة، وبالتالي ينعكس بشكل عام على الأداء التنموي للدولة<sup>3</sup>، والذي يضطرها إلى اللجوء إلى وسائل تمويلية أخرى كالقروض الداخلية والخارجية وتحمل ما يترتب عنها من سداد للديون والفوائد ومخاطر التحكم في استقلال قراراتها المالية والسياسية داخليا وخارجيا.

**2. الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي:** يؤثر التهرب الضريبي على حجم الإيرادات العامة التي تجنيها الدولة والتي يخصص جزء منها إلى تنمية الاستثمارات في مختلف المجالات الاقتصادية، هذا التأثير من شأنه المس بكل جوانب التنمية الاقتصادية للدولة والتي يكمن أبرزها في النقاط التالية<sup>4</sup>:

- نقص الإيرادات العامة للدولة يؤثر سلبا على مستوى الادخار العام للبلاد مما يقلص من حجم الإعفاءات الممنوحة في إطار ترقية الاستثمار فيقتلص حجم الاستثمار ويختل التوازن

<sup>1</sup> جمال طارق محمد صبري، "ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في العراق-دراسة تحليلية"، مقال بمجلة (كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة)، العدد 48، سنة 2016، بغداد، العراق، ص 387.

<sup>2</sup> ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب الضريبي-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، سنة 2002، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 295.

<sup>3</sup> حساني بن عودة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 60.

<sup>4</sup> ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، 2010، ص 12.

الجهوي للاستثمارات ككل، مما يؤدي إلى ركود اقتصادي ينجر عنه ارتفاع لمعدلات البطالة والتضخم؛

- الإخلال بقواعد المنافسة الشريفة بين المؤسسات من خلال نمو الإمكانات التمويلية للمؤسسات المتهربة من دفع الضرائب مقارنة بتلك المؤسسات التي تؤدي واجباتها الضريبية؛

- تشويه النظام الضريبي وفقدان الثقة في عدالته بسبب إلزام فئة بسيطة من المجتمع بدفع الضرائب وبالتالي توجيه أموال التهرب الضريبي إلى الاستثمار في الاقتصاد الموازي أو تحويلها خارج البلاد؛

- انتشار الأنشطة الاقتصادية غير الإنتاجية وغير المدرة للثروة والتي تساعد في التهرب الضريبي، على حساب الأنشطة التي تحتاجها البلاد لتأمين تنميتها الاقتصادية على المستوى المتوسط والبعيد؛

هذه الآثار الاقتصادية المختلفة لها انعكاس مباشر على سمعة الدولة وهيبته، بل قد يؤدي إلى فشل السياسات الاقتصادية والتي ينعكس عنها التأثير السلبي على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والأمني للبلاد.

**3. الآثار الاجتماعية للتهرب الضريبي:** قد يكون أهم أثر للتهرب الضريبي على المجتمع هو فقدان الثقة في الدولة جراء الإحساس العام بالظلم وعدم العدالة بين مختلف فئات المجتمع في تحمل العبء الضريبي، هذا الإحساس من شأنه إضعاف روح التضامن بين أفراد المجتمع ونشر الأنانية داخله، بل قد يساهم في إفساد الأخلاق بينهم من خلال لجوئهم إلى استغلال كل الطرق المشروعة وغير المشروعة في التحايل والتهرب من أداء مستحقاتهم اتجاه إدارة الضرائب<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: المناهج المستخدمة لقياس حجم التهرب الضريبي

من الواضح أن التهرب الضريبي قد أخذ منهاجا أكثر تطورا وعدوانية عبر السنين، ولعل تحليل هذه الظاهرة قد توسع بدوره مع مرور السنين منذ أول تحليل نظري منهجي أجراه Allingham and Sandmo سنة 1972، وعلى ضوء هذا الكم الهائل من الدراسات التي توالى مع مرور السنين في فهم وتحليل ظاهرة التهرب الضريبي، سنحاول فهم هذه الظاهرة أكثر ومعرفة كيفية قياسها، وأهم العوامل المؤثرة فيها، باعتبارها سلوكا يخفيه المكلفون بالضرائب.

<sup>1</sup> ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، 2002، ص 296.

تتمثل إحدى الصعوبات الأساسية لتحليل التهرب الضريبي في الافتقار إلى المعلومات الموثوقة حول امتثال دافعي الضرائب، وإذا كان الغش الضريبي أمر غير قانوني، فإن المكلف بالضريبة وبالرغم من العقوبات المالية أو العقوبات الأخرى التي يتم فرضها عليه، إلا أنه من الواضح أن لديه حوافز قوية لإخفاء غشه، ونظرا للآثار السلبية لهذه الظاهرة لا بد أن يكون للمشرع الضريبي صورة واضحة عن حجم هذه الظاهرة حتى يقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة ووضع الحلول المناسبة لها<sup>1</sup>. إن قياس حجم التهرب الضريبي مفيد، فهو يعطي متخذي القرار فكرة عن موثوقية تحليل سياساتهم والفعالية المتوقعة لها<sup>2</sup>.

### أولاً: المناهج المباشرة لقياس التهرب الضريبي

يطلق عليها اسم المناهج المباشرة لقياس التهرب الضريبي لاعتمادها على المعلومات المصرح بها من طرف المكلفين بالضريبة والتي تستغل من طرف إدارة الضرائب في المقارنة مع نتائج التحقيق.

**1. نهج المسح:** يعتمد هذا النهج على عملية الاستقصاء كمصدر بديل ومستقل عن التصريحات الضريبية في الحصول على معلومات عن دخل المكلفين بالضرائب، بمقارنة دخل المسح (الاستبيانات) مع الدخل المبلغ عنه من المكلفين يتم تقدير عدم الالتزام الضريبي، يمكن أن يكون لهذا النهج نتائج جيدة إذا ركز على أنشطة قانونية معينة، لكن يعاب عليه أن أهم نقاط ضعفه هو خضوعه لتحيز عينة المسح وخطأ العينة ومشكلة موثوقية البيانات<sup>3</sup>.

**2. نهج الإعفاءات الضريبية:** يعتمد هذا النهج على قياس التهرب الضريبي باستخدام المعلومات الواردة في التصريحات الضريبية المقدمة خلال فترة الإعفاءات حيث يتم تقديم إعفاءات ضريبية خاصة لحث دافعي الضرائب على الإعلان عن دخلهم الفعلي مقابل إعفائهم من الغرامات أو العقوبات الأخرى<sup>4</sup>، ومع ذلك فإن تكرار هذا النوع من الإعفاءات الضريبية ربما يؤدي إلى نتائج عكسية ذات عواقب بعيدة المدى، يعاب على هذا النهج أنه يقيس جزء فقط من حجم التهرب

<sup>1</sup> James Alm, « Measuring, Explaining, and Controlling Tax Evasion: Lessons From Theory », *Experiments, and Field Studies*, Department of Economics, Tulane University, New Orleans, LA, USA, July 2012, P 02

<sup>2</sup> Somchai Richupan, «Measuring tax evasion a brief description of the major techniques», *Finance & Development*, December 1984, P 38.

<sup>3</sup> أحمد بيساس، مرجع سبق ذكره، ص 86.

<sup>4</sup> Somchai Richupan, op.cit, P 40

الضريبي، كما أن بعض المكلفين لا يغريهم الإعفاء الجبائي بل يفضلون عدم الاستفادة منه لانعدام ثقتهم في نوايا إدارة الضرائب<sup>1</sup>.

**3. نهج التدقيق الخاص:** يُعتمد هذا النهج بشكل كبير في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية بهدف قياس الامتثال الضريبي، عبر عمليات تدقيق مفصلة للتصريحات الضريبية يتم إجراؤها بواسطة مدققين ذوي خبرة وكفاءة عالية على عينة عشوائية يتم تصنيفها حسب مجموعات الدخل المبلغ عنها، عادة ما تتكون هذه العينة من 50000 مكلف، ينتج عن هذه العملية تحديد مقدار الضريبة المتهرب منها وبالتالي حساب نسبة مستوى الامتثال الطوعي، يعاب على هذا النهج اعتماده على المكلفين المسجلين لدى إدارة الضرائب وإهماله لغير المسجلين سواء كان دخلهم ناتج عن أنشطة قانونية أو غير قانونية، وبالتالي انخفاض تقدير برنامج قياس الالتزام الضريبي للدخل غير المعلن<sup>2</sup>.

### ثانيا: المناهج غير المباشرة لقياس التهرب الضريبي

سميت بالمناهج غير المباشرة لقياس التهرب الضريبي لأنها تتعدى إمكانيات إدارة الضرائب في التعامل معها وقياسها لاعتمادها على معطيات خارجية تتعلق بالمحاسبة الوطنية، وكذا نسبة وتأثير الاقتصاد الموازي.

**1. النهج النقدي:** نشأ هذا النهج من محاولات قياس حجم الاقتصاد الموازي، بالاعتماد على ثلاث متغيرات هي:

أ. **متغير المعدل الثابت:** يفترض من خلال هذا المتغير في هذا المنهج وجود معدل نقدي والذي بدون الاقتصاد الموازي، كان سيظل ثابتا بمرور الوقت، لتطبيق هذا المتغير يجب تحديد سنة مرجعية وتقدير نسبتها النقدية ومقارنتها مع النسبة في فترة الدراسة، إذا كانت هذه الفترة المدروسة أعلى، فمن المفترض أن تكون هذه الزيادة نتيجة لأنشطة الاقتصاد الموازي<sup>3</sup>، من خلال وضع افتراضات حول سرعة دوران النقود، يتم تقدير حجم الاقتصاد الموازي، ويحدد حجم التهرب الضريبي من خلال المعادلة التالية:

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 86.

<sup>2</sup> ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، 2002، ص 304.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 299.

$$VFF = \left[ \frac{(M2 - M1) \times PNB}{M2} \right] \times Tm$$

حيث: VFF تمثل حجم التهرب الضريبي؛

M1 تمثل التكلفة النقدية للسنة المرجعية؛

M2 تمثل التكلفة النقدية للسنة المدروسة؛

PNB/M2 تمثل سرعة دوران النقود خلال السنة المدروسة؛

Tm تمثل المعدل الضريبي المتوسط المفروض.

يتم انتقاد هذا المتغير لأنه لا يوجد سبب واضح لماذا يجب أن تظل النسبة النقدية ثابتة على مدى فترات طويلة، كما أنه ليس بالضرورة أن تكون سرعة دوران النقود في الاقتصاد الموازي هي نفسها في الاقتصاد الرسمي وأن العملة تتحول بنفس معدل الودائع تحت الطلب، وهو ما فندته الدلائل من الدول الصناعية الكبرى حيث ثبت أن العملة تنخفض بمرور الوقت<sup>1</sup>.

ب. متغير فئات العملة: يفترض هذا المتغير أن الاقتصاد الموازي مرتبط بشكل أساسي باستخدام أوراق نقدية من فئة معينة، وبالتالي فإن أي تغير في عدد هذه الأوراق النقدية يعبر عن حجم الاقتصاد الموازي، هذا المتغير له نقطتا ضعف هي<sup>2</sup>:

- مع النمو الحقيقي والتضخم المرتفع نسبياً، يمكن استخدام الأوراق الكبيرة دون أن يحصل زيادة في الاقتصاد الموازي؛

- في الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم الأوراق النقدية الكبيرة في المعاملات وتخزين القيمة في البلدان الأجنبية وبالتالي يمكن أن تكون الزيادة في العدد المتداول بسبب زيادة الحيازات الأجنبية بدلاً من الأنشطة الاقتصادية الموازية.

ت. متغير المعادلة النقدية: يفترض هذا المتغير أن الأنشطة السرية هي نتيجة مباشرة للضرائب المرتفعة وأن العملة تستخدم بشكل أساسي لتنفيذ مثل هذه المعاملات أو لتخزين الثروة المتراكمة من هذه المعاملات، الفكرة الأساسية هي تحديد الطلب على معادلة العملة التي تسمح بقياس تأثير التغييرات الضريبية على هذا الطلب، يتم حساب سرعة دوران العملة القانونية بافتراض أنها

<sup>1</sup> Somchai Richupan, op.cit, P 39.

<sup>2</sup> ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، 2002، ص 300.

## الفصل الثاني الاطار المفاهيمي للتهرب الضريبي

نفسها في الاقتصاد الموازي لتحديد الاقتصاد الموازي<sup>1</sup>، وأخيرا يحدد حجم التهرب الضريبي وفقا للمعادلة التالية:

$$VFF = \frac{(M3-M2) \times PNB}{M0} \times Tm$$

حيث: VFF تمثل حجم التهرب الضريبي؛

(M3-M2) تمثل العملة غير الشرعية؛

M0 تمثل العملة الشرعية؛

Tm تمثل المعدل الضريبي المتوسط المفروض؛

PNB/M0 تمثل سرعة دوران العملة الشرعية.

يعاب على هذا المتغير أنه يفترض سرعة متساوية للأموال المشروعة وغير المشروعة، كما أنه لا يأخذ بعين الاعتبار إلا التهرب المرتبط بتوظيف العملة والاقتصاد الموازي، دون الأشكال الأخرى للتهرب الضريبي التي لا علاقة لها باستخدام العملة أو الأنشطة الاقتصادية الموازية كتلك المتعلقة بالمبالغة في الخصومات أو الاستفادة من إعفاءات غير مبررة<sup>2</sup>.

**2. نهج المدخلات المادية:** يفترض هذا النهج وجود علاقة مستقرة بين بعض المدخلات المادية التي تستخدم على نطاق واسع في مختلف القطاعات الاقتصادية والتي يمكن الاعتماد على بيانات الإنتاج والاستهلاك الإجمالية لها وطنيا، مع مراعاة التغيرات في التكنولوجيا ومزيج المخرجات، الفرق بين الحجم المقدر للاقتصاد على أساس هذه العلاقة والناتج القومي الإجمالي المبلغ عنه هو الاقتصاد الموازي<sup>3</sup>، فعل سبيل المثال نختار احد عوامل الإنتاج المتمثل في الكهرباء مع افتراض وجود علاقة مباشرة بينها وبين الناتج الوطني، وبالاعتماد على حجم إنتاجها واستهلاكها يتم تقدير الناتج الوطني، ثم بعد ذلك قياس حجم الاقتصاد الموازي عن طريق الفرق بين الناتج الوطني المقدر حسب عامل الكهرباء والناتج الوطني الرسمي<sup>4</sup>.

ضعف هذا النهج هو افتراضه الأساسي بأن هناك علاقة ثابتة بين بعض المدخلات والمخرجات الإجمالية، فكما سبق ذكره في مثال الكهرباء يصعب تبرير الارتباط الثابت بين استهلاك

<sup>1</sup> Idem, P 39.

<sup>2</sup> أحمد بساس، مرجع سبق ذكره، ص 89.

<sup>3</sup> Somchai Richupan, op.cit, P 39.

<sup>4</sup> ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، 2002، ص 300.

الطاقة والإنتاج الوطني، لأن زيادة الناتج الوطني يمكن زيادته بعدة طرق دون زيادة مدخلات الكهرباء، التي يمكن أن تزيد بسبب التبذير مثلاً<sup>1</sup>.

**3. نهج سوق العمل:** يعتمد هذا النهج على محاولة تقدير عدد العمال الناشطين في الاقتصاد الموازي أو العدد الإجمالي لساعات العمل من خلال الدراسات الاستقصائية، ثم يتم تحويل هذا إلى رقم نقدي بضرب ساعات العمل في متوسط إنتاجية العمال في السوق الموازية<sup>2</sup>، يتم الاستعانة بهذا النهج في حالة انخفاض المعدل الرسمي للعمالة مقارنة بالتقديرات، والتي تشير إلى أن هذا التناقض في التقدير يعود إلى توجه عدد كبير من العمال إلى أنشطة اقتصادية مربحة دون الإبلاغ عنها، يعاب على هذا النهج تقديره للناتج الوطني على أساس العمل فقط دون العوامل الأخرى كرأس المال وتركيزه على الافتراضات الموضوعية فيما يتعلق بإنتاجية العمالة في كل من القطاعات المحسوبة وغير المحسوبة من الاقتصاد<sup>3</sup>.

**4. نهج التفاوت (الفجوة):** يعتمد هذا النهج على مقارنة الدخل المبلغ عنه في التصريحات الضريبية مع الدخل في حسابات الدخل الوطني، يجب أن تكون إحصاءات الدخل الوطني مستمدة من مصادر أخرى غير مصادر إدارة الضرائب ومستقلة عنها حتى تكون هذه المقارنة ذات مغزى، من خلال هذه المقارنة نستخرج الفرق الذي يمثل "الفجوة" التي يفترض أنها الدخل المتهرب من الضرائب<sup>4</sup>، ومع ذلك هناك ثلاث صعوبات رئيسية تواجه هذا النهج هي:

- يشمل مفهوم الدخل الشخصي لحسابات الدخل الوطني جميع الدخل المستحق للأشخاص سواء كان كبيراً أو صغيراً، خاضعاً للضريبة أو غير خاضع لها، بخلاف الدخل المصرح به في التصريحات الضريبية الذي يمثل فقط الدخل الخاضع للضريبة وبالتالي فإن جزء من الفجوة هنا لا يرجع إلى التهرب أو عدم الامتثال بل إلى الدخل الذي لم يتم الإبلاغ عنه قانوناً؛

- قد يتضمن الدخل الخاضع للضريبة بعض أنواع مكاسب رأس المال بخلاف الدخل الشخصي مثله مثل الاختلاف في معالجة الاستهلاك مما يجعل التقديرين غير قابلين للمقارنة؛

<sup>1</sup> James Alm, July 2012, op.cit, P 04

<sup>2</sup> David J.Pyle, **Tax evasion and the black economy**, softcover reprint of the hardcover, 1st edition 1989, P 74

<sup>3</sup> Idem, P 40.

<sup>4</sup> ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، 2002، ص 301.

## الفصل الثاني الاطار المفاهيمي للتهرب الضريبي

- يستمد حساب الناتج الوطني في عديد من البلدان من البيانات الضريبية.

5. نهج نسبة الضريبة الثابتة: يعتمد هذا النهج على نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لسنة "مرجعية" يكون فيها التهرب الضريبي ضئيلاً، على الناتج المحلي الإجمالي للسنة قيد الدراسة للحصول على الضريبة المقدرة لتلك السنة، الفرق بين الضريبة المقدرة والضريبة الفعلية هو الضريبة المتهرب منها أي<sup>1</sup>:

$$\text{الضريبة التقديرية} = \text{الناتج المحلي الإجمالي للسنة قيد الدراسة} \times \text{نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للسنة المرجعية}$$

وعليه تحسب الضريبة المتهرب منها كما يلي:

$$\text{الضريبة المتهرب منها} = \text{الضريبة التقديرية} - \text{الضريبة الفعلية}$$

ما يعاب على هذا النهج أنه لا يقيس التهرب الضريبي الكلي بقدر ما يقيس التهرب الضريبي الإضافي وتدهور الإدارة الضريبية فهو جيد كأداة للكشف عن التدهور في إدارة الضرائب من خلال قوة حجته في إظهار أن هناك انخفاضاً كبيراً في كفاءة الإدارة الضريبية في تحصيل الضرائب، أما قياسه للتهرب الضريبي الكلي فإن افتراض أن نسبة الضريبة الثابتة على الناتج المحلي الإجمالي لا يمكن اعتمادها إلا إذا كانت مرونة الضريبة تساوي الواحد، أو إذا لم يكن هناك تغيير كبير في هيكل معدل الضريبة أو في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، لكن إذا كانت المرونة الضريبية أكبر من الواحد فإن زيادة الدخل الحقيقي ستؤدي إلى زيادة النسبة وسيقل هذا النهج من التهرب الضريبي مع زيادة معدل الضريبة، والعكس صحيح، علاوة على ذلك فإن النتيجة حساسة لاختيار السنة المرجعية مع افتراض عدم وجود تغيير كبير في الهيكل الضريبي وفي تكوين الناتج المحلي<sup>2</sup>.

بناء على ما سبق وعلى الرغم من صعوبة قياس حجم التهرب الضريبي بالنظر إلى أن أي من المناهج التي تم التطرق إليها ليست مثالية، إلا أن كل منها يؤكد على جانب مختلف من التهرب الضريبي أو الاقتصاد الموازي، ولكل منها نقاط قوتها وضعفها، لذا من المهم أن يكون مستخدمو هذه المناهج على دراية بمزاياها وعيوبها.

<sup>1</sup> Somchai Richupan, op.cit, P 41

<sup>2</sup> أحمد بيساس، مرجع سبق ذكره، ص 90.

### المطلب الثالث: توظيف التدقيق في النظريات القياسية للتهرب الضريبي

في سبعينيات القرن الماضي قام كل من الباحثين Allingham and Sandmo سنة 1972، و T N Srinivasan سنة 1973، بتطبيق نهج اقتصاديات الجريمة على سلوك التصريح الضريبي والذي كشف عن العديد من الفروقات والتشابهات في نماذج إعداد التقارير.

#### أولاً: نموذج Allingham and Sandmo سنة 1972:

افترض الباحثان من خلال هذا النموذج أن المكلف بالضريبة يواجه مشكلة في اتخاذ القرار بشأن مقدار الدخل الذي يصرح به لمصلحة الضرائب من إجمالي الدخل الحقيقي المحصل، مع الأخذ بعين الاعتبار لمجموعة من العوامل التي تؤثر على هذا القرار والتي تتمثل في كل من احتمالية التدقيق، معدل الضريبة، ومعدل العقوبة، وبافتراض أن المكلف بالضريبة ينفر من المخاطرة، بحيث تتناقص المنفعة الحدية بشكل كبير، أي أن دالة المنفعة الناتجة مقعرة، ولحل مشكلة اتخاذ القرار يزيد دافع الضرائب من فائدته المتوقعة، يمكن شرح هذه النظرية بالعلاقة الرياضية التالية<sup>1</sup>:

$$\mathcal{EU}[X] = (1 - \alpha)\mathcal{U}[I - \theta X] + \alpha\mathcal{U}[(1 - \pi)I + (\pi - \theta)X] \quad (1.1)$$

حيث:

X مقدار الدخل المصرح به لمصلحة الضرائب؛

$\alpha$  احتمالية التدقيق؛

$\theta$  معدل الضريبة؛

$\pi$  معدل العقوبة؛

$\mathcal{U}'$  المنفعة الحدية؛

$\mathcal{U}$  دالة المنفعة.

حيث أن الشرط الضروري للحد الأقصى هو

$$(1 - \alpha)(-\theta)\mathcal{U}'[I - \theta X] + \alpha(\pi - \theta)\mathcal{U}'[(1 - \pi)I + (\pi - \theta)X] = 0 \quad (1.2)$$

دافع الضرائب لديه حافز تجاه التهرب الضريبي إذا كانت فائدته الهامشية المتوقعة إيجابية

للتهرب الكلي، أي  $X = 0$ ، وسلبية للامتثال الضريبي الكامل، أي  $X = I$ ؛

من الناحية الرياضية، يجب أن يكون للمشتق الأول للمنفعة المتوقعة فيما يتعلق بإعلان الدخل

X تغيير إشارة، ويجب أن يكون المشتق الثاني سالباً. يتم استيفاء الشرط الأخير بسبب تقعر وظيفة

المنفعة ويؤدي الشرط الأول إلى ذلك.

<sup>1</sup> Michael G Allingham, Agnar Sandmo, « Income Tax Evasion : A Theoretical Analysis », *Journal of Public Economics*, 1, North-Holland Publishing Company, 1972, PP 325-337

$$\left. \frac{\partial \mathcal{U}[X]}{\partial X} \right|_{X=0} = (1 - \alpha)(-\theta)U'[I] + \alpha(\pi - \theta)U'[(1 - \pi)I] > 0 \quad (1.3)$$

و

$$\left. \frac{\partial \mathcal{U}[X]}{\partial X} \right|_{X=I} = (1 - \alpha)(-\theta)U'[(1 - \theta)I] + \alpha(\pi - \theta)U'[(1 - \theta)I] < 0 \quad (1.4)$$

ينتج عن إعادة ترتيب المعادلات (1.3) و (1.4) الحالة التي تضمن حلاً داخلياً لمشكلة تعظيم

الدخل

$$\theta > \alpha\pi > \theta \left( \alpha + (1 - \alpha) \frac{U'[I]}{U'[(1 - \pi)I]} \right) \quad (1.5)$$

إذا تغير معدل الضريبة، فإن معدل الغرامة الثابت  $\pi$  على الدخل غير المعلن  $X - I$  قد يتسبب في تضارب بين تأثيرين على الدخل الأمثل المعلن  $X$ : تأثير الدخل وتأثير الاستبدال.

في سنة 1974 قام S Yitzhaki بتوضيح أن نمذجة الغرامة على الضريبة المتهرب منها من خلال معدل ضريبة الجزاء  $\zeta = \pi/\theta > 1$  يحل هذا الصراع، بافتراض ضمناً دالة المنفعة الخطية.

#### ثانياً: نظرية Srinivasan سنة 1973

في سنة 1973 قام Srinivasan بالتحقيق في الدخل المتوقع لدافع الضرائب بعد الضرائب والعقوبات من خلال ما يلي<sup>1</sup>:

$$\mathcal{E}I[I] = (1 - \alpha)(I - \mathcal{T}[(1 - \lambda)I]) + \alpha(I - \mathcal{T}[I] - \lambda P[\lambda]I) \quad (1.6)$$

حيث  $\mathcal{T}[I]$  تشير إلى الضرائب كدالة للدخل الحقيقي، و  $P[\lambda]$  العقوبات كدالة

هنا يشير إلى جزء الدخل الحقيقي غير المصرح به لمصلحة الضرائب،  $\lambda = 1 - X/I$

ومن ثم، فإن الشرط الأول للحد الأقصى هو

$$(1 - \alpha)\mathcal{T}'[(1 - \lambda)I]I - \alpha(P[\lambda] + \lambda P'[\lambda])I = 0 \quad (1.7)$$

من خلال هذين النموذجين نستنتج أن الاختلاف الأساسي في نظريات التهرب الضريبي في أن

Allingham and Sandmo يستخدمان تعظيم المنفعة المتوقع، بينما يزيد Srinivasan الدخل المتوقع

بعد الضرائب والعقوبات دون نموذج دالة المنفعة بشكل صريح، ويمكن تلخيص أهم الاختلافات

المسجلة في نظريات التهرب الضريبي كما هو موضح في الجدول التالي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> T N Srinivasan, « Tax Evasion: A Model », *Journal of Public Economics*, 2, North-Holland Publishing Company, 1973, PP 340-345

<sup>2</sup> Sascha Hokamp, Laszlo Gulyas, Matthew Koehler, Sanith Wijesinghe, *Agent-Based Modeling of Tax Evasion: Theoretical Aspects and Computational Simulations*, First Edition, John Wiley & Sons Ltd, 2018, PP 7-10

## الفصل الثاني الاطار المفاهيمي للتهرب الضريبي

**الجدول (2-1): أوجه الاختلاف والتشابه بين كلا النموذجين**

| نموذج Srinivasan                                                                     | نموذج Allingham and Sandmo                                                                                                                                                                                         |
|--------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| يعتمد على زيادة الدخل المتوقع بعد الضرائب والعقوبات دون نموذج دالة المنفعة بشكل صريح | يعتمد على تعظيم المنفعة المتوقعة                                                                                                                                                                                   |
| يتطرق ضمناً في المواضيع المحايدة للمخاطر                                             | يسمح باستكشاف سلوك إعداد التقارير الضريبية لدافعي الضرائب الذين يكرهون المخاطرة، من خلال استبعاد وظائف المنفعة الخطية بسبب الحاجة إلى التدهور في المنفعة الحدية، أي أنه يوفر حلاً شاملاً لحالة حياد الفرد للمخاطرة |
| تفترض أن دافعي الضرائب يعلنون الكسر الأمثل للتقليل من الدخل                          | تفترض أن دافعي الضرائب يختارون المبلغ الأمثل للدخل للإعلان عنه                                                                                                                                                     |
| يفترض أن دافعي الضرائب يمكنهم الإبلاغ عن القيمة الحقيقية أي الامتثال الضريبي الكامل  | يفترض أن دافعي الضرائب يمكنهم الإبلاغ عن القيمة الحقيقية أي الامتثال الضريبي الكامل                                                                                                                                |
| لا وجود لتهرب ضريبي كامل                                                             | لا وجود لتهرب ضريبي كامل                                                                                                                                                                                           |
| يمثل تنفيذ احتمالية التدقيق إطاراً أوسعاً حسب التصريحات الضريبية                     | احتمال تدقيق ثابت هو الافتراض القياسي                                                                                                                                                                              |
| يعتمد على مخططات الضرائب التصاعدية دون أي نوع من الإعفاءات الضريبية أو الخصومات      | يعكس معدل الضريبة الثابت سيناريو ضريبياً ثابتاً                                                                                                                                                                    |
| يتغير معدل العقوبة على حسب قيمة الدخل غير المعلن                                     | يواجه دافع الضرائب معدل عقوبة ثابت على الدخل غير المعلن عنه إذا تم الكشف عن سلوك الغش                                                                                                                              |

**المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات النموذجين.**

وبالرغم من اختلاف النموذجين فيما يخص إجراءات التحسين، ومواقف مخاطر دافعي الضرائب المتصورة، ومتغيرات القرار، واحتمالات التدقيق، والتعريفات الضريبية، ووظائف العقوبة، إلا أنها تتشابه تماماً في السمات الرياضية.

ثالثا: أهم نتائج النظريات القياسية للتهرب الضريبي والانتقادات الموجهة لها

توصل كلا النموذجين إلى مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوفر حتى يقوم المكلف بالضريبة بالامتثال الأمثل لأداء مستحقات الإدارة الضريبية على الوجه الأمثل من بين أهم هذه الشروط ما يلي:

### 1. شروط الإبلاغ الأمثل لدافعي الضرائب حسب النموذجين:

من خلال النظريتين يمكن تلخيص أهم شروط الإبلاغ الأمثل لدافعي الضرائب في النقاط التالية<sup>1</sup>:

- تأخذ كلا نظريتي التهرب الضريبي في الاعتبار شرطا أساسيا، والذي يشير إلى تعظيم المنفعة المتوقعة أو الدخل المتوقع بعد الضرائب والعقوبات؛
- عند التصريح عن عدم وجود دخل، أو التصريح بجزء بسيط من الدخل الحقيقي تعتمد شروط نموذج Allingham and Sandmo على خصائص وظيفة المنفعة لدافعي الضرائب ومتغيرات فرض الضرائب، واحتمال التدقيق، والعقوبة، ومعدل الضريبة، حيث يتلاشى تدريجيا سلوك المكلف بالضرائب بالغش حسب فعالية عمل الإدارة الضريبية وبالتالي تحديد المخاطر؛
- أثبت نموذج Srinivasan وجود حل للتأثير على سلوك المكلف في التصريح بمداخله الحقيقية بالاعتماد على احتمالية التدقيق وخصائص وظائف الضرائب والغرامات السائدة؛
- يظهر كلا نموذجي التهرب الضريبي نتيجة متطابقة تتمثل في أن زيادة احتمالية التدقيق مع افتراض ثبات باقي المتغيرات تؤدي إلى تقليل التهرب الضريبي.
- مع ثبات العوامل الأخرى، أثبت كلا النموذجين أن انخفاض التهرب الضريبي ناتج عن الزيادة المنفصلة في كل من معاملي الإنفاذ:
  - احتمالية التدقيق؛
  - معدل العقوبة.

فيما يتعلق باحتمالية التدقيق تدعم الإحصائيات المقارنة الفكرة القائلة بأن المزيد من جهود التدقيق، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى، تقلل من التهرب الضريبي.

<sup>1</sup> Sascha Hokamp and al, op.cit, PP 7-9.

قام Srinivasan بدراسة تحسين احتمالية التدقيق حيث استنتج شرطا أساسيا وجب توفره لتحسين التدقيق تمثل في مستوى النفقات الحكومية الهامشية بسبب ارتفاع تكاليف زيادة احتمالات التدقيق.

### 2. الانتقادات الموجهة لكلا النموذجين:

بالرغم من النتائج التي تحصل عليها كلا النموذجين في دراسة العوامل المؤثرة في اتخاذ المكلف بالضريبة لقرار الامتثال، إلا أن كلا نموذجي التهرب الضريبي خضعا لانتقادات ملحوظة من بينها أن كلا الإطارين النظريين في نسختهما القياسية يبالغان في التنبؤ بمقدار التهرب من الضريبة، عكس ما هو مقدر به في الواقع، وهو ما يتعارض مع المقاييس الواقعية لمتغيرات إنفاذ الضرائب والتي من الواضح أنها منخفضة للغاية حتى يصبح دافعوا الضرائب ممثلين تماما للضرائب عكس ما هو نظري<sup>1</sup>.

وعلى الرغم من انتقاد كلا النموذجين، إلا أن النموذج النظري الذي اقترحه Allingham and Sandmo سنة 1972، أصبح هو النموذج النظري القياسي لتحليل التهرب الضريبي، بل وأصبح مصدرا خصبا للأعمال والبحوث الأكاديمية المتعلقة بالتهرب الضريبي والقضايا ذات الصلة كاحتمالية التدقيق والتي سنركز عليها أكثر في بحثنا هذا كونها عاملا مهما وفعالا في التأثير على سلوك المكلف بالضريبة اتجاه إدارة الضرائب وبالتالي التقليل من التهرب الضريبي.

### رابعا: تأثير استخدام التدقيق على مستوى الامتثال الضريبي

تعد مشكلة التهرب الضريبي وعدم الامتثال من المشاكل الأكثر تعقيدا في البحوث الاقتصادية، والتي يعود تاريخ النظريات الأولى لامتثال دافعي الضرائب إلى سبعينيات القرن الماضي حيث تم تطوير نماذج الاختيار العقلاني الأكثر تعقيدا وربما الأكثر انتقادا من قبل نموذجي كل من Allingham and Sandmo سنة 1972 و Srinivasan سنة 1973، كما أشرنا إليه سابقا<sup>2</sup>، تبنت هذه النماذج نظرية المنفعة المتوقعة، حيث من المفترض أن يختار دافعوا الضرائب مدى إعلان الدخل الذي يزيد من فائدتهم المتوقعة، والتي تحدد وفقا لمستوى الدخل، وميل المخاطر الفردية، واحتمالية التدقيق، والعقوبة المالية، وهي المعايير التي تم التركيز عليها من خلال العديد من الدراسات بهدف اكتشاف عدم الامتثال والتهرب الضريبي، فعل سبيل المثال ذهبت الدراسة التي قام بها S Yitzhaki سنة 1974، إلى أن احتمالية زيادة التدقيق مع تناسب العقوبة مع حجم الضريبة المتهرب منها تؤدي

<sup>1</sup> Sascha Hokamp, and al., op.cit, P 9

<sup>2</sup>James Andreoni, et Autres, « Tax Compliance », *Journal of Economic Literature*, Volume 36, Issue 2, June 1998, P 823

## الفصل الثاني الاطار المفاهيمي للتهرب الضريبي

إلى التقليل من حجم التهرب الضريبي وبالتالي السيطرة على قرارات المكلف بالضريبة في الامتثال الضريبي<sup>1</sup>.

وعلى الرغم من تطرق هذه النماذج للعديد من المعايير المؤثرة في التهرب الضريبي إلا أن بعض الدراسات شككت في صلاحية هذه النماذج، فالافتراض بأن يكون دافع الضرائب قادرين على تحديد النسبة المثلى للضريبة المتهرب منها من خلال إجراء حسابات معقدة، والحصول على معلومات دقيقة حول استراتيجيات التدقيق المعتمدة من طرف مصلحة الضرائب، تعد أمورا غير واقعية إلى حد ما، لذا تنتبأ مثل هذه النماذج بأن دافعي الضرائب سيلجؤون للتهرب الضريبي اذا تم تبني احتمالية التدقيق والغرامات بشكلها الشائع في الواقع والتي تفقد للجودة والتحكم اللازم في عمليات التخطيط للتدقيق وتقنياته اللازمة، لذا كان استخدام مصطلح "الامتثال الضريبي" كمصطلح عام للإشارة إلى مجموعة متنوعة من السلوكيات الخاصة بالمكلف بالضريبة كعدم الإبلاغ عن الدخل، أو التهرب من ضريبة القيمة المضافة... الخ، والتي على الرغم من إظهار خصائصها المختلفة والطرق المختلفة التي يستخدمها المكلف بالضريبة للتلاعب والتهرب من الضرائب، يتم التعامل معها دون تمييز ودون استغلال لخصوصياتها<sup>2</sup>.

في سنة 1985 اقترح M J Greatz and L L Wilde أن قرارات دافعي الضرائب لا يمكن تفسيرها بالكامل بمستوى الإنفاذ، لأن الامتثال الضريبي ليس مجرد مسألة معدلات وعقوبات، كما أنه من الصعب الحصول على معلومات دقيقة حول إجراءات التدقيق الفعلية التي تتبناها مصلحة الضرائب لاكتشاف التهرب الضريبي، كما أن دافعي الضرائب قد لا يعرفون المخاطر الفعلية للتدقيق، وبالتالي سيحتاجون إلى الاعتماد على تقديرهم الخاص لمثل هذا الخطر<sup>3</sup>، هذا الاقتراح دعم بأدلة تجريبية موثقة في العديد من البلدان ركزت فيها على عمليات التدقيق العشوائية والمسوحات والتجارب المعملية والميدانية، فقد حاول العديد من الباحثين بمن فيهم الاقتصاديون السلوكيون، إيجاد نماذج مناسبة بشكل أفضل لسلوك دافعي الضرائب في أرض الواقع، مع التركيز على العوامل النفسية الاجتماعية ذات الصلة، وهو ما دفعهم إلى اللجوء إلى التجارب المعملية بدلا من الاعتماد على النظرية فقط في تحليل ظاهرة الامتثال الضريبي، وهو ما يوضح عدم رضا الاقتصاديين عن النماذج النظرية التي ربما تكون تحتاج إلى مراجعة أكثر، هذه التجارب المعملية بإمكانها أن توفر دعما قويا في دراسة سلوك الأشخاص بل وتسمح بإجراء تحقيق مفصل لسلوك الأفراد خاصة عند وجود أنشطة

<sup>1</sup> Shlomo Yitzhaki, « Income Tax Evasion: A Theoretical Analysis », *Journal of Public Economics*, North-Holland Publishing Company, 1974, P 201

<sup>2</sup> Stephan Muehlbacher, Erich Kirchler, « Taxperiments About the External Validity of Laboratory Experiments in Tax Compliance Research », *Schaffer-poeschel publishing house for business steer law Ltd*, DBW 76, 2016, P 10

<sup>3</sup> Michael J Greatz, Louis L Wilde, « The Economics of Tax Compliance : Fact and Fantasy », *Social Science Working*, Division of The Humanities and Social Sciences, California Institute of Technology, Pasadena, California, June 1985, PP 10-11

سرية والذي يمكن اعتباره النظام المناسب لفهم ظواهر معينة في العالم الحقيقي، عكس النظرية التي لا يمكنها قياس مدى التهرب الضريبي نتيجة لتفاعل محدد بين العوامل الخاصة والعامة مباشرة في بيئة طبيعية تماما وغير خاضعة للرقابة، كما أن جمع الأدلة على الامتثال الضريبي ليس بالأمر السهل، وحتى لو كان ذلك ممكنا فلن يكون من السهل السيطرة على الشروط والعوامل التي تحدد القرارات الضريبية<sup>1</sup>، لذا ونتيجة لهذا أظهر التحقيق في آراء دافعي الضرائب حول احتمالية التدقيق عدم ملاءمة نظرية المنفعة المتوقعة للتهرب الضريبي، فعادة ما يُظهر الناس صعوبات معرفية في تقدير العلاقات الاحتمالية وحساب القيم المتوقعة، وعدم اليقين بشأن احتمال الخضوع للتدقيق يجعل من قرارات دافعي الضرائب أكثر صعوبة، لأن النماذج الاقتصادية التقليدية تعتمد على الافتراض غير الواقعي بأن دافعي الضرائب لديهم معلومات دقيقة عن استراتيجيات وجودة التدقيق وبالتالي لا يمكن التنبؤ بسلوك دافعي الضرائب الفعلي عكس تلك التي يتم اتخاذها بموجب المعلومات الكاملة التي تميز بيئة المختبر<sup>2</sup>.

وعليه يجب مراجعة النماذج النظرية القياسية القائمة على افتراضات مبسطة للعقلانية والتجانس الكاملين لسلوك دافعي الضرائب، والتي تعتمد على عامل تمثيلي فريد وتتجاهل التفاعل بين مختلف العوامل الأخرى، في حين أن السلوك البشري لا يظهر حالات شاذة واضحة فحسب، بل يُظهر أيضا تباينا ملحوظا<sup>3</sup>، فعلى سبيل المثال، قد يزيد بعض الأفراد من تقديرات حدوث عمليات التدقيق الجبائي، أو الامتثال لها لأنها تقدر ما تموله، كما أن التجارب المعملية في إثبات أن البشر ليسوا قادرين على إجراء عمليات حسابية معقدة واختيار إجراء تعظيم المنفعة، بل إنهم لا يستطيعون اتخاذ قرارا استثماريا بمعزل عن غيرهم، لكن بالمقابل فهم يتأثرون بالعديد من العوامل العاطفية المختلفة والاعتبارات غير الاقتصادية التي تجعل عملية اتخاذ القرار الخاصة بهم معقدة نوعا ما، ومع ذلك، فإن كل هذه الجوانب، التي تم تحديدها والتحقيق فيها لأول مرة على المستوى الجزئي، كما تسمح به التجارب المعملية والنماذج النظرية الضريبية، قد يكون لها عواقب غير متوقعة وتعطي نتائج مذهلة على المستوى الكلي، فعلى سبيل المثال، تشير الغالبية العظمى من الأبحاث التجريبية الكلية إلى وجود تأثير رادع قوي لجودة التدقيق على التهرب الضريبي<sup>4</sup>، بل لقد ثبت تجريبيا استجابة الامتثال الضريبي للتدقيق على المستوى الفردي<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> Sascha Hokamp and al., op.cit, P 60

<sup>2</sup> Idem, P 60

<sup>3</sup> James Alm, « Tax Compliance and Administration », *Public Administration and Public Policy*, 72, January 1999, PP 44-45

<sup>4</sup> James Alm and al. , « Why do People Pay Taxes? », *Journal of Public Economics*, 48, North-Holland, 1992, PP 34-35

<sup>5</sup> Norman Gemmell, Marisa Ratto, « Behavioral Responses to Taxpayer Audits: Evidence from Random Taxpayer Inquiries », *National Tax Journal*, 65(1), March 2012, PP 35-48

### المبحث الثاني: التهرب الضريبي الدولي للشركات متعددة الجنسيات والجنات الضريبية

لقد أدت العولمة الاقتصادية والتطور التكنولوجي إلى بروز مجموعة من العوامل التي أثرت في مناخ الأعمال ومهدت لظهور الشركات متعددة الجنسيات وتنامي وتشعب نشاطاتها الاستثمارية في جميع أنحاء العالم بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وتخفيف أعبائها الضريبية بشتى الطرق المشروعة وغير المشروعة والتي تمثلت في ظاهرة جديدة قديمة متمثلة في التهرب الضريبي لكن بعدد دولي سميت بالتهرب الضريبي الدولي.

### المطلب الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات والجنات الضريبية

يعد مصطلح الشركات متعددة الجنسيات المصطلح الأكثر شيوعا واستخداما من بين المصطلحات الأخرى كالشركات العالمية، والشركات العابرة للقارات، وهو مصطلح يقصد به تلك الشركات الضخمة التي يتنوع نشاطها السوقي والجغرافي، فهي تعمل في أكثر من بلد غير البلد الأم، لها مكاتبها الرئيسية المركزية في البلد الأم، والمكاتب الثانوية والمرافق والمصانع وغيرها من الأصول المماثلة في البلدان الأخرى.

### أولاً: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات

بدأ ظهور هذا النوع من الشركات في نهاية القرن التاسع عشر، لكن البداية الحقيقية كانت مرتبطة بالحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة تحديداً، أصبح لهذه الشركات تأثيراً كبيراً على مكونات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، بل وأصبحت تسيطر على مقدرات الدول وتتحكم في الموارد المالية والطبيعية وتسيطر على أهم النشاطات الاقتصادية في العالم فهي تعمل في جميع أنحاء العالم، مما جعل دورها أساسياً في العلاقات الدولية.

### 1. تعريف الشركات متعددة الجنسيات: اختلف الباحثون كل حسب تخصصه في إعطاء

مفهومه لتعريف الشركات متعددة الجنسيات فحسب Michel Ghirtman هي "كل شركة تملك فروعاً في بلدين أو أكثر، والتي تحقق على الأقل 10% من رقم أعمال الشركة الأم"، أما Raymond Vernon فيعتبرها "تلك الشركات التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها عن 100 مليون دولار أمريكي، والتي تملك تسهيلات أو فروع في ستة دول أجنبية على الأقل"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> إيمان بوقرة، منصور بن اعمارة، "أهمية استخدام الملاجئ الضريبية ضمن استراتيجيات التخطيط الضريبي للشركات متعددة الجنسيات - إشارة لحالة شركة Google Inc. -"، مقال بمجلة (الباحث الاقتصادي)، العدد 08، ديسمبر 2017، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص 116

وعرفها David J Adelman أنها "شركات ذات رؤوس أموال ضخمة تتركز من خلال المركز الأم في إحدى الدول وتنقل نشاطاتها إلى الدول الأخرى من خلال فروعها"، كما عرفها Milton Friedman أنها " الشركة التي تقوم بشكل أو بآخر وحسب اختصاصها باستثمارات مباشرة في أكثر من دولة، وتنظم نشاطاتها في الحاضر والمستقبل فيما يخص التسيير والاستراتيجية على المدى الطويل في الإطار الدولي"<sup>1</sup>.

أما Robert Gilpin فعرفها على أنها "مؤسسة أعمال تمتد فيها الملكية والإدارة والإنتاج والتسويق إلى تشريعات وطنية عديدة"<sup>2</sup>

من الناحية التقنية يمكن تعريف الشركات متعددة الجنسيات على أنها شركة تأسست في بلدها الأصلي (بلد المنشأ) ولكنها تنفذ أعمالها التجارية خارج ذلك البلد في العديد من البلدان الأجنبية الأخرى، تسمى بالبلدان المضيفة، ويكون مكتبها الأصلي في البلد الأم<sup>3</sup>.  
يتمتع هذا النوع من الشركات بميزات عديدة أهمها<sup>4</sup>:

- **الخصوصية:** كيان خاضع للملكية الخاصة وليست ملكية عامة أو للدولة وليست ملكية لمنظمة دولية فعلى سبيل المثال بنك التنمية الإسلامي هو كيان اقتصادي تجاري عابر للقارات لكنه لا يصنف ضمن الشركات متعددة الجنسيات لأن ملكيته تابعة للدول وليست تابعة للأفراد<sup>5</sup>.

- **العديد من الأصول ومعدل دوران مرتفع:** تتميز الشركات متعددة الجنسيات بامتلاكها لأصول ضخمة في جميع البلدان التي يعملون فيها، وبسبب بعدها العالمي يمكن أن تكون مبيعاتها كبيرة بشكل غير مفهوم، فعلى سبيل المثال تبلغ القيمة السوقية لشركة آبل Apple تريليون دولار وهذا أكبر من اقتصاد المملكة السعودية كله؛

- **التحكم:** بالرغم من امتلاكها للعديد من الفروع في العديد من البلدان إلا أن السيطرة الرئيسية والتحكم في هذه الفروع يتم من خلال المكتب الرئيسي في بلد المنشأ؛

<sup>1</sup> لمزري مفيدة، سالمى ورده، "الشركات المتعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية"، مقال بمجلة (إيليزا للبحوث والدراسات)، العدد 01، المجلد 05، سنة 2020، المركز الجامعي إيليزي، الجزائر، ص 139.

<sup>2</sup> <https://egyils.com/التعريفبالشركات-المتعددة-الجنسيات/> Consulté Le 08/06/2022

<sup>3</sup> <https://www.toppr.com/guides/business-environment/scales-of-business/multinational-corporations-mnc/> Consulté Le 08/06/2022

<sup>4</sup> <https://www.toppr.com/guides/business-environment/scales-of-business/multinational-corporations-mnc/> Consulté Le 08/06/2022

<sup>5</sup> <https://www.youtube.com/watch?v=YxwlbNtoU3g/sc.politique/> ما هي الشركات متعددة الجنسيات Consulté Le 11/06/202

- **الإدارة من قبل محترفين:** تعتمد هذه الشركات في تسيير فروعها ومختلف العمليات التجارية، والتكنولوجيا والتمويل وغيرها من النشاطات على أفراد مؤهلين وذوي خبرة وموهبة مميزة يتم جذبهم وتوظيفهم باستغلال موارد الشركة الضخمة والسمعة الطيبة؛
  - **المزايا التكنولوجية:** إن امتلاك هذه الشركات لكميات هائلة من الاستثمارات والثروة يسمح لهم باستخدام أفضل التقنيات المتاحة لتعزيز منتجاتهم، فهي لا تتوانى في استثمار أموال ضخمة من أجل البحث والتطوير بهدف الابتكار والاكتشاف؛
  - **التسويق العدواني:** وهو مصطلح يراد منه التعبير عن كمية الإنفاق الكبيرة من الأموال التي تستغلها هذه الشركات في الإعلان والتسويق الفعال والأنشطة الترويجية، من أجل استهداف أكبر عدد من الجمهور دولياً والاستيلاء على السوق العالمي.
- 2. مزايا وعيوب الشركات متعددة الجنسيات:** تعد الشركات متعددة الجنسيات وسيلة للتعاون بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية فهي تسمح لكليهما بالاستفادة من الشراكة وتعزيز العلاقات التجارية الثنائية بين الدول وهو ما يرجع بالفائدة لكل من البلدان، السوق، والاقتصاد العالمي<sup>1</sup>، يمكن تلخيص أهم مزايا ومساوئ الشركات المتعددة الجنسيات فيما يلي:
- أ. مزايا الشركات متعددة الجنسيات:** تتمثل أهم مزاياها فيما يلي<sup>2</sup>:
- تُوفّر تدفق رأس المال من خلال الاستثمارات التي تقوم بها في مختلف البلدان النامية بغرض كسب الأرباح فهي تعد مصدراً رائداً لتدفقات رأس المال إلى العالم النامي من خلال بناء المصانع، والاستثمار في مراكز التدريب، ودفع المرافق التعليمية بهدف تحسين قدراتها الإنتاجية في الخارج.
  - التقليل من الاعتماد على المساعدات الحكومية في البلدان النامية حيث يتيح إنشاء أصول جديدة في البلدان النامية للشركات متعددة الجنسيات البدء في تحسين حجم التجارة داخل هذه البلدان. حيث يبلغ المستوى الحالي للتجارة بالنسبة للبلدان الإفريقية مثلاً 12%، في حين يمكن للشركات متعددة الجنسيات زيادة هذا المعدل إلى 50%؛

<sup>1</sup> لمزري مفيدة، سالمي وردة، مرجع سبق ذكره، ص 139.

<sup>2</sup> أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل، "الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية"، مقال بمجلة (الإدارة والاقتصاد)، العدد 85، 2010، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، ص ص 113-132.

- توفر فرص عمل محلية من خلال توظيف اليد العاملة المحلية وتقديم فرص للاستفادة من أجور أعلى، وتوفير آفاق جديدة لتحسين مستوى المعيشة؛
- تسمح للبلدان بشراء الواردات من خلال تسهيل الوصول إلى الموارد غير المتاحة في البلدان المستثمر فيها، فان تدفق رؤوس الأموال الداخلة إليها تساعد البلدان على الوصول بشكل أكبر إلى سوق الاستيراد والتصدير وبالتالي الوصول إلى سلع أفضل، وخلق المزيد من الفرص؛
- تحسين البنية التحتية المحلية، فخصوصية الشركات المتعددة الجنسيات يجعل الاستثمار في البنية التحتية المحلية أمراً ضرورياً قبل أن تبدأ عملية الاستثمار، وبالتالي لابد من بناء الطرق والجسور وتسهيل الوصول إلى التكنولوجيا، بل يمكن أن نرى استثماراً في التعليم لتحسين مهارات العمل وتطوير النقل العام وكل ما تتطلبه بعض الدول؛
- تنوع الاقتصاديات المحلية عبر خلق تنوعاً في مستويات الإنتاج المحلي من أجل التقليل من الاعتماد على السلع الأساسية التي غالباً ما يكون لها أسعار متقلبة بسبب التنازل عن مستويات العرض والطلب فيها؛
- تشجيع المزيد من الابتكار، فالشركات متعددة الجنسيات تتفق سنوياً ما بين 5% إلى 10% من ميزانياتها على الأبحاث المبتكرة؛
- فرض الحد الأدنى من الجودة، فهي تعتمد على سياسات ذكية في اختيار عملائها ومنتقائهم من خلال تجريبيهم في تنفيذ معايير خاصة للجودة والتوزيع، وإذا كان هناك فشل تنتقل مباشرة إلى بائع آخر، هذه السياسات تخلق كفاءات بأسعار أقل مع ضمان جودة المنتج وبشكل معقول؛
- تعمل على زيادة الوعي الثقافي، فالطابع التوسعي لهذه الشركات يجعلها معرضة للتعامل مع ثقافات مختلفة وبالتالي يعطيها قوة إضافية في التعامل مع نقاط الضعف ونقاط القوة في كل سوق على حدا بوجهات نظر جديدة مما يعطيها تميزاً في التأثير الإيجابي على التواصل مع مختلف الثقافات؛

ب. عيوب الشركات متعددة الجنسيات: يمكن تلخيص أهم عيوبها في النقاط التالية<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> أحمد عبد العزيز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 113-132.

## الفصل الثاني الاطار المفاهيمي للتهرب الضريبي

- تخلق تكاليف بيئية أعلى، من خلال استغلال افتقار بعض البلدان النامية لتشريعات بيئية قوية وميل بعض الحكومات الضعيفة إلى مبادلة الضرر البيئي بأرباح إضافية مما يؤدي إلى احتمال إلحاق الضرر بالبيئة المحلية؛
- لا تترك أرباحا محلية دائما، فبمجرد الاستثمار تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتحويل الأرباح المحققة لاستخدامها في مناطق أخرى، فبالنظر إلى صافي تدفق رأس المال بدلا من الإجمالي، فستجد عادة أن الفائدة الفعلية التي تقدمها هذه الشركات منخفضة جدا بل قد تكون سلبية أحيانا؛
- استيراد العمالة الماهرة، من أجل ربح الوقت ونظرا لبطء تكوين عمال ماهرين في بداية الاستثمار، تقوم هذه الشركات باستيراد العمالة الماهرة التي تحتاجها من الاقتصادات الأخرى لتلبية حاجياتها، هذا يعني أن أفضل الوظائف خاصة في الدول النامية تُمنح للأشخاص الذين لا يعيشون في الاقتصاد المحلي، وبالتالي فإن أجورهم لا يكون لها نفس الفوائد الاقتصادية المنتظرة لأن الإنفاق يحدث دوليا وليس على المستوى المحلي؛
- تخلق استهلاكاً لموارد المواد الخام في اتجاه واحد، بعض الاستثمارات تدفع بالشركات المتعددة الجنسيات إلى استخراج المواد الخام دون اعتبارات للبنية التحتية المحلية، مع أخذ النفط مثلا أو المطاط أو المعادن الثمينة لإنشاء المنتجات، ما يؤدي إلى بروز مخاوف بيئية بمرور الوقت كتلوث للأنهار والتأثير على الثروة الطبيعية، وهي الاستثمارات التي وإن دفعت مقابلاً للمواد المستخرجة إلا أنها لا تدفع دائما مقابل الضرر الذي خلفته؛
- تدعم العمالة المستهلكة، حيث أن ظروف العمل الضعيفة تسمح للشركات متعددة الجنسيات بتخفيض الأجور إلى أقصى حد ممكن لتعبئة هوامش ربحها؛
- تبني الاحتكارات القانونية من خلال امتلاكها لمساحة أكبر في كيفية التعامل مع أسواق المستهلكين كشركة Google مثلا التي تملك حاليا نسبة 63% من حركة مرور محرك البحث التي يتم التعامل معها مقارنة بشركة Bing 24% وشركة Oath 11%.
- التسبب في توقف شركات أخرى عن العمل، نتيجة للضغط الرهيب الذي تتعامل به مع نظرائها في السوق وعدم تمكن هذه الأخيرة من مجاراتها ماليا وتكنولوجيا.

هذه المزايا والعيوب لا تغير من كون أن الشركات المتعددة الجنسيات لديها دافع الربح فقط، فقد لا تتماشى مصالح هذه الشركات مع المصالح الوطنية للبلد المضيف وقد تكون ضارة باقتصادهم وتنميتهم كتنقييد المنافسة أو جعل هذه المنافسة احتكارية، بل تتحايل هذه الشركات باستخدام أدوات يتم من خلالها تحويل كل الأرباح إلى وجهات أخرى بهدف تجنب الالتزامات الضريبية الثقيلة والتي يكون لها آثار ضارة على البلد المضيف<sup>1</sup>.

هذا النوع من التحايل على الإدارات الضريبية المحلية سمي لاحقاً بالتهرب الضريبي الدولي فهو يحدث خارج حدود الدولة من خلال استغلال هذه الشركات لمبدأ إقليمية الضريبة المتمثل في حق الدولة في فرض ضرائب على المداخل والنشاطات داخل نطاق الحدود الإقليمية<sup>2</sup>.

### ثانياً: الاستثمار الأجنبي في الجزائر

بالرغم من حجم الاقتصاد الجزائري، إلا أن الخيار التنموي المنتهج غداة الاستقلال وإلى غاية تسعينيات القرن الماضي، والذي تبنى مقاربة اشتراكية قائمة على التخطيط المركزي، ساهم في تهميش القطاع الخاص والنظر إليه على أنه قطاع استغلالي وخاصة إذا كان أجنبياً، وبالرغم من التحول تدريجياً بعدها نحو اقتصاد السوق والتخلي عن هذه المقاربة إلا أن الذهنيات بقيت هي نفسها خاصة عند القائمين على هذا الاقتصاد، إلى جانب النظرة الظرفية للاستثمار الأجنبي خصوصاً مع الأزمات التي تحدث نتيجة لتدهور أسعار البترول وما يتبعها من حاجة للبحث على موارد مالية أخرى<sup>3</sup>.

تم خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2001 إلى 2022 إصدار ثلاثة قوانين متعلقة بالاستثمار تمثلت في:

- الأمر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001؛
- القانون 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار المؤرخ في 03 أوت 2016؛
- القانون 18-22 المتعلق بالاستثمار المؤرخ في 24 جويلية 2022.

<sup>1</sup> لمزري مفيدة، سالمي وردة، مرجع سبق ذكره، ص 152.

<sup>2</sup> زهرة حبو، "التهرب الضريبي الدولي"، مقال بمجلة (جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية)، العدد 01، المجلد 27، سنة 2011، دمشق، سوريا، ص 420

<sup>3</sup> عبد المجيد قدي، "آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي وتحدياته"، مقال بمجلة (تريندز للبحوث والاستشارات)، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، أكتوبر 2022، متاح على الرابط:

<http://trendsresearch.org/ar/insight/prospects-and-challenges-of-foreign-direct-investment-in-the-maghreb-countries/> Consulté Le 10/10/2022.

على غرار هذه القوانين وفي سنة 2009 وبعد الأزمة المالية لسنة 2008 وما تبعها من تداعيات، حاولت الجزائر أن تتدارك الأمر من خلال مجموعة من التدابير التي اتخذتها، والتي تمثلت في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 حيث فرضت على الاستثمار الأجنبي مجموعة من الإجراءات تمثلت في<sup>1</sup>:

- إخضاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية للاستثمار؛
- فرض شراكة على الاستثمارات الأجنبية عبر مساهمة وطنية بقيمة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي؛
- تمتع الدولة والمؤسسات العمومية الاقتصادية بحق الشفعة في كل التنازلات؛
- فرض استخدام الاعتماد المستندي حصرا في الدفع مقابل الواردات.

### ثالثا: مستقبل الاستثمار الأجنبي في الجزائر

أبدت الجزائر رغبة شديدة في الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية وإعطائها الديناميكية والحركة اللازمة من خلال وضع مجموعة من القوانين، والتحفيزات الإدارية والضريبية اللازمة بغية تنويع المداخل خارج المحروقات واستغلال الثروات والخيرات المتاحة، هذه الرغبة تجسدت في تقديم المشرع الجزائري للعديد من الضمانات والتسهيلات للمستثمر الأجنبي بما يتماشى والاتفاقيات والمعاهدات الدولية<sup>2</sup>، وهو ما ظهر جليا من خلال سلسلة التدابير والإجراءات التي استهدفت تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتحديث الإطار التشريعي المنظم للاستثمار وتكييفه مع المتغيرات الوطنية والدولية التي تؤثر فيه<sup>3</sup> وصولا الى القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار المؤرخ في 24 جويلية 2022 الجديد، الذي يعتبر ثمرة نقاشات عديدة يهدف من خلاله المشرع الجزائري إلى معالجة المعوقات والنقائص وبعض الضبابية التي تشوب القانون 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016، خاصة في ما تعلق بالمعوقات البيروقراطية التي تعيق المستثمرين الأجانب في تجسيد مشاريعهم، إلى جانب إرساء مبدأ الشفافية وضمان المساواة بين مختلف المتعاملين الأجانب، ولعل أهم ما يميز هذا المشروع هو تقديمه

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، متاح على الرابط:

<http://trendsresearch.org/ar/insight/prospects-and-challenges-of-foreign-direct-investment-in-the-magreb-countries/> Consulté Le 10/10/2022.

<sup>2</sup> زروق يوسف، رقاب عبد القادر، "ضمانات وحوافز الاستثمار الأجنبي في الجزائر وفق قانون 16-09"، مقال بمجلة (العلوم القانونية والاجتماعية)، العدد 08، ديسمبر 2017، جامعة عاشور زيان، الجلفة، الجزائر، ص 100

<sup>3</sup> أحمد بساس، مرجع سبق ذكره، ص 98.

لضمانات يمكن من خلالها ضبط شفافية التعاملات وتسهيل الإجراءات من دراسة ملف المستثمر إلى غاية تحويل الأرباح ورؤوس الأموال<sup>1</sup>. ولعل أهم محاور القانون الجديد للاستثمار يمكن تلخيصها فيما يلي<sup>2</sup>:

- إعادة تنظيم الإطار المؤسسي المتعلق بالاستثمار من خلال تركيز مهام المجلس الوطني للاستثمار وتحويل الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار تحت سلطة الوزير الأول؛
- استحداث شبك وحيد ذي اختصاص وطني للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية وكذا استحداث شبابيك وحيدة غير ممرضة للاستثمار المحلي مع تعزيز صلاحياتها؛
- إعطاء دور أكبر للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في محاربة البيروقراطية، من خلال رقمته الإجراءات المتعلقة بعملية الاستثمار، وإطلاق المنصة الرقمية للمستثمر.

### رابعاً: مفهوم الجناات الضريبية

حتى الأزمة المالية لعام 2008، كانت الجناات الضريبية عبارة عن أماكن غريبة عن الاقتصاد العالمي، وسواء كانت الجناات الضريبية تعمل بشكل قانوني أم لا، فإنها تعد وسيلة لإخفاء الأنشطة غير المشروعة للنخب التي تستخدم خدماتها على حساب الأغلبية الأقل نفوذاً فهي تقدم نفسها على أنها مزود للأدوات المحايدة من الضرائب لضمان التدفق السلس للتدفقات المالية والاستثمارات مما جعلها تكلف البلدان مجتمعة ما بين 500 مليار دولار و600 مليار دولار سنوياً من عائدات ضرائب الشركات، حيث تخسر البلدان منخفضة الدخل ما يقارب الـ 200 مليار دولار وهي نسبة مئوية أعلى من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالدول المتقدمة، وأكثر من حوالي 150 مليار دولار تتلقاها كل عام كمساعدات خارجية للتنمية<sup>3</sup>.

قد تختلف هذه التقديرات غير المؤكدة بسبب السرية المالية والبيانات الرسمية غير الواضحة اختلاف الباحثين في تحديد تعريف واحد للجناات الضريبية، حيث عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الجناات الضريبية بأنها "نظام يعفي من تأدية الضرائب، أو نظام ضريبي متساهل،

<sup>1</sup> <https://www.skynewsarabia.com/business/1525360-الجزائر-قانون-جديد-للاستثمار-لتحريك-عجلة-الاقتصاد-15/06/2022> Consulté Le 15/06/2022

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 50، قانون رقم 22-18 مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق 24 يوليو سنة 2022، يتعلق بالاستثمار.

<sup>3</sup> Nicholas Shaxson, Haro Sur Les Paradis Fiscaux, Finance & Développement, Septembre 2019, P 07, disponible sur <https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/2019/09/pdf/tackling-global-tax-havens-shaxon.pdf> Consulté Le 13/06/2022

حيث تقتطع ضرائب بسيطة على العائدات المالية أو على العائدات الناتجة من نشاط الخدمات، وينظر إليه كمكان يوفر لغير المقيمين فيه إمكانية التهرب من دفع الضريبة العائدة إلى محل إقامتهم، ويتمتع هذا النظام بثلاث ميزات رئيسية هي: قلة الشفافية، رفض الإفصاح عن المعلومات اللازمة للسلطات الخارجية، وتسهيل إمكانية إنشاء مؤسسات وهمية<sup>1</sup>، كما عرفها البعض بأنها "مكان يسعى إلى جذب النقود من خلال عرضه مرافق وتسهيلات مستقرة سياسيا لمساعدة الأشخاص والكيانات على تجاوز القواعد والقوانين والأحكام التنظيمية للسلطات القضائية في الأماكن الأخرى"<sup>2</sup>.

وفي ظل عدم وجود تعريف واحد للجنات الضريبية يمكن القول بأن الجنات الضريبية لا تتعلق فقط بالضرائب، فهي تُعد أيضا أماكن يُلجأ إليها من طرف المؤسسات المالية الكبيرة والشركات متعددة الجنسيات للهروب من التنظيم المالي والإبلاغ والمقاضاة الجنائية والمزيد<sup>3</sup>. فهي دول وأقاليم تستطيع جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تمتعها بعدة خصائص أهمها انعدام الضريبة أو فرضها بمعدلات منخفضة<sup>4</sup>.

**1. خصائص الجنات الضريبية:** إن انخفاض أو انعدام الضرائب ليس عاملا كافيا لكي تصبح الدولة جنة ضريبية، يمكن أن تكون الأسباب متنوعة فهناك عوامل سياسية واقتصادية أو حتى جغرافية تؤثر على حصول الدولة على وضع الجنة الضريبية، من خلال ما يلي سنتطرق إلى بعض الخصائص التي تتميز بها الجنات الضريبية عن غيرها من الدول<sup>5</sup>:

- المعدلات المنخفضة أو المنعدمة للضريبة، وهو ما تبحث عنه الشركات المتعددة الجنسيات بسبب تأثيره المباشر على قرارات الاستثمار التي تبحث دائما عن المزايا والحوافز الضريبية اللازمة لتوطين أنشطتها المربحة؛

<sup>1</sup> جاد خليفة، "الملاذات الضريبية بين الرفض والتبني"، *مقال بمجلة (بحوث اقتصادية عربية)*، العدد 52، خريف 2010، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص 113.

<sup>2</sup> ضافري ريمة، بلخيري محمد سعد الدين، "الجنات الضريبية ودورها في التهرب الضريبي الدولي-حالة الأيرلندية المزدوجة والساندويتش الهولندي لشركة غوغل"، *مقال بمجلة (اقتصاد المال والأعمال)*، العدد 01، المجلد 04، أبريل 2020، المركز الجامعي، ميلة، الجزائر، ص 79.

<sup>3</sup> Idem.

<sup>4</sup> جميل الصابوني، "الملاذات الضريبية"، الموسوعة العربية، المجلد الرابع، متاح على الرابط: <http://arab-ency.com.sy/law/details/26021> Consulté Le 14/06/2022

<sup>5</sup> جميل الصابوني، مرجع سبق ذكره.

## الفصل الثاني الاطار المفاهيمي للتهرب الضريبي

- الاستقرار السياسي، وامتلاك الدولة لنظام سياسي واضح بعيد عن الانقلابات والثورات أو الحروب الأهلية يعد أحد أهم العوامل المؤثرة في قرارات الاستثمار؛

- السرية في العمل المصرفي والمعاملات التجارية، فهي تتمتع بقدر كبير من السرية باحترامها لخصوصيات المستثمرين والمشاريع المشتغلة في أراضيها، خاصة في القطاع المصرفي الذي يحرص على إبرام عقد بين البنك والعميل يلتزم بموجبه البنك الحفاظ على سرية المعاملات والحسابات، مع إمكانية فرض عقوبات جنائية على البنك في حال الإخلال بالالتزامات أو بسرية المعاملات كما يحدث في سويسرا؛

- الموقع الجغرافي المتميز وتطور وسائل الاتصال والمواصلات، يعد الموقع الجغرافي لهذه الجنات الضريبية أمراً مهماً في جذب الشركات والمشاريع الأجنبية فهي غالباً ما تكون مجاورة للدول المتقدمة في كل من القارتين الأمريكية والأوروبية باستخدامها لقنوات الانتشار (Vase d'expansion) في جني المداخل التي تحاول الشركات متعددة الجنسيات تهريبها عن السلطات الضريبية للدولة الأم، إلى جانب امتلاكها لشبكة متطورة من الاتصالات وخطوط النقل الجوي والبحري مما يسهل في عملية التواصل بين هذه الجنات الضريبية والدول الأخرى؛

- استقرار العملة وضعف الرقابة على سوق الصرف، لعل أهم ما يميز الجنات الضريبية استقرار عملتها الوطنية، وقوتها مقارنة بالعملات الأخرى لاعتمادها على الاستثمار الأجنبي واستغلال إمكانية انتقال الأموال منها إليها، مع عدم وجود رقابة حكومية على سوق الصرف الأجنبي كتلك الموجودة في البلدان الأخرى.

2. أنواع الجنات الضريبية: يمكن تقسيم الجنات الضريبية الى قسمين من حيث معيار الشمولية، والى ثلاثة أقسام حسب معيار فرض الضرائب<sup>1</sup>، أما من حيث معيار الشمولية فهي تنقسم الى:

- جنات ضريبية عامة، وهو أوسع الأنواع انتشاراً حيث تتميز بقواعد ونظم ضريبية تخص الاستثمارات الأجنبية من خلال تخصيص حوافز ضريبية ومالية، كسويسرا وموناكو؛

<sup>1</sup> <https://jordan-lawyer.com/2021/12/10/tax-havens/> Consulté Le 16/06/2022

## الفصل الثاني الاطار المفاهيمي للتهرب الضريبي

- الجنات الضريبية الخاصة، والمتمثلة في الدول والأقاليم التي تفرض ضريبة محددة تخص نوع معين من الشركات كما تفعل لوكسمبورغ بفرضها لضرائب خاصة على الشركات القابضة خلافاً للأنواع الأخرى من الشركات.

أما من حيث تقسيمها لمعيار فرض الضرائب فهي تنقسم الى:

- جنات ضريبية معدومة الضرائب، فهي لا تفرض أي ضريبة على الدخل أو الأرباح، ولا تيرم أي معاهدات خاصة بالضرائب من أجل تجنب شبهة التهرب الضريبي، نذكر منها البحرين، جزر الباهاما، برمودا... الخ؛

- جنات ضريبية تعفي الموارد الأجنبية، وذلك عبر فرض الضرائب على الدخل والأرباح مع استثناء تلك المداخل والأرباح الناتجة عن الصفقات أو المعاملات المالية التي تتم خارج الحدود كما تفعل هونج كونج وماليزيا، وبنما؛

- جنات ضريبية منخفضة العبء الضريبي، كما تفعل النمسا وسويسرا حيث تفرض ضرائب مرتفعة على المداخل والأرباح على المستوى الدولي والإقليمي ولكنها تستثني بعض الدول بموجب المعاهدات الخاصة بالازدواج الضريبي.

### المطلب الثاني: التهرب الضريبي الدولي

أدى انتشار الشركات متعددة الجنسيات في النصف الثاني من القرن الماضي وتأثيرها على الساحة الاقتصادية الدولية من خلال لعبها لدور فعال في انتشار العولمة الاقتصادية وفتح الأسواق العالمية وتسهيل تنقل رؤوس الأموال، بهدف تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح بادعائها السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية ومساعدة الدول النامية في القفزة المنشودة لاقتصاداتها، الى ظهور نوع جديد من التهرب الضريبي هدفه التخلص من الأعباء الضريبية الثقيلة التي تواجهها هذه الشركات داخل النطاق الإقليمي لنشاطها سمي بالتهرب الضريبي الدولي.

#### أولاً: مفهوم التهرب الضريبي الدولي

هو شكل من أشكال التهرب الضريبي تستغل من خلاله الشركات المتعددة الجنسيات إما بالطرق المشروعة أو غير المشروعة الثغرات والامتيازات أو التحفيزات الموجودة في القوانين والتشريعات الضريبية للدول المستضيفة لنشاطها، بهدف تخفيف الأعباء الضريبية واستغلال الأدوات المحاسبية والمالية المتوفرة لتحويل أرباحها خارج البلدان المضيفة إلى البلد الأم أو إلى البلدان التي تفرض ضرائب أقل أو منعدمة والمسماة بالجنات الضريبية.

**1. تعريف التهرب الضريبي الدولي:** لقد اختلفت وجهة نظر الباحثين والمنظمات الدولية في وضع تعريف عام ومحدد للتهرب الضريبي، فقد عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE على أنه "كل فعل يقوم به المكلف بالضريبة، والذي يستدعي انتهاك القانون عندما يتصرف هذا المكلف عن قصد بغية حجب مداخله عن الضريبة"<sup>1</sup>.

أما J.J. Neuer<sup>2</sup> فقد عرفه على أنه "كل تهرب من الضريبة عبر حدود الدول، ومن شأنه أن يفقد الدولة موردا من موارد إيراداتها، ويستوي في ذلك أن يسلك المشروع الدولي طرقا مشروعة أو غير مشروعة، أو تتوفر لديه إرادة التهرب أو لا، وأيا كان التشريع الضريبي الذي يختاره، مستفيدا من تباين الأنظمة والتشريعات الضريبية للدول من أجل التوصل إلى هدفه نحو تخفيض عبئه الضريبي أو التخلص منه تماما"<sup>3</sup>، وقد عُرف أيضا بأنه "ممارسة تهدف إلى الاستفادة من امتيازات أو التملص من نظام ضريبي لدولة معينة دون انتهاك صريح للنصوص القانونية، واللجوء إلى تشويه واقع التحويلات المالية"<sup>4</sup>.

ورغم اختلاف وجهات النظر في وضع تعريف محدد للتهرب الضريبي الدولي إلا أنهم لا يختلفون في كونه أخطر ما يهدد اقتصاديات الدول وبخاصة الدول النامية، بسبب انعكاساته السلبية على الإيرادات الضريبية للدول المضيفة<sup>5</sup>.

### ثانيا: آليات التهرب الضريبي الدولي وطرق مكافحتها

لجأت الشركات متعددة الجنسيات الى استغلال العديد من الآليات والوسائل لتنفيذ خططها في تحقيق أقصى ربح ممكن وبأقل التكاليف، مستغلة في ذلك تحكمها في السوق العالمي ونفوذها على بعض المنظمات العالمية في إزالة العوائق التي تعرقل نشاطاتها، كما أنها ترصد أموالا ضخمة في الاستفادة من خبرة ودهاء أكبر الشركات العالمية في مجال المحاسبة والتدقيق<sup>6</sup> في توفير طرق وثغرات

<sup>1</sup> ملال محمد طارق، "آليات وأسباب التهرب الضريبي الدولي وإمكانية تجنبها"، *مقال بمجلة (دراسات)*، العدد 1، المجلد 4، جانفي 2013، جامعة الأغواط، الجزائر، ص 02.

<sup>2</sup> جان جاك نوير محام ورجل قانون، حاصل على دكتوراه في القانون وهو محكم دول مؤلف كتاب: « Fraude Fiscale internationale et répression »

<sup>3</sup> مهدي عبد القادر، "الآليات القانونية الاتفاقية لمكافحة التهرب الضريبي الدولي"، *مقال بمجلة (بفاتر السياسة والقانون)*، العدد 12، جانفي 2015، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 04.

<sup>4</sup> Jonathan Burger, *Les délits Pénaux Fiscaux : Une Mise en Perspective des Droits Français, Luxembourgeois et Internationaux*, Thèse de Doctorat, Université Nancy 2, Janvier 2011, P 23

<sup>5</sup> <https://jordan-lawyer.com/2020/12/02/التهرب-الضريبي-الدولي/> 13/06/2022

<sup>6</sup> Chris Jones et Autres, op.cit, P 177.

محاسبية تسهل لها تحويل التكاليف والأعباء وتسهل تنقل الأموال من وإلى الأقاليم الضريبية الأقل عبئاً أو المنعومة الأعباء.

تتمثل أهم هذه الآليات فيما يلي:

**1. آلية الأسعار القابلة للنقل والتحويل:** يقصد بسعر التحويل ذلك السعر المحدد لتحويل السلع أو بيعها بين الشركات المرتبطة ببعضها البعض أو بين الشركة الأم والفروع التابعة لها في الأسواق الدولية، وبالتالي فهو الثمن المحدد لبيع السلع بين فروع الشركة الواحدة<sup>1</sup>، يتم استغلال هذه الآلية عبر قيام شركتين تنتميان إلى نفس المجموعة الأم بمعاملات بينهما، تسدد بموجبها الشركة الأولى دفعات للشركة الثانية مقابل سلع أو خدمات معينة، ويكون الهدف الحقيقي منها هو تحويل الأرباح من شركة إلى أخرى عن طريق التلاعب بأسعار السلع والخدمات بهدف تقليص الضرائب المستحقة، يمكن أن يكون مقر هاتين الشركتين في البلد نفسه أو في بلدين مختلفين وبأنظمة ضريبية مختلفة<sup>2</sup>، الغرض الرئيسي لهذه الآلية هو تحويل الأرباح إلى المناطق التي تتميز بعبء ضريبي أقل أو حيث توجد أفضلية أكثر في استغلال الثغرات<sup>3</sup>. ويتجسد ذلك في الجنات الضريبية التي تسمح للشركات متعددة الجنسيات بتحويل الأرباح من المواقع ذات المعدلات الضريبية المرتفعة إلى المواقع ذات المعدلات الضريبية المنخفضة أو المنعومة على أرباح الشركات للشركات غير المقيمة مع توفير درجة عالية من السرية فيما يتعلق بتبادل المعلومات بينها وبين البلد المضيف لهذه الشركات<sup>4</sup>.

يُنظر إلى اختلاف النظم الضريبية للدول التي تنشط فيها الشركات متعددة الجنسيات على أنها أحد العوامل الهامة التي تؤثر على قرار الشركة، والتي من خلالها يتم التخطيط لتأسيس فروعها من خلال استخدام آلية الأسعار القابلة للتحويل في تسعير السلع والخدمات بين الفروع والشركة الأم، واستغلال نشاطها على المستوى الدولي لتعزيز قدرتها على التعامل مع العديد من القواعد الضريبية سواء داخل دولة الشركة الأم أو الدول التابعة لنشاطها، هذه الآلية من شأنها أن تزيد من فاعلية إدارة التدفقات النقدية وزيادة صافي الربح على مستوى الشركات متعددة الجنسيات<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> زهرة حيو، مرجع سبق ذكره، ص 427.

<sup>2</sup> <http://legal-agenda.com/Consulté Le 19/06/2022>

<sup>3</sup> مهي حاجي شاهين، "آليات مكافحة التهرب الضريبي الدولي"، مقال بمجلة (الطريق للتربية والعلوم الاجتماعية)، العدد 13، المجلد 05، سنة 2018، جامعة هاتاي، تركيا، ص 532.

<sup>4</sup> Philippe Cahanin, « L'évasion Fiscale internationale des entreprises », *GFP* N°3, Mai-Juin 2018, P 67

<sup>5</sup> سهام محمد علي حسن، "أسعار التحويل في الشركات متعددة الجنسية والنظام الضريبي: دراسة حالة"، مقال بمجلة (الاقتصاد والإدارة)، العدد 1، المجلد 12، سنة 1998، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، ص 234.

يمكن للشركات أيضا هيكله تمويلها بحيث تكون خصومات الفائدة أكثر احتمالا لتلك الشركات التابعة في البلدان ذات الضرائب المرتفعة، مما يقلل الدخل الخاضع للضريبة وفقا لذلك، قد تستخدم الشركات أيضا ترتيبات تقاسم التكاليف أو طرق أخرى لنقل الملكية الفكرية الى الدول الأجنبية منخفضة الضرائب، حيث يمكن بعد ذلك الإبلاغ عن الأرباح الناتجة. أخيرا هناك شركات متعددة الجنسيات تتميز بالبراعة في إنشاء سلاسل ملكية مبهمه وهياكل تنظيمية هجينة لتوليد ما يسمى بالأرباح عديمة الجنسية التي لا تخضع للضريبة في أي دولة، يمكن أن يتم استخدام هذه الآلية في تجنب ارتفاع العبء الضريبي إما قبل توزيع الأرباح أو عند توزيعها كما يلي<sup>1</sup>:

- **قبل توزيع الأرباح:** عبر التلاعب في المادة الخاضعة للضريبة إما بزيادة أو نقصان النفقات من جانب الشركة الأم للاستفادة من اختلاف الأنظمة الضريبية التي تخضع لها فروعها، وتكييفها مع ما يلائم تحقيق مصالحها.

- **عند توزيع الأرباح:** تقوم الشركة الأم بإنشاء شركات مالية وسيطة للاحتفاظ بالأرباح المحقة من طرف فروعها عبر العالم، ثم يعاد تحويل هذه الأرباح الى حسابات الشركة الأم حسب الظروف والحاجة، مع مراعاة الأعباء الضريبية في الدولة الأم.

تستغل الشركات المتعددة الجنسيات في تعاملاتها الداخلية بينها وبين فروعها أيضا هذه الآلية في تسجيل أسعار الصفقات التي تعقد بينها في الدفاتر المحاسبية على نحو اعتباطي لإفساح المجال للتلاعب بالأسعار، ودون الأخذ بعين الاعتبار للأسعار الجارية والمتداولة في السوق<sup>2</sup>.

**2. آلية المنشأة الثابتة:** المنشأة الثابتة هي مفهوم ضريبي دولي، تطور بشكل تدريجي على مدى عقود، في القوانين التي نظمت التجارة بين الولايات الألمانية المختلفة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، يقصد به وجود مكان ثابت لعمل الشركة متعددة الجنسيات في بلد ما، ويؤدي الى الالتزام بضريبة دخل الشركات في تلك الدولة، يتم من خلال مكان العمل هذا مزاوله الأعمال التجارية للمشروع كليا أو جزئيا، ظهر هذا المفهوم لإيجاد حل في كيفية التعامل مع الازدواج الضريبي في عمليات التجارة بين أو داخل سلطتين ضريبيتين، وأي سلطة ضريبية لها الحق في فرض

<sup>1</sup> أحمد بساس، مرجع سبق ذكره، ص 108.

<sup>2</sup> زهرة حبو، مرجع سبق ذكره، ص ص 427-428.

ضرائب على الشركة<sup>1</sup>. خصوصا مع تنامي تلاعب الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق أقصى الأرباح بأقل عبء ضريبي ممكن<sup>2</sup>.

تضمنت المادة 5 (المنشأة الثابتة) من الاتفاقية الضريبية النموذجية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تعريف مفهوم المعاهدة الخاص بالمنشأة الثابتة على أنه "مكان ثابت للعمل يتم من خلاله مزاوله أعمال المؤسسة كليا أو جزئيا"، واستخدم هذا التعريف بشكل أساسي لغرض تخصيص الحقوق الضريبية عندما تجني مؤسسة تابعة لدولة ما أرباحا تجارية من دولة أخرى، وأضافت في فقرتها الثانية أنه يجب أن تتضمن هذه المنشأة الثابتة<sup>3</sup>: مقر الإدارة، الفرع، المكتب، مصنع، مشغل، منجم، بئر البترول أو الغاز، مكان استخراج الموارد الطبيعية وموقع البناء أو التركيب.

فيما يخص موقع البناء أو التركيب، تنص المادة 5 فقرة 3 على أن "موقع البناء أو التركيب لا يشكل منشأة ثابتة إلا إذا استمر لأكثر من اثني عشر شهرا"، هذا يعني أن مشروع البناء لا يمكن تصنيفه كمنشأة ثابتة إلا إذا استوفى المدة اللازمة والمحددة بأكثر من اثني عشر شهرا.

### 3. آلية الجناات الضريبية: يتمثل تقليل الضرائب الهدف الأساسي والمحرك الرئيسي لنشاط

الجناات الضريبية لذلك فهي تسمح للشركات متعددة الجنسيات بتحويل الأرباح من المواقع الضريبية المرتفعة اليها، مستغلة بذلك معدلات الضريبة المنخفضة للغاية (غالبا صفرية) على أرباح الشركات غير المقيمة، وتوفر درجة عالية من السرية فيما يتعلق بتبادل المعلومات، ويتم هذا عبر مجموعة من الطرق أهمها<sup>4</sup>:

- إنشاء شركات وهمية تابعة في الجناات الضريبية تسمى بالشركات الوسيطة أو الساترة تعود ملكيتها الى شركة أم، تسير وتدار من قبل أشخاص طبيعيين أو اعتباريين يصعب تحديد هويتهم ومكان إقامتهم، يتم من خلال هذه الشركات المنشأة استقبال الأرباح المحولة من الفروع المنتشرة للشركة الأم في الدول التي تخضع لضغط ضريبي مرتفع، تتجنب الشركات متعددة الجنسيات عيوب السوق التي يسببها قانون الضرائب الدولي المعقد من خلال وضع استراتيجية تعمل على مواءمة شركات الجناات الضريبية التابعة لها مع الشركات التابعة في الدول ذات الضغط الضريبي المرتفع لثلاثة أسباب رئيسية هي:

<sup>1</sup> Stoycho Lalkov Dulevski, « Digital Permanent Establishment », *Economic Archive*, 4/2020, P53.

<sup>2</sup> ملال محمد طارق، مرجع سبق ذكره، ص 130.

<sup>3</sup> OECD, Interpretation and Application of Article 5 (Permanent Establishment) of the OECD Model Tax Convention, Centre for Tax Policy and Administration, October 2011, P 02

<sup>4</sup> Chris Jones et Autres, op.cit, P 178.

## الفصل الثاني الاطار المفاهيمي للتهرب الضريبي

- من أجل إرجاء أو الهروب من ضريبة أرباح الشركات المقيمة أو غير المقيمة من خلال إقامة جدار من السرية؛
- العمل كمقدمين لرأس المال لمجموعة الشركة المتعددة الجنسيات؛
- العمل كشركات تأمين توفر غطاء للمخاطر التي لا يتم التأمين عليها.
- إضافة الى هذه الطريقة، يمكن للشركات أيضا هيكلة تمويلها بحيث تكون خصومات الفائدة في الجنات الضريبية أكثر احتمالا من تلك الشركات التابعة في البلدان ذات الضرائب المرتفعة، مما يقلل الدخل الخاضع للضريبة وفقا لذلك؛
- قد تستخدم الشركات أيضا ترتيبات تقاسم التكاليف أو طرق أخرى لنقل الملكية الفكرية الى الدول الأجنبية منخفضة الضرائب، حيث يمكن بعد ذلك الإبلاغ عن الأرباح الناتجة؛
- أخيرا، هناك شركات متعددة الجنسيات تتميز بالبراعة في إنشاء سلاسل ملكية مبهمه وهياكل تنظيمية هجينة لتوليد ما يسمى بالأرباح عديمة الجنسية التي لا تخضع للضريبة في أي دولة<sup>1</sup>.

### رابعا: الجهود الدولية المنتهجة لمكافحة التهرب الضريبي الدولي

تتمثل المشكلة الأساسية للتهرب الضريبي الدولي في استغلال الشركات متعددة الجنسيات للفجوات وعدم التطابق في القواعد الضريبية الدولية لتحويل الأرباح بشكل مصطنع الى سلطات ضريبية منخفضة أو معدومة، والمثير في الأمر أكثر هو أن معظم الاستراتيجيات المنتهجة من هذه الشركات كانت قانونية، لذا وبهدف التعامل مع هذا الواقع وُلد مشروع تآكل القاعدة وتحويل الأرباح (BEPS) بين مجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في أعقاب الأزمة المالية في عام 2015 بمجموعة من التوصيات لاتباع نهج دولي منسق لمكافحة التهرب الضريبي من قبل الشركات متعددة الجنسيات<sup>2</sup>، استمر العمل مع نمو عدد البلدان المشاركة في هذا المشروع الى 125 دولة للعمل على قدم المساواة وتشمل مجالات العمل الرئيسية لمعالجة BEPS في:

- وقف التحويل غير المناسب للأرباح بين الشركات متعددة الجنسيات في مختلف البلدان؛
- مساعدة البلدان على تحصيل ضريبة القيمة المضافة بشكل أكثر فعالية في العالم الرقمي المعاصر؛

- إلغاء التسوق بموجب المعاهدة بين السلطات القضائية؛

<sup>1</sup> Kimberly A Clausing, Taxing Multinational Companies in the 21 st Century, Report, January 2020, P 242, <https://www.brookings.edu/research/taxing-multinational-companies-in-the-21st-century/> Consulté Le 21/06/2022.

<sup>2</sup> <https://www.oecd.org/about/impact/combatinginternationaltaxavoidance.htm/> Consulté Le 20/06/2022

## الفصل الثاني الاطار المفاهيمي للتهرب الضريبي

- تسهيل التنفيذ السريع لتدابير BEPS من خلال أداة جديدة متعددة الأطراف.
- يمثل الهدف الرئيس لهذه الاتفاقية في توفير الوقت اللازم للحكومات من خلال القضاء على المفاوضات الفردية التي تستغرق سنوات عديدة حتى يتم الانتهاء منها، وسد الثغرات في آلاف المعاهدات الضريبية الأخرى، عبر إجراءات تضع من خلالها مجموعة واحدة من القواعد الضريبية الدولية لوضع حد لتآكل القواعد الضريبية والتحويل المصطنع للأرباح الى جنات ضريبية بغرض التهرب من الضرائب. وهو ما جاءت به خطة العمل التي صدرت في سبتمبر 2014 حيث ركزت على سبعة عناصر لمساعدة البلدان على تحقيق هذه الأهداف<sup>1</sup> هي:
- ضمان الاتساق الدولي للضرائب على الشركات، وذلك بفضل أحكام المعاهدة القياسية الجديدة التي تهدف إلى تحديد آثار الهياكل الهجينة؛
- إعادة تنظيم القواعد الضريبية على الجوهر الاقتصادي لاستعادة الفوائد المتوقعة من المعايير الدولية ومنع إساءة استخدام المعاهدات الضريبية؛
- ضمان أن تكون أسعار التحويل المحسوبة متوافقة مع خلق القيمة، من خلال تدابير لمعالجة قضايا تسعير التحويل في المجال الأساسي للأصول غير الملموسة؛
- تطوير الشفافية للإدارات الضريبية وزيادة اليقين والوضوح لدافعي الضرائب من خلال تحسين وثائق التسعير التحويلي وتطوير نموذج معياري لإعداد التقارير لكل بلد على حدا؛
- مواجهة التحديات التي يفرضها الاقتصاد الرقمي؛
- تسهيل التنفيذ الفوري لإجراءات BEPS من خلال تقرير عن جدوى تطوير أداة متعددة الأطراف لتعديل المعاهدات الضريبية الثنائية؛
- مكافحة الممارسات الضريبية الضارة.

<sup>1</sup> <http://www.oecd.org/fr/ctp/beps-actions-2014.htm>/Consulté Le 20/06/2022

### المبحث الثالث: التهرب الضريبي في ضوء أنشطة الاقتصاد الرقمي "اقتصاد المعرفة"

أحدث التطور اللافت لشبكة الأنترنت ومستخدميها، والانتشار الواسع لتقنيات المعلومات والاتصال في العالم تغييرات واسعة في السلوك الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي للمجتمع محليا وعالميا، وظهر ذلك جليا على الجانب الاقتصادي في ظهور أنواع جديدة من التعاملات التجارية بين المتعاملين الاقتصاديين سميت بمصطلحات جديدة ومتعددة، مثل اقتصاد المعرفة، الاقتصاد الرقمي، اقتصاد الأنترنت، وغيرها من المصطلحات التي تصب في مفهوم واحد.

يعتمد الاقتصاد الرقمي بصورة أساسية على شبكة الأنترنت التي تنتشر بشكل واسع في العالم مما ضاعف من عدد مستخدميها محولة بذلك العالم بأسره الى قرية صغيرة ومركزا للتجارة الإلكترونية التي تعد أهم ما جاء به الاقتصاد الرقمي حيث بلغت مبيعاتها في العالم بحسب تقديرات الأمم المتحدة لعام 2018 حوالي 26 تريليون دولار مغطية بذلك ما قدره 30% من إجمالي اقتصاد العالم، ونحو 25% من النمو العالمي، موفرة بذلك ما يزيد عن 65% من فرص العمل في البلدان المتقدمة، وتتضاعف الصادرات العالمية من خدمات الاقتصاد الرقمي الى مقدار الثلاثة أضعاف في الفترة الممتدة بين 2005 الى 2018 لتصل حوالي 50% من إجمالي صادرات الخدمات في العالم نهاية 2018، لهذا أصبح الاقتصاد الرقمي واقعا لا يمكن إنكاره<sup>1</sup>، وبالرغم مما جاءت به من إيجابيات إلا أنها أفرزت تحديات للنظم الضريبية المحلية تتعلق بكيفية سيطرتها على الشركات العاملة في مجال الاقتصاد الرقمي وإخضاع أرباحها للضرائب في ضوء القواعد والمعايير الضريبية الدولية والمحلية الحالية<sup>2</sup>، ما أثار العديد من المناقشات من أجل تطوير سياسات جديدة للتعامل مع الاختلافات الحاصلة بين فرض الضرائب على العمليات التجارية المادية وتلك الافتراضية.

### المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الرقمي وخصائصه

أثرت تكنولوجيا المعلومات والاتصال في جميع مناحي الحياة اليومية لسكان المعمورة سواء السياسية، العسكرية، الاجتماعية وحتى الاقتصادية منها ولعل أهم ما أفرزه هذا التطور التكنولوجي في المجال الاقتصادي هو تلك النشاطات الاقتصادية الرقمية والتي تنامت وتطورت بمرور السنين وتطور وسائل الاتصال.

<sup>1</sup> [https://unctad.org/fr/node/2390/Consulté Le 22/06/2022](https://unctad.org/fr/node/2390/Consulté%20Le%2022/06/2022)

<sup>2</sup> طارق عبد القادر إسماعيل، "الضرائب على الاقتصاد الرقمي في الدول العربية"، مقال بمجلة (دراسات اقتصادية)، العدد 81، 2021، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، دولة الامارات العربية المتحدة، ص 05.

### أولاً: مفهوم الاقتصاد الرقمي

الاقتصاد الرقمي هو ذلك الاقتصاد القائم على المعرفة، والذي يقوم أساساً على استخدام التكنولوجيا الرقمية المتمثلة في الشبكة الدولية للمعلومات "الأنترنت" أو الشبكات الداخلية للمعلومات "الأنترنت" وكل ما يتعلق بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات<sup>1</sup>، تعود جذور الاقتصاد الرقمي الى عام 1921 في الولايات المتحدة الأمريكية عندما قدم Frank Hyneman Knight<sup>2</sup> أول دراسة له عن اقتصاد المعلومات، ثم توالى الدراسات بعده كالدراسة التي قدمها الاقتصادي Alfred Marshall<sup>3</sup> بعنوان "نظرية اقتصادية للتنظيم والمعلومات"، ثم توالى الدراسات بعده حتى سنة 1977 أين أدخل العالم Stickler ، المعلومات كمتغير متميز في الصياغات التحليلية الاقتصادية، وفي عام 1989 اقترح الاقتصادي Kyberg علم المعلومات التنموي الذي عُرف بأنه " العلم الذي يبحث في تأثير المعلومات على التنمية الاقتصادية"، فهو يرتكز على نظرية تفترض أن المعلومات قيمة مضافة عندما تمتزج بعناصر الإنتاج المادية والبشرية فهي تضيف إليها قيمة عالية من الكفاءة وزيادة الإنتاج، وهو ما حفز الدول المتقدمة إلى اتخاذ قرار التنمية المعلوماتية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية، تعتبر المعلومة في الاقتصاد الرقمي عنصر الإنتاج الأساسي والقوة الدافعة للثروة، لكنه مرهون بمجموعة من المقومات الأساسية التي لا غنى عنها لنشاطه وتطوره أهمها<sup>4</sup>:

- البنية التحتية اللازمة لإرساء تقنيات المعلومات والاتصال كشبكة الهاتف والأنترنت وكذا التجهيزات التقنية المتطورة؛
- مواكبة مؤسسات النظام المالي والقواعد المنظمة له لتطور الاستثمارات والمعاملات المالية وحركة رؤوس الأموال الخاصة بالاقتصاد الرقمي؛
- تكوين المورد البشري الكفاء في التعامل مع هذا النوع من الاقتصاد من خلال التعليم والتدريب المستمر؛

<sup>1</sup> Turban E and al., **Information Technology for Management: Transforming Organizations in Digital Economy**, Vol 5, Wiley, P 42

<sup>2</sup> فرانك هاينمان نايت: اقتصادي أمريكي ولد في 07 نوفمبر 1885 وتوفي في 15 أبريل 1972، قضى معظم حياته المهنية في جامعة شيكاغو.

<sup>3</sup> ألفريد مارشال: اقتصادي بريطاني ولد في 26 يوليو 1842 في لندن وتوفي في 13 يوليو 1924 في كامبريدج، كان من أكثر الاقتصاديين تأثيراً في عصره.

<sup>4</sup> أماني فوزي، "مفهوم الاقتصاد الرقمي"، *مقال بمجلة (المجلة الاجتماعية القومية)*، العدد 3، المجلد 54، سبتمبر 2017، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، جمهورية مصر العربية، ص ص 166-167.

- مواكبة التطور التكنولوجي في هذا المجال من خلال الاهتمام بالبحث والتطوير وزيادة الإنفاق على المشاريع العلمية التي تزيد من كفاءة العنصر البشري والرصيد المعرفي؛
- حماية الملكية الفكرية ومبتكريها بإعطاء براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق الطبع والنشر؛
- تكييف البيئة القانونية والنظامية لهذا النوع من الاقتصاد لحماية الحقوق وتوضيح الواجبات لمختلف الأطراف الفاعلة فيه.

### ثانيا: خصائص الاقتصاد الرقمي

- اختص الاقتصاد الرقمي بمجموعة من الخصائص والسمات التي ميزته عن غيره من الاقتصاد التقليدي نذكر أهمها كما يلي<sup>21</sup>:
- إن أهم عوامل الإنتاج التي يعتمد عليها الاقتصاد الرقمي في إنتاجه هي عامل المعرفة والذي يعد أحدث عوامل الإنتاج وأكثرها أهمية في العصر الحديث، وهو ما ميز أصحاب المعرفة والتكنولوجيا بامتلاكهم لأغنى وأثمن عوامل الثروة في عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصال عن غيرهم ممن لا يملكونها؛
  - أتاح الاقتصاد الرقمي مرونة وحرية في التنقل وحركة غير مسبقة تتلاشى أمامها كل العقبات والقيود التقليدية والحدود، فكل ما يحتاج اليه المتعامل هو معرفة علمية وإدراك كامل بأبعاد وجوانب هذا الاقتصاد؛
  - ينشط هذا الاقتصاد من خلال أسواق الكترونية ظهرت كنتيجة لهذا الفضاء الإلكتروني الافتراضي، ودون قيود أو حدود جغرافية، يتم من خلالها تسويق المنتجات والخدمات الرقمية والمعرفية؛
  - أحدث هذا الاقتصاد وظائف جديدة، تختلف عن تلك الوظائف التقليدية وتميزها بمعارف جديدة ومتجددة حسب التغيرات والتحديثات التكنولوجية؛

<sup>1</sup> بن سولة نور الدين، "الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية"، *مقال بمجلة (تطوير)*، العدد 2، مجلد 5، ديسمبر 2018، جامعة طاهر مولاي سعيدة، الجزائر، ص ص 338-339

<sup>2</sup> شيرين محرم علي التوني، "الاقتصاد الرقمي ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جمهورية مصر العربية"، *مقال بمجلة (المجلة العربية للإدارة)*، العدد 2، المجلد 42، جوان 2022، جمهورية مصر العربية، ص ص 347-348.

- تتركز أنشطة الاقتصاد الرقمي خلافا للاقتصاديات التقليدية على مجالي التجارة والخدمات مقارنة بالصناعة؛
  - يستهدف المتعاملين في سوق الاقتصاد الرقمي تحقيق أقصى ربح ممكن من خلال إبراز الابتكار والتنافسية بينهم، خلافا للسوق التقليدي الذي يعتمد على العرض والطلب؛
  - يتوقف النشاط في الاقتصاد الرقمي على مدى انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتطورها ومواكبتها للحدثة خاصة تلك المتعلقة بالبنية التحتية، كخطوط الهاتف، نوعية الحواسيب، وتدفق الأنترنت وغيرها من العوامل المؤثرة؛
  - يتطلب الاقتصاد الرقمي تكيف الإدارة مع متطلبات وخصوصيات هذا الاقتصاد، كالتحول من الإدارة الورقية الى الإدارة الإلكترونية لتسهيل تنقل الأموال والسلع والخدمات وحتى المعلومات حتى يُسهل من سرعة اتخاذ القرار وإنفاذه؛
  - ينفرد الاقتصاد الرقمي بمرونته الدائمة، حيث يتكيف بسرعة مع التغيرات السريعة التي يعيشها المتعاملون ويتجدد ويولد منتجات معرفية جديدة حسب المستجدات التي تطرأ على حياة الزبون.
- أبرز الاقتصاد الرقمي مجموعة من النشاطات الجديدة التي ساهمت في ظهور نوع جديد من المؤسسات التي تقوم على أساس الكتروني من خلال قاعدة تقوم على أساس شبكة الأنترنت عبر مجموعة من التطبيقات هي<sup>1</sup>:
- التجارة الإلكترونية: ويقصد بها بيع أو شراء السلع أو الخدمات عبر شبكة الإنترنت واستغلال تكنولوجيا المعلومات في تبادل السلع والخدمات والمعلومات بين الأفراد؛
  - التسويق الإلكتروني: يعد التسويق الإلكتروني من أهم إفرازات الاقتصاد الرقمي حيث برزت أهميته بعد الغلق الذي صاحب انتشار جائحة كورونا أين تزايد بشكل ملفت للأنظار حيث بلغ في العالم حوالي 1.5 مليار شخص عام 2020م<sup>2</sup>، ويتم من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق الأهداف التسويقية؛

<sup>1</sup> شيرين محرم علي التوني، مرجع سبق ذكره، ص 348.

<sup>2</sup> جمال قاسم حسن، محمود عبد السلام، التجارة الإلكترونية، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، سنة 2021.

- الاستثمار الإلكتروني: أفرز الاقتصاد الرقمي نوعا جديدا من النشاطات الاقتصادية سمح للمتعاملين من خلاله الى استغلال تكنولوجيا المعلومات في اتخاذ قرارات الاستثمار خاصة في مجال أسواق المال.

### ثالثا: آفاق الاقتصاد الرقمي في الجزائر

اتخذت الجزائر العديد من الاستراتيجيات والسياسات التي عكست اهتمامها الكبير بتطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال وما ينتج عنه من تحول رقمي للمجتمع الجزائري، فهي تطمح الى تشييد مجتمع معلومات شامل يرتقي بالجزائر إلى اقتصاد قائم على العلم والمعرفة، وهو نابع من رغبة سياسية جلية لا تنفك السلطات العليا للبلاد عن التأكيد عليها في مسعاها لتقليص الفجوة الرقمية من خلال تشجيع المعرفة والابتكار لا سيما في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والسماح لجميع الجزائريين بالنفاذ لتكنولوجيا الإعلام والاتصال بتطوير الخدمات المبتكرة والمضامين الرقمية الوطنية، وتعزيز القدرات في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال بتعميم استعمالها في شتى الميادين، دون الإغفال عن تعزيز الحوكمة الإلكترونية وتنظيم البيئة الرقمية، وكذا إرساء المبادئ العامة لتعزيز الثقة في البيئة الرقمية بصفة عامة<sup>1</sup>.

توجهت الجزائر شيئا فشيئا الى تطوير البنية التحتية في مجال الأنترنت، من حيث جودتها، وسرعة تدفقها وربطها بمختلف القطاعات مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تأمين البيانات وحمايتها من الجرائم الإلكترونية وذلك عبر مجموعة من المراحل بهدف تطوير شبكة الأنترنت حيث توجهت الجزائر الى تحديث شبكة الهاتف الثابت وتطويرها وتجديد عمليات الربط باستخدام تكنولوجيا الألياف البصرية مع تعميمها على كامل التراب الوطني، بما يلائم الشروط الدولية لتمكين المستخدمين من الحصول على خدمات التدفق العالي للأنترنت، وفتح المجال أمام الخواص في مجال خدمات الهاتف النقال وتعزيزه بخدمات الأنترنت للاستفادة من مختلف المزايا والعروض الحديثة التي أصبحت ذات أهمية قصوى في حياة المواطن<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> الموقع الرسمي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا:

<https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/6-Algeria-Min-Post-Telecom-Ar.pdf>/Consulté Le 27/06/2022

<sup>2</sup> آيت عيسى عيسى، عية عبد الرحمان، "الاقتصاد الرقمي في الجزائر بين الإمكانيات والطموح"، مقال بمجلة (الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال)، العدد 02، المجلد 10، 2021، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 618.

مع الإشارة إلى أن التوجه للتجارة الإلكترونية أدى هذا الى بروز شركات تستطيع ممارسة أعمالها التجارية عن بعد في الجزائر ودون التواجد المادي، وهو ما خلق تحديا كبيرا للنظام الضريبي في كيفية التعامل والسيطرة على أنشطة الاقتصاد الرقمي وإخضاعها للقواعد الضريبية المحلية، خاصة في ظل غياب قواعد ومعايير دولية<sup>1</sup>، مما تسبب في جملة من التداعيات أبرزها:

- تفاوت الأعباء الضريبية بين الشركات الرقمية والتقليدية وبالتالي غياب العدالة الضريبية؛
- فقدان الدولة لإيرادات ضريبية ضخمة مستحقة كان يمكن أن تساهم في تعزيز الوضع المالي؛

- ضعف الدولة في ممارسة قدرتها على بسط سيادتها الضريبية على هذه الموارد.

### المطلب الثاني: التحديات الضريبية الناشئة عن الاقتصاد الرقمي

لم تعد قواعد النظم الضريبية المألوفة صالحة لنماذج الأعمال المستحدثة خاصة تلك المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية الرقمية التي لم تكن موجودة من قبل ولم تعهدها النظم الضريبية القائمة في شكلها الحالي، حيث يعود تاريخ الإطار الضريبي الدولي الحالي الى أوائل القرن العشرين، فهو مصمم للاقتصاد الأقل عولمة الذي يعتمد على الوجود المادي للشركات في منطقة تسمح بإقامة صلة بينها وبين السلطات الضريبية، ولم يعد مناسبا تماما للأعمال التجارية الحديثة التي تنشط من خلال الاقتصاد الرقمي، ما فصح المجال لأسئلة جديدة تتعلق بالسياسات المرتبطة بآثار هذه الأنشطة على المنافسة من جهة، والحاجة الى تكييف الأنظمة الضريبية الحالية مع المستجدات المتتالية خاصة تلك المتعلقة بالأعمال التجارية من جهة أخرى.

#### أولا: التحديات المتعلقة بالضرائب

يخلق الاقتصاد الرقمي مجموعة من التحديات تتعلق أساسا بالضرائب يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

**1. عدم التواجد المادي للشركات:** أفرزت الأنشطة التجارية الرقمية تحديات جديدة حالت دون تطبيق القواعد والمعايير الضريبية التقليدية القائمة على قاعدة المنشأة الدائمة، ويرجع ذلك الى سهولة نقل أصول وأنشطة الأعمال التجارية الرقمية عبر البلدان دون الحاجة الى التواجد المادي ودون تلبية متطلبات قاعدة المنشأة الدائمة في أية سلطة ضريبية معينة، متجنبين بذلك الوجود الخاضع للضريبة الأعلى، فهي القاعدة التي تستند اليها معظم المعاهدات الضريبية الحالية، كاتفاقية الضرائب النموذجية

<sup>1</sup> طارق عبد القادر إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 11.

للأمم المتحدة أو الاتفاقية الضريبية النموذجية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث يتم من خلال هذه القاعدة تحديد ما اذا كانت الشركة خاضعة للضرائب أم لا، فهي المكان الذي تجرى فيه أعمال الشركة كلياً أو جزئياً ومن خلالها يمكن للإدارة الضريبية فرض الضرائب عليها<sup>1</sup>.

**2. صعوبة تحديد الدخل الناتج عن الأصول غير الملموسة وكيفية تخصيصه:** تعتبر الأصول غير الملموسة كالبرمجيات والخوارزميات أصولاً حاسمة للعديد من نماذج الأعمال الجديدة الناشطة في الاقتصاد الرقمي وهو ما سهل من عملية هيكلة الأعمال التجارية بطريقة تخفض من الالتزامات الضريبية الى الحد الأدنى، وسهولة نقلها في جميع أنحاء العالم<sup>2</sup>، لذلك لا تستطيع الدول من خلال النظم الضريبية التقليدية فرض ضرائب على الأرباح المحققة على أراضيها لنشاط الشركات الرقمية بالإضافة الى صعوبة توزيع الحقوق الضريبية بسبب عدم وضوح كيفية تحديد القيمة الناشئة عن استخدام البيانات داخل الدولة من خلال المنتجات والخدمات الرقمية<sup>3</sup>.

**3. صعوبة تحديد أين وكيف يتم إنشاء القيمة بالضبط:** تستفيد الشركات الرقمية بشكل كبير من تحليل بيانات المستخدمين الذين يسمحون للمنصات باستخدامها مقابل الوصول المجاني للخدمات، وإمكانية بيعها للمعلنين عبر الأنترنت، وهو ما يشكل صعوبة في تحديد مدى مساهمة هؤلاء المستخدمين في خلق القيمة، والتي لا تظهر بشكل عام في ميزانيتها العمومية وبالتالي لن يتم أخذها في الاعتبار عند تحديد الدخل الخاضع للضرائب<sup>4</sup>.

**4. صعوبة تصنيف الدخل للأغراض الضريبية:** أدت صعوبة تصنيف الدخل الناتج عن أنشطة الاقتصاد الرقمي الى ظهور فجوات تشريعية جمة وطرح العديد من الاستقهامات حول مدى مطابقة المعاهدات الضريبية الحالية مع طبيعة الأنشطة الرقمية فعلى سبيل المثال في البلد الذي تنسب اليه المنشأة الدائمة ستخضع أرباح الأعمال لضريبة الشركات على صافي الدخل، في حين قد تخضع الإيرادات والخدمات الفنية لضريبة الاستقطاع في بلد الدافع<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> Marcin Szczepanski, « Taxing the digital economy new developments and the way forward », *European Parliamentary Research Service*, PE 698.761, October 2021, P 2.

<sup>2</sup> Marcin Szczepanski, op.cit, P 2.

<sup>3</sup> طارق عبد القادر إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 15.

<sup>4</sup> Eli Hadzhieva, «Impact of Digitalization on International Tax Matters », Study Requested By the TAX3 Committee, *European Parliament*, PE 626.078, February 2019, P 17.

<sup>5</sup> Marcin Szczepanski, op.cit, PP 2-3

تجدر الإشارة الى أن الاقتصاد الرقمي المتطور باستمرار يطرح مجموعة من التحديات الأخرى المتعلقة بالاحتيال الضريبي والتي تتجسد في عدم اكتشاف بعض المعاملات عبر الأنترنت التي يتم إجراؤها من خلال الأنظمة الأساسية كهوية المستخدمين ومبلغ الدفع.

### ثانيا: التحديات المتعلقة بإدارة الضرائب

أبرزت أنشطة الاقتصاد الرقمي مجموعة من التحديات تتعلق أساسا بعمل الإدارة الضريبية يمكن تلخيص أغلبها في النقاط التالية<sup>1</sup>:

**1. تحديد الأعمال التجارية:** صعوبة تحديد الوعاء الضريبي والتعرف على حجم المبيعات وصعوبة تحديد نطاق الصفقات محليا أو دوليا بالنسبة للاستهلاك الفردي، بما يضمن امتثالها للقواعد الضريبية الوطنية، سواء كانت تلك الأعمال مقيمة أو غير مقيمة.

**2. جمع المعلومات:** صعوبة جمع المعلومات اللازمة للتعامل مع نشاط الأعمال في الاقتصاد الرقمي كمعرفة مكان الإقامة الدائمة للمنشأة المتواجدة خارج حدود الدولة، والمعلومات اللازمة عن نشاطها، وإمكانية الوصول إليها في إطار تبادل المعلومات الضريبية بين الدول.

**3. التعرف على العملاء وتحديد مكان تواجدهم:** يصعب على إدارة الضرائب تحديد مكان تواجد العملاء ومعرفتهم لطبيعة عملهم الافتراضي من خلال أنشطتهم الرقمية.

**4. تتبع العمليات والتحويلات المالية وحصرها وتحديد المستفيد الفعلي منها:** يصعب تتبع المعاملات المالية التي يتم تسويتها من خلال وسائل الدفع الإلكتروني عن بعد وخارج البلاد، وبالتالي لا يمكن احتساب القيمة الخاضعة للضريبة.

**5. صعوبة إثبات التعاقدات الإلكترونية وأساليب التوقيع الإلكتروني:** لذا من الضروري إعادة النظر في وسائل الإثبات والتحقق.

**6. صعوبة إجراء تدقيق ضريبي:** تضطر إدارة الضرائب الى الاعتماد على ما يتم التصريح به من طرف الشركات الرقمية بسبب عدم التواجد المادي لها.

<sup>1</sup> طارق عبد القادر إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 16.

### المطلب الثالث: جهود التصدي لتحديات فرض الضرائب على أنشطة الاقتصاد الرقمي

فرضت التحديات الضريبية المتنامية جراء تزايد أنشطة الاقتصاد الرقمي، تحويل الاهتمام الدولي والإقليمي الى البحث عن كيفية التعامل مع هذا النوع من التحديات، عبر تحيين النظم الضريبية التقليدية والعمل على تضافر الجهود الدولية بهدف الوصول الى قواعد ومعايير تساعد على مواجهة هذه التحديات بما يضمن التوزيع العادل للمستحقات الضريبية بين الدول وبسط سيادتها الضريبية عبر أقاليمها، وهو ما تجسد عبر مجموعة من المراحل تطورت واستمرت منذ تسعينيات القرن الماضي ولا تزال حتى اليوم.

### أولاً: الجهود الدولية للتصدي لتحديات فرض الضرائب على أنشطة الاقتصاد الرقمي

كللت الجهود الدولية المبذولة من طرف الحكومات والمنظمات الرامية لإيجاد أجوبة وحلول لعدد من الأسئلة الضريبية التي وردت بعد تطور نشاط الاقتصاد الرقمي خلال تسعينيات القرن الماضي، بردة فعل إيجابية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تجسدت من خلال الموافقة على مجموعة من الشروط والمبادئ التي جاء بها إطار أوتاوا سنة 1998، والتي يجب أن تعتمد عليها الحكومات في نهجها لفرض الضرائب على أنشطة الاقتصاد الرقمي تمثلت هذه المبادئ فيما يلي<sup>1</sup>:

1. شروط الإطار الضريبي في أوتاوا سنة 1998: اعتمد المؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوتاوا في عام 1998 "عالم بلا حدود-تحقيق إمكانات التجارة الإلكترونية"، مجموعة من المبادئ الضريبية العامة التي يجب أن تنطبق على التجارة الإلكترونية تمثلت في:
  - مبدأ الحياد: لا بد من ضمان العدل والإنصاف في فرض الضرائب والوقوف على حياد بين أشكال التجارة الإلكترونية وأشكال التجارة التقليدية، مع ضمان المساواة في مستويات فرض الضريبة دون تمييز بين أصحاب الأنشطة الرقمية والتقليدية؛
  - مبدأ النجاعة: وذلك بتقليص تكاليف الامتثال الضريبي سواء لدافعي الضرائب أو للسلطات الضريبية الى أدنى حد ممكن؛
  - مبدأ اليقين والبساطة: يجب أن تكون قوانين الضرائب واضحة وسهلة الفهم حتى يتمكن دافعو الضرائب من توقع قيمة الضرائب التي ستفرض عليهم قبل القيام بعمليات التبادل، بما في ذلك معرفة متى وأين وكيف يتم حساب الضريبة؛

<sup>1</sup> OECD, Implementation of the Ottawa Taxation Framework Conditions, the 2003 Report, P 12.

- مبدأ الفعالية والإنصاف: يجب أن تنتج الضرائب المبلغ الصحيح للضريبة في الوقت المناسب، مع الحد من احتمالية الغش والتهرب الضريبي وتجنبها، دون الإغفال عن الحفاظ على تدابير العمل على إيجاد الحلول المناسبة للمخاطر التي تنطوي عليها؛
- مبدأ المرونة: يجب أن تكون أنظمة الضرائب مرنة وديناميكية لضمان مواكبة التطورات التكنولوجية والتجارية.

استمر عمل لجنة الشؤون المالية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان في تطوير هذه المبادئ الى إرشادات عملية للتطبيق الدولي، ومع تسارع تطور تقنية المعلومات وبروز نماذج أعمال جديدة توسع نطاق عمل الشركات متعددة الجنسيات وأصبحت تمارس أنشطتها في مختلف الدول، وتوسع معه استغلال الفجوات وعدم التطابق بين الأنظمة الضريبية في مختلف الدول للاحتيال وتجنب دفع المستحقات الضريبية من خلال نقل الأرباح الى الجنات الضريبية، مما يتطلب اتخاذ خطوات جريئة على المستويين الدولي والإقليمي لاستعادة الثقة في النظام الضريبي الدولي وضمان ممارسة سيادة الدول الضريبية في فرض الضرائب على الأرباح في أماكن حدوث الأنشطة الاقتصادية وخلق القيمة<sup>1</sup>.

2. مشروع تأكل القواعد الضريبية وتحويل الأرباح: أسس هذا المشروع من قبل دول مجموعة العشرين (G20)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بهدف تطوير المعايير اللازمة لمكافحة التهرب الضريبي الناتج عن استغلال الشركات متعددة الجنسيات للفجوات وعدم التطابق بين الأنظمة الضريبية في مختلف الدول، وتجهيز الحكومات بالأدوات المحلية والدولية المناسبة لمكافحة التهرب الضريبي وضمان خضوع الأرباح للضريبة حيثما تتم مزاولة الأنشطة الاقتصادية المولدة لها وحيثما تنشأ القيمة، دون الإغفال عن ضمان بيئة ضريبية أكثر شفافية، حيث ركزت خطة العمل هذه على مجموعة من الإجراءات تمثلت في<sup>2</sup>:

- الإجراءات اللازمة لمعالجة BEPS ((Base Erosion and Profit Shifting
- تحديد المواعيد النهائية لتنفيذ هذه الإجراءات؛
- تحديد الموارد اللازمة والمنهجية لتنفيذ هذه الإجراءات.

1 طارق عبد القادر إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 17-18.

2 OCDE, Action Plan on Base Erosion and Profit Shifting, Preliminary Version, PP 14-26.

يتكون مشروع مكافحة تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح من 15 معيار للحد من التهرب الضريبي بهدف مساعدة الحكومات على معالجة التحديات المرتبطة بتآكل القواعد الضريبية وتحويل الأرباح مع مراعات الاتفاقيات والمعاهدات الضريبية واحترامها<sup>1</sup>، وكذا مجموعة من الخيارات التي يمكن أن تعتمد عليها الدول في معالجة القضايا المرتبطة بالضرائب المباشرة التي أثارها الرقمنة دون أن تقدم توصيات بشأن هذه المعالجات<sup>2</sup>.

مع الإشارة إلى أن مشروع BEPS يمثل نقطة تحول في تاريخ التعاون الدولي في مجال الضرائب، فهو يركز على مجموعة من الأسس تتمثل في<sup>3</sup>:

- **العمل بشكل شامل وفعال:** حيث يشمل جمع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تسهيل مشاركة أكبر للاقتصادات الرئيسية غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبلدان النامية، وبدعم من مجموعة العشرين وبمشاركة الأمم المتحدة، ليشترك الجميع كشركاء وعلى قدم المساواة بغية إثراء النقاشات واستكشاف الحلول الممكنة مع جميع أصحاب المصلحة في هذا المشروع، رغم اختلاف وخصوصية الأطر القانونية والإدارية لهذه البلدان؛

- **العمل بفعالية:** يعتمد مشروع BEPS على خبرة لجنة الشؤون المالية (CFA) والهيئات الفرعية التابعة له من أجل إيجاد طرق لإنجاز العمل بسرعة مع السعي إلى التوافق في الآراء، واستخدام أساليب العمل عن بعد وتقليل الاجتماعات المادية إلى الحد الأدنى، لإعداد مسودات يتم تعميمها على الهيئة الفرعية والموافقة عليها؛

- **التشاور مع قطاع الأعمال والمجتمع المدني:** تم دعوة ممثلي الأعمال التجارية والمجتمع المدني للتعليق على المقترحات المختلفة التي تم تطويرها أثناء العمل، كما تم استشارة المنظمات غير الحكومية ومراكز الفكر والأوساط الأكاديمية والاستمرار في العمل على جميع الأصعدة وعلى الصعيد السياسي رفيع المستوى بصفة سنوية.

مع العلم أن مسار الجهود الدولية استمر للتصدي لتحديات الضرائب الناشئة عن الاقتصاد الرقمي ومنذ مؤتمر أوتاوا سنة 1998 عبر عدة مراحل يمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية:

<sup>1</sup> [www.oecd.org/tax/beps/beps-actions](http://www.oecd.org/tax/beps/beps-actions).

<sup>2</sup> طارق عبد القادر إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 18.

<sup>3</sup> OCDE, Action Plan on Base Erosion and Profit Shifting, op.cit, P14-P26.

## الفصل الثاني الاطار المفاهيمي للتهرب الضريبي

الجدول (2-2): مسار الجهود الدولية للتصدي لتحديات الضرائب الناشئة عن الاقتصاد الرقمي

| السنة | الجهود الدولية للتصدي لتحديات الضرائب الناشئة عن الاقتصاد الرقمي                                                                                                                                                                                                                                                                                             |
|-------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 1998  | أقر مؤتمر أوتاوا حول التجارة الإلكترونية شروط إطاره لمعالجة الضريبة للتجارة الإلكترونية.                                                                                                                                                                                                                                                                     |
| 2003  | أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبادئ إرشادية بشأن ضريبة الاستهلاك للخدمات والأصول غير الملموسة عبر الحدود.                                                                                                                                                                                                                                           |
| 2015  | المبادئ التوجيهية الدولية لضريبة القيمة المضافة/ضريبة السلع والخدمات، كمعيار عالمي لمعاملة ضريبة القيمة المضافة للتجارة الدولية في الخدمات والأصول غير الملموسة، كما أعدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقرير حول (الإجراء 1) المتعلق بمعالجة التحديات الضريبية للاقتصاد الرقمي بإطار مشروع تآكل القواعد الضريبية وتحويل الأرباح، قدم الى مجموعة العشرين. |
| 2018  | أعدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقرير مرحلي حول (الإجراء 1) المتعلق بمعالجة التحديات الضريبية للاقتصاد الرقمي بإطار مشروع مكافحة تآكل القواعد الضريبية، قدم الى مجموعة العشرين.                                                                                                                                                                        |
| 2019  | أعدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية برنامج عمل لتطوير حل توافقي للتحديات الضريبية الناشئة عن رقمته الاقتصاد، قدم الى مجموعة العشرين.                                                                                                                                                                                                                       |
| 2020  | طورت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "مقاربة موحدة Unified Approach" كأساس للتفاوض حول قضايا تخصيص الحقوق الضريبية وتوزيع الأرباح، والوصول الى حل قائم على التوافق بحلول نهاية 2020.                                                                                                                                                                        |

المصدر: طارق عبد القادر إسماعيل، "الضرائب على الاقتصاد الرقمي في الدول العربية"،

مقال بمجلة (دراسات اقتصادية)، العدد 81، 2021، صندوق النقد العربي، ص 17.

ثانيا: نطاق تطبيق الضرائب على الاقتصاد الرقمي في الجزائر

لم يعد بوسع إدارة الضرائب في الجزائر بوضعها الحالي التعامل مع أرباح الشركات الناشطة في المجال الرقمي بسبب مجموعة من المخاطر تتعلق أساسا بخصوصية الشركات الرقمية التي تسمح لها بمزاولة أنشطتها دون الحاجة للتواجد ماديا على أراضيها من جهة، والمخاطر المرتبطة بالازدواج

الضريبي والالتزام بالمعاهدات الضريبية الثنائية من جهة أخرى، مما خلق تحديات أثرت سلبا على حق الدولة في بسط السيادة الضريبية على أنشطة هذه الشركات، وفي ظل غياب قواعد ضريبية ومعايير دولية في هذا المجال اتجهت الجزائر الى اتخاذ تدابير أحادية الجانب ومحاولة تكييف نظامها الضريبي مع نماذج الأعمال الجديدة العابرة للحدود بهدف تمكينها من فرض ضرائب مباشرة وغير مباشرة على هذا النوع من الأنشطة، ومع ذلك يكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة لدى إدارة الضرائب في إطار السعي للتصدي لهذه التحديات من أجل حماية القواعد الضريبية، وتعزيز العدالة الضريبية التي تضمن المنافسة وتحمي الاقتصاد الوطني<sup>1</sup>.

### ثالثا: التدابير المخططة لمواجهة التحديات الضريبية الناشئة عن رقمته الاقتصاد في الجزائر

تعمل الجزائر على اتخاذ تدابير وإجراءات في إطار ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات على التجارة على المعاملات الرقمية حسب نتائج استبيان الضرائب على المعاملات الرقمية في الدول العربية الذي قام به صندوق النقد العربي سنة 2020 كما يلي<sup>2</sup>:

1. **الضرائب المباشرة:** يتم العمل على وضع إطار قانوني للاستغلال الأمثل للمعلومات، إضافة الى وضع برمجيات خاصة لدعم عمليات الرقابة الجبائية.

2. **الضرائب غير المباشرة:** فرض ضريبة القيمة المضافة على الخدمات والمنتجات المادية عن بُعد بنسبة 9 أو 19 بالمائة حسب نوع المنتجات الرقمية كما يلي:

- تطبق نسبة تبلغ 9% على الكتب والمجلات وما شابهها؛
- تطبق نسبة تبلغ 19% على لمنتجات المادية (سلع)؛
- توسيع نطاق قانون ضريبة القيمة المضافة ليشمل مبيعات الخدمات الرقمية.

3. **إدارة الضرائب:** تعزيز الرقابة الجمركية على السلع والخدمات من قطاع الأعمال الى قطاع الأعمال ((B2B))، وهذا بسبب إمكانية حصرها عند عبورها من المنافذ الجمركية وبالتالي يسهل فرض ضريبة القيمة المضافة عليها، عكس المنتجات والخدمات الرقمية الموجهة عن بعد من قطاع الأعمال الى قطاع المستهلكين ((B2C))، لصعوبة إخضاعها لضريبة القيمة المضافة/ضريبة المبيعات بسبب عدم عبورها من المنافذ الجمركية، وصعوبة تحصيل الضرائب من المستهلكين النهائيين وهو ما يخلق صعوبة كبيرة لإدارة الضرائب.

<sup>1</sup> طارق عبد القادر إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-30.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 30.

### خلاصة الفصل الثاني

إن دراسة التهرب الضريبي كظاهرة سلبية من أكثر الدراسات الاقتصادية تعقيدا وتشعبا كونها تتأثر بالعديد من العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية التي تؤثر على سلوك المكلف بالضريبة في اتخاذ قرار امتثاله لها من عدمه، هذا السلوك الذي يتجسد في اتباع طرق وأساليب احتيالية تنعكس على محتويات القوائم المالية والتي من خلالها يتم التصريح بنشاطاته لإدارة الضرائب، ورغم كون هذا السلوك البشري في الظاهر سلوكا طبيعيا وقديم يهدف من خلاله المكلف الى تعظيم المنفعة من خلال نشاطاته الاقتصادية، إلا أنه وبمرور الوقت وتطور الأنظمة الاقتصادية جراء العولمة التي أدت الى تشكل الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات أصبح هذا السلوك ظاهرة تعتمد على العديد من الآليات من خلال تخطيط بعيد المدى يوصف بالعدواني ويهدف الى تقليص الأعباء الضريبية الى أقل حد ممكن واستغلال تخلف الإدارات الضريبية للدول التي تنشط فيها هذه الشركات المتعددة الجنسيات في مواكبة هذا التطور الاقتصادي والتكنولوجي على مختلف الأصعدة، بل ووصل الأمر بهذه الإدارات الى التخلف في مواكبة أنواع جديدة من النشاطات الاقتصادية كالاقتصاد الرقمي الذي أصبح تحديا صعبا ليس فقط لهذه الإدارات بل حتى لحكومات هذه الدول في التعامل معها وبسط سلطتها الضريبية على هذه النشاطات الحديثة.

على ضوء ما سبق برزت أهمية التدقيق كعامل من العوامل الأساسية التي تؤثر في سلوك المكلفين بالضريبة سواء ذلك السلوك الفردي للمكلفين أو حتى سلوك الشركات متعددة الجنسيات، وبما أن الأساليب والتقنيات التي جاءت بها المحاسبة القضائية في التحقيق والتدقيق في طرق الاحتيال الضريبي من شأنها تعزيز جودة التدقيق سواء على مستوى إدارة الضرائب أو على مستوى مهنة التدقيق.

من خلال الفصل الموالي سنقوم بإبراز أهم أساليب وتقنيات المحاسبة القضائية التي تساعد في كشف الاحتيال في البيانات المالية.

الفصل الثالث: استخدام أساليب وتقنيات  
المحاسبة القضائية في مكافحة التهرب الضريبي  
في الجزائر

## تمهيد

قد يتوقع الكثير من الفاعلين في الاقتصاد الوطني في الجزائر بأن المدققين الخارجيين يتحملون مسؤولية كبيرة في منع وكشف الاحتيال الضريبي بسبب تكوينهم وتخصصهم ودرايتهم بمختلف مكونات أقسام البيانات المالية التي يقومون بتدقيقها وإبداء رأيهم فيها، لكن الفضاء الاقتصادي التي توالى خلال الألفية الجديدة والتي تم ذكرها سالفاً، لفتت أنظار الجميع الى أن ضمان صحة التقارير المالية يعد مسؤولية جماعية يتقاسمها جميع الفاعلين في الدورة الاقتصادية ودرجات متفاوتة.

وفي الجزائر وعلى ضوء التحول الحاصل في العالم نحو مجال المحاسبة القضائية وبهدف إرساء اطار مقترح لتفعيل دوره، يرى الباحث أن معرفة واقع مهنة التدقيق ومعاييرها، ومقارنتها بتلك المعمول بها دولياً، والأخذ بعين الاعتبار الخصوصية التي يتميز بها الفاعلون الاقتصاديون من الإدارة ومجلس الإدارة ولجان التدقيق، المدققين الداخليين الى المدققين الخارجيين، من شأنه أن يقدم الإضافة لهذا البحث في معرفة جدوى تفعيل دور مجال جديد من مجالات المحاسبة والتدقيق هدفه الأساسي تحديد الاحتيال في البيانات المالية وكشفها، مبرزين ما قد يواجه عمل المدققين من مخاطر خاصة كتلك المتعلقة بالاحتيال المالي والتهرب الضريبي، والدور الذي تقوم به المحاسبة القضائية في مواجهة هذه المخاطر في العالم من خلال تخصصها في كشف الاحتيال ومحاربته عبر مجموعة من المهارات والأساليب والتقنيات التي وظّفت من خلالها مختلف العلوم الأخرى مثل الإحصاء، والرياضيات كأدوات تساعدها في التنقيب عن البيانات المالية للشركات وتحليلها للتقصي والتحقيق وكشف الاحتيال المالي والتهرب الضريبي، لنصل في الأخير الى أهم المجالات التي يمكن من خلالها تفعيل هذا الدور في الجزائر.

على ضوء ما سبق تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: دور معايير التدقيق الجزائرية في تقييم مخاطر التهرب الضريبي؛
- المبحث الثاني: أساليب وتقنيات المحاسبة القضائية لكشف التهرب الضريبي؛
- المبحث الثالث: مجالات تفعيل المحاسبة القضائية للكشف عن التهرب الضريبي في الجزائر

## المبحث الأول: دور معايير التدقيق الجزائرية في تقييم مخاطر التهرب الضريبي

تأثرت مهنة التدقيق المحاسبي في الجزائر بالاجتهادات والتقديرات الشخصية للمدققين على مر عقود من الزمن مما أثر سلباً على ممارسة هذه المهنة وفقدانها السيطرة على إدارة المخاطر التي تهدد المنظمات الاقتصادية خاصة مع تطور هذه المهنة على المستوى الدولي، وعليه توجه القائمون على مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر إلى تبني المعايير الدولية سواء من ناحية المحاسبة متمثلة في معايير IAS/IFRS من خلال القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المسمى بالنظام المحاسبي المالي SCF، أو في مجال التدقيق متمثلة في معايير ISA عبر مجموعة من المعايير المستلهمة من هذه المعايير باسم معايير التدقيق الجزائرية NAA بحثاً منها إلى وضع إطار فعال لإدارة المخاطر المحيطة بالمنظمات الاقتصادية ومحاولة تذليلها ومعالجتها في الوقت المناسب، من خلال هذا المبحث سنناقش المخاطر التي تواجه مهنة المحاسبة والتدقيق في كشف الاحتيال في البيانات المالية المؤدية للتهرب الضريبي في الجزائر مقارنة بالمعايير الدولية وتحديد مسؤوليات جميع الأطراف المعنية في مجال منع وكشف الاحتيال المالي.

### المطلب الأول: مفهوم معايير التدقيق الدولية

معايير التدقيق الدولية المعروفة باسم معايير (ISA) يتم إصدارها من قبل هيئة تسمى بالاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، التي تأسست كمنظمة دولية في 7 أكتوبر 1977، ومقرها نيويورك، يجمع بين 175 منظمة مهنية تضم حوالي 3 ملايين مدقق ومحاسب (موظفين أو خواص) من القطاعين الخاص والعام، عبر 130 دولة<sup>1</sup>، تهدف هذه المنظمة إلى تعزيز تطوير مهنة المحاسبة باستخدام معايير منسقة، حيث يشبه دورها في مجال التدقيق دور مجلس معايير المحاسبة (IASB) في تنسيق المحاسبة الدولية، الذي يُصدر معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية.

يمكن تقسيم المحاور الأساسية لمعايير التدقيق الدولية ISA إلى ستة (6) محاور أساسية كما يلي:

#### أولاً: المحاور الأساسية لمعايير التدقيق الدولية ISA

ترتكز معايير التدقيق الدولية على مجموعة من المحاور الأساسية المتمثلة في<sup>2</sup>:

#### 1. المبادئ العامة والمسؤوليات: تضم المعايير التالية:

<sup>1</sup> الموقع الإلكتروني للاتحاد الدولي للمحاسبين: <https://www.ifac.org/who-we-are/our-purpose>، أطلع عليه بتاريخ 25 / 11 / 2020.

<sup>2</sup> الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، المعايير الدولية للمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، طبعة عام 2023، موافقة لطبعة المعايير الدولية لعام 2021، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص ص 145-233.

- ISA 200 "الهدف والمبادئ العامة لتدقيق البيانات المالية": يهدف هذا المعيار إلى إبداء رأي المدقق بأن البيانات المالية قد تم إعدادها، من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً للإطار المحاسبي المطبق.
  - ISA 210 "الاتفاق على شروط ارتباط التدقيق": يجب أن يتفق المدقق والعميل على شروط المهمة، بحيث يجب أن تحدد شروط المهمة وفق المعايير المعمول بها.
  - ISA 220 "مراقبة جودة مهام التدقيق للمعلومات المالية التاريخية": تتضمن قواعد الأخلاق، وقواعد الاستقلالية، ومراجعة ضبط الجودة التي يجب تنفيذها في إطار مهام التدقيق.
  - ISA 230 "توثيق أعمال التدقيق": يجب تسجيل جميع المعلومات المتعلقة بإنشاء بعثة التدقيق وتقديمها في ملف (النموذج، المحتوى، النطاق، إلخ)
  - ISA 240 "مسؤولية المدقق في الأخذ بعين الاعتبار الغش و الاحتيال في تدقيق البيانات المالية": عند التخطيط لعملية التدقيق وتنفيذها، يجب على المدقق أن يأخذ في الحسبان مخاطر احتواء البيانات المالية على أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال.
  - ISA 250 "مراعاة النصوص التشريعية والتنظيمية عند تدقيق البيانات المالية":
    - يجب على المدقق التأكد من التزام المنشأة بالقوانين والأنظمة المعمول بها؛
    - تنفيذ إجراءات التدقيق عند تحديد أو الاشتباه في حالة عدم الامتثال للنصوص.
  - ISA 260 "إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بالمسائل التي أثرت أثناء عملية التدقيق": يجب على المدقق إبلاغ الأشخاص المكلفين بحوكمة الشركات بالأسئلة التي أثرت أثناء تدقيق البيانات المالية والتي تهم هؤلاء الأشخاص في ممارسة وظائفهم. (عملية الاتصال، الشكل والمحتوى، الجدول الزمني، التوثيق...).
  - ISA 265 "إبلاغ أوجه القصور في الرقابة الداخلية للمكلفين بالحوكمة والإدارة" يتناول هذا المعيار مسؤولية المراجع عن إبلاغ المكلفين بالحوكمة والإدارة بأوجه القصور التي تعرف عليها المدقق في الرقابة الداخلية أثناء تدقيق القوائم المالية.
2. تقييم الخطر والاستجابة في تقدير الأخطاء: تضم المعايير التالية<sup>1</sup>:
- ISA 300 "التخطيط لعملية تدقيق البيانات المالية": على المدقق وضع استراتيجية تدقيق شاملة يتم تبنيها للارتباط، كما يجب عليه تطوير برنامج عمل.
  - ISA 315 "معرفة الكيان وبيئته وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية": أن يكتسب المدقق المعرفة بالمنشأة وبيئتها، بما في ذلك الرقابة الداخلية.

<sup>1</sup> الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، مرجع سبق ذكره، ص 323-451.

- **ISA 320 "الأهمية النسبية عند تخطيط و تنفيذ التدقيق"**: يتناول هذا المعيار مسؤولية المدقق عن تطبيق مفهوم الأهمية النسبية عند تخطيط وتنفيذ تدقيق القوائم المالية، وعلاقتها بمخاطر التدقيق.
  - **ISA 330 "الإجراءات التي يتعين على المدقق تنفيذها بناءً على تقييمه للمخاطر"**: من أجل تقليل مخاطر التدقيق إلى مستوى مقبول، يجب على المراجع تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق إضافية بناءً على المخاطر المحددة.
  - **ISA 402 "تدقيق الكيانات التي تستخدم خدمات مكاتب التدقيق"**: يجب على المدقق تقييم الطريقة التي يمكن أن تؤثر بها الخدمات المقدمة للمنشأة من قبل مكتب الخدمة على الرقابة الداخلية؛ عند استخدام تقرير مدقق حسابات مكتب الخدمة، يجب عدم الإشارة إليه في تقريره الخاص.
  - **ISA 450 "تقويم التحريفات المكتشفة خلال عملية التدقيق"**: يتناول مسؤولية المدقق عن تقويم تأثير التحريفات المكتشفة خلال عملية التدقيق وتأثير التحريفات غير المصححة، إن وجدت على القوائم المالية.
- 3. أدلة التدقيق: تضم المعايير التالية<sup>1</sup>:**
- **ISA 500 "أدلة التدقيق"**: على المدقق الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة للوصول إلى استنتاجات معقولة يبني عليها رأيه.
  - **ISA 501 "أدلة التدقيق - اعتبارات إضافية على جوانب محددة"**: يتم جمع الأدلة من خلال المساعدة في إجراء جرد مادي، من خلال تحديد الإجراءات القانونية والنزاعات المتعلقة بالمنشأة، من خلال فحص تقييم الاستثمارات طويلة الأجل وفحص المعلومات المتعلقة بها، من خلال فحص المعلومات القطاعية التي سيتم توفيرها في البيانات المالية.
  - **ISA 505 "المصادقات الخارجية"**: على المدقق تحديد ما إذا كان استخدام إجراءات المصادقات الخارجية ضروريًا للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة.
  - **ISA 510 "ارتباطات التدقيق لأول مرة - الأرصدة الافتتاحية"**: على المدقق جمع أدلة كافية ومناسبة للتحقق من الأرصدة الافتتاحية، وترحيل الأرصدة الختامية من العام السابق، واتساق الأساليب مقارنة بالسنوات السابقة.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص ص 488-545

- **ISA 520 "الإجراءات التحليلية"**: على المدقق تنفيذ الإجراءات التحليلية كإجراءات لتقييم المخاطر لاكتساب المعرفة بالمنشأة وبيئتها، وكذلك لتدقيق الاتساق العام للبيانات المالية في نهاية التدقيق.
- **ISA 530 "استطلاعات عملية التدقيق وطرق أخرى لاختيار العناصر للاختبار"**: على المدقق تحديد الطرق المناسبة لاختيار البنود للاختبار للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتلبية أهداف إجراءات عملية التدقيق.
- **ISA 540 "تدقيق التقديرات المحاسبية"**: على المدقق الحصول على أدلة كافية ومناسبة بشأن التقديرات المحاسبية، وللقيام بذلك، يمكن للمدقق اتباع عدة طرق:
  - تدقيق واختبار الإجراء الذي تتبعه الجهة لإجراء هذه التقديرات؛
  - استخدام تقدير مستقل ومقارنته بالتقدير الذي تقوم به المنشأة؛
  - مراجعة الأحداث اللاحقة لتاريخ الإغلاق مع تقديم دليل على مدى عقلانية التقدير.
- **ISA 545 "تدقيق قياسات القيمة العادلة والمعلومات المقدمة بشأنها"**: على المدقق الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة للوصول إلى استنتاج مفاده أن قياسات القيمة العادلة والمعلومات المقدمة بشأنها قد تم إجراؤها وفقاً لمعايير المحاسبة المعمول بها. يجب عليه تقييم سياسات وإجراءات الرقابة ذات الصلة، وتقييم استمرارية الأساليب المستخدمة، وتحديد ما إذا كان يجب استدعاء خبير، والنظر في تأثير الأحداث اللاحقة، والحصول إذا لزم الأمر على تصريحات مكتوبة من المنشأة تتعلق بسهولة استخدام الافتراضات الرئيسية المستخدمة في هذه التقييمات.
- **ISA 550 "الأطراف ذات الصلة"**: على المدقق تنفيذ إجراءات التدقيق المصممة للحصول على أدلة كافية ومناسبة حول تحديد الإدارة للأطراف ذات العلاقة والإفصاحات المتعلقة بهم وتأثير المعاملات مع الأطراف ذات الصلة. لها تأثير كبير على البيانات المالية.
- **ISA 560 "الأحداث اللاحقة لتاريخ الإغلاق"**: على المدقق أن يأخذ في الاعتبار تأثير الأحداث اللاحقة على البيانات المالية وتأثيرها على تقريره.
- **ISA 570 "استمرارية الاستغلال"**: على المدقق تقييم مدى ملاءمة تطبيق مبدأ الاستمرارية لإعداد البيانات المالية.
- **ISA 580 "بيانات الإدارة"**: على المدقق الحصول من الإدارة على الإقرارات التي يراها ضرورية (خطاب التمثيل).

#### 4. الاستفادة من عمل آخرين: تضم المعايير التالية<sup>1</sup>:

- ISA 600 "استخدام عمل مراجع حسابات آخر": عندما يستخدم المدقق الرئيسي عمل مدقق آخر، يجب عليه تحديد تأثير هذا العمل على تدقيقه الخاص، مع الأخذ في الاعتبار كفاءة الأخير والعمل المنجز والاستنتاجات الهامة لهذه الأعمال. عند تقاسم المسؤولية، يجب على المدقق تحديد أي جزء من البيانات المالية للمنشأة يتم تدقيقه من قبل المدقق الآخر.
  - ISA 610 "مراعاة عمل المراجعة الداخلية": على المدقق الخارجي أن يأخذ في الحسبان عمل المراجعة الداخلية بالإضافة إلى تأثيرها المحتمل على إجراءات المراجعة الخارجية، كما يجب عليه تقييم وظيفة التدقيق الداخلي عندما يتبين أنها يمكن أن تكون مفيدة لتقييم المخاطر الخاصة بها، وفحص العمل المنفذ للتأكد من ملاءمتها لأهدافها الخاصة.
  - ISA 620 "استخدام عمل الخبير": على المدقق تقييم الكفاءة المهنية للخبير المستخدم خلال عملية التدقيق وموضوعية ونطاق عمله.
5. نتائج وتقارير التدقيق: تضم المعايير التالية<sup>2</sup>:

- ISA 700 "تقرير مدقق الحسابات (مستقل) حول مجموعة كاملة من البيانات المالية العامة": يجب أن يعبر تقرير المدقق عن رأيه بوضوح في البيانات المالية وأسس رأيه والمعايير المحاسبية المطبقة.
- ISA 701 "التغييرات في محتوى تقرير المدقق (مستقل)": يجب أن يضيف المدقق فقرة ملاحظة في الأوراق المالية حيث يوجد عدم يقين مادي تعتمد نتيجته على الأحداث المستقبلية والتي قد يكون لها تأثير على البيانات المالية. يجوز له إبداء رأي مع تحفظ، أو عدم القدرة على إبداء رأي، أو رأي غير مؤيد.
- ISA 710 "بيانات المقارنة": على المدقق تحديد ما إذا كانت البيانات المقارنة معروضة، من جميع جوانبها المادية، وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة على البيانات المالية الخاضعة للتدقيق.
- ISA 720 "مسؤولية المدقق عن المعلومات الأخرى الواردة في المستندات التي تحتوي على بيانات مالية مدققة": على المدقق أن يكون على علم بالمعلومات المنشورة الأخرى من أجل تحديد التناقضات الجوهرية مع البيانات المالية المدققة.

<sup>1</sup> مجلس معايير التدقيق والضمان الدولي، إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، طبعة عام 2017، الجزء الأول، المجمع الدولي العرب للمحاسبين القانونيين، ص ص 628-723.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص ص 724-926

## 6. المجالات المتخصصة: تضم المعايير التالية<sup>1</sup>:

- ISA 800 "الجوانب الخاصة - تدقيق البيانات المالية": تنطبق سلسلة المعايير الدولية للمراجعة (ISAs) من 100 إلى 700 على مراجعة البيانات المالية، يتعامل معيار ISA هذا مع جوانب معينة لتطبيق هذه المعايير الدولية في مراجعة البيانات المالية المعدة وفقا لمعايير محددة.
- تمت كتابة هذا المعيار الدولي الموحد في سياق مجموعة كاملة من البيانات المالية المعدة وفقاً لمعايير محددة، ولا يأخذ هذا المعيار الأسبقية على العناية الواجبة التي تتطلبها معايير ISA الأخرى، ولا تدعي التعامل مع جوانب معينة قد تكون ذات صلة بظروف المهمة.
- ISA 805 "الجوانب الخاصة - تدقيق بيان مالي واحد، عناصر أو حسابات أو بنود محددة في البيانات المالية": يهدف هذا المعيار إلى تدقيق بيان مالي واحد أو عنصر أو حساب أو بند محدد في قائمة مالية هو التناول المناسب للاعتبارات الخاصة والتي تعد ذات صلة ب:
  - قبول الارتباط؛
  - تخطيط وتنفيذ ذلك الارتباط؛
  - تكوين الرأي والتقرير عن بيان المالي الواحد أو عن العنصر أو الحساب أو البند المحدد في بيان مالي.
- ISA 810 "ارتباطات لإعداد تقرير عن البيانات المالية الملخصة": يهدف هذا المعيار إلى تحديد مسؤوليات المدقق ذات العلاقة بارتباط لإعداد تقرير البيانات المالية الملخصة المشتقة من البيانات المالية المدققة طبقاً لمعايير التدقيق من قبل نفس المدقق.

## ثانياً: هيكل معايير التدقيق الدولية ISA:

يحتوي كل معيار من معايير ISA على رقم للمعيار، وملخص للمعيار يتكون عامة من 6 نقاط مهمة نلخصها فيما يلي:

- مقدمة (مجالات التطبيق، تاريخ الدخول حيز التنفيذ)؛
- هدف المعيار؛

<sup>1</sup> مجلس معايير التدقيق والضمان الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص 927-1009.

- تعريف المعيار؛
- الإجراءات المتخذة لإرضاء المتطلبات؛
- شروط التطبيق والمعلومات التفسيرية الأخرى للمعيار؛
- الملحقات (لمعايير معينة فقط).

يقوم منهج معايير ISA على تقييم مخاطر التدقيق حيث يكمن خطر إبداء المدقق لرأي غير مناسب عندما تكون البيانات المالية خاطئة بشكل جوهري، لذلك يجب تكييف استراتيجية تدقيق شاملة وبرنامج عمل لتقليل مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض ومقبول<sup>1</sup>.

### ثالثاً: مخاطر التدقيق:

هناك عدة مخاطر تواجه المدقق أثناء قيامه بمهمته اتجاه المنظمة، نلخصها فيما يلي:

1. **مخاطر عدم الاكتشاف:** يتمثل هذا الخطر في أن الإجراءات التي ينفذها المدقق لتقليل مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض مقبول لا تكشف عن وجود خطأ أو تحريف يمكن أن يكون مهماً، تنشأ هذه المخاطر جزئياً من عناصر عدم التأكد خاصة عندما يقوم المدقق باختيار إجراء تدقيق غير ملائم أو لسوء تفسير نتائج التدقيق<sup>2</sup>.

2. **مخاطر التحريف الجوهري:** وهو الخطر المتمثل في أن البيانات المالية، قبل التدقيق، يمكن أن تحتوي على تحريف جوهري. وتنقسم إلى قسمين كما يلي<sup>3</sup>:

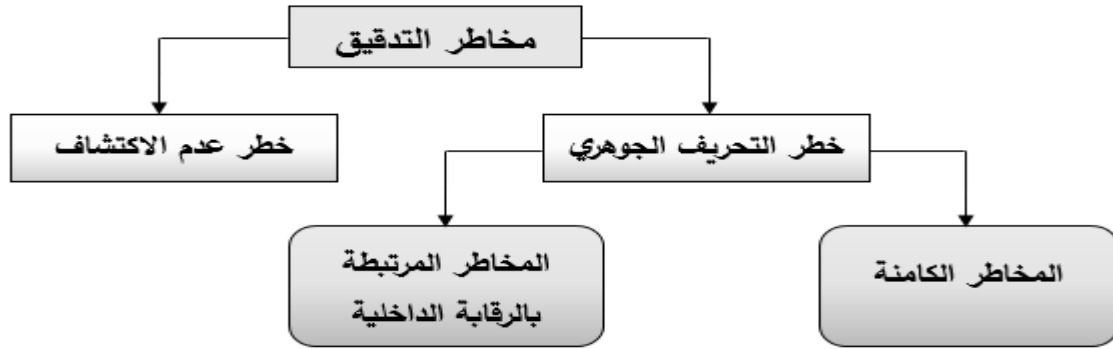
- **المخاطر الكامنة:** من المحتمل أن يكون التأكيد المتعلق بتدفق المعاملات، أو رصيد الحساب أو المعلومات المقدمة، يحتوي على حالة شاذة يمكن أن تكون مهمة، بشكل فردي أو مع آخرين، قبل مراعاة الضوابط ذات الصلة؛
- **المخاطر المرتبطة بالرقابة الداخلية:** هو خطر حدوث الأخطاء على مستوى التأكيد المتعلق بتدفق المعاملات أو رصيد الحساب أو المعلومات المقدمة في البيانات المالية والتي لم تمنع أو تكتشف في الوقت المناسب عن طريق الرقابة الداخلية للمنظمة. ويمكن تلخيص مخاطر التدقيق السابقة في الشكل التالي:

<sup>1</sup> مجلس معايير التدقيق والضمان الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص 44-47.

<sup>2</sup> بلال شبيخي، سامة فقير، "مخاطر التدقيق المحاسبي"، *مقال بمجلة (المنهل الاقتصادي)*، العدد 01، المجلد 03، جوان 2020، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص 378.

<sup>3</sup> ناظم شعلان جبار، "مخاطر التدقيق وأثرها على جودة الأداء ومصداقية النتائج (دراسة تطبيقية في الشركة العامة للتجهيزات الزراعية)"، *مقال بمجلة (المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية)*، العدد 10، المجلد 04، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى، العراق، ص 116.

الشكل (3-1): مخاطر التدقيق المحاسبي



المصدر: Hachemi Yanat, Norme Internationales D'audit présentation générale

المطلب الثاني: معايير التدقيق الجزائرية

في إطار إصلاح مهنة التدقيق المحاسبي أصدرت الجزائر المعايير الجزائرية للتدقيق مستوحية إياها بعمق من معايير التدقيق الدولية ISA، واتخذت كعنوان لها (Normes Algériennes d'audit- NAA) يليها رقم معيار التدقيق الدولي المرجعي، بهدف تنظيم عملية التدقيق على أسس دولية باستخدام معايير التدقيق الدولية كمرجع متعارف عليه وذو جودة، حيث اعتمد المجلس الوطني للمحاسبة على إصدار مجموعة من المقررات تضمنت المعايير الجزائرية للتدقيق على فترات متتالية كما يلي<sup>1</sup>:

أولاً: مقرر رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016 يتضمن وضع حيز التنفيذ أربعة معايير جزائرية للتدقيق كما يلي<sup>2</sup>:

- المعيار الجزائري للتدقيق -210- "اتفاق حول أحكام مهام التدقيق"؛
- المعيار الجزائري للتدقيق -505- "التأكيدات الخارجية"؛
- المعيار الجزائري للتدقيق -560- "أحداث تقع بعد إقفال الحسابات والأحداث اللاحقة"؛
- المعيار الجزائري للتدقيق -580- "التصريحات الكتابية".

ثانياً: مقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016 يتضمن وضع حيز التنفيذ أربعة معايير جزائرية للتدقيق كما يلي<sup>3</sup>:

- المعيار الجزائري للتدقيق -300- "تخطيط تدقيق الكشوف المالية"؛
- المعيار الجزائري للتدقيق -500- "العناصر المقنعة"؛

<sup>1</sup> الموقع الإلكتروني للمجلس الوطني للمحاسبة: <http://www.cnc.dz/reglement.asp>، اطلع عليه بتاريخ 25 نوفمبر 2020.

<sup>2</sup> وزارة المالية، المقرر رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق رقم 210، 505، 560، 580، ص 02

<sup>3</sup> وزارة المالية، المقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق رقم 300، 500، 510، 700، ص 02

- المعيار الجزائري للتدقيق -510- "مهام التدقيق الأولية-الأرصدة الافتتاحية"؛
- المعيار الجزائري للتدقيق -700- "تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشف المالية".

ثالثا: مقرر رقم 023 المؤرخ في 15 مارس 2017 يتضمن وضع حيز التنفيذ أربعة معايير جزائرية للتدقيق كما يلي<sup>1</sup>:

- المعيار الجزائري للتدقيق -520- "الإجراءات التحليلية"؛
- المعيار الجزائري للتدقيق -570- "استمرارية الاستغلال"؛
- المعيار الجزائري للتدقيق -610- "استخدام أعمال المدققين الداخليين"؛
- المعيار الجزائري للتدقيق -620- "استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق".

رابعا: مقرر رقم 077 المؤرخ في 24 سبتمبر 2018 يتضمن وضع حيز التنفيذ أربعة معايير جزائرية للتدقيق كما يلي<sup>2</sup>:

- المعيار الجزائري للتدقيق -230- "وثائق التدقيق"؛
- المعيار الجزائري للتدقيق -501- "العناصر المقنعة -اعتبارات خاصة"؛
- المعيار الجزائري للتدقيق -530- "السبر في التدقيق"؛
- المعيار الجزائري للتدقيق -540- "تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة به".

حيث تناولت هذه المعايير:

- الالتزامات العامة للمدقق، بالإضافة إلى الجوانب الإضافية التي يجب أن يأخذها هذا الأخير في الاعتبار فيما يتعلق بطرق تطبيقها على جوانب محددة؛
- أهداف وعناية واجبة ومعلومات تفسيرية أخرى، والتي تم تحديدها لتزويد المدقق بأساس للحصول على تأكيد معقول؛
- لا تتناول التزامات المدقق التي قد تنشأ عن القوانين أو اللوائح أو غير ذلك؛
- تستخدم ككل لتشكيل معايير عمل المراجع لتحقيق الأهداف العامة للمراجعة؛
- يتم إعدادها في سياق مراجعة البيانات المالية التاريخية الكاملة أو بيان واحد أو قسم من البيان الذي يقوم به مدقق الحسابات؛

<sup>1</sup> وزارة المالية، المقرر رقم 023 المؤرخ في 15 مارس 2017، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق رقم 520، 570، 610، 620، ص 03

<sup>2</sup> وزارة المالية، المقرر رقم 077 المؤرخ في 24 سبتمبر 2018، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق رقم 230، 501، 530، 540، ص 02

- يتم تبنيها، إذا لزم الأمر وفقاً للظروف، عند تطبيقها على عمليات تدقيق المعلومات المالية التاريخية الأخرى؛
- تتعلق بمراجعة الكيانات الكبيرة والصغيرة، لهذا يشيرون إلى المصطلح العام "موظفو الشركات" للإشارة إلى المسؤولين عنهم، بموجب القانون أو اللوائح، وإعداد البيانات المالية.

### المطلب الثالث: أهمية معايير التدقيق الجزائرية ودورها في تقييم مخاطر التهرب الضريبي

تتمثل أهمية المعايير الجزائرية للتدقيق NAA في كونها عاملاً إيجابياً في إضفاء المزيد من الثقة والمصدقية للمعلومات الواردة في القوائم المالية للكيانات الاقتصادية في الجزائر وإعطائها مصداقية أكثر على المستوى الدولي لما لها من دور في تأهيل وتطوير عمل المدققين الخارجيين وتنظيمه.

#### أولاً: أهمية معايير التدقيق الجزائرية NAA

يمكن تلخيص أهمية اعتماد هذه المعايير في الجزائر في النقاط التالية<sup>1</sup>:

- تنظيم مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر وتأهيله على المستوى الدولي؛
- توحيد المفاهيم وتسهيل عمل الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر؛
- تسهيل وتشجيع الاستثمار الأجنبي؛
- تبني معايير دولية من شأنها محاربة الغش والفساد المالي؛
- تعزيز دور الحوكمة داخل الكيانات الاقتصادية ومراقبتها؛
- كيفية إدارة المخاطر في الكيانات الاقتصادية وسبل تذليلها.

#### ثانياً: دور معايير التدقيق الجزائرية NAA في كشف الاحتيال

يظهر الجدول التالي المعايير الجزائرية للتدقيق وأهم المحاور المرجعية المتعلقة بها.

<sup>1</sup> بكحل عبد القادر، "أهمية تبني المعايير الدولية للتدقيق (ISA) في البيئة الاقتصادية الجزائرية"، مقال بمجلة (اقتصاديات شمال افريقيا)، المجلد 14، العدد 18، جامعة حسبة بن بوعل، الشلف، الجزائر، ص ص 127-130.

**الجدول (3-1): أهم المحاور المرجعية المتعلقة بالمعايير الجزائرية للتدقيق**

| المعيار الدولي ISA | المعيار الجزائري NAA | اسم المعيار                                                                                           | محور المعيار                                   |
|--------------------|----------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------|
| ISA 210            | NAA 210              | اتفاق حول أحكام مهام التدقيق                                                                          | المبادئ والمسؤوليات العامة                     |
| ISA 230            | NAA 230              | وثائق التدقيق                                                                                         | المبادئ والمسؤوليات العامة                     |
| ISA 300            | NAA 300              | تخطيط تدقيق الكشوف المالية                                                                            | تقييم المخاطر وعناصر الاستجابة للمخاطر المحددة |
| ISA 500            | NAA 500              | العناصر المقنعة                                                                                       | الحصول على عناصر مقنعة                         |
| ISA 501            | NAA 501              | العناصر المقنعة-اعتبارات خاصة                                                                         | الحصول على عناصر مقنعة                         |
| ISA 505            | NAA 505              | التأكيدات الخارجية                                                                                    | الحصول على عناصر مقنعة                         |
| ISA 510            | NAA 510              | مهام التدقيق الأولية-الأرصدة الافتتاحية                                                               | الحصول على عناصر مقنعة                         |
| ISA 520            | NAA 520              | الإجراءات التحليلية                                                                                   | الحصول على عناصر مقنعة                         |
| ISA 530            | NAA 530              | السبر في التدقيق                                                                                      | الحصول على عناصر مقنعة                         |
| ISA 540            | NAA 540              | تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة به | الحصول على عناصر مقنعة                         |
| ISA 560            | NAA 560              | أحداث تقع بعد إقفال الحسابات والأحداث اللاحقة                                                         | الحصول على عناصر مقنعة                         |
| ISA 570            | NAA 570              | استمرارية الاستغلال                                                                                   | الحصول على عناصر مقنعة                         |
| ISA 580            | NAA 580              | التصريحات الكتابية                                                                                    | الحصول على عناصر مقنعة                         |
| ISA 610            | NAA 610              | استخدام أعمال المدققين الداخليين                                                                      | استخدام عمل المهنيين الآخرين                   |
| ISA 620            | NAA 620              | استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق                                                                 | استخدام عمل المهنيين الآخرين                   |
| ISA 700            | NAA 700              | تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشوف المالية                                                         | استنتاج وتقارير المراجعة                       |

**المصدر: من إعداد الباحث.**

بدراسة معايير التدقيق الجزائرية نستنتج أن اللجنة المسؤولة عن إصدار المعايير ركزت على مجموعة من المحاور قسمت كما يلي:

- محور المبادئ والمسؤوليات العامة الذي يضم معيارين؛
- محور تقييم المخاطر وعناصر الاستجابة للمخاطر المحددة الذي يضم معيار واحد؛
- محور الحصول على عناصر مقنعة الذي يضم عشر (10) معايير؛
- محور استخدام عمل المهنيين الآخرين الذي يضم معيارين؛
- محور استنتاج وتقارير المراجعة الذي يضم معيار واحد.

حيث اعتمدت اللجنة المسؤولة عن إصدار المعايير الجزائرية للتدقيق NAA على معيار واحد لتقييم المخاطر تمثل في المعيار الجزائري للتدقيق NAA 300 "تخطيط تدقيق الكشف المالية"<sup>1</sup> الذي يهدف إلى الاهتمام المناسب بالمجالات المهمة للتدقيق والتعرف على المشاكل المحتملة وحلها في الوقت المناسب، كما أنه يهتم بعملية التنظيم والتسيير الصحيحين لمهمة التدقيق بغية جعلها فعالة وذات كفاءة. يعطي هذا المعيار الحق للمدقق أن يقرر مناقشة إدارة المنظمة حول بعض المسائل التي تتعلق بالتخطيط، من أجل تسهيل أداء وإدارة مهمة التدقيق دون التعرض لفعاليتها في إطار إنجاز إجراءات أخرى لتقييم المخاطر.

بالنظر للمعايير الدولية للتدقيق ISA في محورها المتعلق بتقييم المخاطر يلاحظ أنه يمكن الاعتماد على المعايير التابعة لهذا المحور مستقبلاً، أو تلك المعايير التي تشير إلى الاحتيال في البيانات المالية بصريح العبارة كمعيار "ISA 240 مسؤولية المدقق في الأخذ بعين الاعتبار الغش والاحتيال في تدقيق البيانات المالية" بهدف الاستفادة من الخبرات الدولية والتقدم المحرز في هذا المجال من طرف الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC وتجسيده في الجزائر عبر إصدار معايير تدقيق جزائرية مستقبلاً تساعد المدققين في تسهيل عملية تقييم المخاطر وإدارتها بطريقة منظمة، ومع ذلك اتضح خلال شرح هذا المعيار من طرف الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC أنه حمل مسؤولية منع الاحتيال واكتشافه في الفقرة الرابعة منه " تقع المسؤولية الأساسية عن منع واكتشاف الاحتيال على عاتق كل من المسؤولين عن حوكمة الكيان والإدارة، من المهم أن تركز الإدارة بإشراف المسؤولين عن الحوكمة بشدة على منع الاحتيال" في حين تحدثت الفقرة الخامسة على أن " المدقق الذي يقوم بعملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق يكون مسؤولاً عن الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المأخوذة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناتجة عن الخطأ أو الغش، وبسبب القيود المتأصلة في المراجعة، هناك خطر لا مفر منه يتمثل في عدم اكتشاف بعض الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، على الرغم من تخطيط التدقيق وتنفيذه بشكل صحيح وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق"<sup>2</sup>.

تجدر الإشارة هنا أن مهنيي التدقيق في الجزائر يعيرون على القائمين على إصدار المعايير الجزائرية للتدقيق عدم أخذهم بعين الاعتبار خصوصية البيئة الاقتصادية في الجزائر خاصة في ما يخص المعيار الجزائري للتدقيق NAA 610 "استخدام أعمال المدققين الداخليين" حيث يرى البعض أن

<sup>1</sup> وزارة المالية: المعيار الجزائري للتدقيق 300 "تخطيط تدقيق الكشف المالية"، المجلس الوطني للمحاسبة، 2016، ص 03

<sup>2</sup><https://www.ifac.org/system/files/downloads/a012-2010-iaasb-handbook-isa-240.pdf> Consulté Le 29/03/2023

هذا المعيار لم يُكيف مع واقع التدقيق الداخلي في الجزائر حيث تفتقد تقارير التدقيق الداخلي لعاملي الموثوقية والمصدقية بسبب فقدان المدقق الداخلي في بعض المنظمات الاقتصادية لعنصر الاستقلالية وهو ما يؤثر سلباً على موضوعية التقرير ونزاهته نتيجة الضغوطات والتوجيهات المفروضة من طرف المسؤول المباشر<sup>1</sup>، لذا كان لزاماً استحداث توجيهات وتبويضات خاصة في هذا المعيار لكيفية تقادي وقوع المدقق الخارجي في الأخطاء والانحرافات التي يمكن أن تحدث نتيجة استعمال تقارير التدقيق الداخلي الموجهة أو (الملغمة)، حتى وإن كانت الأخطاء والانحرافات مؤثقة<sup>2</sup>.

ورغم ذلك لا يمكن أن نلوم المدققين الخارجيين أو نحملهم المسؤولية كاملة في منع وكشف مخاطر الاحتيال، فجميع الأطراف المعنية في جميع مراحل إعداد التقارير المالية تتحمل بعض المسؤولية في منع وكشف الاحتيال، لأن ضمان صحة التقرير المالي يُعد مسؤولية جماعية تشمل الإدارة، ومجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، والمراجع الداخلي، والمدققين الخارجيين، فهي مسؤولية متداخلة ومتكاملة للحفاظ على سلامة عملية إعداد التقارير المالية<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> توفيق راجح أبو جابر: بخصوص المعيار الجزائري للتدقيق 610، دراسات توفيق راجح أبو جابر، بتاريخ 13 نوفمبر 2020، سطيف.

<sup>2</sup> سوراف ك دوتا، استخدام الأساليب الإحصائية في المحاسبة القضائية نحو فهم للنظرية والتطبيق في مجال تحليل البيانات، مركز البحوث والدراسات، المكتبة الاقتصادية، المملكة العربية السعودية، سنة 2018، ص 109.

## المبحث الثاني: أساليب وتقنيات المحاسبة القضائية لكشف التهرب الضريبي

يُسبب التهرب الضريبي أضرارا كبيرة على الاقتصاد الوطني فهو لا يؤثر فقط على إدارة الضرائب التي يتم خداعها، ولكن يقلل أيضا من العائد الكلي للبلاد وبالتالي التأثير السلبي على التنمية الاقتصادية بجميع جوانبها، قد يُرتكب الاحتيال الضريبي عمدا من قبل الخبراء الماليين أو خبراء المحاسبة كخدمة مقدمة لعملائهم، مما يصعب من عملية الكشف عنها بواسطة الأساليب والتقنيات البسيطة، لذا تُعد الأساليب والتقنيات المتقدمة التي تعتمد على المحاسبة القضائية أكثر فائدة في الكشف عن مخططات الاحتيال الضريبي، وبالتالي الحصول على دليل يتم قياسه كميا يكون في كثير من الأحيان أكثر إقناعا، بل غالبا ما يكون مطلوبا لاقتراح التسويات أو إثبات الأضرار، وهو ما يخدم جميع الأطراف كالإدارة، المدققين، الجهات التنظيمية، والمتقاضين بأفضل صورة ممكنة وبتطبيق أساليب مدروسة جيدا ويمكن الدفاع عنها، عند تقدير الحصص أو القيم.

من خلال هذا المبحث سنستعرض أهم الأساليب والتقنيات المتاحة لاكتشاف الاحتيال الضريبي والتحقيق فيه.

### المطلب الأول: اختبارات الأرقام كطريقة لتقييم التلاعب بالبيانات ذات الصلة بالضرائب

تؤدي أحجام البيانات الكبيرة وعدم القدرة على تحليلها إلى تمكين الأنشطة الاحتيالية من المرور دون أن يلاحظها أحد في عمليات إدارة سلسلة التوريد مثل المشتريات وإدارة المستودعات وإدارة المخزون. يزيد هذا الاحتيال من تكلفة إدارة سلسلة التوريد ومن الضروري وجود أساليب وتقنيات للكشف عنها.

#### أولا: تقنية افتراض توزيع موحد

يتم استخدام اختبارات الأرقام من قبل المحققين لاختبار معقولية الإدخالات في الدفاتر المحاسبية بافتراض أن الأرقام المختلفة في البيانات غير المعالجة مرتبطة بأرقام معينة، يتم التركيز على الأرقام الموجودة في موضع معين من المبالغ، وفي أغلب الأحيان يتم فحص الأرقام الموجودة في الأماكن ذات الترتيب الأدنى، يفترض هذا التوزيع أن الأرقام من 0 إلى 9 تحدث جميعها بنفس الاحتمال وهو 10% إذا نشأت البيانات بشكل طبيعي، يتم تقييم الانحراف عن التوزيع المنتظم كمؤشر على وجود التلاعب بالاعتماد على فكرة بديهية مفادها أن الأرقام التي تم إنشاؤها مع العشوائية الكامنة وراء عملية البيع والطلب المتغير على المنتجات المختلفة يتم توزيعها بشكل طبيعي بالتساوي على الأرقام العشرة.

بالنظر إلى قائمة أسعار الشركة المدققة، يجب التأكد من أنه بإضافة الأسعار إلى رقم الأعمال اليومي الناتج للشركة، يمكن أن تظهر جميع الأرقام المحتملة بالفعل عند النقطة قيد الدراسة، في هذه الحالة

يمكن أن ينتهي الرقم الأخير من الدخل اليومي فقط بالأرقام 0 أو 5 ولا يوجد توزيع متساوٍ للأرقام، وبالتالي، يجب أن تكون هناك أرقام نهائية معينة أو مجموعات من الأرقام النهائية موجودة في قائمة أسعار الشركة المراد فحصها من أجل تبرير افتراض التوزيع المتساوي، من ناحية أخرى، يجب تصميم أسعار الشركة بطريقة "ترجع" الرقم الأخير لمجموع المبيعات الفردية بشكل غير منتظم إلى الأرقام المختلفة، على سبيل المثال، إذا انتهت أسعار جميع منتجات الشركة بالرقم 9، فعند بيع العديد من المنتجات، تكون جميع الأرقام في الموضع الأخير "قابلة للتحقيق" ( $1 = 9$ ،  $2 = 9$ ،  $3 = 18$ ؛  $9 = 9$ ،  $27 = 9$ ...)، ولكن لا يمكن العودة إلى الرقم إلا بعد بيع عدد ثابت من المنتجات، تُعزى الانحرافات عن التوزيع المتساوي إلى "الأرقام المفضلة" للمزور، الذي يُفترض أنه لن يكون قادرًا على إعادة إنتاج التوزيع الطبيعي المتساوي لأرقام مبالغ الإيرادات عند اختراع الأرقام<sup>1</sup>.

#### ثانيا: تقنية توزيع بنفورد

تعد تقنية توزيع بنفورد طريقة وصفية وتنبؤية للتحقيق عن البيانات لأنها تقوم بالتمييز بين البيانات وتحدد خصائص مجموعات البيانات التي قد تساعد في التنبؤ بالمخططات المستقبلية<sup>2</sup>.

اكتشفت لأول مرة سنة 1881 من قبل العالم الفلكي الأمريكي Simon Newcomb من خلال ملاحظته بأن الصفحات الأولى للجداول اللوغاريتمية تحتوي على أرقام دالة صغيرة ممثلة أكثر من التي تليها، هذه الملاحظة لم تحظى بالاهتمام اللازم وتم إهمالها حتى سنة 1938، أين قام فرانك بنفورد بإعادة اكتشاف أن معظم الصفحات الأولى من كتاب اللوغاريتمات كانت تبدو بشكل يثير الانتباه لأنها كانت مستهلكة أكثر مقارنة بالصفحات الأخيرة<sup>3</sup>.

يشير توزيع بنفورد إلى أن الأرقام الموجودة في الموضع الرئيسي للكميات في مجموعة البيانات التي تم إنشاؤها عشوائيا ليست موزعة بالتساوي، ولكنها تحدث باحتمالات مختلفة، ينص هذا التوزيع على أن ترددات ظهور الأرقام كأرقام رئيسية تتبع التوزيع اللوغاريتمي، والذي يتم التعبير عنه بمعنى أن الأرقام ذات الترتيب الأدنى تحدث بشكل متكرر أكثر من الأرقام ذات الترتيب الأعلى حيث احتمال حدوث الرقم D في الموضع المتقدم للرقم هو<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> Christian Hlavica, Frank M, Hulsberg, op.cit, PP 126-127.

<sup>2</sup> Cornelia Kraus, Raul Valverde, "A Data Warehouse Design for The Detection of Fraud in The Supply Chain By Using the Benford's Law", *American journal of Applied Sciences*, 11 (9), 2014, P 1509.

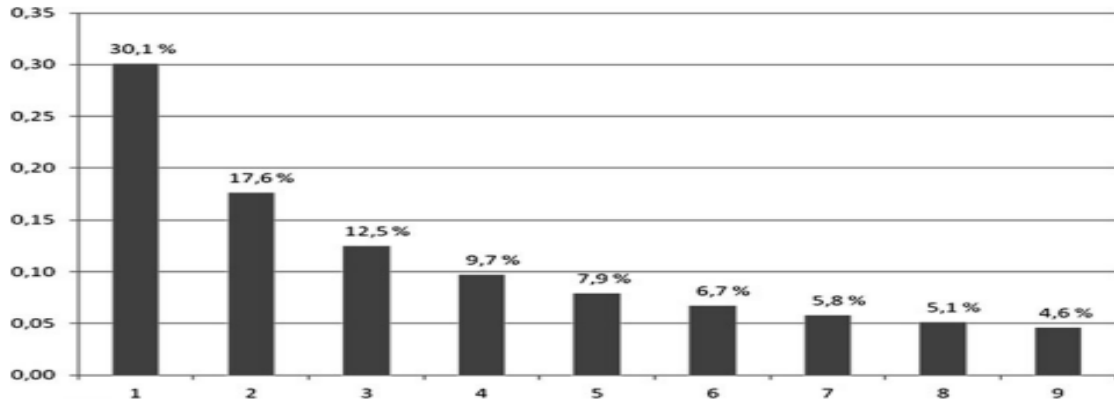
<sup>3</sup> محمد نواف عابد، "استخدام قانون بنفورد في اكتشاف عمليات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين"، *مقال بمجلة (جامعة الأقصى للعلوم الإنسانية)*، المجلد 22، العدد 02، فلسطين، جوان 2018، ص 197.

<sup>4</sup> Christian Hlavica, Frank M, Hulsberg, op.cit, P 128.

$$W(D) = \log_{10}\left(1 + \frac{1}{D}\right), D = 1, \dots, 9.$$

حيث، d هو رقم {1، 2، ...، 9} و W هو الاحتمال.

الشكل (2-3): توزيع الأرقام للمركز الأول وفقاً لقانون بنفورد

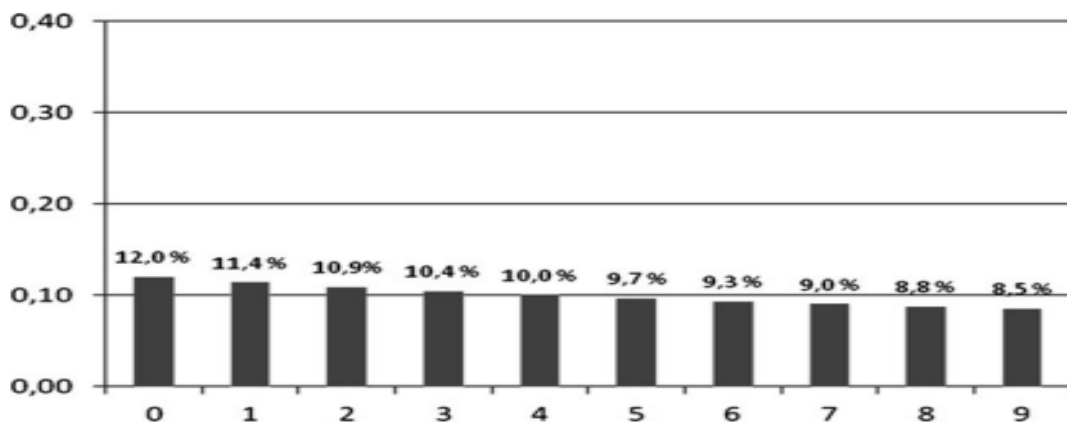


المصدر: Christian Hlavica, Frank M, Hulsberg, Tax Fraud & Forensic Accounting

Dealing With Economic Crime

يظهر التوزيع المبين في الشكل (2-3) أنه يحدث الرقم 1 مع احتمال 30.1٪، واحتمال حدوث الرقم 2 هو 17.6٪، إلخ. علاوة على ذلك، ينص قانون بنفورد على أن تشويه تواتر الأرقام يتناقص أكثر فأكثر عند النظر في المواضع "على اليمين". بالنسبة للمواضع 2 و 3 و 4، تكون التوزيعات على النحو المبين في الشكل (3-3)، والشكل (5-3)

الشكل (3-3): توزيع الأرقام للوضع الثاني وفقاً لقانون بنفورد



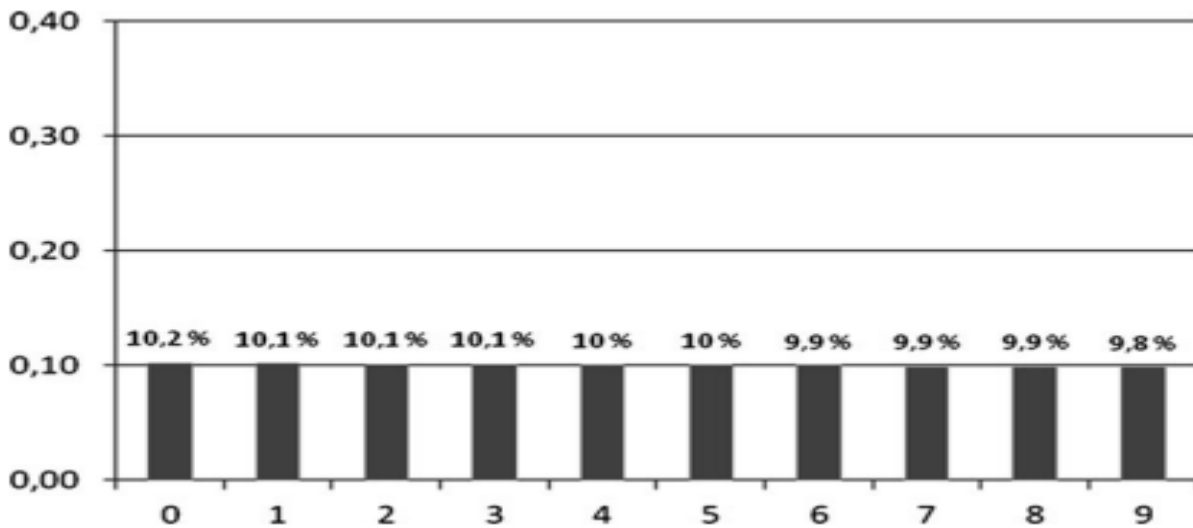
المصدر: Christian Hlavica, Frank M, Hulsberg, Tax Fraud & Forensic Accounting

Dealing With Economic Crime

من الموضوع الرابع الذي يُنظر إليه من اليسار، يمكن افتراض أن الأرقام موزعة بالتساوي تقريبًا وهذا يوضح، من ناحية، أن اختبار الأرقام وفقًا لقانون بنفورد لا يقتصر على التحقق من الموضوع الأول للمبالغ، ولكن هناك توزيع مستهدف لكل مركز يمكن استخدامه كأساس للاختبار، بالإضافة إلى ذلك، يتضح أن هناك علاقة بين توزيع بنفورد والافتراض، الموضح في التوزيع الموحد، بالتوزيع المتساوي للأرقام الدنيا من المبالغ .

تم عرض توزيع بنفورد تجريبيًا لمجموعة متنوعة من البيانات كأول تطبيق لقانون بنفورد في سياق التحقق من المعلومات الضريبية، بواسطة <sup>1</sup>Mark Nigrini، الذي وجد من خلال فحص 20000 إقرارا ضريبيا، أنهم اتبعوا أيضًا التوزيع المتوقع، غالبًا ما يتم تقديم الملاحظة التجريبية لتوزيع الأرقام كنوع من القانون الطبيعي.

الشكل (3-4): توزيع الأرقام للمركز الثالث وفقًا لقانون بنفورد

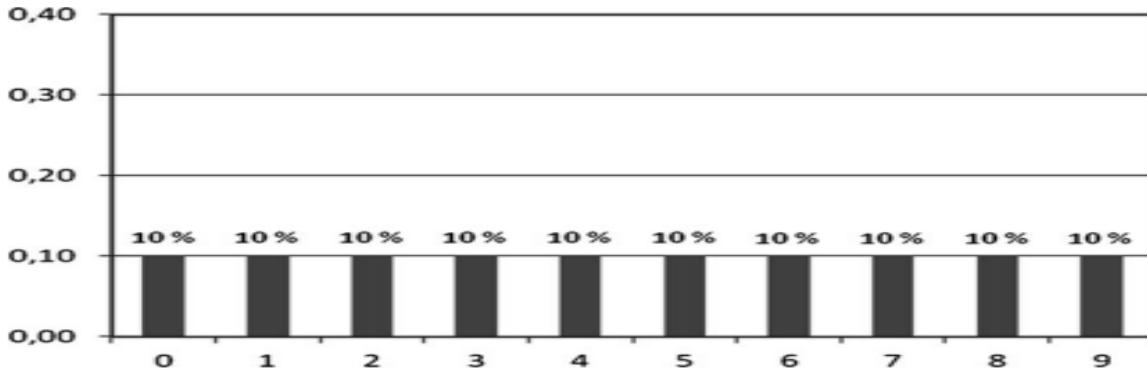


المصدر: Christian Hlavica, Frank M, Hulsberg, Tax Fraud & Forensic Accounting  
Dealing With Economic Crime

بالنسبة لـ "العمليات الطبيعية" لها صلاحية عالمية، فعلى سبيل المثال، غالبًا ما تبرر الأدبيات المتعلقة باستخدام تحليل الأرقام في اكتشاف الاحتيال افتراض توزيع بنفورد لإيصالات السجل النقدي غير المعالج مع "الطبيعة" المفترضة للبيانات الاقتصادية.

<sup>1</sup> مارك ج. نيجريني مولود في كيب تاون بجنوب افريقيا، هو أستاذ مشارك في المحاسبة في كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة وست فرجينيا في مورغانتون في الولايات المتحدة الأمريكية، اشتهر باستخدامه لقانون بنفورد كأداة تدقيق ومحاسبة للكشف عن الانحرافات في البيانات المالية للشركات.

الشكل (3-5): توزيع الأرقام للوضع الرابع وفقًا لقانون بنفورد



المصدر: Christian Hlavica, Frank M, Hulsberg, Tax Fraud & Forensic Accounting  
Dealing With Economic Crime

- ومع ذلك تم ذكر معايير مختلفة يجب الوفاء بها من أجل تبرير افتراض توزيع بنفورد تتمثل في<sup>1</sup>:
- يجب أن تكون البيانات في نفس الوحدة وأن تصف حجم الظاهرة نفسها؛
  - يجب ألا تحتوي البيانات أيضًا على حدود قيمة عليا أو أدنى متصلة ولا تأثيرات نفسية؛
  - يجب ألا تمثل المبالغ أيضًا الأرقام المخصصة لأغراض التعريف، مثل التقييم المتسلسل.

المطلب الثاني: إجراء الاختبار الإحصائي

يوفر الإحصاء عملية منظمة لتجميع وتحليل كميات كبيرة من البيانات، وكذلك يدرس عدم التأكد فهو علم قام بتطوير أدوات متطورة ومقبولة جدا حسنت من كفاءة وفاعلية العمليات الرياضية، لذا فمن الطبيعي أن يتمكن تطبيق الاختبارات الإحصائية مثل التنقيب في البيانات على تحليل البيانات المالية للتحقيق في إمكانية وجود الاحتيال<sup>2</sup>.

وتدرس اختبارات التعديل الإحصائي ما إذا كانت الترددات التجريبية لمستوى مميز في عينة تتوافق مع الترددات المتوقعة لهذا المستوى المميز أي أنه يمكن من خلاله تحليل الأرقام لخصائص الأرقام في الموضع المحدد للمبالغ، يمكن شرح كيفية إجراء الاختبار الإحصائي باستخدام المثال التالي<sup>3</sup>:

تتضمن المداخل النقدية لأعمال الضيافة على 300 مبلغ كدخل لفترة معينة خاضعة للتقييم، للتحقق منها، يجب اختبار الرقم الأول قبل العلامة العشرية للتوزيع المنتظم، لهذا الغرض، تخضع مجموعة البيانات بأكملها، أي جميع مبالغ الدخل لفترة التقييم (ن = 300).

<sup>1</sup> Christian Hlavica, Frank M, Hulsberg, op.cit, P 131.

<sup>2</sup> سوراف ك دوتا، مرجع سبق ذكره، ص 22.

<sup>3</sup> Idem, P 132.

### أولاً: إعداد الفرضية الصفرية وتحديد مستوى الأهمية $\alpha$

تتمثل الخطوة الأولى في إعداد ما يسمى بالفرضية الصفرية. في حالة تحليل الأرقام، تتم صياغة هذا دائماً على أنه "افتراض البراءة": فهو يفترض أن توزيع الأرقام المرصود يتوافق مع التوزيع المتوقع نظرياً، وبالتالي تكون الفرضية على سبيل المثال كما يلي:

$H_0$  : "التوزيع الرقمي للمبالغ في المقام الأول قبل العلامة العشرية يتوافق مع التوزيع المنتظم".

بناءً على نتيجة الاختبار، يتم اتخاذ قرار بشأن قبول أو رفض الفرضية الصفرية، إذا قرر الاختبار أن توزيع البيانات التي تم فحصها لا يتوافق مع التوزيع المتوقع، يتم رفض الفرضية الصفرية ويفترض التلاعب بالبيانات.

يمكن أن يكون رفض الفرضية الصفرية صحيحاً أو خاطئاً، يحدث الرفض الخاطئ للفرضية الصفرية رغم كون البيانات التي تم فحصها تتبع في الواقع التوزيع المتوقع، فيشار إلى هذا النوع من القرار الخاطئ على أنه خطأ من النوع الأول أو خطأ  $\alpha$ . ومن أجل الحد من احتمال ارتكاب مثل هذا الخطأ إلى قيمة قصوى، يجب تحديد مستوى الأهمية (احتمال الخطأ)  $\alpha$  قبل إجراء الاختبار، ويقصد بذلك أنه في حالة تكرار الاختبار بشكل مستمر، يتم رفض فرضية العدم بشكل غير صحيح في أقل من  $\alpha\%$  من الحالات التي تنطبق فيها، ويؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ قرار لاحق بشأن قبول أو رفض الفرضية.

عادةً ما يُفترض أن تكون قيمة  $\alpha = 10\%$  أو  $5\%$  أو  $1\%$ . يتم اختيار مستوى أهمية بنسبة  $5\%$  لمثالنا هذا، من حيث المبدأ كلما انخفض مستوى الأهمية المختار، قل احتمال ارتكاب خطأ  $\alpha$ .

### ثانياً: إجراء الاختبار

بعد إجراء افتراض حول التوزيع المستهدف، تمت صياغة الفرضية المقابلة وتحديد مستوى الأهمية، ويمكن إجراء الاختبار.

لهذا الغرض، يتم تقسيم المجتمع أولاً إلى فئات  $A_j$  بحيث  $j=1, \dots, k$  فيما يتعلق بالخاصية التي سيتم فحصها، التعبير عن الأرقام في المقام الأول قبل العلامة العشرية.

في مثالنا هذا، يتم إجراء الاختبار في نطاق القيمة المنخفضة للمبالغ التي يجب أن ينتج عنها  $k = 10$  فئات للأرقام من 0 إلى 9. عند التحقق من الموضع المتقدم، من ناحية أخرى، هناك 9 فئات فقط، نظراً لأنه يتم دائماً استخدام الرقم الأول من المبالغ التي ليست 0 للتحقق من توزيع بنفورد، الآن يتم تحديد الترددات الملحوظة  $h_j$  لعناصر العينة، والتي تقع في الفئات الفردية  $A_1, A_2, \dots, A_j, \dots, A_k$  بمعنى

آخر، عدد مرات حدوث كل رقم عند النقطة التي تم فحصها تحسب من مجموعة البيانات، ترد ترددات الأرقام التجريبية للإيصالات النقدية التي تمت محاكاتها على سبيل المثال في العمود  $h_j$  في الجدول (3-2).

الجدول (3-2): حساب القيمة  $\chi^2$ .

| $A_j$ | $h_j$ | $h_j^e$ | $h_j - h_j^e$ | $(h_j - h_j^e)^2$ | $\frac{(h_j - h_j^e)^2}{h_j^e}$ |
|-------|-------|---------|---------------|-------------------|---------------------------------|
| 0     | 28    | 30      | -2            | 4                 | 0,13                            |
| 1     | 36    | 30      | 6             | 36                | 1,2                             |
| 2     | 33    | 30      | 3             | 9                 | 0,3                             |
| 3     | 25    | 30      | -5            | 25                | 0,83                            |
| 4     | 34    | 30      | 4             | 16                | 0,53                            |
| 5     | 30    | 30      | 0             | 0                 | 0                               |
| 6     | 25    | 30      | -5            | 25                | 0,83                            |
| 7     | 29    | 30      | -1            | 1                 | 0,03                            |
| 8     | 33    | 30      | 3             | 9                 | 0,3                             |
| 9     | 27    | 30      | -3            | 9                 | 0,3                             |
|       |       |         |               |                   | $\chi^2 = 4,45$                 |

المصدر : Christian Hlavica, Frank M, Hulsberg, Tax Fraud & Forensic Accounting  
Dealing With Economic Crime

لكي تكون قادرًا على مقارنة ما تم ملاحظته مع توزيع الأرقام المتوقع، يتم الآن تحديد الترددات المتوقعة للأرقام المختلفة، وهي ناتجة عن ضرب الاحتمال المتوقع لحدوث الرقم المعني وفقًا للتوزيع المستهدف المفترض بعدد العناصر في العينة التي تم فحصها:

$$h_j^e = n \cdot p_j$$

إذا تم اختبار التوزيع من أجل الانتظام، فإن التردد المتوقع لكل فئة من الفئات هو 10 n % في المثال، من المتوقع أن يظهر كل رقم في 30 يومًا بالضبط كأول رقم قبل الفاصلة العشرية لإيصالات شباك التذاكر، ثم يتم حساب قيمة متغير الاختبار، القيمة  $\chi^2$ ، على النحو التالي:

$$\chi^2 = \sum_{j=1}^k \frac{(h_j - h_j^e)^2}{h_j^e}$$

يتم تحديد الانحراف بين التردد التجريبي والمتوقع لكل فئة من الفئات. ثم يتم تربيع هذا الاختلاف لمنع الانحرافات الإيجابية والسلبية من الإلغاء، هذه القيمة مقسومة على التردد المتوقع المصاحب للفئة المعنية من أجل ترجيح الانحرافات التربيعية.

في خطوة أخيرة، يتم تلخيص الانحرافات التربيعية والمرجحة عبر جميع الفئات، وبالتالي تكون القيمة  $\chi^2$  وهي 4.45 كما يوضحه الجدول (3-2).

يمكن ملاحظة أن متغير الاختبار يأخذ قيمة أعلى، كلما زادت الانحرافات بين توزيع الأرقام المرصود والمتوقع.

إذا كان التوزيعان متطابقان، أي أن كل رقم من الأرقام يحدث بالضبط مع التردد المتوقع 30، فهناك فرق  $(h_j - h_j^e) = 0$  لكل فئة وبالتالي أيضًا قيمة  $\chi^2 = 0$  لمتغير الاختبار.

### ثالثا: اتخاذ القرار

في الخطوة النهائية، يتم اتخاذ قرار بشأن قبول أو رفض الفرضية الصفرية بناءً على القيمة المحددة لمتغير الاختبار.

يمكن إثبات أن متغير الاختبار تحت  $H_0$  هو تقريبًا متغير بحجم عينة كبير بدرجة كافية  $\chi^2$  مع  $(k-1)$  درجات من الحرية إذا كان حجم العينة كبيرًا بما يكفي، اعتمادًا على عدد درجات الحرية ومستوى الأهمية المختار  $\alpha$ ، لذلك يمكن للمرء استخدام توزيع الجدول  $\chi^2$  في (الشكل (3-6))، القيمة الحرجة  $\chi^2_{1-\alpha, k-1}$  يمكن قراءتها ومقارنتها بمتغير الاختبار المحدد. تنص على أن  $H_0$  مرفوض إذا كانت

$$\chi^2 > \chi^2_{1-\alpha, k-1}$$

إذا تم استيفاء هذه العلاقة، أي إذا تجاوزت قيمة متغير الاختبار القيمة الحرجة، يتم رفض الفرضية الصفرية، والتي تعتبرها السلطات الضريبية كمؤشر على التلاعب.

يوضح الجدول أنه كلما انخفض مستوى الأهمية المختارة، كلما ارتفع متغير الاختبار الذي يمكنه افتراض القيم دون رفض الفرضية الصفرية.

بالعودة إلى مثالنا السابق، توجد قيمة حرجة  $\chi^2_{1-\alpha, k-1}$  لمستوى الأهمية المحدد مسبقًا البالغ 5%، في حين أن  $k-1=9$  درجات الحرية (ك = 10 فئات) تبلغ 16.92. تُظهر المقارنة مع متغير الاختبار المحسوب أن هذا يظل أقل من هذه القيمة الحرجة وبالتالي لم يتم رفض الفرضية الصفرية ("التوزيع الرقمي للمبالغ في المقام الأول قبل أن تتوافق الفاصلة العشرية مع التوزيع المنتظم"). نتيجة لذلك، لم يكشف الاختبار عن أي شذوذ في توزيع الأرقام عند نقطة الإيصالات النقدية التي تم فحصها.

كما ذكرنا سابقاً، يرتبط افتراض التوزيع  $\chi^2$  لمتغير الاختبار بوجود عينة كبيرة بدرجة كافية، وهو شيء متعارف عليه

### الجدول (3-3): التوزيع $\chi^2$

| $k-1 \backslash 1-\alpha$ | 0,005 | 0,01 | 0,025 | 0,05 | 0,1  | 0,5  | 0,9   | 0,95  | 0,975 | 0,99  | 0,995 |
|---------------------------|-------|------|-------|------|------|------|-------|-------|-------|-------|-------|
| 1                         | 0     | 0    | 0     | 0    | 0,02 | 0,45 | 2,71  | 3,84  | 5,02  | 6,63  | 7,88  |
| 2                         | 0,01  | 0,02 | 0,05  | 0,1  | 0,21 | 1,39 | 4,61  | 5,99  | 7,38  | 9,21  | 10,6  |
| 3                         | 0,07  | 0,11 | 0,22  | 0,35 | 0,58 | 2,37 | 6,25  | 7,81  | 9,35  | 11,34 | 12,84 |
| 4                         | 0,21  | 0,3  | 0,48  | 0,71 | 1,06 | 3,36 | 7,78  | 9,49  | 11,14 | 13,28 | 14,86 |
| 5                         | 0,41  | 0,55 | 0,83  | 1,15 | 1,61 | 4,35 | 9,24  | 11,07 | 12,83 | 15,09 | 16,75 |
| 6                         | 0,68  | 0,87 | 1,24  | 1,64 | 2,2  | 5,35 | 10,64 | 12,59 | 14,45 | 16,81 | 18,55 |
| 7                         | 0,99  | 1,24 | 1,69  | 2,17 | 2,83 | 6,35 | 12,02 | 14,07 | 16,01 | 18,48 | 20,28 |
| 8                         | 1,34  | 1,65 | 2,18  | 2,73 | 3,49 | 7,34 | 13,36 | 15,51 | 17,53 | 20,09 | 21,95 |
| 9                         | 1,73  | 2,09 | 2,7   | 3,33 | 4,17 | 8,34 | 14,68 | 16,92 | 19,02 | 21,67 | 23,59 |
| 10                        | 2,16  | 2,56 | 3,25  | 3,94 | 4,87 | 9,34 | 15,99 | 18,31 | 20,48 | 23,21 | 25,19 |

المصدر: Christian Hlavica, Frank M, Hulsberg, Tax Fraud & Forensic Accounting  
Dealing With Economic Crime

إن الترددات المطلقة المتوقعة لكل فئة تفترض قيمة لا تقل عن 5، أي أنه  $h_j^e \geq 5$  للجميع  $j = 1, 2, \dots, k$

على سبيل المثال، يوضح (الجدول (3-2)) أنه من المتوقع شغل 30 ملاحظة لكل فئة من الفئات، في هذه الحالة، فإن اختبار التوزيع المنتظم له ما يبرره، من أجل تلبية الشرط المسبق، سيكون حجم العينة أقل بكثير من  $50 = 5/10\%$  كافياً عند التحقق من التوزيع المنتظم، عند التحقق من توزيع بنفورد، من المتوقع أن يكون الرقم 9 (نادر الحدوث) في المقام الأول من الرقم قيد التدقيق مع احتمال  $4.58\%$  من أجل تحقيق التكرار المطلق المتوقع لـ 5 مشاهدات لهذا الرقم، يلزم لذلك حجم عينة لا يقل عن  $109,17 \approx 110 = 5/4,58\%$

وعلى الرغم من أن هذه القاعدة العامة تشير إلى أن أحجام العينات الصغيرة نسبياً كافية للتحليل، إلا أنه يمكن افتراض ملاءمة أفضل للتوزيع المفترض مع عينات أكبر، من ناحية أخرى، يجب أيضاً تجنب العينات الكبيرة بشكل مفرط لأنه إذا كان حجم العينة كبيراً جداً، فإن الانحرافات الصغيرة عن الترددات المتوقعة تؤدي إلى رفض فرضية العدم المشككة بحجم عينة من 5000 ملاحظة مثلاً.

### المطلب الثالث: أساليب وتقنيات أخرى للمحاسبة القضائية في كشف التهرب الضريبي

إلى جانب ما سبق من تقنيات وأساليب، يستخدم المحاسبون القضائيون مجموعة من الأساليب والتقنيات العديدة الأخرى التي تساعدهم في تحليل البيانات وربح الوقت في تقصي الحقائق وكشف الاحتيال بطريقة فعالة يمكن ذكرها كما يلي:

#### أولاً: التنقيب في البيانات الضخمة

هي عملية تحليلية مصممة لاستكشاف البيانات بحثاً عن أنماط متسقة و / أو علاقات منهجية بين المتغيرات، ثم التحقق من صحة النتائج من خلال تطبيق الأنماط المكتشفة على مجموعات فرعية جديدة من البيانات، تنفذ هذه التقنية من خلال برامج الكمبيوتر المصممة لذلك الغرض، إذ يمكن أن تساعد في الكشف عن عمليات الاحتيال من خلال اكتشاف أنماط السلوك التي تعد مؤشراً على النشاط الاحتيالي<sup>1</sup>، الغرض من هذه العملية هو التنبؤ وتتم عبر ثلاثة مراحل هي<sup>2</sup>:

- **الاستكشاف الأولي:** يتم من خلاله الكشف عن المعرفة أو الأنماط الموجودة في البيانات مثل الارتباط أو الاتجاهات أو التباينات بدون وجود أي افتراض مسبق حول ما سيتم اكتشافه ودون علم مسبق بالاحتيال؛
- **بناء النموذج أو تحديد النمط مع التحذير والتحقق:** يتم بناء النموذج باستخدام الأنماط المكتشفة لتقدير النتائج التي ينبغي الحصول عليها من قيم جديدة؛
- **تحليل الاختلاف (التباين):** عند تحديد المعيار المناسب للبيانات يتم تحديد البنود التي تحيد عن هذا المعيار وتصنف كبنود شاذة تحتاج إلى مزيد من التقصي حولها، وهو ما يسمى بتحليل الاختلاف أو التباين.

#### ثانياً: تحليل النسب ومطابقة البيانات

تعتمد هذه التقنية على حساب نسب تحليل البيانات للحقول الرقمية الرئيسية، بغرض تحليلها، لإعطاء مؤشرات السلامة المالية لمنظمات الشركات، فكما يمكن للنسب المالية أن تعطي مؤشرات عن الوضع المالي للشركة، يمكن لنسب تحليل البيانات أن تعبر عن وضع الاحتيال من خلال إعطاء مؤشرات عن أعراض ممكنة للاحتيال، حيث توفر هذه النسب معلومات عن مستوى الاحتيال من خلال تحديد إمكانية ظهور أعراضه<sup>3</sup>، هناك ثلاثة نسب تستعمل في هذا المجال هي<sup>4</sup>:

- نسبة أعلى قيمة إلى أدنى قيمة (max/min)؛

<sup>1</sup> نصيف جاسم الجبوري، صلاح هادي محمد الخالدي، "مرجع سبق ذكره، ص 468.

<sup>2</sup> Sukamal Basu, «Forensic Accounting in the Cyber World: A New Challenge for Accountants», *the Management Accountant*, September 2014, P 19.

<sup>3</sup> Akinadewo Israel S, Akinkoye Ebenezer Y, "Tax Evasion Detection in Nigeria: Analysis of the Specific Forensic Accounting Techniques Used", *the Business and Management Review*, Volume 11, Number 1, August 2020, P 133.

<sup>4</sup> نصيف جاسم الجبوري، صلاح هادي محمد الخالدي، نفس المصدر، ص 468.

- نسبة أعلى قيمة الى ثاني أعلى قيمة (max/max2)؛
- نسبة العام الحالي الى العام السابق.

#### ثالثا: عامل الحجم النسبي (RSF)

تعتمد هذه التقنية على استخدام أكبر وثاني أكبر مبلغ لحساب النسبة بناءً على عمليات الشراء التي تم تجميعها من قبل البائعين، من أجل تحديد الأنشطة الاحتمالية المحتملة في بيانات دفع الفواتير، كوسيلة لفحص الاحتيال<sup>1</sup>.

#### رابعا: أدوات التدقيق بمساعدة الكمبيوتر (CAATs) Computer Assisted Auditing Tools

وهي عبارة عن برامج الكمبيوتر، وكل الأدوات والتقنيات المحوسبة التي تمكن المحاسبين القضائيين من الاستفادة منها وتزيد من كفاءة وفعالية التدقيق وتحقيق الأهداف المطلوبة ومعالجة البيانات بشكل سريع وبتكلفة أقل، وهي مفيدة في<sup>2</sup>:

- إدارة أوجه القصور والمخاطر الرقابية للتدقيق؛
- التحقق بنسبة 100% من مجتمع البيانات؛
- تحديد الأعمال وتحسين فرص الاكتشاف؛
- يحسن من سلامة البيانات ويحافظ عليها؛
- آلية ناجعة لكشف الاحتيال؛
- تقنية فعالة وغير مكلفة.

تحتوي هذه البرامج على مجموعات مختلفة هي<sup>3</sup>:

- **برامج استخراج البيانات:** وتعمل على تحليل كافة سجلات قواعد البيانات للشركة لتحديد السجلات التي تتضمن حالات من عدم الانسجام أو التذبذب ثم التحري عنها، كالفواتير، وحسابات المدين ودفعات الموردين، الرواتب والمشتريات...الخ؛
- **برامج التحليل المالي:** وتعمل على استعمال الكشوفات المالية السنوية، الفصلية والشهرية في تحديد النسب بين مختلف الحسابات مثل نسبة كلفة البضاعة المباعة الى إيرادات المبيعات؛
- **برامج التجسس Spy Software:** قد يحتاج المحاسب القضائي في بعض الحالات وحسب خصوصية المهمة الى استخدام هذا النوع من البرامج للمساعدة في كشف الاحتيال.

<sup>1</sup> Sukamal Basu, op.cit, P 19.

<sup>2</sup> Akinadewo Israel S, Akinkoye Ebenezer Y, op.cit, P 133.

<sup>3</sup> نصيف جاسم الجبوري، صلاح هادي محمد الخالدي، مرجع سبق ذكره، ص 467.

### المبحث الثالث: مجالات تفعيل المحاسبة القضائية للكشف عن التهرب الضريبي في الجزائر

يمكن للمنظمات والإدارات والمهنيين المختصين في التحقيق في الاحتيال في البيانات المالية والتهرب الضريبي في الجزائر أن يستخدموا مختلف الأساليب والتقنيات التي تستخدمها المحاسبة القضائية في تقصي الحقائق والتدقيق في البيانات المالية المشتبه فيها بهدف الكشف عن الاحتيال المالي ومحاربه.

#### المطلب الأول: المديرية العامة للضرائب

تعتبر المديرية العامة للضرائب في الهيكل التنظيمي لوزارة المالية المسؤولة عن كافة مديريات ومصالح الضرائب الموجودة في البلاد فهي تسهر على متابعة عملهم، وتنظيم عمليات الفحص الضريبي والرقابة الجبائية ووضع الأسس والمعايير الخاصة بها وفقا لنصوص القانون وهي مسؤولة عن تحصيل الضرائب ومحاربة التهرب الضريبي، وبالتالي فهي أكثر الإدارات التي يمكن أن تستفيد من الأساليب والتقنيات التي تستخدمها المحاسبة القضائية في كشف ومحاربة أساليب الاحتيال الضريبي في الجزائر.

#### أولاً: مفهوم الرقابة الجبائية، وأهدافها

تعتبر الغاية الأولى لأي رقابة كانت اكتشاف الأخطاء وتحديد الانحرافات التي يمكن أن تحدث لسبب أو لآخر، وعليه فإن الرقابة الجبائية تعتبر أداة لضبط الأخطاء وكبح الانحرافات التي ينجر عنها تهرب وتملص المكلف بالضريبة من أداء واجباته تجاه الإدارة الضريبية.

**1. تعريف الرقابة الجبائية:** عُرِفَت الرقابة الجبائية على أنها "تشخيص لمحتوى الكتابات المحاسبية بما يتلاءم مع القانون الجبائي، والتحقق من هذا المحتوى مع الإثباتات والتصريحات المقدمة"<sup>1</sup>، كما يمكن تعريفها على أنها "فحص للتصريحات وكل سجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها، سواء أكانوا ذوي شخصية طبيعية أو معنوية، قصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية، على أن يستعمل الشخص المكلف بهذه العملية أفضل الوسائل للاستعلام والاستفسار عن كل ما هو مُدَوَّن بالتصريحات والوثائق المرفقة بها، أيضا يجب أن لا يكتفي بدراسة ومراجعة التصريحات، بل عليه أن يقوم بعملية مقارنة بين ما هو مصرح به والمعلومات المتحصل عليها من مصادر أخرى وبالتالي التأكد من مدى التطابق الموجود بينهما وكذلك النظر في الوضعية المالية للممول"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Ahmed Hamini, L'audit Comptable et financier, Edition Berti, Algérie, 2001, P 172.

<sup>2</sup> عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر، ص 46.

أما من الناحية القانونية فهي مجموع العمليات والإجراءات التي تهدف إلى التحقق من صحة ونزاهة التصريحات المقدمة من طرف المكلف، وذلك من خلال مقارنتها بعناصر ومعطيات خارجية، وهذا الحق محفوظ بنصوص ومواد التشريع الجبائي<sup>1</sup>.

وعليه فالرقابة الجبائية تمثل مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية قصد التحقق من صحة ومصادقية التصريحات الجبائية المسلمة من طرف المكلفين بها بغية اكتشاف العمليات التدليسية.

**2. أهداف إجراء الرقابة الجبائية:** تسعى إدارة الضرائب من خلال الرقابة الجبائية إلى تحقيق جملة من الأهداف المختلفة والتي أصبحت استراتيجية وضرورية بغية تغطية النقص الفادح في مداخيل الخزينة العمومية، تتمثل في<sup>2</sup>:

- **الهدف القانوني:** التأكد من مدى مطابقة ومسايرة مختلف التصرفات المالية للمكلفين بالضريبة مع القوانين والأنظمة، لذا وحرصا على سلامة هذه الأخيرة تركز الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية والمحاسبة لمعاقبة المكلفين عن أية انحرافات أو مخالفات يمارسونها للتهرب من أداء مستحقاتهم الجبائية.
- **الهدف المالي والاقتصادي:** المحافظة على الأموال العامة من التلاعب والسرقة، أي حمايتها من كل ضياع بأي شكل من الأشكال وبالتالي زيادة الأموال المتاحة للإنفاق مما يؤدي إلى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ككل.
- **الهدف الإداري:** زيادة فعالية الإدارة الجبائية من خلال المعلومات التي تقدمها ويتمثل ذلك في:
  - تحديد الانحرافات وكشف الأخطاء يساعد الإدارة في معرفة أسبابها وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشاكل التي تتجم عن ذلك والتي من شأنها أن تساهم بشكل حيوي وكبير في زيادة الفعالية والأداء؛
  - المساعدة في إعداد الإحصائيات الخاصة بنسب التهرب الضريبي؛
  - إمكانية كشف الثغرات القانونية التي تساعد على التملص من الضريبة ومحاولة إيجاد حلول لها.
- **الهدف الاجتماعي:** ويتمثل في:

<sup>1</sup> République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère des finances –DGI-, "Guide du vérificateur de comptabilité", Alger, 2001, P 13.

<sup>2</sup> عبود ميلود، برباوي كمال، " الرقابة الجبائية، الإطار العام، الأهداف والطرق، العوامل المعيقة لها وسبل التفعيل "، مقال بمجلة (الهقار للدراسات الاقتصادية)، العدد 02، جوان 2018، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، ص 312.

- منع ومحاربة انحرافات المكلف بالضريبة بمختلف صورها كالسرقة، الإهمال أو التقصير في أداء وتحمل واجباته تجاه المجتمع؛
- تحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة وهذا بإرساء مبدأ أساسي للاقتطاعات متمثلا في وقوف كل المكلفين على قدم المساواة أمام الضريبة.

### ثانيا: أشكال الرقابة الجبائية

تعتبر الرقابة الجبائية إجراء ضروريا لمكافحة التهرب الضريبي، كما أنها تكتسي أهمية بالغة نظرا لطبيعة النظام الضريبي الذي يعتمد على التصريحات المقدمة من طرف المكلفين والتي قد لا تعكس الحقيقة، لهذا تسهر المديرية العامة للضرائب على ممارسة مهامها عن طريق الرقابة مع السعي إلى تحسينها بوضع عدة أشكال ووسائل لمكافحة مختلف أشكال الاحتيال والتهرب الضريبي.

يتعلق الأمر برقابة داخلية ورقابة خارجية تتمثلان في الرقابة المختصرة، التحقيق في المحاسبة، التحقيق الجبائي، التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة، التحقيق المصوب والتلبس الجبائي.

**1. الرقابة المختصرة:** هذا الشكل من الرقابة يعمل على فحص الوثائق المسلمة من طرف المكلفين بالضريبة إلى المصالح الضريبية، وسميت بالمختصرة لأنها تمثل مرحلة تمهيدية للرقابة الجبائية. تنقسم هذه الرقابة إلى نوعين:

- **الرقابة على الوثائق:** وهي مرحلة مكمل للرقابة الشكلية، تسمح للمصالح الجبائية بالقيام بفحص ناقد للتصريحات المكتتبة بالاستعانة أساسا على البيانات والمعطيات التي يتضمنها الملف الجبائي للمعني، وبالتالي فهي عملية عادية تتمثل في مقارنة عناصر الدخل المصرح به مع المعلومات والوثائق الموجودة داخل الإدارة الضريبية، حيث يقوم المراقب الجبائي بإجراء فحص شامل للتصريحات الجبائية المكتتبة من طرف المكلفين ومقارنتها بالمعلومات والوثائق الخاصة بالمكلف والموجودة مسبقا لدى الإدارة، إضافة إلى ما حصلت عليه هذه الأخيرة من معلومات من طرف هيئات أخرى تعامل معها هذا المكلف، وفي حالة وجود نقاط غامضة أو مبهمة يحق للمراقب أن يطلب بعض المعلومات والتبريرات من طرف المكلف بالضريبة<sup>1</sup>.

ومن أجل القيام بذلك تستعمل الإدارة الأدوات القانونية التالية:

- **طلب المعلومات:** بموجب السلطات المخولة للمراقب الجبائي يمكنه أن يطلب من المكلف بالضريبة أن يمدّه ببعض المعلومات حول أي غموض أو لبس يحتوي عليه التصريح

<sup>1</sup> المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية 2016، المادة 19 منه، ص 9 - 10.

المقدم من طرفه، وفي حالة عدم الرد تقوم الإدارة بإرسال آخر تطلب فيه التوضيحات المراد الحصول عليها لتبرير ما جاء في تصريحه، وهذا في أجل لا يقل عن ثلاثين (30) يوما، أما في حالة الرفض تقوم الإدارة بعملية التسوية بالاعتماد على ما يتوفر لديها من معلومات أو مبررات؛

- **طلب التبريرات:** يمكن للمراقب الجبائي ان يطلب وثائق تبريرية للعناصر التي يتضمنها تصريح المكلف وهذا لهدفين هما أولا التأكد مما جاء في التصريح، وثانيا استغلال الوثائق التبريرية لتحرير بطاقة معلومات قد تساعد في إجراء تسويات مستقبلا إما لهذا المكلف أو لمكلفين آخرين يتضمن تصريحهم اغفالات، نقائص أو عدم صحة، وفي حالة عدم الرد على هذا الطلب في الآجال المحددة قانونا، يقوم المراقب الجبائي بعملية التسوية الضرورية؛

- **القيام بعملية التسوية:** في حالة عدم رد المكلف عن كل من طلب المعلومات أو طلب التبريرات، أو حتى في حالة رفضها لما جاء في رد المكلف من معلومات أو تبريرات، تضطر الإدارة الضريبية للقيام بعملية التسوية<sup>1</sup>، حيث تقوم الإدارة الضريبية بإعلام المكلف بالتسوية المزمع القيام بها من خلال رسالة مضمونة مع إشعار بالاستلام.

وعليه فان الرقابة على الوثائق تعتبر رقابة لاحقة تسمح للإدارة بالقيام بفحص ناقد للتصريحات المقدمة من طرف المكلفين، ومنه كشف وتصحيح النقائص ثم اقتراح الملفات الجبائية لأنواع أخرى من المراقبة كالتحقيق الجبائي عندما تكون هاته النقائص تتضمن غشا وتهربا ضريبيا هاما لا يمكن ضبطه بمراقبة الوثائق فقط وهذا ما يوضحه المخطط العام للرقابة على الوثائق.

وتتميز الرقابة على الوثائق<sup>2</sup> بـ:

- مدة الرقابة الجبائية للملف الجبائي جد قصيرة؛
- محدودية السنوات والضرائب والرسوم المعنية بالمراقبة؛
- تحديد دقيق للعناصر المستهدفة للمراقبة.

**2. التحقيق في المحاسبة - التحقيق الجبائي:** يتمثل هذا النمط من الرقابة الجبائية في جملة من الإجراءات التي يقوم بها المراقبين الجبائيين من خلال التدخلات المباشرة للاماكن التي يزاول فيها المكلفون نشاطهم، من أجل التأكد من صحة ومطابقة ما صرح به المكلفون مع ما هو موجود على ارض

<sup>1</sup> DGI, Guide pratique du contribuable, Edition 2011, Algérie, P 86.

<sup>2</sup> DGI, Guide du contrôle sur pièce, Edition 2003, Algérie, P 6.

الواقع، وذلك من خلال الفحص الميداني للدفاتر المحاسبية وجميع الوثائق الملحقة، إضافة إلى التأكد من وجود الأصول المادية التي تضمنتها المحاسبة والتصريحات الجبائية.

يعرف التحقيق في المحاسبة على أنه مجموعة العمليات التي تستهدف مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلف بالضريبة وفحص محاسبته والتأكد من مدى مطابقتها مع المعطيات المادية وغيرها حتى يتسنى معرفة مدى مصداقيتها، بحيث يجب أن يتم التحقيق في الدفاتر والوثائق المحاسبية بعين المكان، ما عدا في حالة طلب معاكس من طرف المكلف بالضريبة يوجهه كتابيا وتقبله المصلحة، أو في حالة قوة قاهرة يتم إقرارها قانونا من طرف المصلحة<sup>1</sup>.

يعتبر التحقيق في المحاسبة من أهم الطرق الرقابية المستعملة، إذ تتم وفق قواعد جبائية تضبط الإجراءات الواجب إتباعها من طرف الإدارة الضريبية من أجل توضيح كيفية سيرها وواجبات وحقوق المكلفين بالضريبة.

وتجدر الإشارة أنه يتم فحص محاسبة المكلف مهما كانت طريقة حفظها، حتى ولو كانت الدفاتر المحاسبية الواجبة ممسوكة بطريقة معلوماتية، للتأكد من مدى مصداقيتها مع ما هو مادي من معطيات.

**3. التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة:** هو أحد الطرق الأساسية للمراقبة الجبائية، حيث تم إنشاؤه سنة 1992 م تدعيما للتحقيق في المحاسبة، كما يمكن اعتباره امتدادا له رغم كونه منفصلا عنه، فهو يختص بالأشخاص الطبيعيين بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي بهدف التأكد من صحة التصريحات من خلال مقارنة المداخل المصرح بها مع إجمالي المداخل المحققة أثناء مسيرة الحياة<sup>2</sup>.

- **إجراءات التحقيق في الوضعية الجبائية الشاملة:** نصت المادة (21) الفقرة الأولى من قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2016م على أنه " يمكن لأعوان الإدارة الجبائية أن يشرعوا في التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة للأشخاص الطبيعيين بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي، سواء توفر لديهم موطن جبائي في الجزائر أم لا، عندما يكون لديهم التزامات متعلقة بهذه الضريبة، وفي هذا التحقيق يتأكد الأعوان المحققون من الانسجام الحاصل بين المداخل

<sup>1</sup> المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية 2016، المادة 20 منه، ص 10.

<sup>2</sup> المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية 2016، المادة 21، ص 13.

المصرح بها من جهة والذمة أو الحالة المالية والعناصر المكونة لنمط معيشة أعضاء المقر الجبائي من جهة أخرى، وهذا حسب المادتين (6 و 98) من قانون الضرائب المباشرة<sup>1</sup>.

كما يمكن القيام بالتحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة عندما تظهر وضعية الملكية وعناصر نمط المعيشة لشخص غير محصى جبائيا كوجود أنشطة أو مداخيل متملصة من الضريبة.

يعرف هذا النمط من التحقيق، بأنه يشمل جميع عمليات التحقيق المعمق التي تهدف إلى العمل على البحث في مدى تطابق وانسجام التصريحات المقدمة من المكلفين بالضريبة وما هو موجود في ارض الواقع، وذلك بالتأكد من الوضعية المالية للمكلف ونمط معيشته باعتماد المقارنة بين جميع العناصر المتاحة وجمع كل المعلومات التي تخص المكلف عن طريق الأبحاث الخارجية المعمقة<sup>2</sup>.

وبالتالي فإنه لا يمكن القيام بهذا التحقيق إلا من طرف أعوان من الإدارة الضريبية لهم رتبة مفتش على الأقل، بحيث يتم اللجوء إلى هذا النوع من التحقيق عند ثبوت الحالات التالية:

- عدم الانسجام بين المداخيل المصرح بها والمصاريف المعلن عنها من طرف المكلف؛
- قرائن قوية تدل على وجود غش وتهرب ضريبي بعد أن أدت مراقبة النشاط إلى تسوية ضعيفة أو غير معتبرة؛
- غياب التصريح عن المداخيل من قبل المواطنين التي أثبتت عناصر معيشتهم وجود مداخيل هامة غير خاضعة للضرائب؛
- اقتناء عقارات ومنقولات مهمة.

يعني هذا النوع من التحقيق بالخصوص الأشخاص أصحاب المهن الحرة، الشركاء، مسيري الشركات والأشخاص الذين يحوزون على مداخيل مجهولة المصدر كحالة تبييض الأموال مثلا.

في حالة وجود مؤشرات غش أو تهرب ضريبي يمكن أن يشمل هذا التحقيق البحث والتقصي لكل من الوضعية الشخصية للمستغل أو الشريك ووضعية المؤسسة ككل.

<sup>1</sup> المديرية العامة للضريبة، مركز الضرائب، إجراءات المراقبة الجبائية، نشرة 2013، ص 7.

<sup>2</sup> فضيل كوسة، الدعوى الضريبية وإثباتها في ضوء اجتهادات مجلس الدولة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 199.

**4. التحقيق المصوب والتلبس الجبائي:** يضمن النظام الضريبي الجزائري تقنيات جديدة للرقابة الجبائية من أجل تقوية وسائل مكافحة كل أشكال الإضرار بثروات الوطن، ففضلا عن المراقبة المختصرة (الرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق)، التحقيق في المحاسبة والتحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة، أسست الإدارة الضريبية نوعان آخران للرقابة الجبائية هما: التحقيق المصوب والتلبس الجبائي<sup>1</sup>.

- **التحقيق المصوب:** أنشئ هذا النوع من الرقابة الجبائية سنة 2008 بموجب المادة (22) من قانون المالية التكميلي لسنة 2008، حيث جاء في هاتاه المادة أنه "تتشأ ضمن قانون الإجراءات الجبائية المادة (20 مكرر) وتحرر كما يلي: "يمكن لأعوان الإدارة الجبائية إجراء تحقيق مصوب في محاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب، لفترة كاملة أو لجزء منها غير متقدمة، أو لمجموعة عمليات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية".

ويمكن أن يطلب من المكلفين بالضريبة المحقق معهم أثناء هذا التحقيق، تقديم الوثائق المحاسبية والوثائق التوضيحية على غرار الفواتير والعقود ووصول الطلبات أو التسليم المرتبطة بالحقوق والضرائب والرسوم والأتاوى المتعلقة بالتحقيق، ولا يمكن أن ينتج عن هذا التحقيق، بأي حال من الأحوال فحص معمق ونقدي لمجمل محاسبة المكلف بالضريبة.

- **التلبس الجبائي:** تم إنشاء هذا النوع من الرقابة الجبائية سنة 2010 من خلال المادة (18) من قانون المالية التكميلي، حيث نصت على أنه " تتشأ ضمن قانون الإجراءات الجبائية المادة (20 مكرر 3) وتحرر كما يأتي: " بغض النظر عن كل الأحكام المتعلقة بالمراقبة وبالتحقيق الجبائي، يمكن لأعوان الإدارة الجبائية الذين لديهم رتبة مفتش على الأقل والمكلفين قانونا وفي ظروف يمكن أن تشكل تهديدا لعملية تحصيل الديون الجبائية المستقبلية، تحرير محضر التلبس الجبائي ضد المكلفين بالضريبة الذي يمارسون أنشطة خاضعة لنظام القانون العام والأنظمة الخاصة في مجال الإخضاع الضريبي<sup>2</sup>."

ويعتبر التلبس الجبائي عملية مراقبة تضطلع بها الإدارة الجبائية قبل أي مناورة ينظمها المكلف بالضريبة بهدف ترتيب عملية الإعسار على الخصوص، وبهذا يسمح هذا الإجراء للإدارة الجبائية التدخل لوقف الغش الممارس عندما تجتمع مؤشرات مقبولة، كما يسمح للإدارة بالحصول على الاستعمال المباشر للوثائق المحاسبية والمالية والاجتماعية للأشخاص المعنيين في الوقت المناسب، وذلك حتى بالنسبة للمرحلة التي لا تنتهي فيها الالتزامات التصريحية المنصوص عليها في التشريع الجبائي.

<sup>1</sup> المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2016، مرجع سبق ذكره، المادة 20 مكرر 1-3، ص 11-12.

<sup>2</sup> المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2016، مرجع سبق ذكره، المادة 20 مكرر 3، ص 13.

كما يشترط لتطبيق إجراء التلبس الجبائي، وتحت طائلة بطلان الإجراء الموافقة المسبقة من الإدارة المركزية، كما يوقع محضر التلبس الجبائي وفق النموذج الذي تعدّه الإدارة، من قبل أعوان الإدارة الجبائية ويصادق على التوقيع المكلف بالضريبة صاحب المخالفة، وفي حالة رفض التوقيع، يذكر ذلك في المحضر وتحتفظ إدارة الضرائب بالمحضر الأصلي وتسلم نسخة منه إلى المكلف بالضريبة المعني الذي حرر بشأنه المحضر.

ويترتب على إجراء التلبس الجبائي آثار جبائية إزاء أنظمة الإخضاع الضريبي وإجراءات المراقبة وحق الاسترداد لا سيما:

- إمكانية إعداد الحجز التحفظي من طرف الإدارة؛
- استثناء حق الاستفادة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والأنظمة الاستثنائية؛
- إمكانية تمديد آجال التحقيق في عين المكان؛
- تمديد في أجل التقادم بسنتين؛
- استثناء حق التأجيل القانوني للدفع المقدّر ب 20 % وجدول الدفع بالتقسيط؛
- تطبيق الغرامات المنصوص عليها في المادة (194 مكرر1) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛
- التسجيل في البطاقة الوطنية لمرتكبي أعمال الغش.

ومن خلال هاته الإجراءات الجبائية الردعية المسلطة على المكلف المحقق معه في إطار التلبس الجبائي، يمكن القول بأن هذا النمط من الرقابة الجبائية هو الوحيد الذي يتضمن أكبر الإجراءات الردعية هذا من جهة، وتتعدّد فيه حقوق المكلف من جهة أخرى، فيما عدا إمكانية هذا الأخير الذي كان موضوع التلبس الجبائي اللجوء إلى الهيئة القضائية الإدارية المختصة عند استلام محضر التلبس طبقاً للإجراءات المعمول بها.

من خلال مضمون هذا المطلب أردنا أن نثبت أنه بعد استنفاد مختلف الوسائل والطرق للوقاية من ظاهرة التهرب الضريبي وهي إجراءات قبلية تحول دون إقدام المكلفين بالضريبة على هاته الظاهرة تأتي الإجراءات البعدية والمتمثلة في عمليات المكافحة، حيث يتم تحديد مكامن الغش وردع مرتكبيه، ولعل الأساليب المستحدثة بعد الإصلاح الجبائي في مكافحة التهرب الضريبي والمتمثلة في آلية الرقابة الجبائية تظل هي الآلية الأكثر اعتماداً من طرف الإدارة الضريبية لدرء هذا الخطر، لهذا وسعيًا من طرف القانون لتنظيم هاته الآلية، وممارستها بكفاءة أكثر، سخر لها المشرع الجزائري أدوات قانونية تتمثل في مجموعة

الإجراءات والوسائل المتطورة والمرادفة للإصلاحات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر والتي يمكن الاعتماد عليها من طرف الأعوان والمراقبين في تنفيذ مهامهم الرقابية، حيث أن أهم الصلاحيات الممنوحة للإدارة الضريبية هو حق الرقابة للتأكد من صدق المعلومات المقدمة ضمن التصريحات المكتتبه، فالرقابة تسمح للإدارة الضريبية بأن تتأكد من أن جميع المكلفين قد سدّدوا ما عليهم، ولعل أحدث وأنجع الأدوات التي يمكن لإدارة الضرائب أن تستغلها للرقابة ومكافحة التهرب الضريبي هي الأدوات والتقنيات التي جاءت بها المحاسبة القضائية والتي أثبتت فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها والتي تصب أساساً من أجل إصلاح الضرر الذي قد يلحق بخزينة الدولة من جراء مخالفة القانون الضريبي.

### المطلب الثاني: المفتشية العامة للرقابة

تعتبر المفتشية العامة للرقابة هيئة رقابية معتمدة من طرف الدولة تهدف إلى حماية المال العام من كل أشكال التلاعبات، لذا يمكن أن تلعب أساليب وتقنيات المحاسبة القضائية دوراً مهماً في تحقيق أهداف الرقابة لما لهذه التقنيات من فعالية وسرعة في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

#### أولاً: مفهوم المفتشية العامة للرقابة

هي هيئة رقابية معتمدة من طرف الدولة تهدف من خلالها إلى حماية المال العام من كل أشكال التلاعبات، فهي تقوم بالرقابة على التسيير المالي والمحاسبي لمصالح الدولة والجماعات الإقليمية وكذا الهيئات والأجهزة والمؤسسات الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية كما تمارس الرقابة أيضاً على<sup>1</sup>:

- المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري؛
- هيئات الضمان الاجتماعي التابعة للنظام العام والإجباري وكذا كل الهيئات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي التي تستفيد من مساعدة الدولة أو الهيئات العمومية؛
- كل مؤسسة عمومية أخرى مهما كان نظامها القانوني.

تراقب المفتشية العامة للمالية استعمال الموارد التي جمعتها الهيئات أو الجمعيات مهما كانت أنظمتها القانونية، بمناسبة حملات تضامنية، والتي تطلب الهبة العمومية خصوصاً من أجل دعم القضايا الإنسانية، الاجتماعية، العلمية والتربوية، الثقافية والرياضية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> مرسوم تنفيذي رقم 272-08 مؤرخ في 6 رمضان عام 1429 الموافق 6 سبتمبر سنة 2008، يحدد صلاحيات المفتشية العامة للمالية، المادة

2.

<sup>2</sup> نفس المرجع، المادة 3.

## ثانيا: طبيعة تدخلات المفتشية العامة للرقابة

حددت المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 08-272 المؤرخ في 6 رمضان عام 1429 الموافق 6

سبتمبر سنة 2008 طبيعة التدخلات بالمفتشية العامة للمالية كما يلي<sup>1</sup>:

- التدقيق والدراسات والتحقيقات والخبرة ذات الطابع الاقتصادي والمالي والمحاسبي؛
- تقييم ظروف تنفيذ السياسات العمومية والنتائج المتعلقة بها.

إن مهام التدقيق والدراسات والتحقيقات والخبرة التي أوكلتها السلطات المؤهلة للمفتشية العامة للمالية، تلبي حاجيات محددة، على وجه العموم، وبالتالي، يمكن لنتائج الأعمال المنجزة عنها أن تساهم بشكل محسوس في صنع القرار من طرف الهيئات المعنية في الميادين المرتبطة بهذه المهام، علاوة على ذلك، تعتمد عملية تقييم ظروف تنفيذ سياسة عمومية ما، قبل كل شيء، على دراسة العلاقة الترابطية بين الوسائل المجندة مهما اختلفت طبيعتها بشرية، مادية أو قانونية... والنتائج المتحصل عليها و كذا تحديد أسباب النقائص المحتملة والاختلالات الوظيفية والضعف وعدم التناسق، لذا ومهما كانت طبيعة هذا التقييم، يتمثل الهدف المرجو في تقديم الاقتراحات وصياغة التوصيات قصد الإتيان بالتصحيات اللازمة واتخاذ التدابير وإجراءات التقويم والتطهير وتحسين الجهاز المتعلق بالمعاينات المكتشفة<sup>2</sup>.

**1. إعلام السلطات:** تضمنت المادة 9 من نفس المرسوم دور المساعدة في اتخاذ القرار والتي تنص: "عند معاينة قصور أو ضرر جسيم خلال المهمة، تُعلم المفتشية العامة للمالية فورا السلطة السلمية أو الوصية حتى تتخذ في الحين التدابير الضرورية لحماية مصالح المؤسسة أو الهيئة المُراقبة"<sup>3</sup>. قد يكون هذا النوع من الوضعيات التي تحدث نادرا، إلا أنه يمكن للسلطات المعنية أن تتخذ تدابير بدفع من المفتشية العامة للمالية إزاء وضعيات طارئة تتطلب السرعة في اتخاذ القرار ودون انتظار نهاية أعمال الرقابة وإعداد تقرير المهمة<sup>4</sup>.

**2. تدخلات خارج برنامج عملها المسطر:** يحدد النشاط العملي للمفتشية العامة للمالية من خلال برنامج سنوي يصادق عليه الوزير الكلف بالمالية ومن خلال طلبات التدخل الصادرة عن السلطات

<sup>1</sup> نفس المرجع، المادة 4.

<sup>2</sup> <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/services-ar/inspection-generale-des-finances-ar/404-2020-11-04-09-10-16> Le 28/09/2022.

<sup>3</sup> مرسوم تنفيذي رقم 08-272، مرجع سبق ذكره، المادة 9.

<sup>4</sup> <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/services-ar/inspection-generale-des-finances-ar/404-2020-11-04-09-10-16> Le 28/09/2022.

المؤهلة، وفقا للمادة 13 من نفس المرسوم: "يحدد البرنامج السنوي للمفتشية العامة للمالية حسب الأهداف المحددة وتبعا لطلبات أعضاء الحكومة".

نستخلص من ذلك أن المفتشية العامة للمالية تُدرج أثناء إعداد برنامجها السنوي، انشغالات السلطات العمومية<sup>1</sup>.

**3. تقديم اقتراحات وصياغة توصيات:** إن الأحكام التي تترجم أكثر دور المفتشية العامة للمالية بصفتها هيئة مساعدة في صنع القرار، هي متضمنة في المادة 21 الفقرة 2 و3 من المرسوم المذكور أعلاه والتي تنص في جوهرها على أن التقرير الأساسي "يتضمن اقتراحات التدابير التي من شأنها أن تحسن تنظيم المؤسسات والهيئات المراقبة وتسييرها ونتائجها، ويمكن أن يتضمن أيضا كل اقتراح من شأنه أن يحسن الأحكام التشريعية والتنظيمية التي تحكمها." تتضمن التقارير المعدة إثر مهام مهما كانت طبيعتها كرقابة التسيير، التقييم، التدقيق، التحقيق،... الخ جزءا خاصا بالتوصيات المنجزة عن المعايينات المدونة في نفس التقارير، وتسفر هذه التوصيات عموما عن تدابير وأحيانا عن برنامج عمل تُعلم به المفتشية العامة للمالية من خلال رد المسيرين المعنيين. وتعلم السلطات السلمية أو الوصية بالتدابير التي أثارها تقارير المفتشية العامة للمالية<sup>2</sup>.

### ثالثا: الردود المخصصة لتقارير المفتشية العامة للرقابة

منذ زمن طويل وعلى غرار هيئات ومؤسسات الرقابة الأخرى، فإن الانتقادات المتكررة حول فاعلية الرقابة التي تمارسها المفتشية العامة للمالية تتعلق عموما بعدم وضوح الرؤية وغياب ردود على تقاريرها، تعد هذه الوضعية نتيجة طبيعية تمخضت عن الطابع الاختياري الذي كانت تتميز به الأجوبة على تقارير المفتشية العامة للمالية سواء من طرف المسيرين المعنيين أو الإدارات الوصية، وفي غياب ردود فعل عن الكيانات الخاضعة لرقابتها إزاء المعايينات المسجلة والتوصيات المصاغة لا يكون دور المفتشية العامة للمالية في المساعدة في صنع القرار حقيقيا.

في هذا الصدد، جاء المرسوم رقم 08 - 272 المؤرخ في 06 سبتمبر 2008 المحدد لصلاحيات المفتشية العامة للمالية بجديد مهم لا سيما من خلال المواد 23 و25 و26 التي تنص تواليا على:

- إلزام المسيرين بالرد على المعايينات والملاحظات المسجلة في تقارير المفتشية العامة للمالية؛

<sup>1</sup> <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/services-ar/inspection-generale-des-finances-ar/404-2020-11-04-09-10-16>  
Le 28/09/2022.

<sup>2</sup> <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/services-ar/inspection-generale-des-finances-ar/404-2020-11-04-09-10-16>  
Le 28/09/2022.

- إعلام السلطات السلمية أو الوصية المفتشية العامة للمالية بالتدابير التي أثارها التقارير المرسلة لها الردود المخصصة لتقارير المفتشية العامة للمالية؛

- إعداد المفتشية العامة للمالية تقرير سنوي يتعلق بالردود المخصصة لمعايinatها وتوصياتها يُوجه للسلطات المؤهلة من بينها السيد الوزير الأول؛

وهكذا أصبح إعداد التقرير التلخيصي الذي يختم الإجراء التناقضي، والذي كان استثنائيا، شبه قاعدة بعد صدور المرسوم المذكور أعلاه.

تساعد المفتشية العامة للمالية على البحث في الاختلالات الوظيفية ومخالفة أحكام التشريع والتنظيم المعمول بهما والكشف عن أي شكل من أشكال الانحراف وتحيينها، بهدف تحديد أسباب العجز الذي كان مصدر هذه الانحرافات وكذا الإجراءات المستعملة، والغاية من ذلك هو استخلاص الدروس اللازمة، بصفة وقائية، من أجل تقديم الاقتراحات الرامية إلى الإتيان بالتصحيحات والتقويمات الملائمة<sup>1</sup>.

يمكن أيضا للأجهزة الأمنية المتخصصة في مكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية في الجزائر أن تستفيد من المحاسبة القضائية واستغلال المهارات والأساليب والتقنيات التي أصبحت تستعمل وتنسب بشكل خاص لهذا المجال الجديد من مجالات المحاسبة والتدقيق.

### المطلب الثالث: الخبرة القضائية

تعد الخبرة القضائية في مجال المالية والمحاسبة في الجزائر أقرب المهن لمهنة المحاسب القضائي، فهي تعد فرعا مهما من الفروع التي تنتمي لتخصص المحاسب القضائي، وربما قد تكون هذه المهنة هي المصدر الرئيسي لتفعيل مجال المحاسبة القضائية وإبراز أهمية دورها في مرافقة المنظمات الاقتصادية وأجهزة القضاء في فض النزاعات وكشف الاحتيال المالي والتهرب الضريبي وحماية الاقتصاد الوطني، إن تم تحيين القوانين المنظمة لها حسب متطلبات الواقع الاقتصادي والتطور التكنولوجي، والاهتمام بتطويرها أكثر من حيث معايير عملها وتكوين وتعليم ممتنهيها بشكل يرتقي بها الى مستوى الدور الذي أصبحت تلعبه في العالم.

يمكن تعريف الخبرة القضائية في مجال المحاسبة بأنها معاملة يعهد بها القاضي إلى أفراد لديهم معرفة قانونية وتقنية من أجل الحصول على المعلومات التي يحتاجها للبت في القضية، يمكن أن يكون

<sup>1</sup> <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/services-ar/inspection-generale-des-finances-ar/404-2020-11-04-09-10-16>  
Consulté Le 28/09/2022

الخبير القضائي إما خبير محاسبي، محافظ حسابات، أو محاسب معتمد حسب القانون رقم 10-01 المؤرخ في 27 جوان 2010 والمتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد<sup>1</sup>.

يتم تنظيم مهنة الخبير القضائي في الجزائر حسب النصوص القانونية التالية:

- القانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2008، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية؛

- المرسوم التنفيذي رقم 95-310 المؤرخ في 10 أكتوبر سنة 1995، المحدد لشروط التسجيل في قوائم الخبراء القضائيين وكيفية، وكذا حقوقهم وواجباتهم.

بالرجوع لهذا التنظيم يمكن أن نتناول وضع الخبير القضائي في الجزائر من خلال شروط التسجيل وشروط التدخل لدى مختلف المحاكم.

#### أولاً: كيفية اختيار الخبير القضائي وشروط التسجيل في قوائم الخبراء القضائيين

يتم اختيار الخبراء القضائيين لدى المجالس القضائية كما يلي: "يختار الخبراء القضائيون على أساس القوائم التي يوافق عليها وزير العدل في دائرة اختصاص المجلس القضائي، ويمكن تعيينهم استثناء بممارسة مهامهم خارج اختصاص المجلس الذي ينتمون إليه، غير أنه يجوز للجهة القضائية، في إطار الإجراءات وفي حالة الضرورة، أن تعين خبيراً لا يوجد اسمه في القوائم المنصوص عليها أعلاه، وذلك حسب الكيفيات المحددة في الأمر رقم 66-154 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966"<sup>2</sup>.

تحدد المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 95-310 المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1416 الموافق ل 10 أكتوبر 1995 شروط التسجيل في قوائم الخبراء القضائيين وكيفية، وكذا حقوقهم وواجباتهم كما يلي:

يجوز أن يسجل أي شخص طبيعي أو معنوي في إحدى قوائم الخبراء القضائيين متى استوفى الشروط التالية<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> عبد المجيد بن العربي، سارة حدة بوردباله، "تحديات المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي في البيئة الجزائرية"، مقال بمجلة (البحوث في العلوم المالية والمحاسبية)، العدد 01، المجلد 06، جوان 2021، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 232.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 66-154 المتضمن قانون الإجراءات المدنية"، المعدل والمتمم لا سيما المادة 55 مكرر منه، المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966، المادة 2.

<sup>3</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 95-310 المتضمن "شروط التسجيل في القوائم الخبراء القضائيين"، المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1416 الموافق ل 10 أكتوبر 1995، المادة 4.

## 1. شروط تسجيل الشخص الطبيعي في قوائم الخبراء القضائيين:

- أن تكون جنسيته جزائرية، مع مراعاة الاتفاقيات الدولية؛
- أن تكون له شهادة جامعية، أو تأهيل مهني معين في الاختصاص الذي يطلب التسجيل فيه؛
- ألا يكون قد تعرض لعقوبة نهائية بسبب ارتكابه وقائع مخلة بالآداب العامة أو الشرف؛
- ألا يكون قد تعرض للإفلاس أو التسوية القضائية؛
- ألا يكون ضابطا عموميا وقع خلعه، أو عزله، أو محاميا شطب من نقابة المحامين، أو موظفا عزل بمقتضى إجراء تأديبي بسبب ارتكابه وقائع مخلة بالآداب العامة أو الشرف؛
- ألا يكون قد منع بقرار قضائي من ممارسة المهنة؛
- أن يكون قد مارس هذه المهنة أو هذا النشاط في ظروف سمحت له أن يتحصل على تأهيل كاف لمدة لا تقل عن سبع (7) سنوات؛
- أن تعتمده السلطة الوصية في اختصاصه أو يسجل في قائمة تعدها هذه السلطة.

## 2. شروط تسجيل الشخص المعنوي في قوائم الخبراء القضائيين:

بالنسبة للشخص المعنوي حددت المادة 5 من نفس المرسوم اشتراط ما يلي:<sup>1</sup>

- توفر المسيرين الاجتماعيين على الشروط المنصوص عليها في الفقرات 3، 4 و 5 من المادة 4 السابقة؛
- أن يكون الشخص المعنوي قد مارس نشاطا لا تقل مدته عن خمس (5) سنوات لاكتساب تأهيل كاف في التخصص الذي يطلب التسجيل فيه؛
- أن يكون له مقر رئيسي أو مؤسسة تقنية تتماشى مع تخصصه في دائرة اختصاص المجلس القضائي.

## ثانيا: مهام وواجبات الخبير القضائي

يضطلع الخبير القضائي بالعديد من المهام والواجبات عند تعيينه وهي<sup>2</sup>:

### 1. مهام الخبير القضائي: تتمثل أهم مهامه فيما يلي:

- توضيح واقعة مادية تقنية أو علمية محضة؛
- يرفع تقرير للقاضي عن جميع الإشكالات التي تعترض تنفيذ مهمته؛

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 310-95 المتضمن "شروط التسجيل في القوائم الخبراء القضائيين"، مرجع سبق ذكره، المادة 5.

<sup>2</sup> <https://www.mjustice.dz/ar/2-2-الخبير-القضائي-Consulté Le 12/10/2021>

- يطلب من الخصوم تقديم المستندات التي يراها ضرورية؛
  - يسجل الخبير على الخصوص أقوال وملاحظات الخصوم ومستنداتهم وعرض تحليلي عما قام به وعائنه في حدود المهمة المسندة اليه ونتائج الخبرة.
2. واجبات الخبير القضائي: فيما يخص واجباته فيجب عليه الالتزام ب:
- يعد الخبير القضائي المسؤول الوحيد عن الدراسات والأعمال التي ينجزها؛
  - يمنع على الخبير القضائي أن يكلف غيره بالمهمة المسندة اليه؛
  - الخبير القضائي ملزم بالحفاظ على السر المهني.

### ثالثا: خصائص الخبرة القضائية

تتميز الخبرة القضائية بالخصائص الأساسية التالية<sup>1</sup>:

- تعتبر الخبرة القضائية اختيارية بالنسبة للقاضي الذي لا يجبر أبدا على استخدامها؛
- تأمر المحكمة بالخبرة القضائية بغض النظر عن طبيعة التقاضي ان كان مدني، جنائي أو إداري؛
- يترك اختيار الخبراء لتقدير القضاة؛
- الخبرة القضائية هي فنية وتقنية بحتة؛
- نتائج الخبرة القضائية وآراء الخبير لا تلزم القاضي؛
- الخبراء القضائيون هم مساعدون للعدالة ويتمتعون بسلطاتهم من القرار الذي عينهم؛
- تتوقف صفة الخبير القضائي بانتهاء المهمة.

<sup>1</sup> عبد المجيد بن العربي، سارة حدة بودربالة، مرجع سبق ذكره، ص 232.

### خلاصة الفصل الثالث:

تطرقنا خلال هذا الفصل الى دور معايير التدقيق الجزائية في تقييم مخاطر التهرب الضريبي وسبل تذليل هذه المخاطر ومسؤولية كل طرف اتجاهها، والدور الذي أصبح يلعبه مجال المحاسبة القضائية بمفهومه العام في ضبط هذه المخاطر وتحديد الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بمكافحة الاحتيال المالي في القوائم المالية وما ينتج عنه من غش وتضليل للجهات المستخدمة لهذه القوائم خاصة إدارة الضرائب، عبر توظيف مهارات وأساليب وتقنيات محددة تستخدم أساسا في تقصي وكشف الاحتيال المالي والضريبي كاختبارات الأرقام والاختبارات الإحصائية وغيرها من التقنيات التي أثبتت فعاليتها في كبح المخططات الاحتيالية بمختلف أنواعها، لنصل الى سرد أهم الإدارات والهيئات والمهن، بل وحتى الأجهزة الأمنية المتخصصة، التي يمكن أن تستفيد من هذه التقنيات في تقديم النجاعة والفعالية بالإضافة اللازمة لأداء مهامهم على الوجه المطلوب كونها أهم المجالات التي تسعى الدولة من خلالها الى الرقابة المالية ومحاربة وكشف الاحتيال المالي بصفة عامة والتهرب الضريبي بصفة خاصة.

## الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

## تمهيد

بعد إتمام عرض الجوانب النظرية ومفاهيم الدراسة في الفصول السابقة، يأتي الفصل الرابع ليتناول المنهج المتبع في تصميم وإعداد البحث حيث يعتبر تصميمه من المراحل الأساسية المهمة في إعداده وتنفيذه، بل ويمثل المرحلة الحرجة في التخطيط للإعداد له، حيث تستخدم خطة البحث كمرشد للمراحل والخطوات التالية للبحث وخاصة جمع البيانات وتحليلها فهي تؤكد للباحث بأن الدراسة سوف تكون متصلة بمشكلة البحث وتحقيق أهدافه المسطرة، ويهدف هذا الفصل إلى عرض المنهجية العامة للدراسة خاصة بعد التغطية النظرية لمتغيراتها والتي هي المتغير المستقل المتمثل في المحاسبة القضائية والمتغير التابع المتمثل في التهرب الضريبي في كل من الفصول السابقة، وبالأخذ بعين الاعتبار لخصوصية البيئة الاقتصادية في الجزائر وللوصول لتحقيق الأهداف المرجوة من هذا البحث وجب أيضا معرفة تأثير المتغيرات الوسيطة المتمثلة في التدقيق الخارجي وإدارة الضرائب بالمحاسبة القضائية وتأثيرها على المتغير التابع المتمثل في التهرب الضريبي، ثم معرفة الإجراءات والأدوات المستخدمة في تحديد وتحليل نتائج الدراسة الميدانية بغرض اختبار مدى صحة فرضيات البحث لنصل أخيرا إلى عرض ملخص لأهم نتائج وتوصيات البحث، وعليه تم تقسيم هذا الفصل لثلاثة مباحث رئيسية كما يلي:

- المبحث الأول: وصف منهجية الدراسة
- المبحث الثاني: الإجراءات والأدوات المستخدمة في الدراسة
- المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات

## المبحث الأول: وصف منهجية الدراسة

سننتظر في هذا المبحث أولاً إلى أهم الإشكاليات والفرضيات التي تنتظر الإجابة عنها في الجانب التطبيقي، حيث أن مصدر هذه الأسئلة والفرضيات هو الجانب النظري، لذلك سنحاول من خلال طرحها، التأكد من صحتها أو خطئها مستعينين بالدراسة الميدانية.

## المطلب الأول: الإطار المنهجي العام

إن الإطار المنهجي الذي تتواجد فيه هذه الدراسة يعتمد على طريقة تفسيرية من خلال طرح الجانب النظري، وللتأكد من صحة هذه الفرضيات، لجأ الباحث إلى الجانب التجريبي، ولا بأس بالتذكير بفرضيات الدراسة وهي كالآتي:

### أولاً: الفرضية الرئيسية الأولى

$H_0$ : يوجد إدراك لدى عينة الدراسة بمفهوم المحاسبة القضائية ومجال استخدامها دال إحصائياً عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.01$

### ثانياً: الفرضية الرئيسية الثانية

$H_0$ : لا يوجد تأثير معنوي دال إحصائياً للمحاسبة القضائية في التقليل من التهرب الضريبي عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .

### ثانياً: الفرضيات الجزئية

تقسم الفرضية الرئيسية الثانية إلى الفرضيات الجزئية التالية:

1. الفرضية الجزئية الأولى:  $H_0$ : لا يوجد تأثير معنوي دال إحصائياً للتشريع في التقليل من التهرب الضريبي عبر المتغير الوسيط (إدارة الضرائب) عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .

2. الفرضية الجزئية الثانية:  $H_0$ : لا يوجد تأثير معنوي دال إحصائياً للتشريع في التقليل من التهرب الضريبي عبر المتغير الوسيط (مدقق قانوني) عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .

3. الفرضية الجزئية الثالثة:  $H_0$ : لا يوجد تأثير معنوي دال إحصائياً للتكوين في التقليل من التهرب الضريبي عبر المتغير الوسيط (إدارة الضرائب) عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .

4. الفرضية الجزئية الرابعة:  $H_0$ : لا يوجد تأثير معنوي دال إحصائيا للتكوين في التقليل من التهرب الضريبي عبر المتغير الوسيط (مدقق قانوني) عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .
5. الفرضية الجزئية الخامسة:  $H_0$ : لا يوجد تأثير معنوي دال إحصائيا للتمكين في التقليل من التهرب الضريبي عبر المتغير الوسيط (إدارة الضرائب) عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .
6. الفرضية الجزئية السادسة:  $H_0$ : لا يوجد تأثير معنوي دال إحصائيا للتمكين في التقليل من التهرب الضريبي عبر المتغير الوسيط (مدقق قانوني) عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .
7. الفرضية الجزئية السابعة:  $H_0$ : لا يوجد تأثير للمتغير الوسيط (إدارة الضرائب) في العلاقة بين متغيري المحاسبة القضائية والتهرب الضريبي عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .
8. الفرضية الجزئية الثامنة:  $H_0$ : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغيري المحاسبة القضائية والتدقيق عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .

يتعلق هذا الموضوع بدراسة دور المحاسبة القضائية في تفعيل آليات مكافحة التهرب الضريبي، ولاكتشاف طبيعة ومكونات هذه العلاقة سوف تتم الاستعانة بالمقاربة الكيفية ثم الكمية، حيث تتضمن المقاربة الأولى مجموعة من الإجراءات التي تسمح بتحديد مكونات المحاسبة القضائية التي تساهم في تفعيل آليات مكافحة التهرب الضريبي، ولتحقيق هذا استخدمنا طريقة المعادلات البنائية les équations structurelles لاختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الجزئية الثمانية، أما الفرضية الجزئية التاسعة فتم فحصها بطريقة اختبار ستيودنت.

تعتبر النمذجة بالمعادلات البنائية (SEM) منهجية إحصائية تقدم مجموعة من الاجراءات مثل باقي الطرق والاساليب الاحصائية كتقنية الانحدار المتعدد، التحليل العاملي وتحليل التباين... الخ، فهي تستخدم لاختبار نموذج نظري بتطبيق سلسلة من معادلات الانحدار واستخدامه يوفر امكانية جيدة لتحليل النماذج التفسيرية للظواهر الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الظواهر التي تنطوي على متغيرات متعددة ومعقدة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> محمد بداوي، عبد الحميد نعيمات، بلقاسم حمدي، "تحليل الوساطة في أبحاث التسويق: تأثير الجودة-المدركة على ولاء زبائن شركة موبيليس لاتصالات الهاتف النقال" قرع الأغواط بالجزائر"، مقال بمجلة (العربية للإدارة)، العدد 02، المجلد 39، 2019، ص ص243-244.

## المطلب الثاني: تشخيص النموذج

يتكون النموذج النظري من مجموعة من العلاقات السببية المفسرة لدور المحاسبة القضائية في تفعيل آليات مكافحة التهرب الضريبي ضمن هذا النموذج الذي يسمى أيضاً بنموذج التحليل تكون كل علاقة مدعمة بفرضية مرتكزة على إطار نظري أو ملاحظات تجريبية.

يتكون النموذج العام لبحثنا من 06 متغيرات كامنة (Latentes) هي:

- المحاسبة القضائية؛

- التشريع؛

- التكوين؛

- التمكين من مهارات وتقنيات المحاسبة القضائية؛

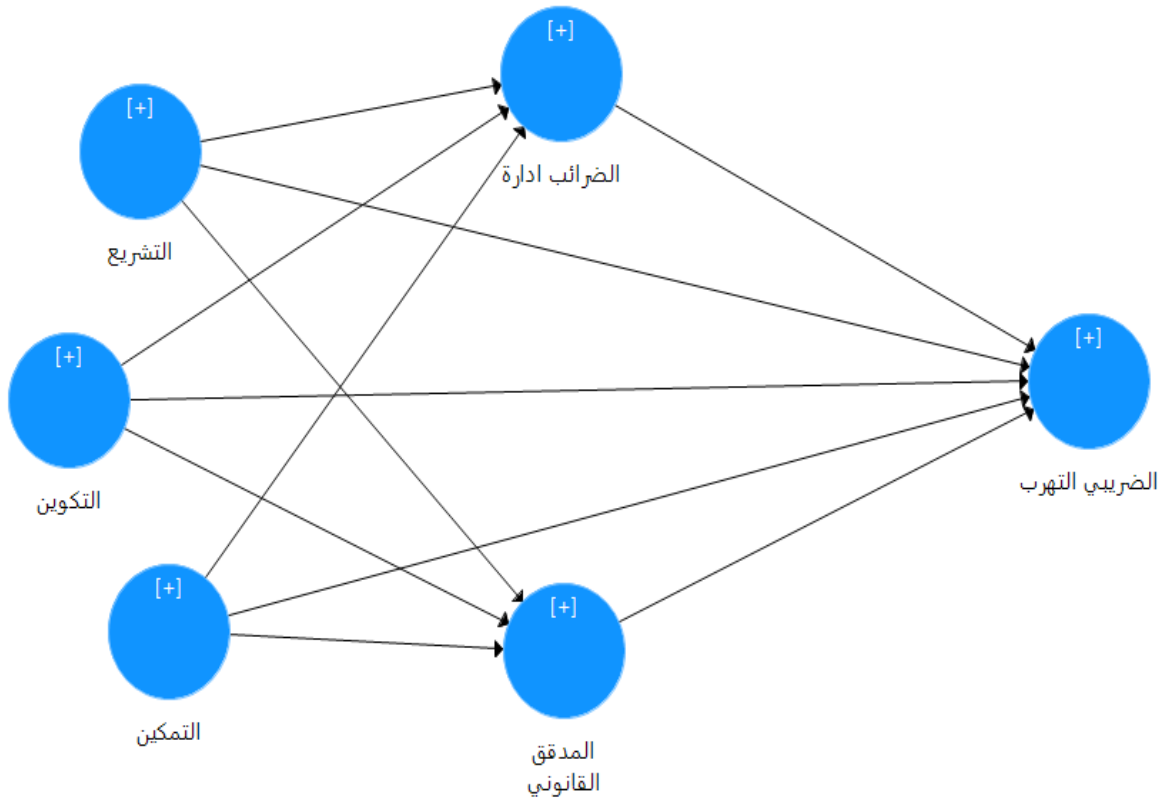
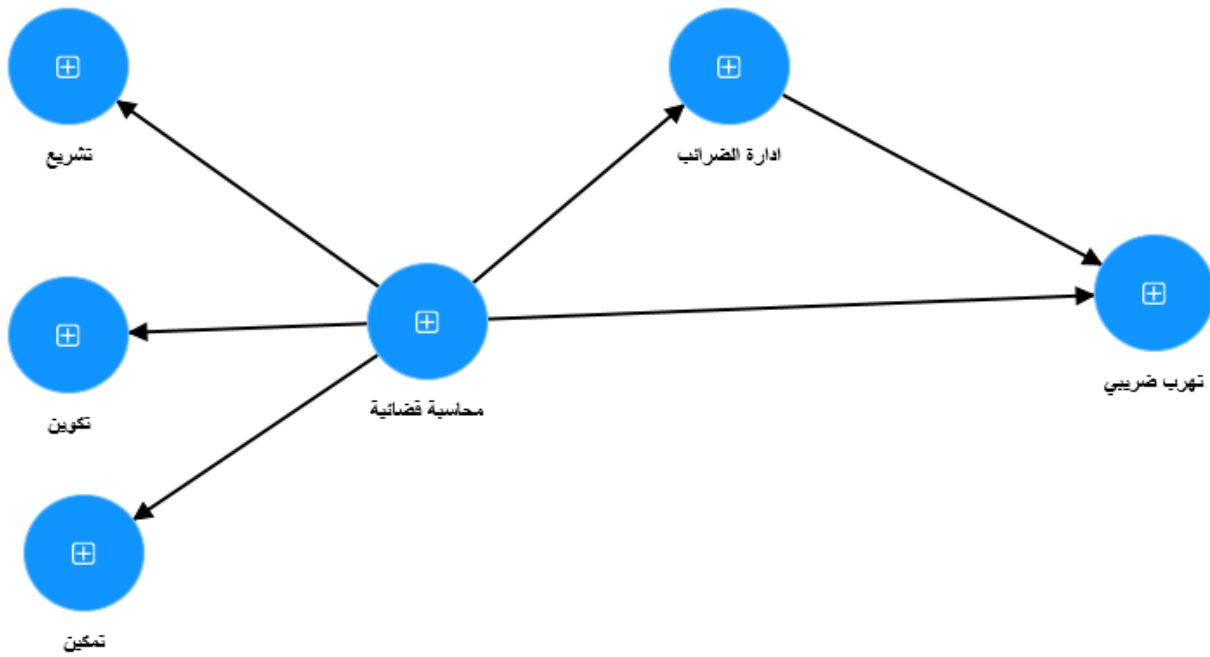
- إدارة الضرائب؛

- التهرب الضريبي.

أما المتغيرات الظاهرة (manifestes) فتمثل أسئلة كل بعد من المتغيرات السابقة الذكر.

والشكل رقم (4-1) يبين وجود علاقات سببية بين المتغيرات المشكلة للمتغيرات الكامنة المستقلة ومتغيراته الظاهرة، المتغيرات الكامنة التابعة ومتغيراته الظاهرة.

شكل رقم (4-1): نموذجي الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث بناء على فرضيات الدراسة

حسب ما نصت عليه طريقة النمذجة بالمعادلات البنائية، ولمعرفة جودة تناسق (توافق) نموذج القياس مع المعلومات المتعلقة بالدراسة، نقوم بتعريف الطريقة المستخدمة بالإضافة إلى مؤشرات التي تسمى بدلائل التسوية وهي كما يلي:

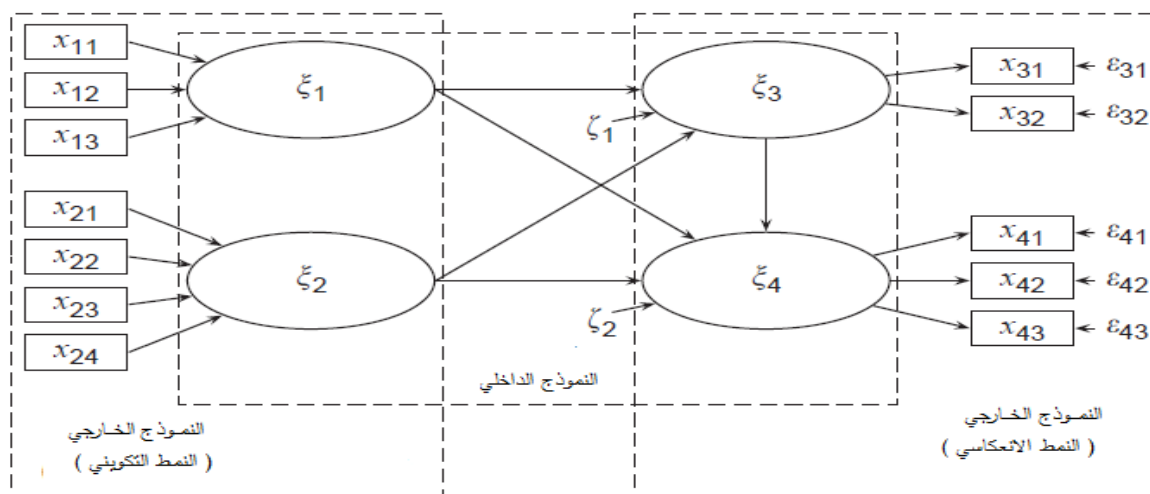
### أولاً: المربعات الصغرى الجزئية (Partial Least Squares)

وفقاً لهذا الأسلوب، عملية التقدير تتم باستخدام طريقة المربعات الصغرى، حيث تقسم معلمات النموذج إلى مجموعات جزئية وتتم باستخدام الانحدار البسيط والمتعدد، ويستخدم الأسلوب التكراري في تقدير المجموعات الجزئية، وقد طور Wold هذه الطريقة في سنوات 1965-1973-1980<sup>1</sup>، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الانحدار وفق طريقة PLS هو مزيج ما بين تقنية الانحدار المتعدد لـ y على x وطريقة التحليل بالمكونات الرئيسية (ACP) لـ x<sup>2</sup>.

### ثانياً: طبيعة نموذج PLS

هناك ثلاثة أنماط أكثر استخداماً في النمذجة بطريقة PLS والمبينة في الشكل (2-4).

### الشكل رقم (2-4): أنواع المتغيرات



المصدر: Henseler Jörg, Ringle Christian M, Sinkovics Rudolf R, (2009). The use of

Path modeling in international marketing, Advances in partial least squares  
International Marketing, 20 (10), pp 277-319.

تتمثل هذه الأنماط الثلاثة في:

<sup>1</sup> محمد بداوي، "النمذجة بالمعادلات البنائية وتطبيقاتها في بحوث التسويق"، مقال بمجلة (الجزائرية للتنمية الاقتصادية)، العدد 05، ديسمبر 2016، ص 23.

<sup>2</sup> Tenenhaus, Michel, «L'approche PLS», *Revue de statistique appliquée*, 1999, 47(2), pp 5-40.

1. النمط الانعكاسي: كل متغير مقياس مرتبط بمتغيره الكامن بواسطة الانحدار البسيط<sup>1</sup>، ويمكن كتابته وفق الصيغة التالية:  $X_{kj} = \pi_{kj}\xi_k + \varepsilon_{kj}$  أخطاء القياس للمتغيرات المقاسة  $\varepsilon_{kj}$ . مع القيود التالية:

$$\begin{aligned} \text{cor}(\xi_{ij}, \xi_k) &= 0, \quad \forall i \quad k = 1 \dots k, \quad \forall j = 1 \dots p_k \\ \text{cor}(\xi_{ij}, \xi_{LM}) &= 0, \quad \forall i, j, L, \quad m = 1 \dots p_k, \quad (i, j) \neq (L, m) \quad \forall \quad k = 1 \dots k \end{aligned}$$

2. النمط التكويني: أنظر الشكل (4-2)، وهو أقل استخداماً من الأول حيث نفرض أن كل متغير كامن هو توليفة خطية مع متغيراته المقاسة المناظرة له<sup>2</sup>، ويأخذ الصيغة التالية:

$$\xi_k = \sum_j W_{kj} X_{kj} + \delta_k$$

$\delta_k$ : شعاع الأخطاء ونفرض متوسطه صفر وغير مرتبط مع المتغيرات الظاهرة.

3. أما النمط الثالث: فهو عبارة عن مزيج بين النمطين الأول والثاني.

### المطلب الثالث: اختبار عام للنموذج

يتم في هذا المطلب اختبار عام للنموذج (Test de validation globale du modèle)، ولتحقيق هذا الاختبار لا بد أولاً من تقديم بعض المفاهيم الخاصة ببناء النموذج وهي كما يلي:

#### أولاً: نموذج القياس

الهدف من تقييم نموذج القياس العاكس هو ضمان وجود صلاحية قياس بنائه وبالتالي توفير ملاءمة إدراجها في نموذج المسار، أما الموثوقية (Reliability) فهي المدى الذي تحقق به أداة التقييم نتائج مستقرة ومتسقة.

تشير الصلاحية (Validity) إلى المدى الذي يقيس فيه البناء ما يفترض قياسه.

1. الصدق التقاربي: هو معيار لتقييم علاقة الارتباط بين المؤشرات التي تقيس نفس الظاهرة.

نبدأ بتقييم نموذج القياس الانعكاسي:

- موثوقية الاتساق الداخلي:

- الموثوقية المركبة Composite reliability: هي البديل المفضل لألفا كرونباخ كاختبار

لصلاحية المقاربة في النموذج الانعكاسي، لهذا السبب يفضل الباحثين الموثوقية

<sup>1</sup>Jackbowing, Emanuel, « les modèles d'équations structurelles à variables latentes cours des statistiques multivariées approfondie », *centre d'étude et de recherche en informatique et communication* – Cédric -, 2012, p 53.

<sup>2</sup> Idem, pp 53-55.

المركبة في الأبحاث المستندة إلى PLS، حدودها ( $CR > 0.70$ ) في البحوث الاستكشافية 0.60 إلى 0.70 مقبولة؛

- موثوقية المؤشر ( $< 0.708$ )؛
- التحميل (التشبع) التربيعي Squared Loading نسبة تباين المؤشر الموضح بواسطة المتغير الكامن؛

#### Average Variance Extracted (AVE>0.5)

2. **الصدق التمايزي:** هدفه معرفة تباعد وتشتت الأسئلة بشكل منطقي، حيث يجب التأكد من أن هذه الأسئلة لا يوجد فيها تكرار ولا تداخل.

3. **Cross Loadings:** هل فعلاً أن هذا السؤال ينتمي إلى هذا المتغير (الكامن) أو لا ينتمي.

4. **جذر AVE:** هدفه معرفة تداخل المتغيرات الكامنة، ويفيد بأن هذا المتغير (الكامن) ليس هو ذاك الثاني (اختلاف بينهما) مستقلاً.

5. **معياري Fornell-Larcker:** يجب أن يكون الجذر التربيعي لـ AVE لكل بناء أكبر من

الارتباطات المرافقة للمتغيرات الكامنة المرافقة (LVC). Latent variables correlations

#### ثانياً: تقييم النموذج البنائي

من خلال نماذج القياس يتم التأكد بأن عملية بناء نموذج الدراسة موثوقة وصالحة، الخطوة التالية في PLS-SEM هي تقييم النموذج البنائي، قبل الانتقال إليه من المهم فحص مستوى العلاقة الخطية المتداخلة في النموذج البنائي ولأن معاملات المتغيرات المستقلة قد تكون متحيزة بسبب وجود مستوى عال من علاقة خطية متداخلة بين المتغيرات الكامنة المتوقعة، نحتاج إلى فحص هذه العلاقة، وفق طريقة PLS-SEM تبرز مشكلة التداخل الخطي (Collinearity) عندما تكون قيم التسامح tolerance من 0.20 أو أقل، وقيم VIF معامل تضخم التباين من 5 وأعلى على التوالي.<sup>1</sup>

1. **معامل التحديد ( $R^2$ ):** هو مقياس شائع يتم على أساسه تقييم النموذج البنائي، يمثل هذا المعامل التأثيرات المجمعة لجميع المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة.

2. **معامل التحديد المعدل ( $R^2$  ajusté):** نلاحظ أن إضافة تنبؤات إلى نموذج الانحدار تميل إلى زيادة  $R^2$ ، حتى إذا كان لدى المتغيرات المفسرة علاقة فقط مع المتغير الداخلي، لإزالة مثل هذا

<sup>1</sup> محمد بداوي، عبد الحميد نعيمات، بلقاسم حمدي، مرجع سبق ذكره، ص 243.

التحيز، يمكن استخدام  $R^2$  المعدل والذي يتم حسابه بواسطة SmartPLS كما هو موضح من خلال الصيغة الآتية:

$$R^2 \text{ ajusté} = R^2 - \frac{k(1-R^2)}{n-k-1} = 1 - \frac{(1-R^2)(n-1)}{n-k-1}$$

3. العلاقة التنبؤية ( $Q^2$ ): تم وضع العلاقة التنبؤية من قبل Stone-Geisser بالإضافة إلى معامل  $R^2$ ، يمكن استخدام مؤشر العلاقة التنبؤية ( $Q^2$ ) بشكل فعال كمعيار للتنبؤ، أما  $Q^2$  فيوضح مدى جودة إعادة تجميع البيانات التي تم جمعها تجريبيا بمساعدة النموذج، وعموما، يعتمد القياس التنبؤي على المعلومات التالية<sup>1</sup>.

- مؤشر Goodness of fit of the model (Gof): وهو مؤشر عام ويعرف كما يلي:

$$Gof = \sqrt{AVE} \times R^2$$

وهو مؤشر يعمل على قدرة قياس إمكانية الاعتماد على نموذج الدراسة.

- حجم التأثير  $f^2$ : يهتم حجم تأثير  $f^2$  بقياس قوة كل متغير تنبؤي في شرح المتغيرات الداخلية، تمثل قيم  $f^2$  التي تبلغ 0.02 و 0.15 و 0.35 للمتغيرات المستقلة المعنوية التي لها تأثيرات ضعيفة ومعتدلة وجوهرية على التوالي.

- SRMR: هو مقياس الملاءمة التقريبية لنموذج الباحث، إنه يقيس الفرق بين مصفوفة الارتباط المشاهدة ومصفوفة الارتباط المطبقة، وبعبارة أخرى فإن SRMR يعكس متوسط حجم مثل هذه الاختلافات، يكون النموذج مناسباً عندما يكون SRMR أقل من 0.08.

4. مفهوم البوتستراب: Bootstrap إذا كانت لدينا عينة عشوائية مسحوبة من مجتمع ما، وكانت هذه العينة ممثلة تمثيلاً جيداً لهذا المجتمع، فإنه يمكن توليد عينات أخرى من هذه العينة بحيث تكون جميع العينات من نفس حجم العينة الأصل، وفي هذه اللحظة يمكن حساب إحصائية الاهتمام (المرجوة) لجميع العينات.

تقنية Bootstrap هي تقنية قائمة على التأكد من دقة النتائج الإحصائية (بمعنى هل النتائج التي حصلنا عليها حقيقية أم لا)، غالباً ما يتم استخدام أهمية Bootstrap عندما يتعذر افتراض أن البيانات طبيعية.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 244.

## المبحث الثاني: الإجراءات والأدوات المستخدمة في الدراسة

نتطرق في هذا المبحث، إلى أسس اختيار العينة وتقديم الأدوات الإحصائية المعتمدة في جمع المعلومات اللازمة للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها بما يلائم العينة المستخدمة في البحث للوصول إلى النتائج المطلوبة وتحقيق أهداف الدراسة وفقا لما تتطلبه طبيعة الدراسة وأهدافها.

### المطلب الأول: جمع البيانات

يعد الغرض من عملية جمع وقياس المعلومات حول المتغيرات المستهدفة هو الإجابة على الأسئلة ذات الصلة وتقييم النتائج، وانطلاقا من الإشكالية العامة وللتأكد من صدق الفرضيات أو نفيها، قام الباحث باختيار أداة الاستمارة في هذه الدراسة.

### أولا: الاستبيان

هي مجموعة مؤشرات يمكن عن طريقها اكتشاف أبعاد موضوع الدراسة عن طريق الاستقصاء والتجربة أي إجراء بحث ميداني على جماعة محددة من الناس، وهي وسيلة الاتصال الرئيسية بين الباحث والمبحوث.<sup>1</sup>

وقد قمنا باستخدام الاستمارة (الاستبيان) في موضوعنا بشكل أساسي لأنها تسمح لنا بمعرفة أسباب وتقدير دور المحاسبة القضائية في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، ولقد مرت هذه الاستمارة بعدة مراحل منذ الإعداد وحتى التحكيم، حيث تم عرض الاستمارة في شكلها الأولي على نخبة من الأكاديميين والمهنيين (أنظر الملحق رقم 01) لإبداء آرائهم حولها، إذ تم الاعتماد على المعيار قبول على الأقل 60% (5/3) من المحكمين للإبقاء على العبارة أو حذفها، إلى أن أصبحت الاستبانة في شكلها النهائي (أنظر الملحق رقم 02) والذي تم توزيعه على عينة الدراسة.

هذا وقد قسم الاستبيان كما يلي:

**1. القسم الأول:** والذي يمثل المعلومات الشخصية والوظيفية ويحوي على معلومات عامة عن المستجوب تتعلق بالعمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة المهنية، الشهادات المهنية، متابعة مستجدات علم المحاسبة والتدقيق من عدمها، الدورات التكوينية المتبعة، المشاركات العلمية و/أو المهنية، الصفة الحالية وولاية مزاوله المهنة.

<sup>1</sup> سلاطنية بلقاسم، حسان الجيلالي، أسس البحث العلمي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 77.

## 2. القسم الثاني: تمحورت أسئلته حول فرضيات البحث والتي تنص على ما يلي:

- **المجال الأول:** معرفة مدى الإدراك لمفهوم المحاسبة القضائية ومجال استخدامها؛
- **المجال الثاني:** اختبار دور المحاسب القانوني في الجزائر في التحري وكشف ومكافحة الاحتيال؛
- **المجال الثالث:** كيفية تفعيل دور المحاسبة القضائية في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر.

### ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة

يمثل مجتمع الدراسة كلا من خبراء المحاسبة، محافظي الحسابات، المحاسبين المعتمدين المسجلين في جداول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، بعنوان نشاط سنة 2022، وموظفي إدارة الضرائب على المستوى الوطني. أما عينة الدراسة فقد كانت عينة عشوائية بلغت 348 مستجيبا مثلت تواليا 198 مهني مسجل في جداول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، بعنوان نشاط سنة 2022، و 150 موظف بإدارة الضرائب، حيث تم توزيع 600 استبانة، عاد منها 348 خضعت للتحليل الإحصائي.

### المطلب الثاني: تحليل خصائص العينة

فيما يلي عرض لخصائص عينة الدراسة وفقا لتحليل إجابات العينة المستقصات حول البيانات الشخصية والديمغرافية لها:

#### 1. توزيع عينة الدراسة حسب العمر:

يمكن تمثيل النتائج المتحصل عليها لمتغير العمر في الجدول الموالي:

الجدول (4-1): توزيع عينة الدراسة حسب العمر

| العمر            | العدد | النسبة المئوية % |
|------------------|-------|------------------|
| أقل من 30 سنة    | 32    | 9.20 %           |
| من 30 الى 50 سنة | 253   | 72.70 %          |
| أكثر من 50 سنة   | 63    | 18.10 %          |
| المجموع          | 348   | 100 %            |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبيان

يوضح الجدول (4-1) أن الفئة التي يقل عمرها عن 30 سنة من عينة الدراسة تمثل ما نسبته 9.20%، في حين نسبة 72.70% فتمثل الفئة التي أعمارها تتراوح ما بين 30 إلى 50 سنة، بينما نسبة 18.10% من عينة الدراسة فأعمارهم تتجاوز الـ 50 سنة.

## 2. توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

الجدول التالي يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

الجدول (4-2): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

| المؤهل العلمي | العدد | النسبة المئوية % |
|---------------|-------|------------------|
| دكتوراه       | 60    | 17.24 %          |
| ماستر         | 177   | 50.86 %          |
| ليسانس        | 111   | 31.90 %          |
| المجموع       | 348   | 100 %            |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول رقم (4-2) أن عينة الدراسة كلها من حملة الشهادات العلمية وهو ما يساهم في القدرة على استيعاب محاور الدراسة وبالتالي الحصول على إجابات واضحة ودقيقة، حيث مثلت شهادة الماستر نسبة 50.86% من المجيبين، كانت أعمارهم أقل من 50 سنة وهو ما يفسر التوجه العام لهؤلاء المهنيين للحصول على هذه الشهادة الحديثة، تتلوا شهادة الليسانس بنسبة 31.90% أغلبهم ممن يفوق سنهم الـ 50 سنة، ثم شهادة الدكتوراه بنسبة 17.24%.

## 3. توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة المهنية:

ويمكن تمثيل النتائج المتحصل عليها من خلال الجدول الموالي:

الجدول (4-3): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة المهنية

| سنوات الخبرة     | العدد | النسبة المئوية % |
|------------------|-------|------------------|
| أقل من 10 سنوات  | 88    | 25.29 %          |
| من 10 إلى 20 سنة | 179   | 51.43 %          |
| أكثر من 20 سنة   | 81    | 23.28 %          |
| المجموع          | 348   | 100 %            |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبيان

يظهر جليا بأن أكثر من نصف عينة الدراسة تتراوح سنوات خبرتهم ما بين 10 إلى 20 سنة بنسبة 51.43%، يليها مباشرة نسبة 25.29% ممن تقل سنوات خبرتهم عن 10 سنوات، ثم ما نسبته 23.27% وهي الفئة التي تفوق سنوات خبرتها الـ 20 سنة، وهذا يعني أن أكثر من 74% من عينة الدراسة لديهم الخبرة الكافية لفهم موضوع الدراسة والإجابة على أسئلة الاستبيان بالدقة المطلوبة نظرا لخبرتهم الكافية بموضوع التهرب الضريبي ومتطلبات مكافحته.

#### 4. توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة العمل:

من الجدول (4-4) يتضح أن ما نسبته 52.88% من عينة الدراسة تمثلت في المهنيين المسجلين في جداول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، بعنوان نشاط سنة 2022، ونسبة 47.12% موظفين بإدارة الضرائب، وهو مؤشر جيد للتحليل بحيث أنها موزعة منصفة تقريبا بين طرفي متغيري الدراسة.

#### الجدول (4-4): توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة العمل

| طبيعة العمل                                                   | العدد | النسبة المئوية % |
|---------------------------------------------------------------|-------|------------------|
| خبير محاسب و/أو محافظ حسابات و/أو محاسب معتمد و/أو خبير قضائي | 184   | 52.88 %          |
| موظف بإدارة الضرائب                                           | 164   | 47.12 %          |
| المجموع                                                       | 348   | 100 %            |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبيان

#### 5. توزيع العينة حسب ولاية مزاوله العمل:

يتضح من الجدول الموالي بأن عينة الدراسة غطت ما نسبته 67.24% من ولايات الوطن، (كما يوضحه الملحق رقم 03)، وهي نسبة جيدة.

#### الجدول (5-5): توزيع العينة حسب ولاية مزاوله العمل

|                         |    |         |
|-------------------------|----|---------|
| العدد الإجمالي للولايات | 58 | 100 %   |
| عدد ولايات المستجيبين   | 39 | 67.24 % |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبيان

## 6. توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة مهنية

وقد كانت نتائج تحليل هذا المتغير كما يبينها الجدول رقم (4-6):

الجدول (4-6): توزيع عينة الدراسة حسب حمل المستجيب على شهادة مهنية

| هل يحمل المستجيب شهادة مهنية | العدد | النسبة المئوية % |
|------------------------------|-------|------------------|
| نعم                          | 211   | 60.63 %          |
| لا                           | 137   | 39.37 %          |
| المجموع                      | 348   | 100 %            |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبيان

يتضح من الجدول (4-6) أن النسبة التي تحمل الشهادات المهنية من عينة الدراسة تمثل

60.63% أغلبها من فئة المهنيين المسجلين في جداول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين لاستحالة مزاوله نشاطهم دون الحصول على شهادة الاعتماد، بينما ما نسبته 39.37% لا يحملون أي شهادة مهنية.

## 7. توزيع عينة الدراسة حسب نوع الشهادة المهنية

يمكن عرض النتائج في الجدول التالي:

الجدول (4-7): توزيع عينة الدراسة حسب نوع الشهادة المهنية

| نوع الشهادة المهنية                        | العدد | النسبة المئوية % |
|--------------------------------------------|-------|------------------|
| خبير محاسب                                 | 16    | 7.58 %           |
| محافظ حسابات، محاسب معتمد                  | 160   | 75.82 %          |
| محاسب معتمد                                | 23    | 10.90 %          |
| مستشار جبائي                               | 1     | 0.48 %           |
| شهادة دراسات عليا بالمدرسة الوطنية للضرائب | 11    | 5.22 %           |
| المجموع                                    | 211   | 100 %            |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أنه تنوعت الشهادات المهنية لعينة الدراسة، حيث غلبت

عليها شهادة محافظ حسابات، محاسب معتمد بنسبة 75.82%، ثم تليها شهادة محاسب معتمد

بنسبة 10.90%، خبير محاسب بنسبة 7.58%، شهادة دراسات عليا بالمدرسة الوطنية للضرائب بنسبة 5.22%، وأخيرا شهادة مستشار جبائي بنسبة 0.48%.

#### 8. توزيع عينة الدراسة حسب متابعة مستجدات علم المحاسبة والتدقيق:

من الجدول الموالي نلاحظ بأن نسبة 58.04% من عينة الدراسة يتابعون مستجدات علم المحاسبة والتدقيق وهي نسبة مقبولة تساعد في إدراك أهمية المحاسبة القضائية للمهنيين، في حين أن ما نسبته 41.96% لا يتابعون مستجدات علم المحاسبة والتدقيق، وهو ما يفسر بطئ تطور مجال المحاسبة والتدقيق نسبيا.

#### الجدول (4-8): توزيع عينة الدراسة حسب متابعة مستجدات علم المحاسبة والتدقيق

| هل يتم متابعة مستجدات علم المحاسبة والتدقيق | العدد | النسبة المئوية % |
|---------------------------------------------|-------|------------------|
| نعم                                         | 202   | 58.04 %          |
| لا                                          | 146   | 41.96 %          |
| المجموع                                     | 348   | 100 %            |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبيان

#### 9. توزيع عينة الدراسة حسب مصادر هذه المستجدات:

يمكن تمثيل النتائج المحصل عليها في الجدول التالي:

#### الجدول (4-9): توزيع عينة الدراسة حسب مصادر هذه المستجدات

| مصادر هذه المستجدات           | العدد | النسبة المئوية % |
|-------------------------------|-------|------------------|
| مخرجات المجلس الوطني للمحاسبة | 54    | 26.73 %          |
| الملتقيات والندوات            | 81    | 40.10 %          |
| الأنترنت                      | 67    | 33.17 %          |
| المجموع                       | 202   | 100 %            |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبيان

نلاحظ أن ما نسبته 40.10% من عينة الدراسة يعتمدون على الملتقيات والندوات لمتابعة مستجدات علم المحاسبة والتدقيق ما يبرز أهمية مثل هذا النوع من المصادر تليها شبكة الأنترنت لما تحوزه من مصادر ضخمة للمعلومات بنسبة 33.17% ثم مخرجات المجلس الوطني للمحاسبة بنسبة 26.73%.

## 10. توزيع عينة الدراسة حسب المشاركة في الدورات التكوينية:

يمكن عرض النتائج في الجدول التالي:

**الجدول (4-10): توزيع عينة الدراسة حسب المشاركة في الدورات التكوينية**

| هل يتم المشاركة في الدورات التكوينية | العدد      | النسبة المئوية % |
|--------------------------------------|------------|------------------|
| نعم                                  | 93         | 50.54 %          |
| لا                                   | 91         | 49.46 %          |
| <b>المجموع 1</b>                     | <b>184</b> | <b>100 %</b>     |
| موظفي إدارة الضرائب                  | 63         | 38.41 %          |
| لا                                   | 101        | 61.59 %          |
| <b>المجموع 2</b>                     | <b>164</b> | <b>100 %</b>     |
| <b>المجموع العام</b>                 | <b>348</b> | <b>100 %</b>     |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبيان

- **المهنيين المسجلين في جداول المصنف الوطني:** من خلال الجدول رقم (4-10) نلاحظ أن نسبة 50.54% أي نصف المهنيين المسجلين في جداول المصنف الوطني يشاركون في دورات تكوينية ومع ذلك تبقى هذه النسبة غير كافية مقارنة بما يُنتظر منها من مواكبة ومراقبة للنشاط الاقتصادي خاصة في ظل تنامي التحديات والتحولت التي تواجه المهنة محليا ودوليا.
- **موظفي إدارة الضرائب:** من الواضح أن أغلبية موظفي إدارة الضرائب نسبة 61.59% لا يشاركون في دورات تكوينية وهو ما يفسر العجز المسجل في فعالية المورد البشري في مكافحة التهرب الضريبي على مستوى إدارة الضرائب وتراجعها في مواكبة التغيرات والتحولت الاقتصادية الراهنة.

## 11. توزيع عينة الدراسة حسب نوع هذه الدورات التكوينية:

مما يلي نلاحظ أن الإطار التنظيمي لمهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر متمثلا في المجلس الوطني للمحاسبة يساعد بنسبة كبيرة في مواكبة مهنة المحاسبة والتدقيق لمختلف المستجدات الوطنية والدولية بتنظيمه للملتقيات والجلسات المختلفة والدورية لتكوين المنتسبين له وتأهيلهم لمواكبة مستجدات المحاسبة والتدقيق ومراقبة النشاط الاقتصادي في الوطن وهو ما

تعكسه نسبة 58.33% لجلسات المصف الوطني، ونسبة 39.10% للملتقيات سواء على مستوى إدارة الضرائب أو المصف الوطني.

الجدول (4-11): توزيع عينة الدراسة حسب نوع هذه الدورات التكوينية

| النسبة المئوية % | العدد | نوع الدورات التكوينية                                                      |
|------------------|-------|----------------------------------------------------------------------------|
| 58.33 %          | 91    | جلسات المصف الوطني للخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين |
| 39.10 %          | 61    | الملتقيات                                                                  |
| 2.57 %           | 04    | الأنترنت                                                                   |
| 100 %            | 156   | المجموع                                                                    |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبيان

## 12. توزيع عينة الدراسة حسب هل يتم المشاركة في تظاهرات علمية و/أو مهنية:

نلاحظ أن نسبة المشاركة في التظاهرات العلمية و/أو المهنية تبقى قليلة حيث تمثل ما نسبته 28.80% لمهنيي المحاسبة والتدقيق و19.51% بالنسبة لموظفي إدارة الضرائب كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (4-12): توزيع عينة الدراسة حسب هل يتم المشاركة في تظاهرات علمية و/أو مهنية

| النسبة المئوية % | العدد | هل يتم المشاركة في تظاهرات علمية و/أو مهنية |                                         |
|------------------|-------|---------------------------------------------|-----------------------------------------|
| 28.80 %          | 53    | نعم                                         | المهنيين المسجلين في جداول المصف الوطني |
| 71.20 %          | 131   | لا                                          |                                         |
| 100 %            | 184   |                                             | المجموع 1                               |
| 19.51 %          | 32    | نعم                                         | موظفي إدارة الضرائب                     |
| 80.49 %          | 132   | لا                                          |                                         |
| 100 %            | 164   |                                             | المجموع 2                               |
| 100 %            | 348   |                                             | المجموع                                 |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبيان

هذه النسب الضعيفة تعكس نقص التنسيق في إيجاد حلول علمية و/أو مهنية لمواجهة

التحديات الاقتصادية عامة وظاهرة التهرب الضريبي خاصة، بين الجامعة الجزائرية من جهة

وكل من المجلس الوطني للمحاسبة وإدارة الضرائب من جهة أخرى.

### 13. توزيع عينة الدراسة حسب نوع المشاركة في تظاهرات علمية و/أو مهنية:

يمكن عرض النتائج في الجدول التالي:

الجدول (4-13): توزيع عينة الدراسة حسب نوع المشاركة في تظاهرات علمية و/أو مهنية

| النسبة المئوية % | العدد | نوع المشاركات في التظاهرات العلمية و/أو المهنية |
|------------------|-------|-------------------------------------------------|
| 95.30 %          | 81    | الملتقيات العلمية                               |
| 4.70 %           | 4     | الأيام الدراسية                                 |
| 100 %            | 85    | المجموع                                         |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبيان

من الواضح أن الأغلبية ممن يشاركون في التظاهرات العلمية و/أو المهنية تتمثل مشاركتهم في الملتقيات العلمية بنسبة 95.30%.

### المطلب الثالث: الاختبارات والأدوات الإحصائية

قام الباحث بإجراء الاختبارات الإحصائية قصد إعطاء الدراسة أكبر قدر من الموثوقية، كما استخدم أدوات إحصائية لتحليل الاستبيان، وسوف يتم توضيحها في هذا المطلب.

#### أولاً: الاختبارات الخاصة بأداة القياس (الاستمارة)

من أجل إعطاء الدراسة أكبر قدر ممكن من الثقة، وإمكانية ارتباطها بمفهوم مكافحة التهريب الضريبي نعتمد على:

#### 1. صدق الأداة Validité d'instrument: يهدف إلى التأكد من مدى صدق أداة القياس، والتأكد

من أن العبارات التي تتكون منها فقرات الاستبيان يمكن أن تؤدي إلى جمع البيانات بدقة، حيث عرض الباحث أسئلة الاستبيان على مجموعة من الأساتذة وخبراء المحاسبة قصد تحكيمه (كما تمت الإشارة إليه سابقاً).

#### 2. ثبات الأداة Réhabilité d'instrument: ولاختبار مدى ثبات النتائج التي تم الحصول عليها

باستخدام أداة القياس، تم حساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Coefficient Alpha) لجميع أقسام الاستبيان، للتأكد من درجة ثقة أداة القياس، والذي كانت نتيجته (0.79) للأداة ككل، وتعتبر هذه النتيجة نسبة جيدة.

### ثانيا: الأدوات الإحصائية المستخدمة

تم استخدام برنامج SPSS (نسخة 24) وبرنامج smartPLS 4 وتماشيا مع أهداف الدراسة، فقد استخدم الباحث أدوات إحصائية نذكر منها:

1. **مقاييس الإحصاء الوصفي:** وذلك لوصف مجتمع الدراسة وإظهار خصائصه، الاعتماد على النسب المئوية، والتكرارات، والإجابة على فرضيات الدراسة، وترتيب متغيراتها حسب أهميتها النسبية.

2. **اختبار الثبات (Reliability-test):** والمتمثل في حساب معامل كرونباخ ألفا (cronbach-alpha)، بهدف التحقق من الترابط الداخلي لمجالات الدراسة والاستبيان ككل؛

3. **اختبار الإشارة Test de signe أو اختبار ثنائي الحد (Test binomial)**

4. **اختبار ستودنت (t-test).**

5. **معامل الارتباط الخطي البسيط.**

6. **معامل الانحدار الخطي البسيط.**

7. **النمذجة بالمعادلات البنائية La modélisation par des équations structurelles**

### المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات

من خلال هذا المبحث سوف يتم توضيح الاختبارات الإحصائية المستخدمة في تحليل النتائج واختبار الفرضيات، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب يهتم الأول بتقييم نموذج القياس، والثاني بتقييم النموذج البنائي، أما الثالث فبدراسة أثر المتغير الوسيط.

#### المطلب الأول: تقييم نموذج القياس

لاختبار صحة وموثوقية النموذج نبدأ بحساب مؤشرات صدق التقارب، حيث نقيم موثوقية المؤشرات، ولم يتم حذف أي عبارة من عبارات الاستبيان وهذا أمر جيد من ناحية صدق الاعتماد على نتائج الدراسة، أما صحة التقارب Convergent validity للمركبات (AVE)، فقط متغير التمكين كان أعلى من القيمة المقترحة وهي أكبر من 0.5 وهذا يدل على أن صحة التقارب لنموذج القياس بالنسبة لمتغير التمكين وحده.

الجدول التالي يبين الموثوقية وصحة التقارب.

جدول رقم (4-14): الموثوقية وصحة التقارب

|               | Cronbach's alpha | Composite reliability (rho_a) | Composite reliability (rho_c) | Average variance extracted (AVE) |
|---------------|------------------|-------------------------------|-------------------------------|----------------------------------|
| ادارة الضرائب | 0,334            | 0,380                         | 0,678                         | 0,426                            |
| تشريع         | 0,303            | 0,358                         | 0,666                         | 0,416                            |
| تكوين         | 0,329            | 0,354                         | 0,680                         | 0,424                            |
| تمكين         | 0,675            | 0,821                         | 0,809                         | 0,559                            |
| محاسبة قضائية | 0,662            | 0,733                         | 0,764                         | 0,295                            |

المصدر: من مخرجات برنامج smartPLS

أما مؤشرات صدق التمايز فهي كما يلي:

الجدول (4-15): الارتباط وصحة التمايز

|               | محاسبة قضائية | تهرب ضريبي | تمكين | تكوين | تشريع | ادارة الضرائب |
|---------------|---------------|------------|-------|-------|-------|---------------|
| ادارة الضرائب | 0,653         |            |       |       |       |               |
| تشريع         | 0,383         | 0,645      |       |       |       |               |
| تكوين         | 0,505         | 0,461      | 0,651 |       |       |               |
| تمكين         | 0,483         | 0,424      | 0,557 | 0,748 |       |               |
| تهرب ضريبي    | 0,208         | 0,361      | 0,344 | 0,223 | 1,000 |               |
| محاسبة قضائية | 0,557         | 0,746      | 0,821 | 0,839 | 0,370 | 0,543         |

المصدر: من مخرجات برنامج SmartPLS

تم تقييم صحة التمايز Discriminant validity من خلال معيار<sup>1</sup> Fornell-Larcker criterion، حيث يبين الجدول (4-15) أن الجذر التربيعي لـ AVE لكل من: ادارة الضرائب، والتهرب الضريبي، أكبر من الارتباطات المرافقة للمتغيرات الكامنة المرافقة (Latent variables correlations LVC)، وهذا يشير إلى صحة التمايز لهاذين المتغيرين دون سواهما.

### المطلب الثاني: تقييم النموذج البنائي

من خلال نماذج القياس السابقة تأكدنا أن عملية بناء نموذج هذه الدراسة موثوقة وصالحة، والخطوة التالية في PLS-SEM هي تقييم النموذج البنائي، وقبل الانتقال إليه من المهم فحص مستوى العلاقة الخطية المتداخلة في النموذج البنائي، ولأن معاملات المتغيرات المستقلة قد تكون متحيزة بسبب وجود مستوى عال من علاقة خطية متداخلة بين المتغيرات الكامنة المتوقعة، نحتاج إلى فحص هذه العلاقة وفق طريقة PLS-SEM، وهنا تبرز مشكلة التداخل الخطي (Collinearity) عندما تكون قيم التسامح tolerance من 0.20 أو أقل، وقيم VIF (معامل تضخم التباين) من 5 وأعلى على التوالي<sup>2</sup>. قيم التسامح هي مقلوب قيم VIF.

<sup>1</sup> M R Ab Hamid, W Sami, M H Mohmad Sidek, "Discriminant Validity Assessment: Use of Fornell & Larcker criterion versus HTMT Criterion", *Journal of Physics: Conf. Series* 890, 2017, 012163, IOP Publishing, pp 3-4.

<sup>2</sup> Joseph F Hair Jr, and al, *Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM) Using R a Workbook*, Springer, Third Edition, 2021, pp116-124.

الجدول (4-16): تقييم علاقة التعدد الخطي

|               | محاسبة قضائية | تهرب ضريبي | تمكين | تكوين | تشريع | ادارة الضرائب |
|---------------|---------------|------------|-------|-------|-------|---------------|
| ادارة الضرائب |               | 1,451      |       |       |       |               |
| تشريع         |               |            |       |       |       |               |
| تكوين         |               |            |       |       |       |               |
| تمكين         |               |            |       |       |       |               |
| تهرب ضريبي    |               |            |       |       |       |               |
| محاسبة قضائية |               | 1,451      | 1,000 | 1,000 | 1,000 | 1,000         |

المصدر: من مخرجات برنامج SmartPLS

يشير الجدول (4-16) إلى عدم وجود مشاكل التعدد الخطي Multicollinearity، حيث أن قيم VIF أقل من عتبة 5 (أي في حدود المسموح بها).

أولاً: معامل التحديد ( $R^2$ )

يعتبر معامل التحديد ( $R^2$ ) مقياساً شائعاً يتم على أساسه تقييم النموذج البنوي، حيث يمثل هذا المعامل التأثيرات المجمعة لجميع المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، أما قيمة  $R^2$  للنموذج الشامل فكانت ضعيفة، حيث بلغت (13.7٪)، وباعتبار إدارة الضرائب كمتغير تابع بلغ معامل الارتباط (31.1٪)، وذلك كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-17): معامل التحديد ( $R^2$ )

|               | R-square | R-square adjusted |
|---------------|----------|-------------------|
| ادارة الضرائب | 0,311    | 0,309             |
| تشريع         | 0,556    | 0,555             |
| تكوين         | 0,674    | 0,673             |
| تمكين         | 0,703    | 0,702             |
| تهرب ضريبي    | 0,137    | 0,132             |

المصدر: من مخرجات برنامج SmartPLS

## ثانياً: العلاقة التنبؤية Predictive Relevance ( $Q^2$ )

كما سبق وأن تم شرح هذا المؤشر في فقرة سابقة، فصيغته تعطى كما يلي:

$$Q^2 = 1 - \frac{\sum_D E_D}{\sum_D O_D} = 1 - \frac{SS_E}{SS_O}$$

حيث:

$E$ : مجموع مربعات خطأ التنبؤ.

$O$ : مجموع مربعات الخطأ (باستخدام المتوسط للتنبؤ).

$D$ : مسافة الإغفال (الاهمال).

يتم تقدير  $Q^2$  بشكل عام باستخدام مسافة الإغفال، فإذا كانت  $Q^2 > 0$ ، فإن النموذج له صلة تنبؤية، وعلى العكس إذا كانت  $Q^2 \leq 0$ ، فإن النموذج يفتقر إلى الأهمية التنبؤية<sup>1</sup>. بالنسبة لنموذجنا فالعلاقة التنبؤية تعطى وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (4-18): العلاقة التنبؤية Predictive Relevance ( $Q^2$ )

|               | SSO      | SSE      | $Q^2 (=1-SSE/SSO)$ |
|---------------|----------|----------|--------------------|
| ادارة الضرائب | 1047,000 | 915,546  | 0,126              |
| تشريع         | 1047,000 | 820,683  | 0,216              |
| تكوين         | 1047,000 | 757,046  | 0,277              |
| تمكين         | 1396,000 | 863,119  | 0,382              |
| تهرب ضريبي    | 349,000  | 307,064  | 0,120              |
| محاسبة قضائية | 3141,000 | 3141,000 | 0,000              |

المصدر: من مخرجات برنامج SmartPLS

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن  $Q^2 > 0$ ، وعليه فإن النموذج له صلة تنبؤية.

<sup>1</sup> Vincenzo Esposito Vinzi, Wynne W Chin, Jörg Henseler, Huiwen Wang, **Handbook of Partial Least Squares**, Springer Heidelberg Dordrecht London New York, 2010, p 553.

### ثالثاً: مؤشر (Goodness of fit of the model (Gof

وهو مؤشر عام يُعرف كما يلي:  $Gof = \sqrt{AVE} \times R^2$  حيث يعمل على قدرة قياس إمكانية الاعتماد على نموذج الدراسة، بلغ هذا المؤشر بالنسبة لنموذجنا  $Gof = 0.45$ .

### رابعاً: حجم تأثير $f^2$

بلغ حجم تأثير متغير المحاسبة القضائية على متغير التهرب الضريبي 0.108 قيمة متوسطة، في حين أن حجم تأثير متغير المحاسبة القضائية على متغير إدارة الضرائب 0.451 قيمة جيدة، وهو ما يعكس أهمية الدراسة في تفعيل استخدام التقنيات والأساليب التي جاءت بها المحاسبة القضائية والتي يمكن من خلالها تفعيل دور إدارة الضرائب في مكافحة التهرب الضريبي والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (4-19): حجم تأثير  $f^2$

| محاسبة قضائية | تهرب ضريبي | تمكين | تكوين | تشريع | ادارة الضرائب |
|---------------|------------|-------|-------|-------|---------------|
|               | 0,108      | 2,369 | 2,066 | 1,253 | 0,451         |
| محاسبة قضائية |            |       |       |       |               |

المصدر: من مخرجات برنامج SmartPLS

كما بلغ حجم تأثير عناصر تفعيل دور متغير المحاسبة القضائية في مكافحة التهرب الضريبي على متغير التهرب الضريبي والمتمثلة في كل من عنصر التشريع قيمة 1.253 وهي قيمة متوسطة مقارنة بعنصري التكوين على تقنيات المحاسبة القضائية، والتمكن منها والتي أفرزت القيم 2.066 و 2.369 تالياً وهي قيم جيدة تشير إلى أهمية تكوين المورد البشري على أساليب وتقنيات المحاسبة القضائية في تفعيل دور إدارة الضرائب في مكافحة التهرب الضريبي والذي لا بد أن يفضي هذا التكوين إلى تمكن المورد البشري من هذه الأساليب والتقنيات للوصول إلى الأهداف المرجوة في مكافحة التهرب الضريبي.

أما معاملات الانحدار فسنعرضها في الجداول الموالية:

الجدول (4-20): معاملات الانحدار (النموذج الأول)

|                                | Original sample (O) | Sample mean (M) | Standard deviation (STDEV) | T statistics ( O/STDEV ) | P values |
|--------------------------------|---------------------|-----------------|----------------------------|--------------------------|----------|
| محاسبة قضائية -> إدارة الضرائب | 0,557               | 0,561           | 0,045                      | 12,263                   | 0,000    |
| محاسبة قضائية -> تشريع         | 0,746               | 0,748           | 0,029                      | 25,750                   | 0,000    |
| محاسبة قضائية -> تكوين         | 0,821               | 0,821           | 0,021                      | 39,649                   | 0,000    |
| محاسبة قضائية -> تمكين         | 0,839               | 0,841           | 0,021                      | 39,517                   | 0,000    |
| محاسبة قضائية -> تهرب ضريبي    | 0,369               | 0,368           | 0,064                      | 5,714                    | 0,000    |

المصدر: من مخرجات برنامج SmartPLS

من خلال مخرجات جدول معاملات الانحدار (النموذج الأول) تبين أن (  $\alpha = 0.05 < sig = 0.000$  )، وبالتالي نستنتج أنه يوجد تأثير معنوي دال إحصائياً لمتغير المحاسبة القضائية على التقليل من التهرب الضريبي عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ ، وهو التأثير الذي يتطلب العمل على تهيئة البيئة الاقتصادية لمتطلبات تفعيل دور المحاسبة القضائية من خلال العمل على تكيف التشريع مع متطلبات تفعيل دور المحاسبة القضائية في الجزائر الى جانب العمل على تكوين المورد البشري وتمكينه من أساليب وتقنيات المحاسبة القضائية.

الجدول (4-21): معاملات الانحدار (النموذج الثاني)

|                             | Original sample (O) | Sample mean (M) | Standard deviation (STDEV) | T statistics ( O/STDEV ) | P values |
|-----------------------------|---------------------|-----------------|----------------------------|--------------------------|----------|
| إدارة الضرائب -> تهرب ضريبي | 0,197               | 0,195           | 0,074                      | 2,677                    | 0,008    |
| تشريع -> إدارة الضرائب      | 0,147               | 0,151           | 0,061                      | 2,415                    | 0,016    |
| تشريع -> مدقق قانوني        | 0,217               | 0,189           | 0,188                      | 1,155                    | 0,249    |
| تكوين -> إدارة الضرائب      | 0,314               | 0,314           | 0,060                      | 5,224                    | 0,000    |
| تكوين -> مدقق قانوني        | 0,215               | 0,101           | 0,186                      | 1,156                    | 0,248    |
| تمكين -> إدارة الضرائب      | 0,247               | 0,253           | 0,060                      | 4,091                    | 0,000    |
| تمكين -> مدقق قانوني        | 0,138               | -0,054          | 0,223                      | 0,619                    | 0,536    |
| مدقق قانوني -> تهرب ضريبي   | 0,020               | -0,008          | 0,074                      | 0,277                    | 0,782    |

المصدر: من مخرجات برنامج SmartPLS

يبين الجدول أعلاه أنه يوجد تأثير لكل من عناصر التشريع بقيمة 0.016، التكوين بقيمة 0.000، والتمكين بقيمة 0.000 على متطلبات المحاسبة القضائية في تفعيل عمل إدارة الضرائب في مكافحة التهرب الضريبي بقيمة 0.008 وهي قيمة جيدة كما تشير إليه النتائج باللون الأخضر، عكس متغير المدقق القانوني الذي بين نفس الجدول أنه لا يوجد تأثير دال احصائيا لنفس العناصر في تفعيل دوره في مكافحة التهرب الضريبي.

### المطلب الثالث: دراسة أثر المتغير الوسيط

يلجأ الباحثين في ميدان العلوم الاقتصادية والادارية في كثير من الأحيان في تفسير الظواهر المدروسة إلى تحليل الوساطة لإثراء التحليل وتقريب الفهم بتوظيف العلاقة السببية من خلال فحص الآلية الأساسية لها.

#### أولاً: دراسة أثر المتغير الوسيط

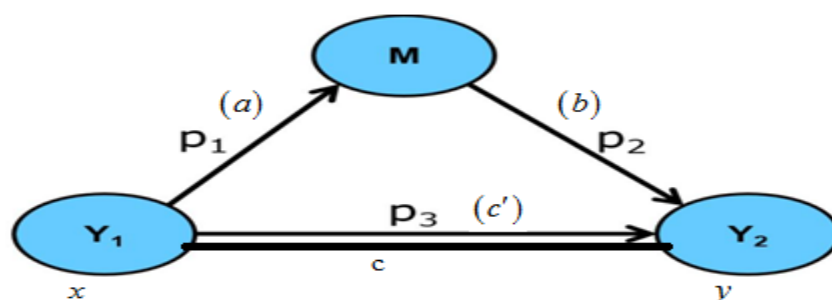
تختلف طبيعة البيانات المستخدمة والمفاهيم بين علم وآخر، إذ أن لكل تخصص مميزاته وقواعده تحكم طبيعة الفرضيات المنطلقة لمعالجة ظاهرة ما، ظهر مفهوم الوساطة أولاً في بحوث علم النفس والتي انبثقت منها تحليل الأثر غير المباشر والأثر الكلي، إن بعض الاختبارات المعيارية لمتغيرات بحوث الإدارة يمكن أن تسلك في الغالب نهجا معينا و افتراضا تبنى عليه هذه الاختبارات ونتيجة لذلك فإن تقديرات هذه الاختبارات القياسية يمكن أن تقتصر إلى بعض الخصائص الإحصائية المرغوبة وتؤدي إلى استنتاجات غير صحيحة نظرا لعدم توظيف متغيرات الوساطة والمتغيرات المعدلة<sup>1</sup>، من المهم ربط متغيرات المحاسبة القضائية بمتغير التهرب الضريبي، وإذا كانت إدارة الضرائب محدد للحد من التهرب الضريبي فإنه من الممكن أن يؤثر تأثيرا غير مباشرا في التهرب الضريبي .

1. أثر الوساطة: إن إدراج إدارة الضرائب كمتغير وسيطي أمر ذو مغزى، لأننا بحاجة إلى أهمية المسارات غير المباشرة للتحقق من أن هذا المتغير يتوسط العلاقة بين متغير المحاسبة القضائية ومتغير التهرب الضريبي، وللتأكد من أهمية هذا المسار غير المباشر، يمكن استخدام Bootstrapping، كما يمكننا أيضا إجراء الحساب وفق برنامج Excel.

<sup>1</sup> محمد بدوي، "تحليل متغيرات الوساطة والمعدلة في بحوث إدارة الأعمال (دراسة تحليلية)"، مقال بمجلة (دراسات)، العدد الاقتصادي، العدد 02، المجلد 10، 2019، جامعة الأغواط، الجزائر، ص ص 39-52.

في نموذجنا هذا لدينا حالة الوساطة البسيطة، الوساطة في أبسط أشكالها تتمثل في إضافة متغير ثالث إذا كان بحوزتنا متغيرين أحدهما مستقل والآخر تابع، حيث  $X \rightarrow Y$  عبارة عن علاقة، حيث  $X$  يؤثر في الوسيط  $M$ ، و  $M$  يؤثر في  $Y$ ، وبالتالي يمكننا أخذ الصيغة الآتية:  $X \rightarrow M \rightarrow Y$ <sup>1</sup> ونوضح ذلك في الأشكال البيانية الآتية:<sup>2</sup>

الشكل (4-3): نموذج بمتغير وسيطي واحد



المصدر: Daniel J. Bauer, and al, Conceptualizing and Testing Random Indirect Effects and Moderated Mediation in Multilevel Models: New Procedures and Recommendations

اعتمد كل من Baron and Kenny<sup>3</sup> العديد من التحليلات التي يجب إجراؤها والنتائج التي تم تقييمها فيما يتعلق بتقدير المعايير من خلال المعادلات التالية:

$$\hat{Y} = i_1 + cX \quad (1)$$

$$\hat{M} = i_2 + aX \quad (2)$$

$$\hat{Y} = i_3 + c'X + bM \quad (3)$$

حيث (i) عبارة عن معامل التقاطع.

ولاختبار وجود علاقة وسيطة وضع Baron and Kenny الشروط الثلاثة التالية:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> MacKinnon David P, Fairchild Amanda J, and Matthew S Fritz, "Mediation Analysis", *the Annual Review of Psychology*, 2007, 58, pp 593–614.

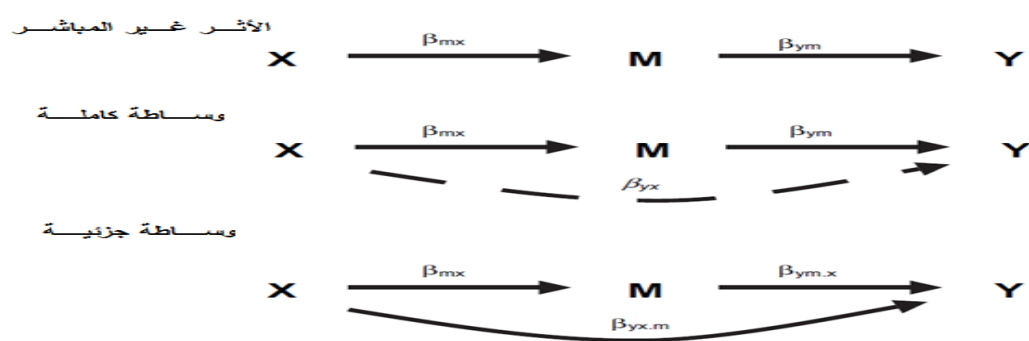
<sup>2</sup> Daniel J. Bauer, Kristopher J. Preacher, and Karen M. Gil, **Conceptualizing and Testing Random Indirect Effects and Moderated Mediation in Multilevel Models: New Procedures and Recommendations**, *Psychological Methods*, Vol. 11, No. 2, 2006, pp 142–163.

<sup>3</sup> Baron, R. M., & Kenny, D. A, "The moderator-mediator variable distinction in social psychological research: Conceptual, strategic and statistical considerations", *Journal of Personality and Social Psychology*, 1986, 51, pp 1173-1182.

- **الشرط الأول:** علاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع (الأثر الكلي) يجب أن تكون دالة احصائية، وبالرجوع إلى الشكل السابق فإن المسار  $c$  يجب أن يكون دالا احصائيا؛
- **الشرط الثاني:** العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير الوسيط يجب أن تكون دالا احصائيا، وبالرجوع إلى الشكل أعلاه المسار  $a$  يجب أن يكون دالا احصائيا؛
- **الشرط الثالث:** علاقة المتغير الوسيط بالمتغير التابع يجب أن يكون دالا احصائيا، أي أن المسار  $b$  يجب أن يكون دالا احصائيا.

2. الوساطة الجزئية والكاملة Partial and Full Mediation: لتسهيل فهم معنى الوساطة الجزئية والكاملة نستعين بالشكل الاتي<sup>2</sup>:

الشكل (4-4): الوساطة الجزئية والكاملة



المصدر: Lyytinen and gaskin, Mediation and Multi-group Analyses:

نلخص هذا المخطط في التحليل الموالي<sup>3</sup>:

- يعتمد اختبار وجود تأثير الوساطة على نوع التأثير غير المباشر؛
- عدم وجود تأثير مباشر  $X \rightarrow Y$  ( $\beta_{yx}$  إما صفر أو غير دال احصائيا) ليس دليلا على عدم وجود تأثير وساطة.

لذلك وجدت ثلاث حالات مختلفة هي كما يلي:

- **الحالة الأولى:** وجود تأثير غير مباشر ( $\beta_{MX} \times \beta_{YM}$  دالة احصائيا)؛

<sup>1</sup> عبد الحميد نعيمات، جودة الخدمة وتأثيراتها على ولاء الزبائن دراسة حالة مؤسسات الاتصالات بالجزائر، أطروحة دكتوراه، مارس 2018، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي بالأغواط، ص 298.

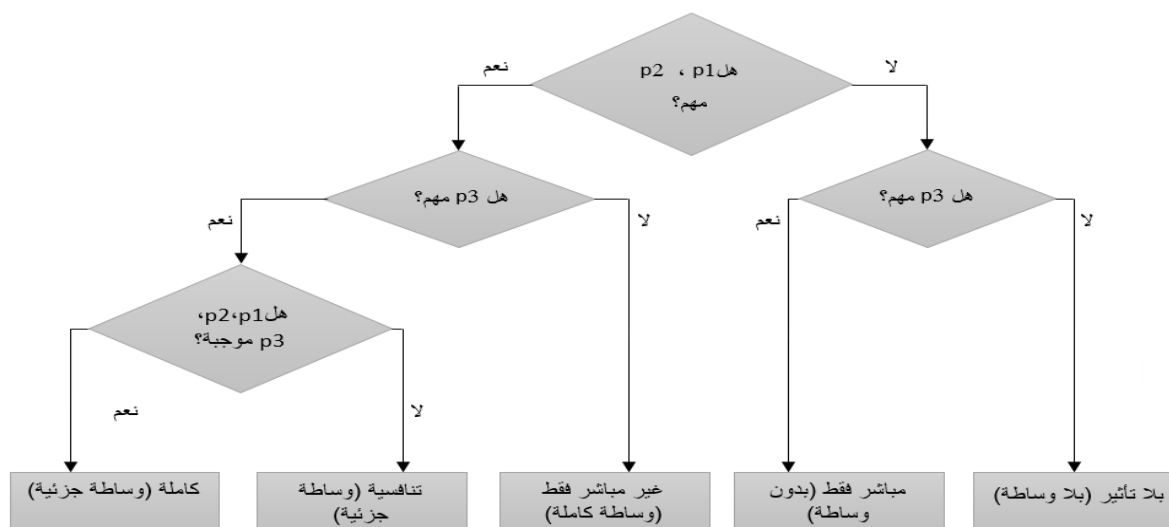
<sup>2</sup> محمد بداوي، مرجع سابق ذكره، 2019، ص 44.

<sup>3</sup> Lyytinen and gaskin, Mediation and Multi-group Analyses, <http://www.kolobkreations.com>, Consulté Le 26/03/2022.

- الحالة الثانية: وجود وساطة كاملة ( $\beta_{YX}$  دالة احصائيا) لكن ( $\beta_{YX.M}$  غير دالة احصائيا، المسار P3)؛
- الحالة الثالثة: وجود وساطة جزئية ( $\beta_{YX}$  دالة احصائيا) و ( $\beta_{YX.M}$  ليست معدومة ودالة احصائيا).

ويمكن تلخيص الوساطة الكلية والجزئية في هذا الشكل الموالي:

الشكل (4-5): الوساطة الكلية والجزئية



المصدر: <https://www.smartpls.com/documentation/algorithms-and-techniques/mediation/>

لبيان تأثير المتغير الوسيط نستخدم الجدول التالي:

الجدول (4-22): مسار المتغير الوسيط (النموذج الأول)

|                                              | Original sample (O) | Sample mean (M) | Standard deviation (STDEV) | T statistics (O/STDEV) | P values |
|----------------------------------------------|---------------------|-----------------|----------------------------|------------------------|----------|
| محاسبة قضائية -> ادارة الضرائب -> تهرب ضريبي | 0,002               | 0,001           | 0,045                      | 0,038                  | 0,970    |

المصدر: من مخرجات برنامج SmartPLS

تبين من خلال الجدول أعلاه أن  $\alpha = 0.05 > sig = 0.97$  أي أنه لا يوجد تأثير للمتغير الوسيط المتمثل في إدارة لضرائب، في العلاقة بين متغيري المحاسبة القضائية والتهرب الضريبي عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ ، ويرجع ذلك لكون المحاسبة القضائية مجال جديد من مجالات المحاسبة والتدقيق له

متطلباته وأدواته، التي يمكن أن تستفيد منها إدارة الضرائب (أنظر الجدول (4-19))، لكنها لا تستطيع أن تؤثر فيه.

الجدول (4-23): مسار المتغير الوسيط (النموذج الثاني)

|                                      | Original sample (O) | Sample mean (M) | Standard deviation (STDEV) | T statistics ( O/STDEV ) | P values |
|--------------------------------------|---------------------|-----------------|----------------------------|--------------------------|----------|
| تكوين -> مدقق قانوني -> تهرب ضريبي   | 0,004               | 0,003           | 0,014                      | 0,317                    | 0,751    |
| تشريع -> إدارة الضرائب -> تهرب ضريبي | 0,029               | 0,030           | 0,018                      | 1,653                    | 0,099    |
| تكوين -> إدارة الضرائب -> تهرب ضريبي | 0,062               | 0,063           | 0,030                      | 2,065                    | 0,039    |
| تمكين -> مدقق قانوني -> تهرب ضريبي   | 0,003               | 0,008           | 0,018                      | 0,154                    | 0,878    |
| تشريع -> مدقق قانوني -> تهرب ضريبي   | 0,004               | 0,001           | 0,019                      | 0,231                    | 0,817    |
| تمكين -> إدارة الضرائب -> تهرب ضريبي | 0,049               | 0,048           | 0,020                      | 2,382                    | 0,018    |

المصدر: من مخرجات برنامج SmartPLS

من خلال الجدول (4-23) اتضح أن تفعيل دور المحاسبة القضائية في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر يتطلب التركيز على مجموعة من العوامل التي من شأنها التأثير الإيجابي على دور الفاعلين في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر وهي كما يلي:

- تبين أن ( $\alpha = 0.05 > sig = 0.099$ ) أي أنه لا يوجد تأثير معنوي دال إحصائيا لتشريع تنظيم المحاسبة القضائية على التقليل من التهرب الضريبي عبر المتغير الوسيط (إدارة الضرائب عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ ، كون المحاسبة القضائية مجال جديد لا علاقة له بالتشريع أو التنظيم الذي ينظم عمل إدارة الضرائب؛

- تبين أن ( $sig = 0.817 > \alpha = 0.05$ )، أي أنه لا يوجد تأثير معنوي دال إحصائياً لتشريع تنظيم المحاسبة القضائية على التقليل من التهرب الضريبي عبر المتغير الوسيط (مدقق قانوني) عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ . فالمحاسبة القضائية والتدقيق مجالين مختلفين سواء من حيث التنظيم والتكوين أو من حيث المسؤوليات والأهداف وهو ما يتماشى ومخرجات الجزء النظري من هذا البحث؛
- تبين أن ( $sig = 0.039 < \alpha = 0.05$ )، أي أنه يوجد تأثير معنوي دال إحصائياً لتكوين المورد البشري لإدارة الضرائب على أساليب وتقنيات المحاسبة القضائية في التقليل من التهرب الضريبي عبر المتغير الوسيط (إدارة الضرائب) عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ ؛
- تبين أن ( $sig = 0.751 > \alpha = 0.05$ )، أي لا يوجد تأثير معنوي دال إحصائياً لتكوين المدققين القانونيين على أساليب وتقنيات المحاسبة القضائية في التقليل من التهرب الضريبي عبر المتغير الوسيط (مدقق قانوني) عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ . ويرجع ذلك لكون المدقق القانوني مضبوط بمعايير وقوانين تحدد مهمته في فحص ما إذا كانت البيانات المالية ككل معالجة بشكل عادل من جميع النواحي المادية بما يتوافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، عكس المحاسب القضائي الذي يكون مطالب باتخاذ قرار مطلق بشأن وجود الاحتيال ومصدره من خلال جمع الأدلة وتقييمها وإجراء المقابلات مع جميع الأطراف ذات الصلة بحالة الاحتيال المزعومة، إلى جانب اختلاف المجالين من حيث المهام، المسؤولية والأهداف؛
- تبين أن ( $sig = 0.018 < \alpha = 0.05$ )، أي أنه يوجد تأثير معنوي دال إحصائياً لتمكين المورد البشري لإدارة الضرائب من أساليب وتقنيات المحاسبة القضائية على التقليل من التهرب الضريبي عبر المتغير الوسيط (إدارة الضرائب) عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ ؛
- تبين أن ( $sig = 0.878 > \alpha = 0.05$ )، أي أنه لا يوجد تأثير معنوي دال إحصائياً لتمكين المدقق القانوني من أساليب وتقنيات المحاسبة القضائية على التقليل من التهرب الضريبي عبر المتغير الوسيط (مدقق قانوني) عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ ، لنفس الأسباب المتعلقة بالتكوين.

## ثانياً: اختبار T

يعتبر اختبار T من الطرق التي تستخدم لقياس الفروق بين متوسطات عدد من المجتمعات (يستخدم في حالة قياس بين متوسطين أو ثلاثة على الأكثر)، أما إذا كان عدد المتوسطات أكثر من ذلك فإن اختبار فيشر F هو الأنسب في هذه الحالة، والذي يستخرج من جدول تحليل التباين ANOVA. فاختبار T يساعدنا في معرفة الفروق إن وجدت بين متغيري الدراسة (المحاسبة القضائية والتدقيق المحاسبي)، كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول (4-24): اختبار T

|   |                                 | T       | Ddl    | Sig. (bilatéral) |
|---|---------------------------------|---------|--------|------------------|
| x | Hypothèse de variances égales   | -13,926 | 694    | 0.000            |
|   | Hypothèse de variances inégales | -13,926 | 684,31 | 0.000            |

المصدر: من مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه تبين أن ( $\alpha = 0.05 < sig = 0.000$ )، أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغيري المحاسبة القضائية والتدقيق عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ ، وهو نفس ما خلصت إليه الدراسة في الفصل الأول من البحث. (أنظر المطلب الثالث من المبحث الثالث للفصل الأول).

### ثالثاً: اختبار الإشارة Test de signe أو اختبار ثنائي الحد (Test binomial)

سمي اختبار الإشارة لتحويل البيانات تحت التحليل الى إشارات سالبة وموجبة.

1. اختبار الإشارة للبيانات الأحادية: يستخدم اختبار الإشارة حول وسيط  $\bar{\mu}$  لتوزيع مستمر، إن وسيط التوزيع هو قيمة لمتغير عشوائي  $X$  باحتمال 0.5 وملاحظة القيمة  $X$  هي (أقل أو يساوي) أو (أكبر أو يساوي) لهذا الوسيط ونكتب<sup>1</sup>:

$$P(X \leq \bar{\mu}) = P(X \geq \bar{\mu}) = 0.5$$

هذا وأن للتوزيع الطبيعي خاصية التماثل، فمتوسط التوزيع هو مساوي للوسيط ونتيجة لذلك فإن اختبار الإشارة كذلك يستخدم في اختبار الفرضيات حول متوسط توزيع طبيعي.

في اختبار الإشارة نصيغ الفرضيات كالآتي:

$$\begin{cases} H_0: \bar{\mu} = \bar{\mu}_0 \\ H_1: \bar{\mu} \neq \bar{\mu}_0 \end{cases}, \begin{cases} H_0: \bar{\mu} = \bar{\mu}_0 \\ H_1: \bar{\mu} > \bar{\mu}_0 \end{cases}, \begin{cases} H_0: \bar{\mu} = \bar{\mu}_0 \\ H_1: \bar{\mu} < \bar{\mu}_0 \end{cases}$$

- قضية:

نفرض أن  $X_1, X_2, \dots, X_n$  عينة عشوائية لمجتمع، نعرف الفرق  $X_i - \bar{\mu}_0$  حيث  $i = 1, 2, \dots, n$ ، سنكتب (+) عند كل مشاهدة حيث  $X_i - \bar{\mu}_0$  موجبة، وتكون قاعدة رفض أو قبول  $H_0$  بالرجوع الى حساب قيمة  $P$  (P-value) ومقارنتها مع مستوى معنوية  $\alpha$ ، ويكون حساب قيمة  $P$  (P-value) بالنسبة للاختبار الأحادي من جهة اليسار كما يلي:

$$P = P\left(R^+ \leq r^+ ; p = \frac{1}{2}\right)$$

أما في حالة الاختبار الأحادي من جهة اليمين فقيمة  $P$  (P-value) تكون كما يلي:

$$P = P\left(R^+ \geq r^+ ; p = \frac{1}{2}\right)$$

أما في حالة الاختبار من جهتين فنتبع الخطوات التالية:

- إذا كان  $r^+ < \frac{n}{2}$  فقيمة  $P$  (P-value) تكون كما يلي:  $P = 2P\left(R^+ \leq r^+ ; p = \frac{1}{2}\right)$

<sup>1</sup> محمد بداوي، مطبوعة في مقياس تطبيق الاختبارات الإحصائية لطلبة سنة أولى ماستر تخطيط وسكان، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، السنة الدراسية 2019-2020، جامعة الأغواط، ص 33.

- إذا كان  $r^+ > \frac{n}{2}$  فقيمة  $P$  ( $P$ -value) تكون كما يلي:  $P = 2P\left(R^+ \geq r^+ ; p = \frac{1}{2}\right)$

ملاحظة: المتغير  $R^+$  (عدد إشارات +) يتوزع وفقا للتوزيع الثنائي مع المعلمة  $P = \frac{1}{2}$  إذا  $H_0$  صحيحا.

2. التطبيق على بيانات الدراسة الحالية: فيما يخص موضوع هذه الدراسة: " إطار مقترح لتفعيل

دور المحاسبة القضائية في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر "، نود معرفة مدى الإدراك

لمفهوم المحاسبة القضائية ومجال استخدامها، لذا نرى أن استخدام اختبار الإشارة هو الأنسب في

قياس مدى الادراك من خلال سبعة أسئلة (ش1، .....، ش7).

نعلم من خلال اختبار ليكرت أن قيمة 3 تتوسط بين درجات الموافقة، هل أن المستويات المقاسة

في العينة تعطي دليلا كافيا بأن مستوى مدى الإدراك أكبر أو يساوي 3 عند مستوى معنوية

$$\alpha = 0.01 ?$$

نصيغ الفرضية

$$\begin{cases} H_0 : \bar{\mu} \geq 3 \\ H_1 : \bar{\mu} < 3 \end{cases}, \alpha = 0.01$$

بعد معالجة البيانات من خلال برنامج spss تحصلنا على الجدول التالي:

جدول (4-25): اختبار ثنائي الحد

| Test binomial |          |           |     |                     |                   |                          |
|---------------|----------|-----------|-----|---------------------|-------------------|--------------------------|
|               |          | Catégorie | N   | Proportion observée | Proportion testée | Sig. exacte (bilatérale) |
| ش1            | Groupe 1 | $\leq 3$  | 335 | ,96                 | ,50               | ,000                     |
|               | Groupe 2 | $> 3$     | 13  | ,04                 |                   |                          |
|               | Total    |           | 348 | 1,00                |                   |                          |
| ش2            | Groupe 1 | $\leq 3$  | 338 | ,97                 | ,50               | ,000                     |
|               | Groupe 2 | $> 3$     | 10  | ,03                 |                   |                          |
|               | Total    |           | 348 | 1,00                |                   |                          |
| ش3            | Groupe 1 | $\leq 3$  | 310 | ,89                 | ,50               | ,000                     |
|               | Groupe 2 | $> 3$     | 38  | ,11                 |                   |                          |
|               | Total    |           | 348 | 1,00                |                   |                          |
| ش4            | Groupe 1 | $\leq 3$  | 320 | ,92                 | ,50               | ,000                     |
|               | Groupe 2 | $> 3$     | 28  | ,08                 |                   |                          |
|               | Total    |           | 348 | 1,00                |                   |                          |
| ش5            | Groupe 1 | $\leq 3$  | 285 | ,82                 | ,50               | ,000                     |
|               | Groupe 2 | $> 3$     | 63  | ,18                 |                   |                          |
|               | Total    |           | 348 | 1,00                |                   |                          |
| ش6            | Groupe 1 | $\leq 3$  | 342 | ,98                 | ,50               | ,000                     |
|               | Groupe 2 | $> 3$     | 6   | ,02                 |                   |                          |
|               | Total    |           | 348 | 1,00                |                   |                          |
| ش8            | Groupe 1 | $\leq 3$  | 331 | ,95                 | ,50               | ,000                     |
|               | Groupe 2 | $> 3$     | 17  | ,05                 |                   |                          |
|               | Total    |           | 348 | 1,00                |                   |                          |

المصدر: من إعداد الباحث عبر برنامج SPSS

بما أن  $\alpha = 0.01 < sig = P - value = 0.000$  لجميع الأسئلة فيعني هذا رفض  $H_0$  أي أنه توجد دلالة كافية لرفض الادراك حول القيمة الوسيطة لمقياس ليكرت والتي تساوي 3 فما فوق وقبول  $H_1$  أي غياب إدراك مفهوم المحاسبة القضائية ومجال استخدامها لدى الخبراء المحاسبين، ويرجع الباحث ذلك الغياب لانحصار المفهوم العام للمستجوبين في فض النزاعات الضريبية وتقصي الحقائق المالية في صفة الخبير القضائي، وبالرغم من قرب هذه المهنة لمهنة المحاسب القضائي كونها فرع من الفروع التي تنتمي لتخصص المحاسب القضائي إلا أنها لا ترقى لمفهوم المحاسبة القضائية قيد الدراسة.

### المطلب الرابع: اختبار الفرضيات

بعد عملية تحليل بيانات الاستبيان تأتي مرحلة مهمة في دراستنا وهي اختبار الفرضيات، نبدأ بالفرضيات الرئيسية ثم تليها الفرضيات الجزئية.

#### أولاً: الفرضية الرئيسية الأولى

$H_0$ : يوجد إدراك دال إحصائياً لعينة الدراسة لمفهوم المحاسبة القضائية ومجال استخدامها عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.01$

بالرجوع الى بيانات الجدول (4-25): اختبار ثنائي الحد تبين أن (  $\alpha = 0.01 < P\text{-value} = sig$  )، وبالتالي رفض  $H_0$ ، وقبول  $H_1$  أي لا يوجد إدراك دال إحصائياً لعينة الدراسة بمفهوم المحاسبة القضائية ومجال استخدامها عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.01$ .

#### ثانياً: الفرضية الرئيسية الثانية

$H_0$ : لا يوجد تأثير معنوي دال إحصائياً للمحاسبة القضائية على التقليل من التهرب الضريبي عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .

بالرجوع إلى بيانات الجدول (4-20): معاملات الانحدار (النموذج الأول) تبين أن (  $\alpha = 0.05 < sig = 0.000$  )، وبالتالي رفض  $H_0$ ، وقبول  $H_1$  أي يوجد تأثير معنوي دال إحصائياً للمحاسبة القضائية على التقليل من التهرب الضريبي عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .

#### ثالثاً: الفرضيات الجزئية

وهي كما يلي:

##### 1. الفرضية الجزئية الأولى:

$H_0$ : لا يوجد تأثير معنوي دال إحصائياً للتشريع على التقليل من التهرب الضريبي عبر المتغير الوسيط (إدارة الضرائب) عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .

بالرجوع إلى بيانات الجدول (4-23): مسار المتغير الوسيط (النموذج الثاني) تبين أن (  $\alpha = 0.05 > sig = 0.099$  )، وبالتالي قبول  $H_0$ ، أي لا يوجد تأثير معنوي دال إحصائياً للتشريع على التقليل من التهرب الضريبي عبر المتغير الوسيط (إدارة الضرائب) عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .

## 2. الفرضية الجزئية الثانية:

$H_0$ : لا يوجد تأثير معنوي دال إحصائياً للتشريع على التقليل من التهرب الضريبي عبر المتغير الوسيط (مدقق قانوني) عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .

بالرجوع إلى بيانات الجدول (4-23): مسار المتغير الوسيط (النموذج الثاني) تبين أن (  $\alpha = 0.05 > sig = 0.817$  )، وبالتالي قبول  $H_0$ ، أي لا يوجد تأثير معنوي دال إحصائياً للتشريع على التقليل من التهرب الضريبي عبر المتغير الوسيط (مدقق قانوني) عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .

## 3. الفرضية الجزئية الثالثة:

$H_0$ : لا يوجد تأثير معنوي دال إحصائياً للتكوين على التقليل من التهرب الضريبي عبر المتغير الوسيط (إدارة الضرائب) عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .

بالرجوع إلى بيانات الجدول (4-23): مسار المتغير الوسيط (النموذج الثاني) تبين أن (  $\alpha = 0.05 < sig = 0.039$  )، وبالتالي رفض  $H_0$  وقبول  $H_1$ ، أي يوجد تأثير معنوي دال إحصائياً للتكوين على التقليل من التهرب الضريبي عبر المتغير الوسيط (إدارة الضرائب) عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .

## 4. الفرضية الجزئية الرابعة:

$H_0$ : لا يوجد تأثير معنوي دال إحصائياً للتكوين على التقليل من التهرب الضريبي عبر المتغير الوسيط (مدقق قانوني) عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .

بالرجوع إلى بيانات الجدول (4-23): مسار المتغير الوسيط (النموذج الثاني) تبين أن (  $\alpha = 0.05 > sig = 0.751$  )، وبالتالي قبول  $H_0$ ، أي لا يوجد تأثير معنوي دال إحصائياً للتكوين على التقليل من التهرب الضريبي عبر المتغير الوسيط (مدقق قانوني) عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .

#### 5. الفرضية الجزئية الخامسة:

$H_0$ : لا يوجد تأثير معنوي دال إحصائياً للتمكين على التقليل من التهرب الضريبي عبر المتغير الوسيط (إدارة الضرائب) عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .

بالرجوع إلى بيانات الجدول (4-23): مسار المتغير الوسيط (النموذج الثاني) تبين أن (  $\alpha = 0.05 < sig = 0.018$  )، وبالتالي رفض  $H_0$  وقبول  $H_1$ ، أي يوجد تأثير معنوي دال إحصائياً للتمكين على التقليل من التهرب الضريبي عبر المتغير الوسيط (إدارة الضرائب) عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .

#### 6. الفرضية الجزئية السادسة:

$H_0$ : لا يوجد تأثير معنوي دال إحصائياً للتمكين على التقليل من التهرب الضريبي عبر المتغير الوسيط (مدقق قانوني) عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .

بالرجوع إلى بيانات الجدول (4-23): مسار المتغير الوسيط (النموذج الثاني) تبين أن (  $\alpha = 0.05 > sig = 0.878$  )، وبالتالي قبول  $H_0$ ، أي لا يوجد تأثير معنوي دال إحصائياً للتمكين على التقليل من التهرب الضريبي عبر المتغير الوسيط (مدقق قانوني) عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .

#### 7. الفرضية الجزئية السابعة:

$H_0$ : لا يوجد تأثير للمتغير الوسيط (إدارة الضرائب) في العلاقة بين متغيري المحاسبة القضائية والتهرب الضريبي عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .

بالرجوع إلى بيانات الجدول (4-22): مسار المتغير الوسيط (النموذج الأول) تبين أن (  $\alpha = 0.05 > sig = 0.97$  )، وبالتالي قبول  $H_0$ ، أي لا يوجد تأثير للمتغير الوسيط (إدارة الضرائب) في العلاقة بين متغيري المحاسبة القضائية والتهرب الضريبي عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .

8. الفرضية الجزئية الثامنة:

$H_0$ : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متغيري المحاسبة القضائية والتدقيق عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .

بالرجوع إلى بيانات الجدول (4-24): اختبار T تبين أن ( $sig = 0.000 < \alpha = 0.05$ )، وبالتالي رفض  $H_0$  وقبول  $H_1$ ، أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغيري المحاسبة القضائية والتدقيق عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .

## خلاصة الفصل الرابع:

قام الباحث في الفصل الرابع بمعرفة أسباب ومتطلبات وتقدير دور المحاسبة القضائية في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، من خلال اختبار أهم الفرضيات التي كان مصدرها الجزء النظري من هذا البحث محاولين التأكد من صحتها أو خطئها تجريبيا للإجابة على الإشكالية المطروحة، وبالتالي إرساء إطار مقترح لتفعيل دور هذا المجال في الجزائر والاستفادة منه في مكافحة التهرب الضريبي، حيث استخدم الباحث وسيلة الاستبيان لاستقصاء التجربة، على عينة محددة اختيرت بشكل موضوعي يمكن من خلاله ضمان تمثيل سليم وشامل لجميع خصائص مجتمع الدراسة، وبالتالي التوصل الى نتائج يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة بشكل كلي.

تمثلت عينة الدراسة في مجموعة من خبراء المحاسبة، محافظي الحسابات، المحاسبين المعتمدين المسجلين في جداول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، بعنوان نشاط سنة 2022، وموظفي إدارة الضرائب على المستوى الوطني، مبرزين أسس اختيار هذه العينة مع تقديم الأدوات الإحصائية المعتمدة في تحليل النتائج واختبار الفرضيات، للوصول الى إجابة وافية للأسئلة أو الفرضيات التي تم صياغتها في المقدمة والتي كانت مؤكدة أو نافية لها حسب نتائج البحث وخصوصية البيئة الاقتصادية للبلاد.

الختمة

هدفت هذه الدراسة لمعالجة إشكالية إرساء إطار سليم يساهم في تفعيل دور المحاسبة القضائية في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر. ومن أجل ذلك كان من الضروري فهم الاحتيال في البيانات المالية فهما سليما كونه الوسيلة الأساسية للتهرب الضريبي وسببا مباشرا في ظهور مجال المحاسبة القضائية من خلال ابراز أسبابه ودوافعه حتى يتسنى محاربته بصورة علمية وفعالة، وهو ما تجلى في مهارات وأساليب وتقنيات المحاسبة القضائية التي أثبتت فعاليتها في كشف ومكافحة مختلف مظاهر الاحتيال المالي بما فيها التهرب الضريبي، وعليه وتماشيا مع خصوصية البيئة الاقتصادية في الجزائر وجب توضيح الاختلاف الحاصل بين مهنة التدقيق ومهنة المحاسبة القضائية، وتحديد مسؤولية الكشف عن الاحتيال في البيانات المالية.

إن وضع إطار مقترح لتفعيل دور المحاسبة القضائية في مكافحة التهرب الضريبي لا يمكن أن يكون ناجعا الا إذا تم تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي كونها أهم نتائج الاحتيال في البيانات المالية، وبيان مدى تأثيرها بالتطور التكنولوجي من جهة، وبانتشار نشاط الشركات متعددة الجنسيات وما نتج عنه من تحديات محلية، إقليمية ودولية من جهة أخرى.

إن وضع إطار مقترح لتفعيل دور المحاسبة القضائية في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر لم يعد خيارا فقط للقائمين على الاقتصاد الوطني بل حتمية استراتيجية تفرض نفسها على الواقع الاقتصادي في الجزائر خاصة مع تطور التكنولوجيا وتوالي الفضائح المالية دوليا ومحليا ما أثر سلبا على مهنة المحاسبة والتدقيق بل وشكك في قدرات المدققين ونزاهتهم، كما أن توجه العديد من الدراسات الحديثة في هذا المجال أبرز أهمية المحاسبة القضائية في اكتشاف الاحتيال في البيانات المالية وبالتالي كشف ما ينجر عنه من خداع لمستخدمي القوائم المالية عامة ولإدارة الضرائب خاصة. وعليه قام الباحث بدراسة البيئة الجزائرية من خلال اختبار رأي الخبراء الجزائريين وموظفي إدارة الضرائب في مدى ادراكهم لمفهوم المحاسبة القضائية ومجال استخدامها وابداء رأيهم في سبل تفعيلها في البيئة الجزائرية لمكافحة التهرب الضريبي، حيث توصل الباحث الى مجموعة من النتائج والتوصيات تمثلت فيما يلي:

### نتائج الدراسة:

من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- هناك تأثير لمجال المحاسبة القضائية في كشف ومحاربة التهرب الضريبي والحوّل دون وقوعه، سواء من خلال الإجراءات الاستباقية التي يوفرها كمراجعة نظم الرقابة الداخلية للمنظمات ومعالجة نقاط ضعفها وكذا سد الثغرات التي قد تؤدي إلى الاحتيال، أو من خلال المهارات والتقنيات المستخدمة في التحري والتحقيق في عمليات الاحتيال في البيانات المالية وما ينتج عنه من خداع لمستخدمي هذه البيانات، إلى جانب تمكّنها من الحصول على دلائل يتم قياسها كمياً تكون في كثير من الأحيان أكثر اقناعاً ويمكن الدفاع عنها عند تقدير الحصص، أو اقتراح التسويات، أو اثبات الأضرار في النزاعات بين المتقاضين، وهو ما يتماشى ونتائج الدراسات السابقة؛

- هناك غياب لإدراك المحاسبين القانونيين وموظفي إدارة الضرائب لأهمية المحاسبة القضائية ومجال استخدامها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر حسب عينة الدراسة، ويرى الباحث أن هذا الغياب يرجع أولاً لانحصار المفهوم العام للمستجوبين في فض النزاعات الضريبية وتقصي الحقائق المالية في صفة الخبير القضائي، وبالرغم من قرب هذه المهنة لمهنة المحاسب القضائي كونها فرع من الفروع التي تنتمي لتخصص المحاسب القضائي إلا أنها لا ترقى لمفهوم المحاسبة القضائية قيد الدراسة، ثم ثانياً لحدوث مجال المحاسبة القضائية في العالم نسبياً من جهة، ولنقص الأبحاث العلمية المتخصصة في هذا المجال سواء من طرف الأكاديميين أو من ممتهني مهنة المحاسبة والتدقيق من جهة أخرى، كما أن تزامن ظهور مجال المحاسبة القضائية في العالم مع توجه الجزائر نحو تبني معايير المحاسبة الدولية المتمثلة في نظام المحاسبة المالية SCF و معايير التدقيق الجزائرية NAA، حوّل اهتمام الفاعلين في مجال المحاسبة والتدقيق سواء كانوا مهنيين أو أكاديميين إلى فهم ما جاءت به هذه المعايير الجديدة ودفعهم إلى البحث في سبل تطبيقها وتكييفها على البيئة الاقتصادية في الجزائر وهو ما تسبب في صرف نظرهم نسبياً عن مستجدات مجال المحاسبة القضائية؛

- بالرغم من أهمية دور المحاسب القانوني، إلا أن هناك إجماع من المحاسبين القانونيين في عينة الدراسة أن مسؤولية مكافحة التهرب الضريبي لا تقع على عاتقهم، خاصة في ظل الإطار القانوني الحالي، وهو ما يتماشى والدراسات السابقة التي أثبتت أن مهنة التدقيق الخارجي لا يمكن أن تتحمل مسؤولية الكشف عن الاحتيال في البيانات المالية لسببين، الأول كونها ليست من أولوياتها،

فهمة التدقيق تكمن في فحص ما إذا كانت البيانات المالية ككل معالجة بشكل عادل من جميع النواحي المادية بما يتوافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، أما الثاني فيكمن في خصوصية التعليم والتكوين والمهارات اللازمة لتقصي طرق الاحتيال في البيانات المالية وكشفها، والتي يمتلكها المحاسب القضائي مقارنة بالمدقق الخارجي؛

- إدراك المحاسبين القانونيين وموظفي إدارة الضرائب بضرورة تكوين موظفي إدارة الضرائب على مهارات وتقنيات خاصة بالتحقيق في أساليب الغش والاحتيال لمساعدتهم في كشف ومكافحة التهرب الضريبي، ويرى الباحث أن خصوصية إدارة الضرائب في تكفلها بملف التهرب الضريبي يجعلها أكثر الإدارات في الجزائر التي يمكن أن تستفيد بما جاءت به المحاسبة القضائية من أساليب وتقنيات أثبتت فعاليتها في تقصي وكشف الاحتيال في البيانات المالية والتي تضيف الى التهرب الضريبي، وذلك بتكوين وتدريب إطاراتها وموظفيها عليها لتمكينهم من الاستفادة منها في تحقيق أهدافها؛

- هناك إجماع على أن اكتساب أو معرفة موظفي إدارة الضرائب لتقنيات وأساليب فعالة في كشف ومحاربة التهرب الضريبي كتلك التي تستعملها المحاسبة القضائية، من شأنه تفعيل دور إدارة الضرائب في مكافحة التهرب الضريبي، وهو ما يتماشى ونتائج الدراسات السابقة التي أبرزت أهميتها وفعاليتها على مستوى مختلف الإدارات الضريبية التي اعتمدتها في العالم؛

- تكمن العلاقة بين مهنة المحاسبة القضائية وإدارة الضرائب في إمكانية استغلال هذه الأخيرة لأساليب وتقنيات المحاسبة القضائية وتوظيفها في كشف ومكافحة التهرب الضريبي، وهو التوجه العام الذي تبنته مختلف إدارات الضرائب التي اهتمت بما جاءت به المحاسبة القضائية في العالم، حيث يرى الباحث أن هذا يتماشى وما خلصت إليه الدراسات السابقة في أن تفعيل آليات إدارة الضرائب في مكافحة التهرب الضريبي يمر عبر تبني ما جاءت به المحاسبة القضائية من تقنيات وأساليب حديثة؛

- هناك فرق بين مجال التدقيق ومجال المحاسبة القضائية، فمهنة التدقيق تستخدم أساليب وتقنيات تسمح لها بتحقيق أهدافها المتمثلة في تحديد عدالة وسلامة البيانات المالية وتوافقها مع المعايير المحاسبية المقبولة عموماً، في حين أن المحاسبة القضائية تستخدم مجموعة من المهارات والأساليب الخاصة التي تطورت من خلال دراسة وتحليل أساليب الاحتيال المالي وبالتالي التحول من التدقيق في البيانات المالية الى التحقيق فيها بهدف كشف الاحتيال ومنعه، ويرى الباحث أنه وعلى

الرغم من نقص إدراك عينة الدراسة لمفهوم المحاسبة القضائية عموماً إلا أن إدراك المحاسبين القانونيين في الجزائر لمهامهم ومسؤولياتهم اتجاه الأطراف الخارجية مكنهم من فهم أسئلة الاستبيان واستنتاج أن الأمر يتعلق بمجال مختلف عن مجال التدقيق سواء من حيث المهارات والتكوين أو من حيث المسؤولية والأهداف.

### توصيات الدراسة:

على ضوء النتائج التي توصل إليها البحث وبهدف إرساء إطار مقترح لتفعيل دور المحاسبة القضائية في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر يوصي الباحث بما يلي:

#### أ. تشريع وتنظيم مجال المحاسبة القضائية

- البدء بالعمل والتنسيق بين مختلف الفاعلين على مستوى وزارة المالية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة العدل على إيجاد آلية لدمج مجال المحاسبة القضائية والاهتمام به كمجال جديد من مجالات المحاسبة والتدقيق مثله مثل مهنة الخبير المحاسب، محافض الحسابات، أو المحاسب المعتمد؛

- وضع إطار تنظيمي وقانوني يعتمد في طياته على متطلبات تفعيل دور المحاسبة القضائية كمهنة تحمل على عاتقها التحقيق في قضايا الاحتيال في البيانات المالية وما ينتج عنها من تدليس وتظليل لمستخدمي هذه القوائم؛

- تحقيق التكامل المطلوب بين المدقق الخارجي والمحاسب القضائي في حل الخلافات والنزاعات القضائية في الأمور المالية والمحاسبية؛

- فتح المجال لإدارة الضرائب لاستشارة المحاسب القضائي والتنسيق معه في فحص القوائم المالية وإبداء رأيه فيها؛

- وجوب اهتمام المجلس الوطني للمحاسبة بتعزيز إدراك مهنيي المحاسبة والتدقيق بمجال المحاسبة القضائية كمجال جديد من مجالات المحاسبة والتدقيق وإبراز أهمية دوره في التحقيق الفعال في الجرائم المالية وفض الخلافات والنزاعات القضائية.

### ب. التكوين في مجال المحاسبة القضائية

- البدء بتكوين المهنيين المنتسبين للمجلس الوطني للمحاسبة على متطلبات المحاسبة القضائية وتشجيعهم على التخصص فيها، وإقامة مؤتمرات وندوات علمية مختصة والتنسيق مع الجامعة الجزائرية في تشجيع البحث العلمي والعمل في هذا المجال؛

- دعوة أقسام المحاسبة بالجامعات الجزائرية للاستفادة من تجارب بعض الدول في ادخال مجال المحاسبة القضائية ضمن مناهج تدريسها، بهدف تخصيص منهج مستقل لتدريسه ومناقشة الحالات التي تناولت الاحتيال المالي في الشركات العالمية والمحلية، لما له من دور في زيادة كفاءة الكوادر البشرية وتعزيزها بالفعالية اللازمة في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر؛

- على الجامعة الجزائرية أن تتبنى تطوير مستوى التأهيل العلمي لمجال المحاسبة والتدقيق ومواكبة التطورات والمستجدات العلمية والتقنية التي تطرأ عليها خاصة مجال المحاسبة القضائية وتشجيع البحث العلمي في هذا المجال.

### ت. التمكين من أدوات وتقنيات المحاسبة القضائية

- الاهتمام بالاستثمار في تكوين الكادر البشري المختص في التقصي والتحقيق في الاحتيال في البيانات المالية؛

- الاهتمام بالتكوين على مستوى إدارة الضرائب على الأساليب والمهارات والتقنيات التي تستخدم في مجال المحاسبة القضائية وتمكين أهل الاختصاص من الاستفادة منها وتوظيفها في كشف ومكافحة التهرب الضريبي.

### آفاق الدراسة:

بعد دراسة المحاسبة القضائية والاطلاع على أهم الأدبيات المتعلقة بهذا المجال، برزت العديد من القضايا التي تستدعي المزيد من التعمق والبحث في متطلبات استغلال هذا المجال الجديد في جميع الميادين التي تستدعي التحقيق وتعزيز الرقابة على مخرجات التعاملات المالية وعلى جميع المستويات، ولهذا نقترح اجراء المزيد من البحوث في هذا الموضوع وتطويره من كافة النواحي كونه موضوع جديد في الجزائر، ونذكر منها:

- دور المحاسبة القضائية في حوكمة الشركات و تعزيز نظم الرقابة الداخلية في الجزائر؛

- دور المحاسبة القضائية في مكافحة الجرائم الالكترونية؛
- استخدام الأساليب الإحصائية في المحاسبة القضائية.

المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية

#### أ. الكتب

1. أحمد قايد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2015.
2. الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، المعايير الدولية للمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2023.
3. سلاطنية بلقاسم، حسان الجيلالي، أسس البحث العلمي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
4. سوراف ك دوتا، استخدام الأساليب الإحصائية في المحاسبة القضائية نحو فهم للنظرية والتطبيق في مجال تحليل البيانات، مركز البحوث والدراسات، المكتبة الاقتصادية، المملكة العربية السعودية، 2018.
5. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر.
6. عبد الفتاح الصحن، فتحي رزق السوافيري، الرقابة والمراجع الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
7. فضيل كوسة، الدعوى الضريبية وإثباتها في ضوء اجتهادات مجلس الدولة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
8. مجلس معايير التدقيق والضمان الدولي، إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، الجزء الأول، المجمع الدولي العرب للمحاسبين القانونيين، 2017.

#### ب. المقالات

9. أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل، "الشركات المتعدد الجنسيات وأثرها على الدول النامية"، مقال بمجلة (الإدارة والاقتصاد)، العدد 85، 2010، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
10. آيت عيسى عيسى، عية عبد الرحمان، "الاقتصاد الرقمي في الجزائر بين الإمكانيات والطموح"، مقال بمجلة (الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال)، العدد 02، المجلد 10، 2021، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
11. أماني فوزي، "مفهوم الاقتصاد الرقمي"، مقال بمجلة (المجلة الاجتماعية القومية)، العدد 3، المجلد 54، سبتمبر 2017، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، جمهورية مصر العربية.
12. إيمان أحمد الهنييني، رأفت سلامة سلامة، "دور المحاسبة القضائية في الحد من أساليب الاحتيال المالي في الأردن"، مقال بمجلة (الاقتصاد والتنمية البشرية)، العدد 3، المجلد 9، ديسمبر 2018، جامعة البليدة، الجزائر.

13. إيمان بوقرو، منصور بن اعمارة، "أهمية استخدام الملاجئ الضريبية ضمن استراتيجيات التخطيط الضريبي للشركات متعددة الجنسيات-إشارة لحالة شركة Google Inc.-"، *مقال بمجلة (الباحث الاقتصادي)*، العدد 08، ديسمبر 2017، جامعة سكيكدة، الجزائر.
14. بكيل عبد القادر، "أهمية تبني المعايير الدولية للتدقيق (ISA) في البيئة الاقتصادية الجزائرية"، *مقال بمجلة (اقتصاديات شمال إفريقيا)*، المجلد 14، العدد 18، جامعة حسبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
15. بلال شيخي، سامة فقير، "مخاطر التدقيق المحاسبي"، *مقال بمجلة (المنهل الاقتصادي)*، العدد 01، المجلد 03، جوان 2020، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.
16. بن سولة نور الدين، "الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية"، *مقال بمجلة (تطوير)*، العدد 2، مجلد 5، ديسمبر 2018، جامعة طاهر مولاي سعيدة، الجزائر.
17. بوزيد سفيان، "التهرب الضريبي... مفهوم وقياس"، *مقال بمجلة (المالية والأسواق)*، العدد 15، جوان 2016، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.
18. جاد خليفة، "الملاذات الضريبية بين الرفض والتبني"، *مقال بمجلة (بحوث اقتصادية عربية)*، العدد 52، خريف 2010، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
19. جمال طارق محمد صبري، "ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في العراق-دراسة تحليلية"، *مقال بمجلة (كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة)*، العدد 48، سنة 2016، بغداد، العراق.
20. حساني بن عودة وآخرون، "جهود الجزائر في مكافحة التهرب الضريبي لدعم التنمية الاقتصادية"، *مقال بمجلة (الاقتصاد وإدارة الأعمال)*، عدد 02، مجلد 03، ديسمبر 2019، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.
21. زروق يوسف، رقاب عبد القادر، "ضمانات وحوافز الاستثمار الأجنبي في الجزائر وفق قانون 16-09"، *مقال بمجلة (العلوم القانونية والاجتماعية)*، العدد 08، ديسمبر 2017، جامعة عاشور زيان، الجلفة، الجزائر.
22. زهرة حبو، "التهرب الضريبي الدولي"، *مقال بمجلة (جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية)*، العدد 01، المجلد 27، سنة 2011، دمشق، سوريا.
23. ساكار ظاهر عمر أمين، يعقوب أحمد حمه سعيد، "دور المحاسبة القضائية في رفع درجة المصادقية بالقوائم المالية دراسة حالة إقليم كوردستان"، *مقال بمجلة (التقني)*، العدد 4، المجلد 30، الجامعة التقنية الوسطى، بغداد، 2017.
24. سهام محمد علي حسن، "أسعار التحويل في الشركات متعددة الجنسية والنظام الضريبي: دراسة حالة"، *مقال بمجلة (الاقتصاد والإدارة)*، العدد 1، المجلد 12، سنة 1998، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

25. شيرين محرم علي التوني، "الاقتصاد الرقمي ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جمهورية مصر العربية"، *مقال بمجلة (المجلة العربية للإدارة)*، العدد 2، المجلد 42، جوان 2022، جمهورية مصر العربية.
26. شهيدة قادة، "التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد ومفارقاتها: إطار قانوني ومؤسسي طموح يفتقد لآليات إنفاذه"، *مقال بمجلة (مركز حكم القانون ومكافحة الفساد)*، العدد 1، جوان 2019، دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، قطر.
27. طارق عبد القادر إسماعيل، "الضرائب على الاقتصاد الرقمي في الدول العربية"، *مقال بمجلة (دراسات اقتصادية)*، العدد 81، 2021، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، دولة الامارات العربية المتحدة.
28. ضافري ريمة، بلخيري محمد سعد الدين، "الجناات الضريبية ودورها في التهرب الضريبي الدولي-حالة الايرلندية المزدوجة والساندويتش الهولندي لشركة غوغل"، *مقال بمجلة (اقتصاد المال والأعمال)*، العدد رقم 01، المجلد 04، أبريل 2020، المركز الجامعي، ميلة، الجزائر.
29. عبد المجيد بن العربي، سارة حدة بودريالة، "تحديات المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي في البيئة الجزائرية"، *مقال بمجلة (البحوث في العلوم المالية والمحاسبية)*، العدد 01، المجلد 06، جوان 2021، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.
30. عبود ميلود، برباوي كمال، " الرقابة الجبائية، الإطار العام، الأهداف والطرق، العوامل المعيقة لها وسبل التفعيل "، *مقال بمجلة (الهقار للدراسات الاقتصادية)*، العدد 02، جوان 2018، المركز الجامعي تندوف، الجزائر.
31. قصاص سليم، "جريمة التهرب الضريبي في التشريع الجزائري"، *مقال بمجلة (العلوم الإنسانية)*، العدد 48، المجلد أ، ديسمبر 2017، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
32. لمزري مفيدة، سالمي وردة، "الشركات المتعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية"، *مقال بمجلة (إيليز للبحوث والدراسات)*، العدد 01، المجلد 05، سنة 2020، المركز الجامعي إيليزي، الجزائر.
33. مسمش نجاة وآخرون، "دور السياسة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي في الجزائر"، *مقال بمجلة (أرصاء للدراسات الاقتصادية والإدارية)*، العدد 1، مجلد 3، جوان 2020، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.
34. مقداد أحمد الجليلي، "المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق"، *مقال بمجلة (تنمية الرافدين)*، العدد 107، مجلد 34، سنة 2012، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
35. مقدم عيبرات، "التهرب الضريبي: أسبابه، آثاره وطرق مكافحته"، *مقال بمجلة (علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)*، العدد 18، سنة 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
36. ملال محمد طارق، "آليات وأسباب التهرب الضريبي الدولي وإمكانية تجنبها"، *مقال بمجلة (دراسات)*، العدد الاقتصادي، العدد 1، المجلد 4، جانفي 2013، جامعة الأغواط، الجزائر.

37. مهداوي عبد القادر، "الآليات القانونية الاتفاقية لمكافحة التهرب الضريبي الدولي"، *مقال بمجلة (دفاتر السياسة والقانون)*، العدد 12، جانفي 2015، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
  38. مهى حاجي شاهين، "آليات مكافحة التهرب الضريبي الدولي"، *مقال بمجلة (الطريق للتربية والعلوم الاجتماعية)*، العدد 13، المجلد 05، سنة 2018، جامعة هاتاي، تركيا.
  39. محمد بداوي، عبد الحميد نعيمات، بلقاسم حمدي، "تحليل الوساطة في أبحاث التسويق: تأثير الجودة-المدركة على ولاء زبائن شركة موبيليس لاتصالات الهاتف النقال "فرع الأغواط بالجزائر"، *مقال بمجلة (العربية للإدارة)*، العدد 02، المجلد 39، 2019.
  40. محمد بداوي، "النمذجة بالمعادلات البنائية وتطبيقاتها في بحوث التسويق"، *مقال بمجلة (الجزائرية للتنمية الاقتصادية)*، العدد 05، ديسمبر 2016.
  41. محمد بداوي، "تحليل متغيرات الوساطة والمعدلة في بحوث إدارة الأعمال (دراسة تحليلية)"، *مقال بمجلة (دراسات)*، العدد الاقتصادي، العدد 02، المجلد 10، 2019، جامعة الأغواط، الجزائر.
  42. محمد نواف عابد، "استخدام قانون بنفورد في اكتشاف عمليات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين"، *مقال بمجلة (جامعة الأقصى للعلوم الإنسانية)*، المجلد 22، العدد 02، فلسطين، جوان 2018.
  43. ناصر مراد، "أسباب التهرب الضريبي وآثاره على الاقتصاد الوطني"، *مقال بمجلة (دراسات اقتصادية)*، العدد 01، المجلد 10، جوان 2010، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
  44. ناظم شعلان جبار، "مخاطر التدقيق وأثرها على جودة الأداء ومصادقية النتائج (دراسة تطبيقية في الشركة العامة للتجهيزات الزراعية)"، *مقال بمجلة (المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية)*، العدد 10، المجلد 04، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى، العراق.
- ت. الأطروحات والرسائل الجامعية
45. أحمد بساس، أثر المراقبة الجبائية على التهرب الضريبي في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر-دراسة ميدانية بالإدارة الضريبية بالأغواط، أطروحة دكتوراه، ماي 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر.
  46. إنعام عثمان شعبان، مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية - من وجهة نظر مدققي الحسابات بمكاتب التدقيق والمحكمين الماليين المعتمدين لدى وزارة العدل ونقابة المحاسبين بقطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015.

47. عبد الحميد نعيمات، جودة الخدمة وتأثيراتها على ولاء الزبائن دراسة حالة مؤسسات الاتصالات بالجزائر، أطروحة دكتوراه، مارس 2018، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي بالأغواط.

48. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب الضريبي-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، سنة 2002، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

### ث. كتيبات

49. جمال قاسم حسن، محمود عبد السلام، التجارة الإلكترونية، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، سنة 2021.

### ج. المطبوعات

50. محمد بدوي، مطبوعة في مقياس تطبيق الاختبارات الإحصائية لطلبة سنة أولى ماستر تخطيط وسكان، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، السنة الدراسية 2019-2020، جامعة الأغواط.

### ح. القوانين، الأوامر والمراسيم

#### ح.1 القوانين

51. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2022.

52. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية 2016.

53. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 50، قانون رقم 22-18 مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق 24 يوليو سنة 2022، يتعلق بالاستثمار.

#### ح.2 الأوامر والمقررات

54. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 66-154 المتضمن "قانون الإجراءات المدنية"، المعدل والمتمم لا سيما المادة 55 مكرر منه، المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966.

55. وزارة المالية، المقرر رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق رقم 210، 505، 560، 580.

56. وزارة المالية، المقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق رقم 300، 500، 510، 700.

57. وزارة المالية، المقرر رقم 023 المؤرخ في 15 مارس 2017، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق رقم 520، 570، 610، 620.

## قائمة المراجع

58. وزارة المالية، المقرر رقم 077 المؤرخ في 24 سبتمبر 2018، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق رقم 230، 501، 530، 540.

59. وزارة المالية: المعيار الجزائري للتدقيق 300 "تخطيط تدقيق الكشوف المالية"، المجلس الوطني للمحاسبة، 2016.

### ح.3 المراسيم

60. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 310-95 المتضمن "شروط التسجيل في القوائم الخبراء القضائيين"، المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1416 الموافق ل 10 أكتوبر 1995.

61. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 08-272 مؤرخ في 6 رمضان عام 1429 الموافق 6 سبتمبر سنة 2008، يحدد صلاحيات المفتشية العامة للمالية.

### ح.4 المناشير

62. المديرية العامة للضريبة، مركز الضرائب، إجراءات المراقبة الجبائية، نشرة 2013.

### خ. مواقع الكترونية

63. الموقع الإلكتروني للاتحاد الدولي للمحاسبين: <https://www.ifac.org/who-we-are/our-purpose>، أطلع عليه بتاريخ 25 نوفمبر 2020.

64. الموقع الإلكتروني للمجلس الوطني للمحاسبة: <http://www.cnc.dz/reglement.asp>، اطلع عليه بتاريخ 25 نوفمبر 2020.

65. توفيق راجح أبو جابر: بخصوص المعيار الجزائري للتدقيق 610، دراسات توفيق راجح أبو جابر، أطلع عليه بتاريخ 13 نوفمبر 2020، سطيف.

66. عبد المجيد قدي، "آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي وتحدياته"، مقال بمجلة (تريندز للبحوث والاستشارات)، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، أكتوبر 2022، متاح على الرابط:

<http://trendsresearch.org/ar/insight/prospects-and-challenges-of-foreign-direct-investment-in-the-maghreb-countries/> Consulté Le 10/10/2022.

67. <http://aawsat.com/home/article/3323721/> إجراءات جزائرية-لحصار-التهرب-الضريبي Consulté Le 28/02/2022

68. التهرب-الضريبي-الدولي <http://jordan-lawyer.com/2020/12/02/> Consulté Le 13/06/2022

69. <http://legal-agenda.com/> أسعار-التحويل-أو-عندما-تشجع-الدولة-تهرب-حيتان-المال-من-الجبائية Consulté Le 19/06/2022

70. <http://egypls.com/> التعريف بالشركات-المتعددة-الجنسيات Consulté Le 08/06/2022

71. <http://www.youtube.com/watch?v=YxwlbNtoU3g/sc.politique/> ما هي الشركات متعددة الجنسيات / Consulté Le 11/06/2022

72. <http://www.skynewsarabia.com/business/1525360-> الجزائر-قانون-جديد-للاستثمار-لتحريك-عجلة-الإقلاع-الاقتصادي Consulté Le 15/06/2022

/ Consulté Le 27/06/2022/ الاقتصاد الرقمي <http://political-encyclpedia.org/dictionary> .73

/ Consulté Le 12/10/2021 <http://www.mjjustice.dz/ar/2-2-> .74

## ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

### A. Ouvrages

75. Ahmed Hamini, **L'audit Comptable et financier**, Edition Berti, Algérie, 2001.
76. Christian Hlavica, Frank M, Hulsberg, **Tax Fraud & Forensic Accounting**, 2nd Edition, Springer Gabler, 2017.
77. Daniel J. Bauer, Kristopher J. Preacher, and Karen M. Gil, **Conceptualizing and Testing Random Indirect Effects and Moderated Mediation in Multilevel Models: New Procedures and Recommendations**, *Psychological Methods*, Vol. 11, No. 2, 2006.
78. David J.Pyle, **Tax evasion and the black economy**, softcover reprint of the hardcover, 1st edition 1989.
79. Farny Otto, Franz Michael, Gerhartinger Philipp, Lunzer Gertraud, Neuwirth Martina, **Tax Avoidance, Tax Evasion And Tax Havens**, AK Wien, Mai 2015.
80. Howard S, Stephen P, Michael S, Frank R, **Forensic Accounting and Fraud Investigation**, 3<sup>rd</sup> Edition, CPE Edition, John Wiley & Sons, 2012.
81. Gilbert Tixier et Guy Gest, **Droit Fiscale**, Edition LJDG, Paris, 1976.
82. Joseph F Hair Jr, and al, **Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM) Using R a Workbook**, Springer, Third Edition, 2021.
83. Larry C, Lester E H, G S S, **Forensic and Investigative Accounting**, Seventh Edition, Chicago: CCH Incorporated, 2015.
84. Porter B, Simon J, Hatherly D, **Principles of External auditing**, John Wiley & Sons, Ltd, 2005.
85. Sascha Hokamp, Laszlo Gulyas, Matthew Koehler, Sanith Wijesinghe, **Agent-Based Modeling of Tax Evasion: Theoretical Aspects and Computational Simulations**, First Edition, John Wiley & Sons Ltd, 2018.
86. Sunder Gee, **Fraud and Fraud Detection A Data Analytics Approach**, New Jersey: John Wiley & Sons, 2015.
87. Tommie W S, Aaron J S, **Fraud Auditing and Forensic Accounting**, Fourth Edition, John Wiley & Sons Inc., New Jersey, 2010.
88. Turban E et Autres, **Information Technology for Management: Transforming Organizations in Digital Economy**, Vol 5, Wiley.
89. Vincenzo Esposito Vinzi, Wynne W Chin, Jörg Henseler, Huiwen Wang, **Handbook of Partial Least Squares**, Springer Heidelberg Dordrecht London New York, 2010.

### B. Thèses :

90. Ifedapo Francis Awolowo, **Financial Statement Fraud: The Need for a Paradigm Shift to Forensic Accounting**, A thesis Submitted in Partial Fulfilment of the Requirements of Sheffield Hallam University for the Degree of Doctor of Philosophy, April 2019.
91. Jonathan Burger, **Les délits Pénaux Fiscaux : Une Mise en Perspective des Droits Français, Luxembourgeois et Internationaux**, Thèse de Doctorat, Université Nancy 2, Janvier 2011.

C. Articles :

92. Akinadewo Israel S, Akinkoye Ebenezer Y, "Tax Evasion Detection in Nigeria: Analysis of the Specific Forensic Accounting Techniques Used", *the Business and Management Review*, Volume 11, Number 1, August 2020.
93. Agbo Elias Igwebuikwe, « Aggressive Tax Planning in Africa», *International Research Journal of Human Ressource and Social Sciences*, Volume 7, Issue 08, August 2020.
94. Baron, R. M., & Kenny, D. A, "The moderator-mediator variable distinction in social psychological research: Conceptual, strategic and statistical considerations", *Journal of Personality and Social Psychology*, 1986, 51.
95. Chui L, Pike B, « Auditors' Responsibilities for Fraud Detection: New Wine in Old Bottles? », *Journal Of Forensic and Investigative Accounting*, 2013, 5(1).
96. Cornelia Kraus, Raul Valverde, "A Data Warehouse Design for The Detection of Fraud in The Supply Chain By Using the Benford's Law", *American journal of Applied Sciences*, 11 (9), 2014.
97. Dahli Gray, « Forensic accounting And Auditing : Compared And Contrasted To Traditional Accounting And Auditing », *American Journal of Business Education*, Fourth Quarter 2008, Volume 1, Number 2, Loyola College, USA.
98. Eli Hadzhieva, «Impact of Digitalization on International Tax Matters », Study Requested By the TAX3 Committee, *European Parliament*, PE 626.078, February 2019.
99. James Alm, « Measuring, Explaining, and Controlling Tax Evasion: Lessons From Theory », *Experiments, and Field Studies*, Department of Economics, Tulane University, New Orleans, LA, USA, July 2012.
100. James Alm, « Tax Compliance and Administration », *Public Administration and Public Policy*, 72, January 1999.
101. James Alm and others, « Why do People Pay Taxes? », *Journal of Public Economics*, 48, North-Holland, 1992.
102. James Andreoni, ET Autres, « Tax Compliance », *Journal of Economic Literature*, Volume 36, Issue 2, June 1998.
103. Jackbowing, Emanuel, « les modèles d'équations structurelles à variables latentes cours des statistiques multivariées approfondie », centre d'étude et de recherche en informatique et communication – Cédric -, 2012.
104. Hamdan MW, « The Role of Forensic Accounting in Discovering Financial Fraud », *International Journal of Accounting Research*, Res 2018, Volume 6, Issue 2.
105. Karim Jamal, « Mondatory Audit Of Financial Reporting : A Failed Strategy For Dealing With Fraud », *Accounting Perspectives*, 2008, Vol 07, N° 02, University of Alberta School of Business Research Paper N° 2013-680.
106. Kravitz R H, « Auditors' Responsibility for Detecting Fraud: Putting Ethics and Morality First», *The CPA Journal*, 2012.
107. Les Nunn, Brian L. McGuire, Carrie Whitcomb, Eric Jost, «Forensic Accounting: Financial Investigators», *Journal of Business & Economics Research*, February 2006, Volume 4, Number 2.
108. MacKinnon David P, Fairchild Amanda J, and Matthew S Fritz, "Mediation Analysis", *the Annual Review of Psychology*, 2007, 58.
109. Mathias, H., & Tanguy, « Tax Competition in Imperfect Labor Markets », *Annals of Economics and Statistics*, issue 113-114. V (2014), GENES.

110. Marcin Szczepanski, « Taxing the digital economy new developments and the way forward », European Parliamentary Research Service, PE 698.761, October 2021.
111. Mihir A Desai, ET autres, « Theft and Taxes, European Corporate Governance institute », Finance Working Paper, N° 63/2004, December 2004.
112. Michael G Allingham, Agnar Sandmo, « Income Tax Evasion: A Theoretical Analysis », Journal of Public Economics, 1, North-Holland Publishing Company, 1972.
113. Michael J Gartz, Louis L Wilde, « The Economics of Tax Compliance : Fact and Fantasy », Social Science Working, Division of The Humanities and Social Sciences, California Institute of Technology, Pasadena, California, June 1985.
114. M R Ab Hamid, W Sami, M H Mohmad Sidek, “Discriminant Validity Assessment: Use of Fornell & Larcker criterion versus HTMT Criterion”, Journal of Physics: Conf. Series 890, 2017, 012163, IOP Publishing.
115. Norman Gemmell, Marisa Ratto, « Behavioral Responses to Taxpayer Audits: Evidence from Random Taxpayer Inquiries », National Tax Journal, 65(1), March 2012.
116. Owolabi Sunday Ajao, Jayeoba Olajumoke Olamide, Aijbade Ayodeji Temitope, « Evolution and development of auditing», Unique Journal of Business Management Research, April 2016, Vol 3(1).
117. Philippe Cahanin, « L'évasion Fiscale internationale des entreprises », GFP N°3, Mai-Juin 2018.
118. Samson A A, Godwin E O, Oyebamiji T A, «Forensic Accounting and Tax Evasion in Nigeria», Journal of Taxation and Economic Development, Septembre 2018.
119. Sorunke, Olukayode Abayomi, « Personal Ethics and Fraudster Motivation : The Missing Link in Fraud Triangle and Fraud Diamond Theories », International Journal of Research in Business and Social Sciences, Feb 2016, Vol 06, N° 02, Department of Accountancy, Wolex Polytechnic, Iwo, Nigeria.
120. Somchai Richupan, «Measuring tax evasion a brief description of the major techniques», Finance & Development, December 1984.
121. Shlomo Yitzhaki, « Income Tax Evasion: A Theoretical Analysis », Journal of Public Economics, North-Holland Publishing Company, 1974.
122. Stephan Muehlbacher, Erich Kirchler, « Taxperiments about the External Validity of Laboratory Experiments in Tax Compliance Research », Schaffer-poeschel publishing house for business steer law Ltd, DBW 76, 2016.
123. Stoycho Lalkov Dulevski, « Digital Permanent Establishment », Economic Archive, 4/2020.
124. Sukamal Basu, « Forensic Accounting in the Cyber World: A New Challenge for Accountants », the Management Accountant, September 2014.
125. Thalmann Philippe, « Quatre thèses sur l'évasion fiscale », Revue économique et sociale, janvier 2001.
126. Tenenhaus, Michel, «L'approche PLS», Revue de statistique appliquée, 1999, 47(2).
127. T N Srinivasan, « Tax Evasion: A Model », Journal of Public Economics, 2, North-Holland Publishing Company, 1973.
128. Zabihollah Rezaee, «Causes, consequences, and deterrence of financial statement fraud», Critical Perspectives on accounting 16 (2005), The University of Memphis, Memphis, TN 38152-3120, USA.

**D. Les Revues Périodique :**

129. ACFE, « Report to the nations on occupational fraud and abuse», Global fraud study, 2014.
130. IMF, «Fiscal Monitor », Taxing Times, Oct 2013.
131. OECD, Interpretation and Application of Article 5 (Permanent Establishment) of the OECD Model Tax Convention, Centre for Tax Policy and Administration, October 2011.
132. OECD, Implementation of the Ottawa Taxation Framework Conditions, the 2003 Report.
133. OCDE, Action Plan on Base Erosion and Profit Shifting, Preliminary Version-.

**E. Guides Fiscaux :**

134. République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère des finances– DGI-, "Guide du vérificateur de comptabilité", Alger, 2001.
135. République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère des finances– DGI-, Guide pratique du contribuable, Edition 2011, Algérie.
136. République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère des finances – DGI-, Guide du contrôle sur pièce, Edition 2003, Algérie.

**F. Publications :**

137. Hachemi Yanat, Norme Internationales D’audit présentation générale, CNC- ISGP, Alger, 2012.

**G. Les Sites D’internet :**

138. <https://www.dzairdaily.com/evasion-fiscale-perde-40-milliards-dollars-algerie>, Consulté Le 19/01/ 2020.
139. <https://www.acfe.com/fraud-triangle.aspx> Consulté Le 13/10/2021
140. <https://www.acfe.com/report-to-the-nations/2008/default.aspx> Consulté Le 30/11/2021
141. <https://www.acfe.com> Consulté Le 25/12/2021
142. <https://www.acfe.com/article.aspx?id=4294999117>, JOHN D. GILL, J.D., CFE, « The Fraud Triangle on trial », September/October 2017, Consulté Le 23/10/2021
143. <https://www.transparency.org> Consulté Le 22/12/021
144. <https://www.acfe.com/report-to-the-nations/2018/default.aspx> Consulté Le 12/12/2021
145. <https://www.actionfraud.police.uk/a-z-of-fraud/asset-misappropriation-fraud> Consulté Le 13/12/2021
146. <https://www.acfe.com/report-to-the-nations/2018/default.aspx> Consulté Le 12/12/2021
147. <https://www.acfe.com/report-to-the-nations/2018/default.aspx> Consulté Le 12/12/2021 <http://www.un.org/ar/about-us/fraud-alert> Consulté Le 03/12/2021
148. <http://www.nazaha.gov.kw/AR/pages/effects-of-corruption.aspx> Consulté Le 28/11/2021
149. [www.acfe.com](http://www.acfe.com) Consulté Le 25/12/2021
150. <https://www.aicpa.org/home> Consulté Le 25/12/2021
151. <https://www.icaew.com/technical/financial-reporting> Consulté Le 02/11/2021

152. <https://www.cpajournal.com/2020/11/25/history-of-the-auditing-world-part-1>, Consulté Le 22/09/2021
153. <https://aawsat.com/home/article/3323721/-إجراءات-جزائرية-لحصار-التهرب-> الضريبي Consulté Le 28/02/2022
154. <https://www.transparency.org/en/corruptionary/tax-evasion#> Consulté Le 28/02/2022
155. [https://ec.europa.eu/taxation\\_customs/system/files/2016-09/c\\_2012\\_8806\\_en.pdf](https://ec.europa.eu/taxation_customs/system/files/2016-09/c_2012_8806_en.pdf) Consulté Le 28/02/2022
156. [https://read.oecd-ilibrary.org/taxation/addressing-base-erosion-and-profit-shifting\\_9789264192744-en](https://read.oecd-ilibrary.org/taxation/addressing-base-erosion-and-profit-shifting_9789264192744-en) Consulté Le 02/03/2022
157. <https://egypls.com/التعريف-بالشركات-المتعددة-الجنسيات/> Consulté Le 08/06/2022
158. <https://www.youtube.com/watch?v=YxwlbNtoU3g/sc.politique/> ما هي الشركات متعددة الجنسيات Consulté Le 11/06/2022
159. Nicholas Shaxson, Haro Sur Les Paradis Fiscaux, Finance & Développement, Septembre 2019, P 07, disponible sur : <https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/2019/09/pdf/tackling-global-tax-havens-shaxon.pdf> Consulté Le 13/06/2022
160. <https://jordan-lawyer.com/2021/12/10/tax-havens/> Consulté Le 16/06/2022
161. Kimberly A Clausing, Taxing Multinational Companies in the 21 st Century, Report, January 2020, P 242, <https://www.brookings.edu/research/taxing-multinational-companies-in-the-21st-century/> Consulté Le 21/06/2022.
162. <https://www.oecd.org/about/impact/combatinginternationaltaxavoidance.htm> Consulté Le 20/06/2022
163. <http://www.oecd.org/fr/ctp/beps-actions-2014.htm> Consulté Le 20/06/2022
164. <https://unctad.org/fr/node/2390> Consulté Le 22/06/2022
165. [www.oecd.org/tax/beps/beps-actions](http://www.oecd.org/tax/beps/beps-actions).
166. <https://www.ifac.org/system/files/downloads/a012-2010-iaasb-handbook-isa-240.pdf> Consulté Le 29/03/2023
167. <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/services-ar/inspection-generale-des-finances-ar/404-2020-11-04-09-10-16> Consulté Le 28/09/2022
168. Lyytinen and gaskin, Mediation and Multi-group Analyses, <http://www.kolobkreations.com>. Consulté Le 26/03/2022.

الملاحق

ملحق رقم (01):

قائمة بأسماء السادة محكمي أداة الدراسة (الاستبانة)

| الرقم | اسم المحكم        | الدرجة العلمية       | التخصص                        | المهنة                                                   | مكان العمل       |
|-------|-------------------|----------------------|-------------------------------|----------------------------------------------------------|------------------|
| 01    | أحمد بساس         | أستاذ التعليم العالي | مالية ومحاسبة                 | أستاذ جامعي، ومستشار<br>جبائي معتمد                      | جامعة الأغواط    |
| 02    | عبد المجيد قدي    | أستاذ التعليم العالي | مالية وبنوك                   | أستاذ باحث                                               | جامعة الجزائر 03 |
| 03    | سارة حدة بودريالة | أستاذ التعليم العالي | محاسبة وتدقيق                 | أستاذ جامعي                                              | جامعة الأغواط    |
| 04    | عزوز مخلوفي       | أستاذ محاضر أ        | مالية ومحاسبة                 | أستاذ جامعي                                              | جامعة الأغواط    |
| 05    | محمد بداوي        | أستاذ التعليم العالي | إدارة الأعمال                 | أستاذ جامعي                                              | جامعة الأغواط    |
| 06    | محمد عجيلة        | أستاذ التعليم العالي | إدارة أعمال<br>ومحاسبة        | خبير قضائي في المحاسبة،<br>محاسب معتمد، ومحافظ<br>حسابات | جامعة غرداية     |
| 07    | يحي جقيدل         | أستاذ محاضر أ        | المحاسبة،<br>التدقيق والجباية | محافظ حسابات، محاسب<br>معتمد                             | جامعة الأغواط    |

## ملحق رقم (02): استمارة الاستبيان

جامعة عمار ثلجي - الأغواط



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة



### الموضوع: استمارة استبيان

السادة المحترمون،

في إطار دعم بحث علمي استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه ل. م. د الموسومة بـ:

" إطار مقترح لتفعيل دور المحاسبة القضائية في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر "

نرجو من سيادتكم المحترمة مساعدتنا والتلطف بالاطلاع على فقرات هذه الاستبانة والاجابة على جميع أسئلتها بصفتكم مختارين ضمن العينة التي لها علاقة مباشرة بموضوعي المحاسبة والجباية، وهذا من خلال الاجابة على عبارات الاستبيان بموضوعية وبدقة ووضوح بقصد التوصل إلى نتائج سليمة، علما أن هذا الاستبيان يُستخدم لأغراض البحث العلمي ولا يُستخدم لأغراض أخرى.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.

الباحث

عبد المجيد بن العربي

## ملحق رقم (02): استمارة الاستبيان

### مصطلحات الدراسة:

**المحاسبة القضائية:** هي تطبيق مهارات خاصة في المحاسبة والتدقيق، التمويل، الأساليب الكمية، ومجالات معينة من القانون والبحث، ومهارات التحقيق لجمع الأدلة وتحليلها وتقييمها وتفسير وتوصيل النتائج، وقد تنطوي إما على شهادة أو مهمة استشارية.

**التهرب الضريبي:** هو لجوء المكلفين بالضريبة إلى وسائل غير مشروعة للامتناع عن دفع الضرائب المقررة عليهم، أو دفعها بمقدار أقل من المحدد قانونا

### القسم الأول: معلومات عامة

أ. العمر

☐ أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة.

ب. المؤهل العلمي

☐ ليسانيس ☐ ماستر ☐ دكتوراه ☐ أخرى

ت. سنوات الخبرة المهنية

☐ أقل من 10 سنوات ☐ من 10 إلى 20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة.

ث. الشهادات المهنية

☐ نعم:

أذكرها: .....

☐ لا :

ج. متابعة مستجدات علم المحاسبة والتدقيق

☐ نعم:

أذكر مصادر هذه المستجدات: .....

☐ لا

## ملحق رقم (02): استمارة الاستبيان

### ج. الدورات التكوينية

☐ نعم:

أذكر هذه الدورات: .....

☐ لا

### خ. المشاركة العلمية و/أو المهنية

☐ نعم:

أذكر هذه المشاركات: .....

☐ لا

### د. الصفة الحالية:

☐ خبير محاسب، و/أو محافظ حسابات، و/أو محاسب معتمد، و/أو خبير قضائي.

☐ موظف بإدارة الضرائب

☐ أخرى:

أذكرها: .....

ذ. ولاية مزاولة العمل: .....

## ملحق رقم (02): استمارة الاستبيان

### القسم الثاني:

فيما يلي مجموعة من العبارات خاصة "بتفعيل دور المحاسبة القضائية في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر"، يرجى التكرم باختيار الإجابة المناسبة ووضع إشارة (X) في المكان الذي يعبر عن وجهة نظرك بعد قراءة العبارات التالية:

| المجال الأول: معرفة مدى الإدراك لمفهوم المحاسبة القضائية ومجال استخدامها |                                                                                                                                                                                                  |               |       |       |                |
|--------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------|-------|-------|----------------|
| الرقم                                                                    | الفقرة                                                                                                                                                                                           | بدائل الإجابة |       |       |                |
|                                                                          |                                                                                                                                                                                                  | موافق بشدة    | موافق | محايد | غير موافق بشدة |
| 01                                                                       | تعتبر المحاسبة القضائية مجالا حديثا ومهما في مجال الأعمال                                                                                                                                        |               |       |       |                |
| 02                                                                       | يعد الغموض الذي يشوب المسؤولية عن كشف الاحتيال في البيانات المالية سببا في ظهور مجال المحاسبة القضائية                                                                                           |               |       |       |                |
| 03                                                                       | ضرورة الاعتماد على المحاسب القضائي لكشف الاحتيال في البيانات المالية والتهرب الضريبي                                                                                                             |               |       |       |                |
| 04                                                                       | الاستعانة بالمحاسب القضائي عند قيام الشركة بتحقيقات داخلية تخص القضايا المالية قد يؤدي الى كشفها و/أو تورطها                                                                                     |               |       |       |                |
| 05                                                                       | تتم الاستعانة بالمحاسب القضائي في عمليات المتابعة بما في ذلك تحديد ومعالجة القصور في أنظمة الرقابة الداخلية للشركة.                                                                              |               |       |       |                |
| 06                                                                       | الدور الأساسي للمحاسب القضائي هو التحقيق في عمليات الاحتيال المالي والضريبي مع تقديم الاستشارات القانونية اللازمة عند مقاضاة مرتكبيها                                                            |               |       |       |                |
| 07                                                                       | يتطلب مجال المحاسبة القضائية الدراية التامة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، تقنيات الفساد، التشريع الجبائي، علم النفس، علم الاجرام، القانون،... إلخ، وهو ما يميزها عن أي من مجالات المحاسبة الأخرى |               |       |       |                |
| 08                                                                       | يعد التدقيق في الاحتيال جزءا من مجال المحاسبة القضائية، هذا المجال الذي يعد مكملا لمجال التدقيق الخارجي، فهو يستخدم تقنيات مختلفة عن تلك المستخدمة في التدقيق الخارجي خاصة عند كشف الاحتيال      |               |       |       |                |

## ملحق رقم (02): استمارة الاستبيان

| المجال الثاني: اختبار دور المحاسب القانوني في الجزائر في التحري وكشف ومكافحة الاحتيال |                                                                                                                                      |               |       |       |           |
|---------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------|-------|-------|-----------|
| الرقم                                                                                 | الفقرة                                                                                                                               | بدائل الاجابة |       |       |           |
|                                                                                       |                                                                                                                                      | موافق بشدة    | موافق | محايد | غير موافق |
| 01                                                                                    | لا يقوم المحاسب القانوني في الجزائر بتحديد مخاطر الاحتيال التي قد تتسبب بتضليل جوهري في القوائم المالية.                             |               |       |       |           |
| 02                                                                                    | يقوم المحاسب القانوني في الجزائر بتقييم مخاطر الاحتيال لدى الشركات الخاضعة للتدقيق.                                                  |               |       |       |           |
| 03                                                                                    | يجب على المحاسب القانوني التشخيص والتخطيط الجيد للمشكلة                                                                              |               |       |       |           |
| 04                                                                                    | يجب على المحاسب القانوني ان يلم بالمشكلة من خلال تجميع المعلومات لاستعمالها في الحصول على العناصر الدالة                             |               |       |       |           |
| 05                                                                                    | لا يقوم المحاسب القانوني في الجزائر بدراسة واختبار وجود الاحتيال.                                                                    |               |       |       |           |
| 06                                                                                    | لا يقوم المحاسب القانوني في الجزائر بممارسة الشك المهني اتجاه الخطر الناجم عن الاحتيال.                                              |               |       |       |           |
| 07                                                                                    | تفتقد معايير التدقيق الجزائرية NAA للوضوح فيما يخص تحديد مسؤولية المدقق الجزائري في كشف الاحتيال المالي في البيانات المالية من عدمها |               |       |       |           |

## ملحق رقم (02): استمارة الاستبيان

| المجال الثالث: في رأيكم كيف يمكن تفعيل دور المحاسبة القضائية في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر. |                                                                                                                                                                      |            |       |       |           |                |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------|-------|-------|-----------|----------------|
| الرقم                                                                                             | الفقرة                                                                                                                                                               | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
| فيما يخص التحقيق في الاحتيال الضريبي.                                                             |                                                                                                                                                                      |            |       |       |           |                |
| 01                                                                                                | تختلف مهارات التحقيق في البيانات المالية لجرائم الاحتيال الضريبي عن مهارات التدقيق في البيانات المالية                                                               |            |       |       |           |                |
| 02                                                                                                | يتطلب التحقيق في الاحتيال الضريبي تكثيف الدورات التدريبية والتأهيلية في مجال أساليب وتقنيات التدقيق في البيانات المالية                                              |            |       |       |           |                |
| 03                                                                                                | طرق التأهيل العلمي والعملية في مجال التدقيق المتعلقة بجرائم الاحتيال الضريبي تختلف تماما عن باقي مجالات المحاسبة الأخرى                                              |            |       |       |           |                |
| 04                                                                                                | إن تطور تكنولوجيا الاعلام والاتصال وتوجه الشركات نحو الاقتصاد الرقمي عقد من مهمة إدارة الضرائب في التعامل مع هذا النوع من الشركات خاصة التي تمتعها الاحتيال الضريبي. |            |       |       |           |                |
| 05                                                                                                | يجب تنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر بشكل يحدد المسؤول عن تضمن البيانات المالية للنقاط الحمراء المؤدية للاحتيال المالي بما في ذلك الاحتيال الضريبي.           |            |       |       |           |                |
| 06                                                                                                | وضع إطار تنظيمي وقانوني يعتمد في طياته على متطلبات التدقيق في الاحتيال المالي من شأنه الحد من الاحتيال الضريبي.                                                      |            |       |       |           |                |
| 07                                                                                                | مكافحة الاحتيال المالي بما في ذلك الاحتيال الضريبي مسؤولية جميع الفاعلين فيهما.                                                                                      |            |       |       |           |                |
| فيما يخص متطلبات المهارة والمعرفة للكشف عن الاحتيال الضريبي                                       |                                                                                                                                                                      |            |       |       |           |                |
| 01                                                                                                | يتطلب الكشف عن الاحتيال في البيانات المالية والتهرب الضريبي الإلمام بمهارات المحاسبة والتدقيق، تحليل البيانات، والتواصل الكتابي والشفوي                              |            |       |       |           |                |
| 02                                                                                                | يتطلب الكشف عن الاحتيال في البيانات المالية والتهرب الضريبي الكثير من الخبرة والاحترافية والدراية بأدلة التدقيق                                                      |            |       |       |           |                |
| 03                                                                                                | يتطلب الكشف عن الاحتيال في البيانات المالية والتهرب الضريبي المعرفة بالقانون واجراءات التقاضي، وتقنيات الاعلام والاتصال                                              |            |       |       |           |                |

### ملحق رقم (03):

قائمة بأسماء الولايات التي وزعت فيها أداة الدراسة (الاستبانة)

| الولاية         | الرقم |
|-----------------|-------|
| الأغواط         | 01    |
| تيسمسيلت        | 02    |
| سطيف            | 03    |
| بسكرة           | 04    |
| قسنطينة         | 05    |
| مستغانم         | 06    |
| تيارت           | 07    |
| عنابة           | 08    |
| ورقلة           | 09    |
| غرداية          | 10    |
| سعيدة           | 11    |
| الجزائر العاصمة | 12    |
| وادي سوف        | 13    |
| تلمسان          | 14    |
| المسيلة         | 15    |
| معسكر           | 16    |
| أم البواقي      | 17    |
| جيجل            | 18    |
| عين تموشنت      | 19    |
| تبسة            | 20    |
| الجلفة          | 21    |
| برج بوعريرج     | 22    |
| البيض           | 23    |
| وهران           | 24    |
| سوق أهراس       | 25    |
| خنشلة           | 26    |

### ملحق رقم (03):

قائمة بأسماء الولايات التي وزعت فيها أداة الدراسة (الاستبانة)

|             |    |
|-------------|----|
| بومرداس     | 27 |
| البليدة     | 28 |
| سكيكدة      | 29 |
| تيزازة      | 30 |
| باتنة       | 31 |
| البويرة     | 32 |
| غليزان      | 33 |
| سيدي بلعباس | 34 |
| ميلة        | 35 |
| بشار        | 36 |
| النعامه     | 37 |
| الشلف       | 38 |
| المدينة     | 39 |

# SmartPLS report

Please cite the use of SmartPLS: Ringle, C. M., Wende, S., and Becker, J.-M. 2022. "SmartPLS 4." Oststeinbek: SmartPLS GmbH, <http://www.smartpls.com>.

## Final results

### Quality criteria

#### R-square

#### Overview

|               | R-square | R-square adjusted |
|---------------|----------|-------------------|
| ادارة الضرائب | 0,311    | 0,309             |
| تشريع         | 0,556    | 0,555             |
| تكوين         | 0,674    | 0,673             |
| تمكين         | 0,703    | 0,702             |
| تهرب ضريبي    | 0,137    | 0,132             |

#### f-square

#### Matrix

|               | ادارة الضرائب | تشريع | تكوين | تمكين | تهرب ضريبي | محاسبة قضائية |
|---------------|---------------|-------|-------|-------|------------|---------------|
| ادارة الضرائب |               |       |       |       | 0,000      |               |
| تشريع         |               |       |       |       |            |               |
| تكوين         |               |       |       |       |            |               |
| تمكين         |               |       |       |       |            |               |
| تهرب ضريبي    |               |       |       |       |            |               |
| محاسبة قضائية | 0,451         | 1,253 | 2,066 | 2,369 | 0,108      |               |

## Construct reliability and validity

### Overview

|               | Cronbach's alpha | Composite reliability (rho_a) | Composite reliability (rho_c) | Average variance extracted (AVE) |
|---------------|------------------|-------------------------------|-------------------------------|----------------------------------|
| ادارة الضرائب | 0,334            | 0,380                         | 0,678                         | 0,426                            |
| تشريع         | 0,303            | 0,358                         | 0,666                         | 0,416                            |
| تكوين         | 0,329            | 0,354                         | 0,680                         | 0,424                            |
| تمكين         | 0,675            | 0,821                         | 0,809                         | 0,559                            |
| محاسبة قضائية | 0,662            | 0,733                         | 0,764                         | 0,295                            |

## Discriminant validity

### Heterotrait-monotrait ratio (HTMT) - Matrix

|               | ادارة الضرائب | تشريع | تكوين | تمكين | تهرب ضريبي | محاسبة قضائية |
|---------------|---------------|-------|-------|-------|------------|---------------|
| ادارة الضرائب |               |       |       |       |            |               |
| تشريع         | 1,215         |       |       |       |            |               |
| تكوين         | 1,353         | 1,426 |       |       |            |               |
| تمكين         | 0,951         | 0,839 | 1,131 |       |            |               |
| تهرب ضريبي    | 0,313         | 0,593 | 0,617 | 0,277 |            |               |
| محاسبة قضائية | 1,101         | 1,685 | 1,730 | 1,193 | 0,457      |               |

### Heterotrait-monotrait ratio (HTMT) - List

|                                 | Heterotrait-monotrait ratio |
|---------------------------------|-----------------------------|
| تشريع <-> ادارة الضرائب         | 1,215                       |
| تكوين <-> ادارة الضرائب         | 1,353                       |
| تكوين <-> تشريع                 | 1,426                       |
| تمكين <-> ادارة الضرائب         | 0,951                       |
| تمكين <-> تشريع                 | 0,839                       |
| تمكين <-> تكوين                 | 1,131                       |
| تهرب ضريبي <-> ادارة الضرائب    | 0,313                       |
| تهرب ضريبي <-> تشريع            | 0,593                       |
| تهرب ضريبي <-> تكوين            | 0,617                       |
| تهرب ضريبي <-> تمكين            | 0,277                       |
| محاسبة قضائية <-> ادارة الضرائب | 1,101                       |
| محاسبة قضائية <-> تشريع         | 1,685                       |
| محاسبة قضائية <-> تكوين         | 1,730                       |
| محاسبة قضائية <-> تمكين         | 1,193                       |
| محاسبة قضائية <-> تهرب ضريبي    | 0,457                       |

### Fornell-Larcker criterion

|               | ادارة الضرائب | تشريع | تكوين | تمكين | تهرب ضريبي | محاسبة قضائية |
|---------------|---------------|-------|-------|-------|------------|---------------|
| ادارة الضرائب | 0,653         |       |       |       |            |               |
| تشريع         | 0,383         | 0,645 |       |       |            |               |
| تكوين         | 0,505         | 0,461 | 0,651 |       |            |               |
| تمكين         | 0,483         | 0,424 | 0,557 | 0,748 |            |               |
| تهرب ضريبي    | 0,208         | 0,361 | 0,344 | 0,223 | 1,000      |               |
| محاسبة قضائية | 0,557         | 0,746 | 0,821 | 0,839 | 0,370      | 0,543         |

Collinearity statistics (VIF)

Outer model

|    | VIF   |
|----|-------|
| ت1 | 1,776 |
| ت1 | 2,154 |
| ت2 | 1,999 |
| ت3 | 1,743 |
| ت3 | 1,924 |
| ت1 | 1,024 |
| ت1 | 1,076 |
| ت2 | 1,046 |
| ت2 | 1,317 |
| ت3 | 1,027 |
| ت3 | 1,159 |
| ت4 | 1,000 |
| ت5 | 1,115 |
| ت5 | 1,061 |
| ت6 | 1,048 |
| ت6 | 1,331 |
| ت7 | 1,053 |
| ش3 | 1,023 |
| ش6 | 1,050 |
| ش7 | 1,039 |
| ش7 | 1,332 |
| ص7 | 1,178 |
| ص7 | 1,015 |

Inner model

|               | ادارة الضرائب | تشريع | تكوين | تمكين | تهرب ضريبي | محاسبة قضائية |
|---------------|---------------|-------|-------|-------|------------|---------------|
| ادارة الضرائب |               |       |       |       | 1,451      |               |
| تشريع         |               |       |       |       |            |               |
| تكوين         |               |       |       |       |            |               |
| تمكين         |               |       |       |       |            |               |
| تهرب ضريبي    |               |       |       |       |            |               |
| محاسبة قضائية | 1,000         | 1,000 | 1,000 | 1,000 | 1,451      |               |

Construct cross-validated redundancy

Total

|               | SSO      | SSE      | Q² (=1-SSE/SSO) |
|---------------|----------|----------|-----------------|
| ادارة الضرائب | 1047,000 | 915,546  | 0,126           |
| تشريع         | 1047,000 | 820,683  | 0,216           |
| تكوين         | 1047,000 | 757,046  | 0,277           |
| تمكين         | 1396,000 | 863,119  | 0,382           |
| تهرب ضريبي    | 349,000  | 307,064  | 0,120           |
| محاسبة قضائية | 3141,000 | 3141,000 | 0,000           |

Quality criteria

R-square

Overview

|               | R-square | R-square adjusted |
|---------------|----------|-------------------|
| ادارة الضرائب | 0,311    | 0,309             |
| تشريع         | 0,556    | 0,555             |
| تكوين         | 0,674    | 0,673             |
| تمكين         | 0,703    | 0,702             |
| تهرب ضريبي    | 0,137    | 0,132             |

f-square

Matrix

|               | ادارة الضرائب | تشريع | تكوين | تمكين | تهرب ضريبي | محاسبة قضائية |
|---------------|---------------|-------|-------|-------|------------|---------------|
| ادارة الضرائب |               |       |       |       | 0,000      |               |
| تشريع         |               |       |       |       |            |               |
| تكوين         |               |       |       |       |            |               |
| تمكين         |               |       |       |       |            |               |
| تهرب ضريبي    |               |       |       |       |            |               |
| محاسبة قضائية | 0,451         | 1,253 | 2,066 | 2,369 | 0,108      |               |

Construct reliability and validity

Overview

|               | Cronbach's alpha | Composite reliability | Composite reliability | Average variance |
|---------------|------------------|-----------------------|-----------------------|------------------|
| ادارة الضرائب | 0,334            | 0,380                 | 0,678                 | 0,426            |
| تشريع         | 0,303            | 0,358                 | 0,666                 | 0,416            |
| تكوين         | 0,329            | 0,354                 | 0,680                 | 0,424            |
| تمكين         | 0,675            | 0,821                 | 0,809                 | 0,559            |
| محاسبة قضائية | 0,662            | 0,733                 | 0,764                 | 0,295            |

Discriminant validity

Heterotrait-monotrait ratio (HTMT) - Matrix

|               | ادارة الضرائب | تشريع | تكوين | تمكين | تهرب ضريبي | محاسبة قضائية |
|---------------|---------------|-------|-------|-------|------------|---------------|
| ادارة الضرائب |               |       |       |       |            |               |
| تشريع         | 1,215         |       |       |       |            |               |
| تكوين         | 1,353         | 1,426 |       |       |            |               |
| تمكين         | 0,951         | 0,839 | 1,131 |       |            |               |
| تهرب ضريبي    | 0,313         | 0,593 | 0,617 | 0,277 |            |               |
| محاسبة قضائية | 1,101         | 1,685 | 1,730 | 1,193 | 0,457      |               |

### Total effects

Mean, STDEV, T values, p values

|                                | Original sample<br>(O) | Sample<br>mean (M) | Standard<br>deviation | T statistics<br>( O/STDEV ) | P values |
|--------------------------------|------------------------|--------------------|-----------------------|-----------------------------|----------|
| ادارة الضرائب -> تهرب ضريبي    | 0,003                  | 0,001              | 0,079                 | 0,038                       | 0,970    |
| محاسبة قضائية -> ادارة الضرائب | 0,557                  | 0,561              | 0,045                 | 12,263                      | 0,000    |
| محاسبة قضائية -> تشريع         | 0,746                  | 0,748              | 0,029                 | 25,750                      | 0,000    |
| محاسبة قضائية -> تكوين         | 0,821                  | 0,821              | 0,021                 | 39,649                      | 0,000    |
| محاسبة قضائية -> تمكين         | 0,839                  | 0,841              | 0,021                 | 39,517                      | 0,000    |
| محاسبة قضائية -> تهرب ضريبي    | 0,370                  | 0,369              | 0,051                 | 7,245                       | 0,000    |

### Total effects

Mean, STDEV, T values, p values

|                             | Original sample<br>(O) | Sample<br>mean (M) | Standard<br>deviation | T statistics<br>( O/STDEV ) | P values |
|-----------------------------|------------------------|--------------------|-----------------------|-----------------------------|----------|
| ادارة الضرائب -> تهرب ضريبي | 0,197                  | 0,195              | 0,074                 | 2,677                       | 0,008    |
| تشريع -> ادارة الضرائب      | 0,147                  | 0,151              | 0,061                 | 2,415                       | 0,016    |
| تشريع -> تهرب ضريبي         | 0,033                  | 0,031              | 0,024                 | 1,368                       | 0,172    |
| تشريع -> مدقق قانوني        | 0,217                  | 0,189              | 0,188                 | 1,155                       | 0,249    |
| تكوين -> ادارة الضرائب      | 0,314                  | 0,314              | 0,060                 | 5,224                       | 0,000    |
| تكوين -> تهرب ضريبي         | 0,066                  | 0,066              | 0,029                 | 2,322                       | 0,021    |
| تكوين -> مدقق قانوني        | 0,215                  | 0,101              | 0,186                 | 1,156                       | 0,248    |
| تمكين -> ادارة الضرائب      | 0,247                  | 0,253              | 0,060                 | 4,091                       | 0,000    |
| تمكين -> تهرب ضريبي         | 0,051                  | 0,056              | 0,024                 | 2,146                       | 0,032    |
| تمكين -> مدقق قانوني        | 0,138                  | -0,054             | 0,223                 | 0,619                       | 0,536    |
| مدقق قانوني -> تهرب ضريبي   | 0,020                  | -0,008             | 0,074                 | 0,277                       | 0,782    |

### Specific indirect effects

Mean, STDEV, T values, p values

|                                              | Original sample<br>(O) | Sample<br>mean (M) | Standard<br>deviation | T statistics<br>( O/STDEV ) | P values |
|----------------------------------------------|------------------------|--------------------|-----------------------|-----------------------------|----------|
| محاسبة قضائية -> ادارة الضرائب -> تهرب ضريبي | 0,002                  | 0,001              | 0,045                 | 0,038                       | 0,970    |

### Specific indirect effects

Mean, STDEV, T values, p values

|                                      | Original sample<br>(O) | Sample<br>mean (M) | Standard<br>deviation | T statistics<br>( O/STDEV ) | P values |
|--------------------------------------|------------------------|--------------------|-----------------------|-----------------------------|----------|
| تكوين -> مدقق قانوني -> تهرب ضريبي   | 0,004                  | 0,003              | 0,014                 | 0,317                       | 0,751    |
| تشريع -> ادارة الضرائب -> تهرب ضريبي | 0,029                  | 0,030              | 0,018                 | 1,653                       | 0,099    |
| تكوين -> ادارة الضرائب -> تهرب ضريبي | 0,062                  | 0,063              | 0,030                 | 2,065                       | 0,039    |
| تمكين -> مدقق قانوني -> تهرب ضريبي   | 0,003                  | 0,008              | 0,018                 | 0,154                       | 0,878    |
| تشريع -> مدقق قانوني -> تهرب ضريبي   | 0,004                  | 0,001              | 0,019                 | 0,231                       | 0,817    |
| تمكين -> ادارة الضرائب -> تهرب ضريبي | 0,049                  | 0,048              | 0,020                 | 2,382                       | 0,018    |

SPSS

Test binomial

|              | Catégorie | N   | Proportion observée | Proportion testée | Sig. exacte (bilatérale) |
|--------------|-----------|-----|---------------------|-------------------|--------------------------|
| Groupe 1     | <= 3      | 335 | 0,96                | 0,5               | 0                        |
| 1.ش Groupe 2 | > 3       | 13  | 0,04                |                   |                          |
| Total        |           | 348 | 1                   |                   |                          |
| Groupe 1     | <= 3      | 338 | 0,97                | 0,5               | 0                        |
| 2.ش Groupe 2 | > 3       | 10  | 0,03                |                   |                          |
| Total        |           | 348 | 1                   |                   |                          |
| Groupe 1     | <= 3      | 310 | 0,89                | 0,5               | 0                        |
| 3.ش Groupe 2 | > 3       | 38  | 0,11                |                   |                          |
| Total        |           | 348 | 1                   |                   |                          |
| Groupe 1     | <= 3      | 320 | 0,92                | 0,5               | 0                        |
| 4.ش Groupe 2 | > 3       | 28  | 0,08                |                   |                          |
| Total        |           | 348 | 1                   |                   |                          |
| Groupe 1     | <= 3      | 285 | 0,82                | 0,5               | 0                        |
| 5.ش Groupe 2 | > 3       | 63  | 0,18                |                   |                          |
| Total        |           | 348 | 1                   |                   |                          |
| Groupe 1     | <= 3      | 342 | 0,98                | 0,5               | 0                        |
| 6.ش Groupe 2 | > 3       | 6   | 0,02                |                   |                          |
| Total        |           | 348 | 1                   |                   |                          |
| Groupe 1     | <= 3      | 331 | 0,95                | 0,5               | 0                        |
| 8.ش Groupe 2 | > 3       | 17  | 0,05                |                   |                          |
| Total        |           | 348 | 1                   |                   |                          |

|   |                                 | T      | Ddl   | Sig. (bilatéral) |
|---|---------------------------------|--------|-------|------------------|
|   |                                 |        |       |                  |
| x | Hypothèse de variances égales   | -13,93 | 694   | 0.000            |
|   | Hypothèse de variances inégales | -13,93 | 684,3 | 0.000            |